رياض نجيب الريس

رياح الشرق

الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين



RIAD EL RAYYES BOOKS


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)





رياح الشرق



رياض نجيب الريّس

رياح الشرق

الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين

مؤلف



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

EASTERN WIND:

THE GULF AND THE ARAB WORLD AT THE END OF 20TH CENTURY

By

Riad Najib El-Rayyes

First Published in January 2000

BEIRUT- LEBANON

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1 85513 431 4

هذا الكتاب
على شبكة الانترنت:
http://www.elrayyesbooks.com
E-MAIL: el-rayyes@inco.com.lb

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

قال: من رياح السموم إلى رياح الشمال، ومن رياح الجنوب إلى رياح الشرق، هل بقيت رياح لم تهب علينا من الجهات الأربع؟

قلت: يا ويلنا لو هبت علينا الرياح من الجهة الخامسة!



المحتويات

بين السير مارك والمسيو فرنسوا

مدخل

من معجزات صدام العشر

العراق

البرلمان الأسير في حماية الأمير

الكويت

وثائق الأمس وذكريات اليوم

الأردن

كل الأشياء لكل الناس في كل الأوقات

أميركا والخليج

العودة إلى الفتنة المقدسة

الإسلام والإرهاب

استدارات الزمن البطيء

العرب وجيرانهم

عازف الكمان والذئب الأطرش

مخرج



■ الشرق: «هي رياح الصبا أو الشرقية، وهي رياح تهب من الشرق من مطلع الشمس، ويقال لها أيضاً القبول، وهي ريح طيبة مقبولة. والنفس تصبو إليها، وأكثر هبوبها على إقليم نجد. وكانت العرب تحب الصبا من بين الرياح لرقتها ولأنها تجيء بالسحاب والمطر، وفيها الريّ والخصب.وقد مدح العرب ريح الصبا وتغزلوا بها، من بينهم امرؤ القيس».

(*) «جزيرة العرب قبل الإسلام» - لمؤلفه برهان الدين حلّو - الجزء الأول - دار الفارابي - بيروت ١٩٨٩.



بين السير مارك والمسيو فرنسوا



مدخل

عن خريطة
العالم العربي الجديدة

■ «قال سقراط:

ـ من ضرر الكذب أن صاحبه ينسى الصورة المحسوسة الحقيقية، وتثبت عنده الصورة الوهمية الكاذبة، فيبني عليها أمره، فيكون غشه قد بدأ بنفسه.»□

«لباب الآداب»

للأمير أسامة بن منقذ

هناك حكايتان.

أعرف أن الحكاية الأولى وقعت بين العامين ١٩١٤ و١٩٢٢.

أما الحكاية الثانية فلا أعرف إذا كانت ستقع أم لا، وإن كنت أعتقد أن بداياتها تعود إلى ١٩٨٩، أو نحو ذلك.

في الحكاية الأولى، يروي التاريخ أنه في يوم مكفهر من أيام العام ١٩١٦، اجتمع في باريس، رجلان من رجال السياسة الأوروبية. واحد يمثل ما كان يُسمى بـ «الأمبراطورية البريطانية» في حينه، وآخر ما كان يُسمى بـ «الأمبراطورية الفرنسية»، وقررا اقتسام تركة الرجل العثماني المريض في الآستانة، في ما كان يُعرف بـ «الشرق الأدنى» قبل أن يتوسع هذا المصطلح ويتطور إلى ما هو عليه اليوم،

وبات يعرف باسم «الشرق الأوسط» ليشمل بلداناً تتعدى «الهلال الخصيب».

كان الأول اسمه السير مارك سايكس، والآخر اسمه المسيو فرنسوا جورج بيكو. الأول ممثل مصالح الأمبراطورية البريطانية والثاني ممثل مصالح الأمبراطورية الفرنسية. في تلك السنة (١٩١٦) تمَّ التوقيع بينهما على ما سُمي بـ «اتفاق سايكس - بيكو» في ٣ كانون الثاني وصدق عليه في شباط، وهو الاتفاق الذي تمت على يده ولادة الكيانات العربية كما نعرفها اليوم.

كان السير مارك سايكس، السياسي البريطاني وعضو مجلس العموم في العام ١٩١١ ثرياً كاثوليكياً، ينتمي إلى حزب المحافظين، عيّنه اللورد كيتشنر وزير الحربية البريطاني، عضواً في «لجنة شؤون الشرق الأوسط» التابعة لوزارته. وكان يمثل مخططات وزير الحربية لا آراء وزير الخارجية السير إدوارد غراي. وكان سايكس ملحقاً في السفارة البريطانية في القسطنطينية عند اندلاع الحرب الكبرى في العام ١٩١٤، وكان مطلعاً على أوضاع المنطقة وخبيراً بشؤونها، وغير ميال في البداية، لتقطيع أوصال الأمبراطورية العثمانية وضمها إلى دوائر نفوذ مختلفة وتقسيمها إلى مستعمرات أوروبية. ولم يكن ممانعاً في بداية الأمر، من إعطاء دور لفرنسا في المنطقة.

وكان المسيو فرنسوا جورج بيكو، سليل أسرة أريستوقراطية فرنسية، مؤمنة بالاستعمار. انضم إلى وزارة الخارجية وعمل من خلالها في تسويق الدور الاستعماري لفرنسا في آسيا وأفريقيا. داعياً إلى العمل «من أجل سورية فرنسية». وقاد حملة في البرلمان الفرنسي ضد الوزراء الذين أيدوا إبعاد فرنسا عن بريطانيا وترك منطقة الشرق الأوسط للبريطانيين وحدهم. وكان يمثل «الحزب السوري» في

السياسة الفرنسية، وحجته أن سورية (بما فيها لبنان) وفلسطين، تشكلان بلداً واحداً، هو «فرنسا الشرق الأدنى». وكان بيكو يفضل أن تبقى الأمبراطورية العثمانية على حالها، لأن ذلك يوفر لفرنسا نفوذاً اقتصادياً غير محدود. أما وقد تقرر تقسيمها، فأراد أن تكون لبلاده السيطرة الكاملة على سورية وفلسطين وأجزاء أخرى.

ونعرف من التاريخ أيضاً أن «اتفاق سايكس ـ بيكو» هو نتيجة صراع بريطاني ـ فرنسي، أعاد تشكيل الشرق الأوسط، كعمل من أعمال سياسة القوى الأوروبية الكبرى في زمن التوسع الاستعماري الأوروبي عقب الحرب العالمية الأولى. صحيح أن اتفاق السير مارك والمسيو فرنسوا، كان محصوراً في المشرق العربي (أي سورية، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق)، إلاّ أن دوره كان يشمل الشرق الأوسط بمفهومه الأوسع، أي بالإضافة إلى دول المشرق، كانت هناك مصر وإيران وتركيا والجزيرة العربية. إلى جانب إيران وأفغانستان ودول آسيا الوسطى الروسية آنذاك، السوفياتية فيما بعد. وكانت ساحة الصراع تمتد حول طريق الهند الذي حتى ذلك التاريخ، كانت بريطانيا تحاول الدفاع عنه في وجه هجمات فرنسا وروسيا.

وكان من أهم أسباب «اتفاق سايكس ـ بيكو» التي اتضحت فيما بعد، إبعاد روسيا عن الشرق الأوسط، وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية في العام ١٩١٧، ووضع حد نهائي للصراع الروسي ـ البريطاني الذي بلغ ذروته في القرن التاسع عشر، وعرف باسم «اللعبة الكبرى». ومع بدايات القرن العشرين، وسقوط روسيا القيصرية، وقيام ثورة «شيوعية» غير مفهومة الأهداف لأغلب الأوروبيين وغامضة لمعظم العالم، أرادت بريطانيا وفرنسا احتكار

هذه المنطقة باستبعاد روسيا كلياً عنها. لذا قررت بريطانيا وفرنسا احتلال الجزء العربي من الشرق الأوسط لصد الثورة البلشفية عن هذه المنطقة.

وكان قيام الثورة البلشفية هو ما كشف عن «اتفاق سايكس ـ بيكو» الذي كان سرياً. وشكل هذا الكشف الروسي أول فجيعة لحلفاء بريطانيا وفرنسا من العرب في التاريخ المعاصر، وسبباً في انهيار كذبة «الثورة العربية الكبرى» التي قادها الشريف حسين وأولاده، في الحجاز. ولما كان كل شيء ممكناً في عصر السير مارك والمسيو فرنسوا، العصر الذي اصطنعت فيه أوروبا كيانات المنطقة، كان لدى أوروبا الاستعمارية، بما في ذلك روسيا، وهم في أنها تستطيع أن تغيّر العالم العربي (كذلك آسيا الإسلامية) عن طريق اصطناع كيانات من الممكن أن تتحول مع الزمن إلى بلدان أو أوطان أو أمم.

لكن تلك الكيانات كانت تفتقد لشرعية سياسية أو وطنية في الداخل. فلما طرحت روسيا البلشفية، الشيوعية كنظام سياسي لهذه الكيانات، سارع البريطانيون إلى طرح القومية (العربية) كبديل إيديولوجي لها، ولو عن طريق الولاء للأسر الحاكمة على الأقل. وجاءت فرنسا لتطرح أن يكون الدين ـ الطائفة أساس الكيان السياسي، ومصدر شرعيته، فساندت طائفة ضد طائفة أخرى في سورية ولبنان، وأسست للطائفية السياسية كما نعرفها اليوم في الكيان اللبناني. كل ذلك في الزمن الذي لم يكن الطرح الإسلامي متوافراً بعد كنظام سياسي بديل. كما لم يكن موجوداً طرح الإخوان المسلمين في العالم السنّي (مصر، والجزائر اليوم مثالاً) ولا طرح الخميني في العالم الشيعي (إيران اليوم مثالاً).

حتى جاء العام ١٩٢٢ الذي تمَّ فيه تكريس الكيانات العربية بصورتها النهائية والتي عاشت معنا إلى اليوم. وكان ذلك بداية العد العكسي لنقطة اللاعودة في مسلسل تصادم عشائر بلدان الشرق الأوسط وقبائلها التي جرّت علينا حروباً من كل نوع. من الحرب العربية ـ الإسرائيلية، إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلى الحرب الكردية، إلى الحرب الأهلية (الطائفية) في لبنان، إلى الحروب العشوائية الدينية وميليشيات الخطف والقتل والذبح من أقصى الشمال الأفريقي إلى أقصى الجنوب العربي. فبين ١٩١٤ و١٩٢٢، لم يكن النفط عنصراً هاماً ولا أساسياً في حياة الشرق الأوسط، ولا فاعلاً في السياسة الأوروبية. ولم تكن أميركا أصلاً موجودة سياسياً في المنطقة. لذلك لم تدخل الثروة النفطية كثيراً في حسابات خرائط الدول لحظة إعداد المساطر وبري الأقلام.

وجاءت فرنسا لتعلن انتدابها على سورية ولبنان فنال الفرنسيون حصة أقل قليلاً مما اتفق عليه. وسُمح للروس بالاحتفاظ فقط بما كان لهم في العهد القيصري، وأن يشاركوا في اقتسام حكم آسيا الإسلامية مع بريطانيا (إيران وأفغانستان مثالاً). أما بريطانيا فقد فازت في التسوية حسب مخططات سايكس بنصيب الأسد، وحكمت البلدان العربية المستقلة اسمياً، لكن ذات الأنظمة الملكية، حكماً غير مباشر، بصفتها الدولة الحامية المنتدبة. وطرحت نفسها داعية للقومية (العربية) وراعية للصهيونية في آن معاً. وكانت بريطانيا تعتبر روسيا في المنطقة خطراً، وفرنسا مصيبة.

□ □ □

بذلك وصلنا إلى عام الشؤم ١٩٢٢ الذي كان عام التحولات التاريخية والتسوية الشاملة في الشرق الأوسط، والذي أُقرت ولادة

كياناته في القرن العشرين. وكانت هذه الولادات في بعض منها عسيرة، إلاّ أنها في نهاية المطاف حددت ملامح ومعالم المولود الجديد، الذي ظل ضمن نطاق الأسرة التي فُرِضت عليه ولم يغادرها، وإن تشاجر معها كثيراً طوال ٧٢ سنة.

- **الولادة الأولى: تركيا** ـ جرى خلع السلطان العثماني وإقامة دولة قومية تركية، مقتصرة على الجزء الناطق بالتركية من الأمبراطورية العثمانية التي تمّ حلها. واقترع عليها بإجماع الأصوات في المجلس الوطني التركي في تشرين الثاني ١٩٢٢. أما حدود تركيا التي تبعت ذلك، فقد تمّ التوصل إليها مع الحلفاء، في خريف ذلك العام. إلاّ أن معاهدة الصلح التي أنهت الحرب بين تركيا والحلفاء لم يتم التوقيع عليها إلاّ في لوزان، بسويسرا، في العام التالي. لكن الحدود بين تركيا وسورية، لم يتم تثبيتها إلاّ في نهاية الثلاثينيات.
- **الولادة الثانية: سورية ولبنان** ـ تقاسمت بريطانيا وفرنسا ما تبقى من ممتلكات الأمبراطورية العثمانية السابقة في العالم العربي، بموجب الانتداب على سورية ولبنان الذي حصلت عليه فرنسا من عصبة الأمم في العام ١٩٢٢. وكذلك الانتداب على فلسطين ومن ضمنها شرق الأردن الذي حصلت عليه بريطانيا من عصبة الأمم أيضاً في العام ١٩٢٢.
- **الولادة الثالثة: العراق** ـ الذي كان كياناً مصطنعاً من الألف إلى الياء، عندما رسمت حدوده بريطانيا في العام ١٩٢٢، على خريطة بيضاء، وربطته بمعاهدة معها في العام ذاته، تثبيتاً لانتداب تحكم بموجبه ذلك البلد الخارج حديثاً إلى حيز الوجود. وعيّنت فيصل بن الحسين، ابن شريف مكة وقائد

الثورة العربية الفاشلة، وملك سورية السابق الذي طردته فرنسا من دمشق، ملكاً على العراق. وبذلك أصبح للهاشميين عرش في العراق، وعرش في الأردن. وسقط العرش الهاشمي بعد ٣٦ سنة في بغداد، وما زال إلى اليوم قائماً في عمّان.

- **الولادة الرابعة: فلسطين** ـ التي رسمت حدودها بموجب أحكام الانتداب. وجاء بعد ذلك مباشرة الكتاب الأبيض الذي أصدره ونستون تشرشل في العام نفسه أيضاً، مصطنعاً شرق الأردن كدولة وساتر سياسي على الطريق بين العراق وفلسطين، مانحاً إياها وجوداً سياسياً مستقلاً عن فلسطين. وعيّن بموجب قرار بريطاني الشريف عبد الله بن الحسين، شقيق ملك العراق فيصل الأول، أميراً على هذا الكيان الجديد. وربطه بمعاهدة مع لندن.

  أما في غرب الأردن، فقد وعدت بريطانيا اليهود بوطن قومي لهم في فلسطين، كما وعدت العرب بحقوق متساوية.

- **الولادة الخامسة: مصر** ـ أوجدت بريطانيا استقلالها عند صدور إعلان الجنرال اللنبي في العام ١٩٢٢، بوضعها تحت الحماية البريطانية ضمن استقلال اسمي، نظمته اتفاقية ذلك العام. ونصبت بريطانيا فؤاد الأول ملكاً على عرش مصر.

- **الولادة السادسة: روسيا الأوسطية** ـ في نهاية العام ١٩٢٢، أقرت الحدود الإقليمية الروسية في الشرق الأوسط بموجب مسودة دستور الاتحاد السوفياتي الجديد. أما حدود روسيا السياسية فقد انبثقت من المعاهدات التي وقعتها مع تركيا وإيران وأفغانستان في العام ١٩٢١.

□ **الولادة السابعة: الأكراد** ـ وهي ولادة غير طبيعية أجهضت قبل الأوان. فقد وُعِد الأكراد في العام ١٩٢١، باستقلال أو حكم ذاتي كان من ضمن محادثات ومفاوضات السلام بين الحلفاء بعد الحرب. إلاّ أن ذلك الوعد اختفى بشكل ما من جدول الأعمال، وكأن قراراً قد اتخذ بعدم اتخاذ قرار في العام ١٩٢٢. ولذلك لم تولد كردستان أو هي ولدت ميتة.

□ □ □

في تسوية عام الشؤم ١٩٢٢، استطاعت بريطانيا وفرنسا أن تنشئا دولاً وترسما حدوداً وتعيّنا حكاماً في منطقة نفوذهما في الشرق الأوسط. كذلك فعلت روسيا السوفياتية وارثة القياصرة في مناطق نفوذها الآسيوية. وكان لهذه الدول ما أرادت أن تفعله منذ بداية الأحلام الأمبراطورية، وهو أن تتسلم زمام مصائر شعوب المنطقة. لكن سرعان ما أصبحت هذه التسوية بالنسبة إلى تلك الدول، غير صالحة لأنها جاءت متأخرة عن زمانها. ذلك لأن أوروبا أدركت أنها لم تعد قادرة على الاستمرار فيها لا من حيث كلفتها المالية المرتفعة ولا من حيث أعباء حمايتها السياسية والعسكرية، وهي الخارجة من حرب طاحنة. ففي السنوات الأولى للحرب الكبرى كانت فكرة ضم مستعمرات جديدة، فكرة مقبولة. لكن بعد كارثة الحرب (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، جابهت أوروبا القديمة تحدي مواقف أميركا ورئيسها ودرو ويلسون وروسيا ورئيسها لينين ومن بعده ستالين، المعادية للتوسع الاستعماري والأمبريالية الجديدة. فالمفاهيم الاستعمارية التي أخذ بها كل من سايكس وبيكو في اتفاقهما الشهير، قبل أعوام قصيرة فقط، كانت مفاهيم عصر ولّى. ومع تغيّر الرأي العام في تلك الدول وتقلب الحكومات البريطانية،

أخذت النظرة الرسمية البريطانية والتفكير الرسمي البريطاني يتغيران. فقد شعرت بريطانيا بالندم لمنح فرنسا انتداباً من عصبة الأمم لحكم سورية ولبنان، بعد أن كان في العام ١٩١٥ ـ ١٩١٦، السير إدوارد غراي وزير الخارجية البريطانية والسير مارك سايكس المفاوض البريطاني الأساسي، متعاطفين مع مطالبة فرنسا بسورية ولبنان. لكن بعد تسوية ١٩٢٢، شعر المسؤولون البريطانيون، أن السماح لفرنسا باحتلال سورية ولبنان كان استدعاءاً لكارثة.

في الوقت نفسه شعرت بريطانيا بعد الحرب، كم كان اختيارها الشريف حسين، شريف مكة، وأبناءه كزعماء للثورة العربية الكبرى، وللشرق الأوسط العربي، اختياراً سيئاً وعبئاً كبيراً عليهم. وخصوصاً بعد أن زجّ الهاشميون بريطانيا في العام ١٩٢٢ في نزاعهم مع ابن سعود (الملك عبد العزيز فيما بعد)، الذي أدى إلى خسارتها للسعودية كمنطقة نفوذ. وبالرغم من التزام بريطانيا بدعم الهاشميين، إلاّ أنها اعتبرت أن فيصل الأول، ملك العراق، كان غير وفيّ لها. وأن عبد الله، أمير شرق الأردن (ملك الأردن فيما بعد) كان غير كفؤ.

وبانهيار النظام القديم في المنطقة، ومعه بالدرجة الأولى الوجود البريطاني ـ الفرنسي، على امتداد حدود العالم العربي الجديد، تسرب إحساس بأن هذه التسوية غير مقنعة وغير دائمة، ولا أحد يدافع عنها أو يريدها. لكنها عاشت إلى اليوم ثلاثة أرباع القرن(١).

□ □ □

في **الحكاية الثانية**، كان أن حملت هذه الرواية، وفيها تاريخ بعض ما أهمله التاريخ، إلى صديق مؤرخ، شاب شعره وهو يقرأ ويحاضر ويؤلف في تاريخ هذه المنطقة، لأسأله تعليقاً عليها، وعما إذا كان

التاريخ يعيد نفسه كل مائة سنة أو نحوها، وإذا كنا بانتظار عام شؤم جديد في بدايات القرن المقبل.

استطرف المؤرخ الصديق حكايتي الأولى، وفهم سعيي للمقارنة بين مطلع القرن ونهايته ومحاولتي للربط بين أحداث سنوات ولت وأحداث اليوم، فقال:

إننا منذ عام الشؤم ذاك، وإلى يومنا هذا، ونحن في العالم العربي نعيش هاجس ما اتفق عليه السير مارك والمسيو فرنسوا، حتى أصبحت لتلك الكيانات قدسية لدينا، تعادل في أحيان كثيرة قدسية الشرف الرفيع. لكن كل الذي فعله السيدان المحترمان، أنهما رسما خطوطاً على خريطة، حملت توقيعات تحالفات ذلك العصر، من دون الأخذ في الاعتبار الحقائق التاريخية ولا الجغرافيا السياسية. وكانت تلك الخريطة تقبل التعديل في حدودها وخطوطها، حسب مقايضة العرض والطلب بين الدول الاستعمارية الكبرى. وكانت جثة السلطان العثماني لم تدفن بعد، ولم ترسم معالم حدود ورثته من فتيان الأتراك العلمانيين، عندما صار لهذه الأقطار العربية، دساتير ومجالس وحكام وأعلام وتمثيل. ومع مرور الزمن، اكتسبت هذه الكيانات القدسية التي تحدثت عنها، عندما ظنت أنها أصبحت أزلية سرمدية.

ونامت هذه الكيانات أكثر من ثمانية أجيال على حرير، وهي مطمئنة بأنه لا يمكن تغييرها أو إعادة النظر بحدودها. ظناً منها أن التاريخ قد ينسى بمرور الزمن، مَنْ أنشأها ولماذا وكيف. وهذا الشعور بالديمومة، لا يشمل ورثة سايكس - بيكو من دول المشرق وحسب، بقدر ما يشمل أيضاً ورثة الانسحاب البريطاني من شرق السويس بعد العام ١٩٦٧، من دول الخليج العربي. ومع الفارق في

الظروف التاريخية بين المشرق والخليج، التي أدت إلى ظهور كيانات كل منهما، إلاّ أن القاسم المشترك الدائم، هو أن هناك خريطة رُسِمَت على الأرض أكانت جبالاً وأنهاراً، أو كانت رمالاً وبحاراً، جرى توزيع القبائل والعشائر عليها بموجب خطوط وهمية.

لكن التاريخ لا ينسى عادة. فقد أعادت أحداث العراق منذ الحرب العراقية ـ الإيرانية في العام ١٩٨٩، ومن بعدها حرب «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١، وأزمة المواجهة العراقية ـ الأميركية اليوم، إلى الأذهان هاجس إعادة رسم الخريطة العربية الجديدة، مشرقاً ومغرباً وخليجاً. هذا الهاجس الذي لم يكن بعيداً عن تفكير صانعي القرار الدولي، بُعيْد إعلان الرئيس الأميركي السابق جورج بوش تأسيس النظام العالمي الجديد، بقطبه الأميركي الأوحد. وهاجس رسم خرائط جديدة للشرق الأوسط، مازال احتمالاً ولم يصبح إمكانية. فالاحتمال يقبل عادة الجدل، والإمكانية تتأمل عادة في التطبيق. وفي سياق إمكانية التطبيق تبرز مؤشرات كثيرة، لا تؤيد هذا الرأي.

ذكرت في توصيفك للحكاية الثانية، أنك لا تعرف إذا كانت ستقع. وأنا أقول لك (والكلام ما زال للصديق المؤرخ) لو كان هناك مشروع تقسيمي لكان أول ما نجح في لبنان إبان الحرب الأهلية. فعلى مدى عقدين من الزمن واللبنانيون يُنظّرون في التقسيم وبعضهم يحارب من أجله. وجاء اتفاق الطائف ليمنع هذا الأمر.

الحرب العراقية ـ الإيرانية كان أحد أهدافها، لو نجح العراق، تقسيم

إيران. ولو نجحت إيران، تقسيم العراق. وجاءت النتيجة بالتعادل، وفشل المشروع.

لنأخذ السودان أيضاً، بشماله المسلم وجنوبه غير المسلم. حرب الانفصال في الجنوب دامت حتى الآن ثلاثين سنة وهي تقاتل في ظل مطالب وشعارات مختلفة ومتغيرة. ولكننا رأينا أن محاولات تقسيم السودان قد فشلت منذ ذلك الحين وإلى اليوم.

عشرون سنة مرت والبوليساريو يحاول في المغرب إعلان استقلاله عن الوطن الأم، وفشل على الرغم من إدخال أطراف عربية ودولية في هذا المسعى.

الغزو العراقي للكويت فشل في ضم الكويت كمحافظة تاسعة عشرة، لأن هذا يشكل خللاً جذرياً في الخريطة المرسومة منذ مطلع القرن.

الأردن بكيانه المرسوم من أيام سايكس ـ بيكو، فشل الفلسطينيون في تعديله أو الانقضاض عليه طوال ثلث قرن. فلا هو صار الدولة الفلسطينية، ولا صار للفلسطينيين دولة. بينما استمر الكيان الأردني كياناً رسمياً وقانونياً رغم التهديد.

لعل وحدة اليمن، بين شطره الشمالي وشطره الجنوبي، بمفردها في العالم العربي، هي التي خرقت القاعدة، وغيّرت في خريطة الجزيرة العربية واستوت على قاعدة جديدة. فلا الضم عن طريق القوة العسكرية وارد، ولا التقسيم عن طريق العصيان المسلح مسموح. الأمثلة العربية أكثر من أن تحصى.

اطمئن، لا تعديلات في الخريطة العربية، لأن الظروف ليست

ظروف تغيير، مهما شهد المسرح السياسي من اضطرابات وقلاقل، قد تعير نفسها للتفكير في خريطة جديدة.

□ □ □

قلت للمؤرخ الصديق: لكن في ظل احتمال الضربة العسكرية الأميركية للعراق، الذي ما زال قائماً: ألا تظن أن هناك خريطة جديدة تُعد خصيصاً للعراق، بغض النظر عن فشل أو نجاح الضربة الأميركية؟

قال المؤرخ: ربما إسرائيل هي الدولة التي في رأسها هكذا خريطة، لكن لا أعتقد أن الإدارة الأميركية من الرعونة والغباء، بأن لا تدرك أن رسم خريطة جديدة لبلد مثل العراق، سيجر إلى رسم خرائط جديدة لدول الجوار. على الرغم من المعرفة الأكيدة أن في خزائن مؤسسات البحث والدراسات في الولايات المتحدة، عشرات الخرائط المعدّلة والمنقّحة لدول الشرق الأوسط، تنتظر قيام احتمالات تستدعي اللجوء إليها. أما الآن فستبقى في الخزائن، وسيبقى التعامل مع المنطقة على أساس خرائط عام الشؤم ١٩٢٢.

قد تسألني لماذا؟ لأن الأمر ببساطة لم يعد بهذه السهولة.

فهذه الكيانات باتت تنطوي على حياة بشرية ومصالح إنسانية ومصادر اقتصادية وأراضٍ زراعية وخصب كثير، إلى جانب مكاسب سياسية وولاءات شخصية، يصعب جداً في ما يتعلق بها، قطع طرف من هنا وطرف من هناك بسكين، لمجرد أنها تبدو جميلة التنسيق على الخارطة أو مناسبة. من الناحية النظرية لأصحاب النظام العالمي الجديد. أيام الرجلين الطيبي الذكر، سايكس وبيكو، كان ذلك ممكناً، لأن الأرض وشعوبها كانت فالتة في فضاء

الأمبراطورية العثمانية، غير محددة وغير مرتهنة لغيرها. أما اليوم، وبعد ٧٦ سنة تقريباً، فقد امتلأت الفراغات العثمانية، بحدود ملتحمة وسجلات عقارية مستحدثة وشعوب تأصلت نزعتها القطرية.

إذا عدنا إلى صاحبيك الاستعماريين، السير مارك والمسيو فرنسوا، فسنجد أن الشروط الدولية في أيامهما، حين تمَّ تركيب خريطة الشرق الأوسط، كانت أقل قسوة من الشروط الدولية المعاصرة. وسنجد أن عدد سكان المنطقة كان أقل، ومستوى الرأي العام العربي كان كذلك، ومثله الجشع الأمبريالي. أما الثروة النفطية فقد كانت في عالم الغيب تقريباً. والحدود الثقافية للكيانات العربية كانت مائعة. والوعي القطري العربي كان معدوماً. كانت أزمات الدول الكبرى الاقتصادية لا تمر بنا ولا تؤثر فينا. ربما كانت القاهرة بمفردها في ذلك العصر، تمثل عاصمة الحدث السياسي والثقافي. ماذا تفعل اليوم ببيروت ودمشق وبغداد والرياض، وكلها عواصم مؤهلة للعب هذا الدور؟

صمت المؤرخ الصديق برهة. ثم قال: لنعد إلى العراق، وهو البلد الذي يشغل تفكيرنا هذه الأيام، والأكثر تعرضاً للتقسيم. فمع الجزم بأن لا تفكير بتقسيم العراق الآن، كذلك ليست هناك رغبة دولية أو عربية بتقسيمه. فلا الشيعة ولا السنّة يريدون ذلك. أما الأكراد، فإذا أرادوا الانفصال، فلا تركيا ولا سورية ولا إيران تقبل. كذلك ليس هناك قرار دولي بإنشاء دولة كردية. كردستان هي حلم ما زال مستحيلاً. حتى عندما فكر الغرب جدياً بتقسيم العراق بعد حرب الخليج الثانية، وجرى تداول المشروع في أروقة مجلس الأمن الدولي، تصدّت السعودية لهذا المشروع ووقفت في وجهه.

ودفنت الفكرة في مهدها. الأهم من ذلك، أنه ليس هناك الآن فرص لتقسيم العراق. فتقسيم أي بلد يقع عندما تكون هناك مصالح دولية متضاربة. فما مصلحة أميركا وغيرها من الدول اليوم في تقسيم العراق؟ فمثل هذا التقسيم لا بد أن يجر إلى لعبة «دومينو» تجر بدورها إلى تقسيم الجيران. إطمئن، ليست هناك خريطة جديدة للعراق أو للمنطقة، وليس في الوارد إعادة الرسم من جديد حتى لو جرى ذلك على الكمبيوتر!.

□ □ □

استمهلت صديقي المؤرخ، وسألته: لو أعدنا عقارب الساعة إلى الوراء، بماذا يمكن أن ينصح السير مارك والمسيو فرنسوا، المستر بيل (كلينتون) والرفيق بوريس (يلتسن)، إذا أراد كلاهما أو أحدهما، إعادة رسم الخريطة التي وضعها أسلافهما في مطلع القرن العشرين؟

ضحك الصديق المؤرخ وقال: أدعوهما لأن يقولا، إن تلك الفترة ما هي إلاّ هاجس من الهواجس العربية، وماركة مسجلة للخواف العربي. لكن إذا شطح الخيال واعتمدنا على عمليات تحضير الأرواح والتبصير والتنجيم الرائجة حالياً في واشنطن وموسكو لمزيد من الفائدة والاطمئنان، ربما تقول روحا سايكس وبيكو لكلينتون ويلتسن، إن العرب يصرّون باستمرار على «النظرية التآمرية» في تفكيرهم السياسي، إلى درجة أنك إذا سألت سياسياً عربياً مثقفاً عن صدقية هذه النظرية في حياتنا السياسية العامة، أجابك على طريقة «قد يكون أو قد لا يكون»، وبكثير من التردد: إن الموضوع «فيه أو ما فيه». فلا أحد يريد أن يعتمد التفسير الواقعي أو يجزم بأن الأحداث السياسية في عالمنا العربي، ليست كلها وليدة تآمر

الآخرين علينا، ولا حروبنا هي حروب الآخرين، بل هي وليدة أفعالنا وردود أفعالنا أولاً وأخيراً. فالمؤامرة موجودة في التاريخ - على حد قول محمد حسنين هيكل - لكن التاريخ ليس مؤامرة[٢].

ومما لا شك فيه أيضاً أن روحي سايكس وبيكو ستقولان أيضاً، إن العقل العربي، عقل تآمري من طراز رفيع، يهيم بالبحث عَن مَنْ يتآمر على مَنْ، وخاصة في حقل السياسة الخارجية، حيث علقت فيه مجموعة حكايات عن «جواسيس العرب»، وهم حفنة من الأجانب وفدوا إلى بلادنا عند مطلع القرن تحت عدة غطاءات، منها الرحلات ومنها التنقيب عن الآثار واكتشافات النفط والتبشير أو التعليم، وأهمها وآخرها الديبلوماسية بكافة أشكالها التقليدية القديمة. أما اليوم فيفدون إلى بلادنا بأشكال ديبلوماسية معاصرة مستخدمين أساليب التقنية الحديثة كافة، من أقمار صناعية إلى وسائل اتصالات تتطور بسرعة هائلة، يوماً بعد يوم.

لكن نسي العرب أنهم أبرع من حاك المؤامرات ضد بعضهم البعض. والتاريخ العربي المعاصر غني بهذا، منذ بدايات استقلال الكيانات العربية في الأربعينيات إلى أيامنا هذه. فالمؤامرات التي يحيكها العرب، أنظمة وحكاماً وشعوباً، ضد بعضهم البعض، أكثر من أن تُحصى في النصف قرن الأخير. لكن التفكير العربي مركب على قناعة مطلقة لا تقبل الجدل، أن هناك مجموعة من الأجانب، يمثلون مصالح دول وشركات، يجلسون تحت (لا فوق) طاولة ما في واشنطن أو موسكو أو لندن أو باريس، أو ربما في قبو منزل ريفي مهجور بعيداً عن أعين الناس، يتآمرون عليهم، بإعداد الخطط ورسم الخرائط وتجهيز الثورات والانقلابات من أجل تحقيق المصالح الأجنبية، التي ليست هي قطعاً، في رأيهم، متطابقة مع المصالح الوطنية للشعوب والبلدان العربية.

قلت للصديق المؤرخ مودعاً: وإذا سأل كلينتون ويلتسن روحي سايكس وبيكو، كيف بقيت خرائط الشرق الأوسط التي رسماها، من غير تعديل أو تبديل هذا الزمن الطويل؟

فضحك الصديق المؤرخ طويلاً، وقال: لكنت تدخلت في الحوار ورويت لهما الحكاية التالية:

سأل رجل حكيماً: كيف حالُ أخيك فُلان؟

فقال: مات.

فقال: ما سبب موته؟

قال: حياته![3]

ولا يعرف، لا المؤرخ ولا أنا، إذا ما كانت تلك الطرفة أضحكت السير مارك والمسيو فرنسوا، وهما في رحاب الرفيق الأعلى!

الهوامش:

(١) اعتمد في هذه الرواية على عدة مصادر أهمها كتاب دافيد فرومكين ـ **«سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤ ـ ١٩٢٢»**، ترجمة: أسعد كامل الياس ـ إصدار شركة رياض الريّس للكتب والنشر ـ لندن، بيروت ـ ١٩٩٢.

(٢) في حديث من **«روز اليوسف»** القاهرية ـ ١٦ شباط ١٩٩٨.

(٣) رواه فرح أنطون في مجلة **«الجامعة»** ـ القاهرة ١٨٩٩.



من معجزات
صدام العشر



١ ـ العراق

عودة الحجّاج إلى بغداد!

■ ما رؤي مثل الحجاج لمن أطاعه ولا مثله لمن عصاه □

عبد بن شوذب(*)

ويأتيك بالأخبار مَنْ لم تزودِ.

التقيت بهما مصادفة في لندن، والأزمة العراقية في تصاعد مربك، وإمكانيات الحرب أو اللاحرب فيها مفتوحة على كل الاحتمالات.

هو صحافي بريطاني قديم، عرف منطقة الخليج العربي وعاصر أحداثها منذ مطلع الستينيات وعرف رجالاتها عندما كان الأسد البريطاني ما زال قادراً على الزئير، وواكبها حتى جلاء بريطانيا بإعلان استقلال الكيانات الخليجية في نهاية العام ١٩٧١. وعاد من بعدها ليستقر في أحدى عواصم الخليج، ليراسل ويكتب من هناك إلى عدة صحف بريطانية.

الآخر ديبلوماسي خليجي تولى مناصب كبيرة في بلاده، ثم تقاعد في لندن، بعد أن لعب عدة أدوار رسمية في أزمات المنطقة. وكان أحد الشهود الأساسيين لحرب العراق وإيران في الثمانينيات، وحرب غزو العراق للكويت، وما نجم عنها من عواصف صحراوية ورعود عربية ودولية، في التسعينيات.

في سياق هذا اللقاء، كان الحديث بالطبع عن الأزمة العراقية. فسألتهما عما إذا كان الرئيس العراقي صدام حسين على أبواب اقتراف جرم حرب أخرى أم على أبواب اجتراح معجزة جديدة من مجموعة المعجزات التي عودنا إياها في السنوات السبع الماضية؟

لم يجب الصحافي البريطاني على سؤالي مباشرة، إنما روى لي، أنه في العام ١٩٨٤، كان يقوم، من مركزه في حينه في البحرين، بتغطية الحرب العراقية ـ الإيرانية والتي دامت ثماني سنوات. وكان يتردد على بغداد باستمرار، حين كان العراق يرحب بالصحافيين الأجانب، وحين كانت الولايات المتحدة والغرب يدعمان العراق بالسلاح ضد إيران، ودول الخليج العربية تمده بالمال. في تلك السنة كان العراق قد أخذ يتراجع أمام الهجمات الإيرانية المضادة. فسافر الصحافي البريطاني إلى بغداد، وقابل الرئيس صدام حسين، وسأله من جملة ما سأل: لماذا لا توقف الحرب مع إيران يا سيادة الرئيس، ما دام وضعك العسكري سيئاً وجيشك يتراجع، فتسعى إلى حل ديبلوماسي يوفر لك مخرجاً وربما نصراً؟

يقول الصحافي البريطاني، إن الرئيس العراقي ابتسم ابتسامته المعهودة التي عرفت باسم «الابتسامة التلفزيونية»، ورد دون أن ترجف عضلة من عضلات وجهه، قائلاً: «إذا أوقفت الحرب، فلن تجدني في بغداد عند زيارتك المقبلة إلى العراق».

□ □ □

ابتسم الديبلوماسي الخليجي المتقاعد، وأسرع إلى القول بأن حادثة مماثلة وقعت معه بعد غزو العراق للكويت في صيف ١٩٩٠، عندما بدأت الوساطات العربية تعمل بشكل محموم لإيجاد حل عربي يتلافى الحرب. وكان قد أصبح واضحاً بعد تشكيل قوات

التحالف الدولية وصدور قرارات مجلس الأمن ضد العراق، والاستعدادات العسكرية تزداد يوماً بعد يوم على أرض دول الخليج وفي بحره، أن ضرب العراق قد أصبح محتماً. وكان هذا الديبلوماسي العربي الخليجي، مكلفاً بمهمة معينة ودقيقة، وهي السعي حتى اللحظات الأخيرة إلى إقناع العراق بسحب قواته من الكويت، لمنع هجوم قوات التحالف الدولي عليه، وإيقاف حرب «عاصفة الصحراء» ـ ولو في الساعة الخامسة والعشرين!

يقول هذا الديبلوماسي الخليجي، وكانت المساعي المكلف بها قد وصلت إلى طريق مسدود، إنه أدرك أنها قد تكون زيارته الأخيرة إلى بغداد، فطلب مقابلة الرئيس العراقي. وعندما استقبله صدام حسين، سأله: لماذا لا تنسحب يا سيادة الرئيس من الكويت، فتوفر على جيشك وقواتك الضربة العسكرية المنتظرة والمؤكدة وما سينجم عنها من كوارث لا يعرف مداها إلاّ الله؟ فما كان من صدام حسين إلاّ أن أجابه: «إذا انسحبت من الكويت اليوم، فلن أكون في بغداد غداً».

□ □ □

عند نهاية هاتين الروايتين، قلت للصحافي البريطاني وللديبلوماسي الخليجي: ما دلالة ذلك؟ هل أن صدام حسين فعلاً سيجترح معجزة جديدة، ويخرج من هذه الأزمة سليماً؟ (وكان قرار تكليف كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بالسفر إلى بغداد لحل الأزمة ديبلوماسياً لم يتخذ، واتفاق «السلام» بين الأمم المتحدة والعراق لم يوقع بعد).

أجاب الديبلوماسي الخليجي: أهم دلالة واقعية لهاتين الروايتين، واللتين تمثلان مرحلتين مختلفتين رغم تشابههما في كونهما طرفي

حرب، أن صدام حسين ما زال قابعاً في بغداد حتى اليوم. وفي ذلك أبلغ تفسير لطريقة تفكير هذا الرجل.

قلت: لكن ما هو السر في مناعة صدام حسين وبقائه على رأس السلطة في العراق، زعيماً أوحد بلا منازع؟

قال الديبلوماسي الخليجي: لا سر في الأمر. فهذا التساؤل نسمعه كثيراً هذه الأيام من أهالي الكويت والخليج، حيث ترتبط الأزمة العراقية الراهنة ارتباطاً عضوياً بأوطانهم وتنعكس سلباً عليهم لو وقعت كارثة الحرب، أكثر مما انعكست عليهم بالماضي تداعيات حرب تحرير الكويت. يتساءل الخليجيون في حمأة كل أزمة عراقية (وهذه هي الأزمة التاسعة منذ العام ١٩٩١) لماذا لا يثور العراقيون على صدام؟ لماذا لا ينقلبون على حكمه القراقوشي الطويل، وقد جلب إليهم كل هذا الدمار والخراب، فحوّل بلاد ما بين النهرين، من جنائن بابل المعلقة في العصر الحديث، إلى أطلال لا تقارن حتى بخرائب نينوى في العالم القديم. لا أحد يلومن أهل الخليج. فالجواب سهل وصعب في آن.

قلت له: ولكن أي منطق تحليلي يحكم الجواب على هذا التساؤل؟

استراح الديبلوماسي الخليجي المخضرم على كرسيه، وهو العارف بالعراق والعراقيين، والملتقي برئيسهم ومسؤوليهم مرات عدة، وقال: الجواب على هذا التساؤل يحمل عدة أوجه:

□ الوجه الأول: علاقة صدام بالشعب.

صدام حسين هو الدولة العراقية. فلا تمييز بين الدولة والشخص، حتى يكاد يطغى الشخص على الدولة. فالرجل الذي حكم العراق

منذ العام ١٩٧٥ كنائب للرئيس (أحمد حسن البكر) ثم رئيساً للجمهورية منذ العام ١٩٧٩، قد أسس لجيل عراقي عمره اليوم ٢٥ سنة أو يزيد لم يعرف شخصاً غيره في سدة السلطة. هذا الرجل نجا من ١٤ محاولة اغتيال أعلن عنها رسمياً، ما عدا المحاولات الانقلابية المتعددة والمؤامرات التي لم يعلن عنها، وأعدم منافسيه وخصومه في الحزب والسلطة والجيش. هذا الرجل أتقن فنون الإرهاب الداخلي إلى أبعد حدوده المعروفة في العالم المتمدن اليوم، وغرس في أذهانَ شعبه أنه يمتلك مناعة واقية تجعله القهار الأوحد. فالعلاقة بين صدام وشعبه، هي مزيج من الخوف المتبادل والكراهية من طرف، والإعجاب المتناهي من طرف آخر.

ولهذا الإعجاب أسبابه المتعددة. أهمها البحبوحة الاقتصادية التي عاشها العراقيون في السنوات العشر (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) من الرخاء والنهضة العلمية التي عرفوها إبان عهد الاستقرار، والحركة العمرانية التي كانوا يشهدونها ومداميك بلدهم تعلو يوماً بعد يوم، والدور السياسي الذي جعل نجم العراق يسطع في سماء الأنظمة العربية، فأخذت كل منها تحسب حساباً لدور العراق ورأيه في مجريات السياسة والأحداث العربية. إضافة إلى الحظوة الدولية التي كان يحظى بها العراق لسنوات طويلة في أروقة السياسة العالمية. فأخذت كل من واشنطن وموسكو وباريس تخطب ود بغداد، فتبيعها أو تقرضها أو حتى تعطيها ما تريد. هذه حقائق على الأرض يعرفها العراقيون تماماً ويفتقدونها اليوم، ولا ينكرونها مهما كان رأيهم أو موقفهم أو عواطفهم تجاه صدام. لكن العرب، خليجيين وغيرهم، قد نسوها.

□ □ □

□ **الوجه الثاني: علاقة صدام بالعسكر.**

صدام حسين هو المدني الفريد من نوعه الذي عندما وصل إلى الحكم، قرر أن يصبح عسكرياً. ولعله الوحيد الذي عكس القاعدة المتبعة بين كل حكّام العالم الثالث. فحين يقفز الجنرالات إلى الحكم، يخلعون البدلة العسكرية ويزيلون النجوم والأوسمة، ليظهروا بمظهر الناس العاديين. إلاّ صدام. فهو لم يكتفِ بأنه دخل كلية العلوم العسكرية لينال شهادة منها (قيل إنها غير فخرية)، بل افتعل حربين أساسيتين في المنطقة، أخضع فيهما الجنرالات لآرائه الاستراتيجية ومنطقه العسكري، اللذين ألحقا بالعراق والعالم العربي كل هذه الخسائر ـ بل الكوارث.

الحرب الأولى: العراقية ـ الإيرانية، التي دامت ثماني سنوات وكانت أطول حرب عربية في هذا القرن.

الحرب الثانية: غزو الكويت الذي أدى إلى حرب «عاصفة الصحراء»، التي كانت أقصر حرب عربية والتي ما زالت مستمرة بشكل أو بآخر إلى اليوم.

الحرب الأولى، خرج منها مفجوعاً مدمى، وإن اعتبر نفسه فيها منتصراً بشكل أو بآخر، لأن إيران لم تهزم العراق عسكرياً ورضخت لوقف الحرب مرغمة عندما أعلن آية الله الخميني أنه اضطر إلى شرب السم. لكن الحرب التي بدأها صدام ضد إيران بهدف إسقاط نظام الثورة الإسلامية، انتهت بصمود الثورة الإيرانية، ولو تغيرت طبيعة الثورة وأهداف النظام الإيراني بعد موت الخميني بُعيد نهاية الحرب بقليل. في الوقت نفسه صمد صدام في تلك الحرب وإن أُنهك. وبالتالي أدى به هذا الإنهاك إلى فتح ملف أزمة جديدة مع دول الخليج بافتعال مطالبات مالية ضخمة من

الكويت والإمارات، تعويضاً له عن حربه مع إيران، حماية لبوابة الخليج الشرقية ضد الهجمة الفارسية، أوصلته إلى أكبر عملية ابتزاز في التاريخ الحديث، وأدت إلى غزو الكويت. فكانت الحرب الثانية التي لم يخرج صدام من مضاعفاتها إلى اليوم. لكنه صمد. وما زال حاكماً وحيداً للعراق.

علاقة صدام مع عسكره، تركزت على الولاء المطلق لشخصه، لقاء امتيازات لا حصر لها للقوات المسلحة، إلى جانب شحن وطني وقومي وعروبي لم يعرف بلد عربي له مثيلاً منذ أيام الاستعمار والانتدابات الأولى، حتى عهود الاستقلال وتأسيس الجيوش الوطنية العربية. ولعل أهم ما يميز صدام في علاقته مع العسكر هو اهتمامه اللامحدود ببناء جيش منيع ذي إمكانات جبارة من أي سلاح متطور يستطيع المال أن يشتريه. هذا الجيش، هو بالدرجة الأولى حرسه الشخصي وحرس النظام. وهو أداته في القمع الداخلي وأداته في التوسع الخارجي، وقد قام بدوره خير قيام في حربه مع إيران والكويت. ومن اللافت للنظر أن صدام دخل حربه مع إيران بجيش تعداده ٢٥٠ ألف جندي، وخرج، بعد ثماني سنوات، من حربه مع إيران بجيش تعداده مليون و٢٥٠ ألف عسكري. وهذا ما لا يحدث عادة في سيناريو الجيوش في الحروب، وخصوصاً إذا لم تخرج هذه الأخيرة منتصرة في أية معركة.

□ □ □

□ الوجه الثالث: علاقة صدام بالوطن.

هنا سمحت لنفسي بالتمييز بين سواد الشعب الأعظم، وبين المواطنين والوطن، لأن كثيراً ما يسأل معظم المراقبين عن كيفية تحمل العراقيين حربين كبيرتين من دون أن يثوروا ضد حاكمهم

الذي ورّطهم في هذه الحروب. الجواب باختصار، أن العصبية القومية التي تربط كل العراقيين بالوطن الأم العراق وبالوطن العربي الأشمل، هي الأقوى في زمن المواجهات مع أي عدو خارجي وخصوصاً إذا كان أجنبياً.

لذلك التفّ المواطنون العراقيون حول صدام في حربه مع إيران، ولم تنجح إيران في تحريض الشيعة في العراق على اختيار المذهبية الضيقة على الولاء للوطنية العراقية والقومية العربية. فكان السواد الأعظم من جيش صدام من الشيعة وكانت وطنيتهم فوق أي شك. وكلما شعر العراقيون بخطر إيران، وهي عدو تاريخي تقليدي للعراق، وكلما طالت الحرب مع إيران، كلما ازدادت شعبية صدام كرمز لهذه العواطف المعادية لإيران والمنتمية للعراق، قفزاً فوق الصراع السني ـ الشيعي ـ العربي ـ الكردي ـ التاريخي والتقليدي في العراق. وتغلبت وطنية العراقيين على العداء لصدام. وصمد صدام.

وتعرضت وطنية العراقيين لامتحان صعب بعد حرب «عاصفة الصحراء» ومضاعفات غزو الكويت، عندما حدثت انتفاضة الشيعة في الجنوب، وانتفاضة الأكراد في الشمال. وقد شجع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على هذه الانتفاضات، مع ما يسمى بالمعارضة في الخارج، المدعومة من قبل أجهزة الاستخبارات الغربية بفروعها المتعددة. وقد فشلت المعارضة العراقية بمختلف مجموعاتها المتنافرة والمتباعدة في أن تكون البديل لصدام ونظامه في بغداد. ومع استمرار ارتماء المعارضة في أحضان مختلف الجهات المعادية للعراق ووحدته، أخذت شعبية صدام وقدراته بالازدياد في الداخل كزعيم وطني صامد في العراق، يقف في

وجه أعداء بلاده الأجانب، الذين يريدون تفتيتها وتجويعها واستمرار فرض الحصار عليها.

ومع استمرار سنوات الحصار، والعقوبات الدولية تطوق العراق، وفرق التفتيش الدولية تستبيح حرماته وسيادته بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل، ازداد شعور المواطنين بأن الحصار لن يرفع في المنظور القريب، وأن لا غذاء ولا دواء مقابل النفط. وقد أدى ذلك كله إلى تعاطف المواطنين وتضامنهم مع صدام. فكلما تعود العراقيون الحرب وظروفها والحصار ومعاناته، كلما لعب العامل الوطني لدى العراقيين دوره في الحفاظ على صدام في السلطة. وإلى الآن لم تفهم أميركا بالذات الدور الأساسي للوطنية العراقية في تثبيت أقدام صدام.

كان العراقيون إبان حرب «عاصفة الصحراء» وفي ظل التباسات غزو الكويت يريدون إسقاط صدام، إنما اليوم، بعد كل ما حدث وبسبب كل ما حدث، لم يعودوا يريدون الدخول في مجهول لا يعرفونه. فالاضطهاد والتعذيب والقهر والقمع والتجويع الذي يمارسه صدام ونظامه في الداخل صحيح. لكن جيل صدام من العراقيين الشباب والذين لم تتح لهم الفرصة ليعرفوا بلداً آخر غير العراق، لا يريدون أن يستبدلوه الآن برجل «رمادي» لا يعرفون لونه الحقيقي. فالشيطان الذي يعرفونه خير من الشيطان الذي لا يعرفونه، وخصوصاً بعد أن استنبط العراقيون، عن طريق الممارسة الطويلة، وسائل لحماية أنفسهم والتعايش مع الشيطان الأصلي. فالجماهير المهدَّدة من الخارج باستمرار تلتف دائماً حول الزعيم القوي.

□ □ □

عند هذا المفترق من كلام الديبلوماسي الخليجي تدخل الصحافي البريطاني، الذي كان يستمع بانتباه شديد إلى الحديث، معقباً على ما جاء فيه حول علاقة صدام بالوطنية العراقية، مقترحاً بأن هناك وجهاً رابعاً يجب أن يضاف إلى هذه العلاقة، هو أحد الأسباب الأساسية في تعزيز هذا الشعور لدى العراقيين، وبالتالي في بقاء صدام.

وسألت الصحافي البريطاني أن يعرض وجهة نظره، فقال:

□ الوجه الرابع: علاقة صدام بأميركا

لا شك في أن أميركا لعبت دوراً أساسياً في بلورة دور الوطنية العراقية، في لحظة الامتحان الصعب، وحسمتها لصالح صدام. وذلك دون أن تدري بأنها خلقت تياراً معادياً لها، في الوقت الذي ظنّت فيه أن العراقيين سيقفون معها للخلاص من صدام.

فالذي حصل بعد انتفاضة الجنوب العراقي (الشيعة) والشمال العراقي (الأكراد) ضد صدام في مطلع العام ١٩٩١، إثر هزيمته في «عاصفة الصحراء» وانسحابه من الكويت، أن المنتفضين على صدام شعروا بالتعاطف مع الولايات المتحدة والغرب لأنهم وعدوا بمساعدتهم في التخلص من صدام، وربما بدأ عهد جديد في العراق، يؤسس لنظام ديموقراطي ما، لكن هذا لم يحدث. فالرئيس الأميركي السابق جورج بوش لم يزحف بقواته البرية إلى بغداد، ومن ثم أوقف الدعم المنتظر للانتفاضة الشيعية في البصرة والنجف وكربلاء وبقية الجنوب، بناء على نصيحة سعودية ـ خليجية خوفاً من كيان شيعي متحالف مع إيران، يهدد مصالحهم في المدى القريب، وقد ينتشر ويصل إلى حدودهم في المنطقة الشرقية.

كذلك خافت دول الخليج من الدعم الغربي لانتفاضة الأكراد في الشمال لأنه سيؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى تقسيم العراق. وكانت احتمالات قيام حرب أهلية، نتيجة للدعم الأميركي ـ الغربي لانتفاضة الشيعة والأكراد، يتحالف فيها الشيعة من سكان المدن (الذين يعيشون وسط أكثرية سنية في العراق) ضد المنتفضين على صدام، شيعة وأكراداً، احتمالات حقيقية ودموية. وستكون نتيجة ذلك تقسيم العراق. وليس هناك من حماية ضد التقسيم، لأنه ليس في البلاد زعيم آخر غير صدام، وليس في السجن في بغداد نلسون منديلا ما، يخرج ليوحّد البلاد ويعيد تركيب النظام على شيء من أسس الديموقراطية.

وخشي الأميركيون من أنهم لو دخلوا بقواتهم إلى بغداد، وهرب صدام إلى الجبال واعتصم فيها وأعلن المقاومة من هناك، لأصبح بطلاً وطنياً فعلاً للعراقيين يقودهم ضد الاحتلال الأجنبي، وبطلاً قومياً للعرب، يقع في منزلة بين المنزلتين: صلاح الدين الأيوبي أو تشي غيفارا. وفي هذا تهديد حقيقي للعرب ولكل الأنظمة العربية الموالية لأميركا. ولما ارتد الأميركيون عن دعم المنتفضين ضد صدام، مؤكدين بقاءه في السلطة، انقلب هؤلاء من أعداء لصدام إلى متعاونين معه، ومن أصدقاء لأميركا إلى أعداء لها. فالذي كان ممكناً قبل الحرب، وهو قلب صدام، أصبح ـ بعد الحرب والحصار ـ أمراً في غاية الصعوبة، هذا إذا استبعدنا تدخل العناية الإلهية.

وكان من أهم أسباب تردد الأميركيين في الوقوف بثقلهم المادي والعسكري ومن ثم السياسي إلى جانب الانتفاضات الشيعية الكردية جنوباً وشمالاً ضد صدام، هو الخوف أن يتحارب السنّة والشيعة، وتنتشر الحرب الأهلية في كل أرجاء العراق، ثم تندلق إلى أمكنة التماس الشيعية ـ السنّية في دول الخليج العربي. عندئذٍ

ستكون حرباً لا يستطيعون التحكم بها. أما تمرد الأكراد في الشمال على الرغم من الدعم المحدود الذي أعطي له، من «مناطق أمان» ومنع الطيران العراقي من التحليق وسواها، فلن تكون نتيجته إلاّ دولة كردية لم يتفق عليها بعد ولا يريدها أحد حتى الآن. فقلق أميركا الأساسي من تغيير صدام ونظامه في العراق هو خوفها من البديل المجهول الذي لا تعرفه ولا تستطيع اختياره أو فرضه.

الأهم من ذلك كله، بالنسبة إلى السياسة الأميركية في الشرق الأوسط برمته، أن حرباً أهلية في العراق لا تستطيع السيطرة عليها واشنطن قد تؤدي إلى وقف إمدادات النفط، ناهيك عن إمكانية تخريب الآبار ونسف الأنابيب وإحراق المصافي. وسيؤدي كل هذا في حال حدوثه، إلى ارتفاع في أسعار النفط، لا يمكن ضبطه أو تحديد نتائجه الاقتصادية على الأسواق المالية العالمية. فأي ارتفاع في أسعار النفط سيهدد النمو الاقتصادي المضطرد في داخل الولايات المتحدة الذي حققته إدارة الرئيس كلينتون في السنوات الأخيرة. فالنفط، أولاً وأخيراً، هو إكسير الحياة والمفتاح الذي تفتح به بوابة الأزمات، وهو الذي يغلقها. وهو القول الفصل.

□ □ □

ما إن انتهى الصحافي البريطاني من عرضه للدور الأميركي في دعم صدام عن طريق إحياء الوطنية العراقية، حتى أردف قائلاً: إن لأميركا دوراً آخر في حياة صدام وبقائه، بقدر ما لصدام دور في حياة الإدارة الأميركية الحالية. ومن الممكن تسمية هذا الدور بـ:

□ الوجه الخامس: علاقة صدام بكلينتون.

في الوقت الذي يوحي فيه المشهد السياسي الحالي بأن صدام ما زال يتحدى أميركا يومياً، وأميركا ما زالت تطارده وتحاصره

وتهدده، نجد وكأن صدام وكلينتون يلعبان دوريهما على المسرح السياسي العالمي، لكن وفي ذهن كل منهما جمهوره المحلي. صدام يقوم بدوره كبطل وطني أمام العراقيين متحدياً بهم الإدارة الأميركية. وكلينتون يقوم بدوره كرئيس قوي أمام الأميركيين مستعيناً بهم على فرض الهيمنة الأميركية، هارباً إلى الأمام من فضائحه الشخصية التي تطوقه حالياً في البيت الأبيض. فالعراق بالنسبة للإدارة الأميركية هو سياسة داخلية. وأميركا بالنسبة لصدام هي سياسة داخلية لتأكيد صموده أمام الشعب العراقي. ومن ناحية ثانية سياسة قومية لكسب باقي العرب، شعوباً وأنظمة. لكن التأييد الشعبي الذي لصدام يزعزع أسس بعض تلك الأنظمة، عن طريق التشكيك الدائم بسلامة منطلقاتها السياسية، بحكم ارتباطاتها الأميركية الطاغية. ومن المؤكد أن شعبية صدام قد زادت في الشارع العربي (الخليجي خصوصاً) وفي أوساط شريحة كبيرة من «الأنتليجنسيا» العربية التي هي معادية له بالسليقة، نتيجة لسياسة أميركا، حيث ترسخت لدى هؤلاء قناعة أن العراق ليس هو الضحية فقط، بل صدام أيضاً.

نتيجة لذلك يصل المراقب إلى استنتاج شبه بديهي، كأن صدام ـ العراق، وكلينتون ـ أميركا يعملان لمصلحة بعضهما البعض، وفي أحيان كثيرة بتناغم مثير للإعجاب. حتى إن البعض قد شبّه هذا التناغم بأولاد يتضاربون في الحارة، كل همهم أن يثبتوا للآخرين في الحارة المجاورة أنهم قادرون على تأديب بعضهم البعض ضمن حدود متفق عليها، لا يموت خلالها الذئب ولا يفنى الغنم.

والإدارة الأميركية الحالية لا تملك سياسة واضحة ومحددة وبعيدة المدى تجاه العراق، سوى التهديد بالضرب كردّ دائم لاستيعاب

أزماتها السياسية الداخلية (كما يحصل اليوم)، لكن إسرائيل تملك سياسة بهذا المعنى، هي في المحصلة النهائية سياسة الولايات المتحدة. فللإسرائيل ثلاثة أعداء/ أهداف في المنطقة.

- □ **العدو الأول سورية** وهي هدفها الأساسي. وتشعر إسرائيل أنها قادرة على التصدي لها ومجابهتها.
- □ **العدو الثاني إيران** وهي مبعث خوفها الدائم. وتدرك إسرائيل أنها لا تعرف كيف تتعامل مع الثورة الإسلامية في إيران ولا التصدي لدورها في المنطقة.
- □ **العدو الثالث العراق** وهو هاجسها المقلق. وتخشى إسرائيل من أن يستعيد العراق قوته ويحافظ على وحدته ويعزز نفوذه السياسي. الأهم من ذلك أن لا يتفوق في المجالين العلمي والعسكري.

لذلك تسعى إسرائيل في غياب سياسة أميركية واضحة تجاه العراق، إلى تجيير «الغموض» و«التردد» الأميركيين، لها، فتقوم هي بالدور من غير أن يناط بها رسمياً. وهذا الدور ينحصر مرحلياً في الضغط الدائم على أميركا بإبقاء الحصار على العراق، وتجويعه حتى الموت فعلاً، والعمل على تقسيمه سياسياً بمختلف الوسائل المعلنة وغير المعلنة، وعدم إعطاء العراقيين فرصة للتحرك بأي اتجاه، ورفض أية فترة تنفس ولو قصيرة للناس أو للنظام، وإبقاء صدام في القفص إلى آخر أيامه.

وإذا كانت أمور كثيرة قد تغيرت منذ حرب الخليج الثانية، فإن الذي لم يتغير هو أن الولايات المتحدة غير مقتنعة حتى الآن بسلامة قيام إسرائيل بالمهمة إياها بالنيابة عنها. لأن أميركا ما زالت

تريد حتى الآن أن يبقى العراق موحداً، وهشاً. بحيث إنها ما زالت لا تعرف طريقة لتغيير النظام داخل العراق وإزاحة صدام. لذلك فهي تريد أن يبقى الحصار إلى حين سقوط صدام. علماً بأن الحصار يطيل من عمر صدام. ولكن لأن لا بديل منظوراً لحكمه، فهي تفضل الإبقاء عليه ضعيفاً، خوفاً من حكم يخلفه لا تعرف هويته ولا تستطيع التحكم في مساره. لذلك تتعالى المطالبة في أروقة الإدارة الأميركية بضرورة دعم وتشجيع وتمويل وتأهيل «معارضة» بديلة عن المعارضة الحالية المهترئة، يمكن أن توفر بدورها بديلاً لصدام.

فوراء كل أزمة من الأزمات التسع التي خلقها صدام، قضية واحدة هي رفع الحصار عن العراق. فلا المسألة هي تدمير السلاح المتعلق بالدمار الشامل، ولا هي تفتيش القصور أو عدم تفتيشها، بقدر ما هي فك أسر العراق من العقوبات وإتاحة التصرف بمقدراته المالية الهائلة، من دون قيود دولية. فالنفط مقابل الغذاء، أمر مردود من ناحية المبدأ بالنسبة لصدام. المطلوب هو النفط مقابل العراق، ونفط العراق للعراق، وأموال النفط مُلك للعراق يتصرف بها كما يشاء، وإن تعهد بعدم صرفه على السلاح، لأن لا أحد سيبيعه السلاح ـ أي سلاح ـ من الآن حتى زمن طويل قادم. لذلك فمعركة صدام المقبلة، هي في الأمم المتحدة ومع الأمم المتحدة، وليست مع أميركا ولا هي صراع مع إدارة الرئيس كلينتون. مع التذكير أن الوضع الحالي لصدام المحاصر في العراق، هو وضع مريح فعلاً للرئيس كلينتون في أميركا. بينما يعتبر صدام أن مشاكل كلينتون السياسية الداخلية وفضائحه الجنسية قد تطيحه في واشنطن، بينما لا يزال هو صامداً في بغداد.

□ □ □

همّ الديبلوماسي الخليجي المتقاعد بالوقوف مودّعاً، وقد أشبعنا تحليل أسباب صمود صدام وبقائه على رأس الحكم في العراق، وقال: هل تعرف أن الحجاج قد يصل إلى بغداد في أي وقت؟ ولما أبديت استغرابي لعبارته هذه، قال:

كلما جرى حديث عن صدام، تذكرت دور الحجاج بن يوسف الثقفي، عندما أرسله (في القرن السابع الميلادي) الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان إلى العراق لإخماد الثورة فيه. فانصرف الحجاج إلى بغداد قادماً من الحجاز بعد أن قتل عبد الله بن الزبير وقضى على ثورته في مكة والمدينة والطائف. ويقال إنه ذهب إلى بغداد «في ثمانية أو تسعة رجال فقط على الخيل والبعير». فقمع الثورة هناك وثبتت له الإمارة عشرين سنة. وكان سفاكاً سفاحاً باتفاق معظم المؤرخين.

يذكرني كل هذا بصدام، الذي قمع كل ثورة في العراق، وكان يملك قدرة الحجاج على السفح والسفك، دون أن تكون له فصاحته. يذكرني صدام بالحجاج، لا لأنه قائد داهية مثله، بل لأن استمرار صدام في حكم العراق، قد يضطر الخليفة الأميركي إلى إرسال حجاج جديد إلى بغداد. لكن من المؤسف أن بيل كلينتون ليس عبد الملك بن مروان وليس بين معارضي صدام حجاج واحد.

إن الذي أخشاه، أنه كلما طال حكم صدام، كلما دنا موعد وصول الحجاج الجديد إلى بغداد، الذي قد لا يملك قدرات الحجاج القديم كرجل دولة (بنى مدينة واسط وعني بشؤون الرعية والري والإصلاح النقدي)، وإن ملك قدراته على سفك الدماء!

وأمسك الديبلوماسي الخليجي بيد صديقه الصحافي البريطاني

وقال وهو يمشي: لا تتفاجأ، قد يصل الحجاج إلى بغداد قبل أن يغادر كلينتون واشنطن. لكن هل يغادر صدام؟

تلك هي المعجزة.

الهوامش:

(*) رواه خير الدين الزركلي في كتاب «الأعلام» ـ قاموس تراجم ـ المجلد الثاني ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٨٩.



٢ ـ العراق

كلاب الحراسة
وغنم الخليج

■ قال الحكيم: إذا تناصرت عليك الخصوم فلن يدفع ذلك غير الله سبحانه، ثم عَزمٌ لا يشوبه وَهَن، وصدقٌ لا يطمع فيه التكذيب، ومضاءٌ لا يقارنه الشك، وصبرٌ لا يخالطه جزع، ونيّة لا يتقسمها عجزٌ .□

أمالي القالي

لأبي علي القالي

تروي مصادر سعودية مقربة، أنه عندما استقبل الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي ونائب رئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية، عند زيارتها للرياض في ٢ شباط ١٩٩٨، في أثناء جولتها التحريضية ضد صدام حسين وبلاده، وفي ظل تعزيز الحشود العسكرية الأميركية في دول الخليج استعداداً لضرب العراق، مطالبة هذه الدول إعلان قبولها باستخدام أراضيها في هذه العملية العسكرية المحتملة، إلى جانب المساهمة بنفقاتها، حكى لها الأمير، في معرض رده على مطالبها، الحكاية التالية:

أن راعياً للغنم كان يفقد كل ثلاثة أو أربعة أيام واحدة أو اثنتين من أغنامه، من جراء هجمات ذئب كان يتربص بالقطيع. وجاء مَنْ يُقنع هذا الراعي، بأن عليه أن يشتري عشرين كلباً شرساً من

كلاب الحراسة، لحماية أغنامه من اعتداءات ذلك الذئب. وهكذا كان. لكن اتضح للراعي بعد مدة من الزمن، أن عليه أن يذبح يومياً ثلاثة أو أربعة رؤوس من أغنامه لإطعام كلاب الحراسة. وعند حساب الأكلاف، قرر الراعي صاحب الأغنام وضع حد لهذا الاستنزاف بالاستغناء عن خدمات كلاب الحراسة، وأن يتعايش مع الذئب، بعد أن اتضح له أن ذلك أقل كلفة، وأسلم وسيلة للاحتفاظ بأغنامه[١].

لا أحد يعرف تماماً، حقيقة وقع هذه الحكاية على وزيرة الخارجية الأميركية، وما إذا كانت السيدة أولبرايت قد استوعبت رموزها وإسقاطاتها المباشرة على الوضع القائم في الخليج. إلاّ أن العالم كله عَرِف بموقف المملكة العربية السعودية الرافض لاستخدام أراضيها من قبل القوات الأميركية بهدف ضرب العراق. وعرف أيضاً برفض المملكة المساهمة بدفع نفقات الحشود العسكرية. ولعل الحكومة السعودية قد أحسنت صنعاً بإحالتها الطلب الأميركي للمشاركة في النفقات، إلى حكومة الكويت، باعتبارها الطرف المعني أكثر من غيره بهذا الموضوع.

□ □ □

رويت هذه الواقعة لصديق خليجي، وسألته:

لماذا لا تبادر الدول العربية، ودول الخليج تحديداً، إلى خرق الحصار المضروب على العراق، بإرسال أغذية وأدوية وغيرها من المساعدات الإنسانية، مقدمة لفك أسر الشعب العراقي والتخفيف من معاناته، أسوة بما فعلته دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وما فعله المغرب، بحيث يصبح الأمر منظماً ومبرمجاً بشكل فعال، فيشعر العراقيون باللُحمَة من جديد مع إخوانهم العرب الخليجيين، لعل ذلك يبدد

الكثير من الغربة العربية التي عاشها الشعب العراقي، والانطباعات السيئة التي انحفرت في ذهنه وغيّرت من نفسيته، وكادت تفقده أصالته القومية؟

قال الصديق الخليجي: لا أريد أن أتهمك بالسذاجة لسؤالك هذا! لأنك تعرف تماماً، أننا نحن الخليجيين، وقفنا في صف العراق أكثر من عشرين سنة، نسنده وندعمه ليس فقط حفاظاً على عروبته، بل حفاظاً على أنفسنا. وإذا به اليوم، نتيجة لسياسة رئيسه صدام حسين الرعناء، قد أصبح نصفه للأكراد ونصفه الآخر للأتراك وأجزاء من هنا وهناك لإيران. إن ما يحدث في العراق اليوم، ليس أزمة بلد، بل أزمة رجل واحد، يعشق السير على حد السيف، انطلاقاً من أن: مَنْ لم يمت بالحرب مات بغيرها. ونحن في الخليج لا نحب الحروب. وقد تحاربنا كثيراً، قبائلَ وشعوباً، عندما كانت الحروب كراً وفراً على صهوات الخيل وبين صليل السيوف.

وهنا تنهد الصديق الخليجي بأسى بالغ، وتابع كلامه:

المشكلة في العراق أن صدام لا يريد أن يموت لوحده، بل يريد أن يميت معه بلداً بكامله. وهو البلد العربي الذي عرف أمجاداً من غابر التاريخ إلى العهد «الصدامي»، الذي عرف بدوره إنجازات لا تنكر له، لم يعرفها أي بلد عربي في عصر ما بعد استقلال الكيانات العربية. أقول لك إن العراق هو البلد القدوة لنا نحن أهل الخليج. لقد تعلم أكثرنا في مدارسه وتزوجنا بنسائه وانخرطنا في أحزابه وحركاته الوطنية والقومية، ووقفنا إلى جانبه في أطول حرب عربية في التاريخ المعاصر (الحرب العراقية ـ الإيرانية) ودفعنا ما دفعنا من مال دون أن ننال حمداً أو شكوراً، وتحملنا تجاوزاته ورعونة مسؤوليه. القليل منا كان كارهاً للعراق قبل جنون رئيسه وغزوه

الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠. حتى بعد اجتياحه للكويت، كان بيننا مَنْ يؤيده، لا حباً بمعاوية، إنما كرهاً بعلي.

إلى أن ذاب العراق في شخص صدام، ولم يعد هناك أي تمييز بين الشخص والدولة. فحمل شعب العراق أوزاره وجرائمه كلها، وحمل هو خيراتها كلها. لقد أحببنا، نحن الخليجيين، العراق «مجاناً». قليل جداً منا، أحبه وتضامن معه لأسباب «عقائدية». وبعضنا أحبه لأنه تاجر معه. لكن أكثرنا أحبه لأنه شرب من فراته ودجلته، وأكل من تموره وتفيأ بنخيله واستذوق «مسقوفه»[٢] وسكر، في شبابه، على عرق «المستكي» أو «المسيَّح» المسمى تهكماً بـ «أبو كلبشة»[٣] وحفظ قصائد شعرائه، وزيّن جدرانه بلوحات فنانيه. لا تصدق أن هناك خليجياً لا يبكي، بينه وبين نفسه على الأقل، قهراً على العراق، ولا يشعر بالمهانة مما يفعله «حلفاؤنا» الأميركيون بهذا البلد وشعبه.

ظهر التأثر واضحاً على وجه صديقي الخليجي، لكنه سرعان ما استعاد زمام عواطفه، وأردف قائلاً:

هل تعرف شط العرب؟ الخليج هو نخيل البصرة. هو شط العرب ومياهه العذبة. لا تصدق أبداً أن الخليج هو ميناء الأحمدي أو جزيرة حوار أو مضيق هرمز. لا خليج يُذكر من دون العراق. إننا نعيش الآن في الخليج، حالة «اللاحرب واللاسلم». فلا سلم ممكن في العراق أو معه في ظل الأزمة الراهنة، ولا حرب تُحتمل بسبب العراق. فأحلام السلام في العراق أو معه، (انتبه يا صديقي إلى استعمالي لكلمتي في ومعه ـ قالها غامزاً) صعبة عندنا في الخليج، أكثر مما هي أحلام السلام الشرق أوسطي عندكم في المشرق. كلها مؤجلة برسم أبنائنا وأحفادنا. لكن لنعد إلى الراهن.

«حلفاؤنا» الأميركيون (وأرجو أن تستعمل مزدوجين عند نقلك هذه المفردة) لم يعودوا يقيمون وزناً ولو شكلياً لما يُسمى بكرامة حكامنا الوطنية ولا سيادة شعوبنا القومية. لقد جرفونا وانجرفنا معهم في زمان النظام العالمي الجديد، فعدنا إلى ما كانوا ينعتوننا به: مجرد قبائل ترفع على الرمال، أعلاماً مختلفة التصاميم ومتشابهة الألوان تتأرجح بين بيض الصنائع وسود الوقائع وخضر المرابع وحمر المواضي!

أنت تعرف (والكلام ما زال لصديقي الخليجي) أننا تعاملنا قروناً مع الإنكليز، من قيام الأمبراطورية البريطانية في القرن السابع عشر إلى حين سقوطها في القرن العشرين، إلاّ أننا لم نعرف في تاريخنا تعاملاً مذلاً كالتعامل مع الأميركيين اليوم. لقد عادت إلينا اليوم في الخليج صورة «الأميركي البشع» التي كانت معروفة في جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية في الستينيات.

قلت لمحدثي الصديق، وقد بدا عليه بعض الإرهاق: ألا يمكن تطويق هذه الهيمنة الأميركية بشيء من التطبيع مع العراق؟

قال: أنت تعرف أن دورنا سلبي نحن الخليجيين في هذا الأمر بالذات، لأننا لا نملك وحدنا القرار. فالقرار أميركي، يساعده في ذلك موقف الكويت، الدولة المُعتدى عليها. ولا تريد أي دولة منا الخروج على إجماع قرارات مجلس التعاون الخليجي بهذا الشأن ولو شكلاً، للحفاظ على مظاهر التضامن مع الكويت. وفي ظل كل هذه المحرمات، لا يقوم العراق بأي بادرة ذات معنى، تشجع دول الخليج على التطبيع معه.

قلت له: وما هو المطلوب من العراق في هذا الإطار، وخاصة بعد الأزمة الراهنة؟

قال صديقي: أبسط الأمور أن يصدر عن مجلس قيادة الثورة العراقية، والأفضل أن يصدر عن صدام شخصياً، بيان يعلن فيه العراق اعتذاره عن قيامه بغزو الكويت واحتلالها لأشهر ستة، والتزامه بكافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالكويت تحديداً، بعد أن يكون قد أفرج عن الأسرى الكويتيين (إذا ما كانوا أحياء) ماداً يد الصداقة لكل دول الخليج، ومعلناً بداية عهد جديد من التعاون. في الوقت نفسه يعلن العراق تخليه عن أطماعه التاريخية بالجغرافيا أو الأرض التي يدعي بأنها حق من حقوقه. وليس في ذلك ما يعيب. فالتاريخ المعاصر حافل باعتذارات مماثلة. اليابان اعتذرت عن جرائمها التي ارتكبتها في كوريا إبان الحرب العالمية الثانية. بريطانيا اعتذرت عن جرائمها في إيرلندا في مطلع القرن، وعن تسببها في «مجاعة البطاطا» في القرن الثامن عشر. واعتذرت للهند عن المجازر التي ارتكبها جنودها ضد الوطنيين في بداية الحركة الاستقلالية. روسيا اعتذرت عن جرائمها في بولندا. ألمانيا اعتذرت عن جرائمها بحق اليهود في العهد النازي. الأمثلة كثيرة، ولا تُحصى. فإذا تمت المعجزة واعتذر العراق عن احتلاله للكويت، تبدأ الخطوة الأولى للتطبيع الخليجي ـ العراقي. عندئذٍ يمكن إقناع الكويت، بعد أن نالت كل الضمانات الدولية، (حدوداً مرسومة وسيادة غير منقوصة)، بإسقاط مفهوم دول «الضد» و«المع»، وفتح الطريق مع رفيقاتها من دول مجلس التعاون الخليجي، لإعادة العلاقات ـ ولو تدريجياً ـ مع العراق.

□ □ □

عدت إلى صديقي الخليجي لأسأله عما إذا كان المشهد العربي الحالي يوحي له بشيء من الاطمئنان، بعد أن تجاوزنا، لأسابيع أو

لأشهر ربما، مرحلة الخطر الداهم بإعلان حرب أميركية ـ بريطانية على العراق، فعلّق قائلاً:

إن الأزمة العراقية ما زالت تعيش معنا يومياً تحت عناوين رئيسة تبدأ بـ«عجقة» ديبلوماسية دولية، تتبعها تهديدات عسكرية أميركية، يليها تراجع عراقي، تلحقه مساع سياسية، يعقبها تهديد بالحرب، يخلفه تراجع.. إلى أن تبدأ أزمة جديدة. وهكذا دواليك يعيد السيناريو العراقي نفسه مرة أو مرتين في السنة.

من خلال هذا المشهد يتضح أن العراق هو الذي يدير الأزمة، لا أميركا ولا غيرها. وأن الذي يتحكم بالسيناريو العراقي هو صدام حسين شخصياً، وليس بيل كلينتون. وحتى الآن، وبعد سبع سنوات على حرب الخليج الثانية، ما زال صدام حسين يديرها بنجاح ولصالحه، لأن كل ما يجري هو أحداث مفتعلة، لها عنده هدف أساسي واحد لا غير: رفع العقوبات وفك الحصار عنه والاعتراف الدولي به وإعادة الاعتبار له. والأهم من ذلك كله، أن تفاوضه أميركا مباشرة وأن تعترف به. كل ذلك مقابل السماح للجان التفتيش بالقيام بمهامها مع كل ما يلزم ذلك.

قلت للصديق الخليجي: ثمة سؤال يتطلب جواباً. لماذا يعتبر صدام نفسه منتصراً عند كل أزمة؟ هل يعود الأمر إلى بقائه في الحكم على رأس الدولة العراقية، وسط إعجاب شعبي عربي به، يزداد كلما ازداد العداء الأميركي ـ الكويتي له؟ أم أن ذلك يعود إلى أسلوب الكاوبوي الأميركي في التعامل معه: إما الحصار الاقتصادي، وإما الضرب العسكري.

قال الصديق: الجواب يكمن في تحجر الأسلوب الأميركي وعدم مرونته في التعامل مع العراق، الذي ما زال يدور في حلقة مفرغة

لم تتغير ولم تتطور طوال السنوات السبع الأخيرة. ففي كل مرة كان يفشل فيها التأديب العسكري، كانت القوة العسكرية العراقية تصمد في وجه الضربات. بينما في كل مرة كان الشعب العراقي، بأطفاله وشبابه وشيوخه، يدفع ثمن الحصار الاقتصادي، موتاً وجوعاً وقهراً. كأن صداماً باقٍ أبداً، وأعمار العراقيين قصار.

قلت: هناك تساؤل عما إذا كان صدام سيدير الأزمة العاشرة المقبلة، بشكل أفضل يحقق فيها مزيداً من «المكاسب»؟

قال: كل ذلك يتوقف على سيناريو جديد له عنوان عريض افتراضي هو: إذا.

قلت: إذا ماذا؟

قال:

- **إذا الأولى:** خالف صدام ما اتفق عليه مع كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في بغداد في ٢٣ شباط ١٩٩٨، ووقّع مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي. وقام الأميركيون نتيجة لذلك بضربه في عمل عسكري كبير من النوع الذي يهددون به.
- **إذا الثانية:** لم يصبه القصف الأميركي بضربة مباشرة، تودي به، وإذا لم يتعرض أيضاً لمحاولة اغتيال تخترق أمنه الشخصي.
- **إذا الثالثة:** لم ينتفض العراقيون أو يثوروا عليه.
- **إذا الرابعة:** لم يؤدِ القصف الأميركي إلى إصابة الأهداف العسكرية المرسومة التي يريدونها، من تدمير مخازن أو مصانع أو أماكن الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو

الجرثومية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي يعتقدون أن العراق يملكها ويخبئها.

- □ **إذا الخامسة:** أدى هذا القصف إلى تسرب الغازات السامة، في حال وجود هكذا أسلحة، وانتشرت داخل العراق وخارج حدوده، لتشمل معظم الدول المجاورة، وحدثت الكارثة التي يريد الأميركيون منع صدام من ارتكابها.
- □ **إذا السادسة:** أدت الضربة العسكرية الأميركية إلى مقتل أعداد كبيرة من المدنيين في العراق، بحجة ضرب أهداف عسكرية أو مخازن أسلحة محظورة. أو أدت إلى خسائر في أرواح العسكريين الأميركيين. ما هو الحساب السياسي لهذه الخسائر البشرية؟
- □ **إذا السابعة:** قُتِل صدام نتيجة للضربة العسكرية الأميركية. ماذا بعده؟

□ □ □

هذه التساؤلات حول «**إذا**» تتطلب عدة أجوبة. لكن يجب التوقف عند «**إذا السابعة**».

أ ـ هل هناك بديل وطني لصدام أم هناك بديل أميركي؟

ب ـ هل صحيح أن هناك «وصية سياسية» لصدام في حال موته، تنص على قيادة جماعية مؤلفة من مدنيين وعسكريين من حزب البعث الحاكم؟

ج ـ هل ينفجر الصراع على السلطة بين الأجنحة المختلفة لهذه القيادة الجماعية، بحيث يؤدي إلى حرب أهلية؟

د ـ هل يؤدي مقتل صدام إلى انقلاب عسكري يقوم به الحرس

الجمهوري (أو ما سيتبقى منه في حال ضربه) يفرض فيه الرجل الذي يريده، مناقضاً بذلك «الوصية السياسية» لصدام؟

هـ ـ هل هناك إرادة وطنية كافية، لدى كل العراقيين، عرباً وأكراداً، سنّة وشيعة، بإبقاء العراق موحداً؟ وهل هناك إرادة سياسية دولية مماثلة بعدم تقسيم العراق؟

و ـ هل تقبل الولايات المتحدة (في حال فشل مخططاتها) بمقعد خلفي في هذه الأزمة، يُرضي القتيل (العراق) وليس يُرضي القاتل (أميركا)؟

□ **إذا الثامنة:** فشلت الضربة الأميركية في تحقيق أي من هذه الأهداف، أو حتى جزء منها، وسلم صدام، فهل يعود إلى داره ليدير أزمة جديدة يخرج منها منتصراً؟

كل هذه الافتراضات، في حال حدوثها، ستؤدي إلى المضاعفات التالية:

١ ـ سقوط أميركا في ثاني (الأول كان حرب «عاصفة الصحراء») اختبار عسكري لها كقوة كبرى وحيدة في النظام العالمي الجديد.

٢ ـ عودة الدور الفعلي إلى الأمم المتحدة ومبادراتها، في جو من الانكفاء الأميركي، يفقد الولايات المتحدة سيطرتها على المنظمة الدولية، والحد من استخدامها لتنفيذ سياساتها في العالم.

٣ ـ استقواء الدول (الأوروبية مع روسيا والصين) الأعضاء في مجلس الأمن على الولايات المتحدة داخل المجلس، وتفعيل

العمل الديبلوماسي وإطلاق المبادرات الدولية لمعالجة قضية العراق.

٤ ـ رفع الحصار بكافة أشكاله (ما عدا الحظر على السلاح) عن العراق، وتأهيله من جديد.

٥ ـ الإخلال بموازين القوى ـ المحلية والإقليمية ـ بين دول شبه الجزيرة العربية، بحيث يعاد النظر بترتيبات البيت العربي المطل على الخليج.

٦ ـ إعـادة النظر بسياسة «الاحتواء المزدوج» للولايات المتحدة تجاه إيران، وفتح حوار جديد مع نظام الثورة الإسلامية في طهران، مما يتطلب تقييماً جديداً للعلاقات العربية ـ الإيرانية.

٧ ـ يحلو للرئيس الأميركي السابق جورج بوش، وخاصة منذ بداية الأزمة العراقية الحالية، بترديد القول إن القوات الأميركية لم تدخل العراق عند حرب «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١، لأن قرارات الأمم المتحدة لم تخولها ذلك. فالقرارات الدولية، حصرت مهمة التحالف الدولي، بتحرير الكويت فقط وطرد القوات العراقية منها. ولم يكن من ضمن المهام الأميركية الوصول إلى بغداد وإسقاط صدام. لذا توقفت القوات الدولية عند حدود الكويت. وصمد هذا التفسير، سبع سنوات، كتبرير للموقف الأميركي الرسمي في بقاء صدام حسين في الحكم.

ماذا لو أعيدت الكرّة وحدثت أزمة جديدة مع العراق، يتلوها فشل عسكري أميركي محتمل في تحقيق أهدافه من إسقاط صدام، فهل تبقى مقولة جورج بوش عندئذٍ، سارية المفعول؟

لا جواب.

□ تبقى **إذا الأخيرة:** لنفترض أن الولايات المتحدة قامت بضرب العراق كما خططت له، وبغض النظر عن مدى فشل أو نجاح الأهداف الأميركية المطلوبة من هذه الضربة، ونجا صدام. ماذا يفعل الأميركيون؟ هل يفاوضونه؟ هل يتقدمون بقواتهم البرية لاحتلال العراق؟ هل يقومون بإنزال بحري في شط العرب، أو إنزال جوي في العمق العراقي. ماذا لو رفض صدام التفاوض؟ بل ما هو مخطط السياسة الأميركية في العراق ما بعد القصف، ثم ما بعد صدام، ثم في حال بقاء صدام؟

أسئلة، أسئلة، أسئلة.

□ □ □

عندما استراح صديقي الخليجي من عناء طرح كل هذه التساؤلات والأسئلة، التي لا يملك أحد جواباً عليها. قلت له:

ما رأيك في الحكاية التي رواها الأمير عبد الله بن عبد العزيز لمادلين أولبرايت، وإلى أي حد تعبر في رمزيتها عن واقع الحال في دول الخليج؟

قال الصديق: ما أكثر كلاب الحراسة المحيطة بنا، والتي تأكل أغنامنا بحجة حمايتنا من الذئاب المتربصة بنا. تارة الذئب الإيراني وطوراً الذئب العراقي. أما الإسرائيلي، فلا هَمّ لكلاب الحراسة إلاّ أن تطمئننا إلى أنه لا ينوي الاعتداء علينا، وأن من المصلحة التعايش معه. ولا بأس، بين وقت وآخر، لو أرسلنا بعض أغنامنا إليه كقربان لصداقته وتوسلاً لرضاه. ولا مانع من أن ندعوه إلى حفل نستعرض فيه ماشيتنا أمامه، دلالة لاطمئناننا إليه.

صحيح أن الذئب الإيراني كان كثير العواء ضدنا، والذئب العراقي كان نهماً شرهاً، وكثيراً ما يرافق عواءه بالقفز فوق سياجاتنا العربية، كما قفز قبلها فوق السياجات الإيرانية، دونما كبير نجاح. ولكن كلا الذئبين من أبناء «حتتنا»، كما يقول إخواننا المصريون، لنا معهما علاقات تمتد إلى جذور تاريخ المنطقة التي نعيش فيها معاً. صحيح أيضاً أن الذئب العراقي ابن عم لنا، لكن الذئب الإيراني ليس غريباً عنا أيضاً. أما الذئب الإسرائيلي فليس علينا أكله وسعده ولا نتمنى سوى بعده.

واتضح لنا، بالممارسة وعن طريق الخطأ والصواب، وعلى ضوء التجارب التي مررنا بها، في العشرين سنة الأخيرة على الأقل، أن مشكلتنا ليست مع هذين الذئبين، إنما مع كلاب الحراسة التي جاءت تخوّفنا من عوائهما، وتحذرنا من أنهما سيفترسان أغنامنا، وأننا غير قادرين لوحدنا على حراسة ماشيتنا. وصدّقنا.

وكان من المؤسف أن قريبنا وابن عشيرتنا الذئب العراقي، قام باعتداء على غنمنا في الكويت، لأننا لم نصدق أبداً على الرغم من عوائه المستمر، أنه قادر بالفعل على ارتكاب هذه الحماقة. فدبّ الخوف فينا، واستنجدنا بكلاب الحراسة، فأتتنا من كل مكان في العالم لإخراج الذئب وحماية الغنم. فأكلوا وشربوا عندنا شهوراً طويلة، حتى كادت آبارنا تنضب وماشيتنا تنفق وعشبنا ييبس. وخفنا مجدداً أن نطلب منهم أن يغادرونا. لكن معظمهم مشى، لارتباطه بحراسة أماكن أخرى. غير أن أشرسهم بقي عندنا، مستغلاً آداب الضيافة العربية، بقدر استغلاله لضعفنا.

قالت كلاب الحراسة لنا، (والكلام ما زال لصديقي) إننا سنحتوي الذئب الإيراني حتى يموت جوعاً، فلا تخافوا. وقالت لنا إننا

سنضرب الذئب العراقي حتى نقضي عليه، فلا تخافوا. لكن في المقابل قالوا لنا نريد بعض أغنامكم حتى نحميكم. وسنشتري بعض ما في آباركم إنما بأسعارنا، حتى نحافظ عليكم، وتحافظوا أنتم بدوركم عبر ما نعطيكم إياه، على مواقعكم ومراكزكم. فتعيشون في بحبوحة وتصرفون ما في الشمال وما في اليمين، وتنامون ملء جفونكم، بعيداً عن خطر هذين الذئبين، وإن تناهى عواؤهما من بعيد. ولا يلتبس عليكم عواء الذئب الإسرائيلي من الذئب العراقي أو الإيراني، فالذئب الإسرائيلي حمل بثياب ذئب.

وحكاية الأمير عبد الله هذه تذكرني بحكاية «ليلى والذئب». ففي الحكاية المعروفة أنقذ الجيران في اللحظة الأخيرة ليلى من براثن الذئب. لكن في الحكاية الثانية، بينما ليلى في العراق مريضة والذئب ينهشها كل يوم، لم نفعل نحن الجيران سوى استدعاء كلاب الحراسة إلى بلادنا. فأكلنا يوم أكل الثور الأبيض. لذا فالأسلم لنا اليوم أن نتعايش مع الذئاب التي نعرفها، بعيداً عن كلاب الحراسة التي نعرف كم هي مكلفة ومفترسة حقاً. والأفضل لنا أن نشارك ذئاب الجيران ببعض أغنامنا، كما الأنسب لنا ألّا نبيع ما في آبارنا بأسعار زهيدة (كما هي اليوم)، وأن نحافظ على أرصدتنا من الماشية، بدل أن نطعمها للحراس، من أي نوع كانوا. فالتعايش، حتى مع الذئاب، أسلم بكثير من مهمة التصدي لهم. أوضاعنا كوضع ذلك الأعرابي الذي يخاف الموت فصادف أن حثوه على الجهاد، فكان جوابه أنه لا يريد أن يسعى إليه راكضاً.

يبدو أنهم لا يريدوننا أن نموت في فراشنا!

ابتسم صديقي بعد هذا التعليق المرمّز، وقال:

لقد حاولت كلاب الحراسة عندنا في الخليج رشوتنا لسنوات

وسنوات، وعاشت في أرضنا فساداً. وقلبت ظهر المجن لمن لم يمشِ في ركابها، حتى ذكرتني ببيتين من الشعر القديم، لا أجد أفضل منهما ختاماً لهذه الحكاية.

يقول الشاعر:

سأدعو إلهي حتى الصباح
لكيما يعيدك كلباً هزيلا
سننت لنا الجور في حكمنا
وصيرت قوماً لصوصاً عدولا[٤]

الهوامش:

(١) روتها أيضاً صحيفة «الفايننشال تايمز» البريطانية في عددها الصادر في ٦ شباط ١٩٩٨.

(٢) السمك المستخرج من نهر دجلة، المعروف بـ«المسقوف». الذي يشوى على نار القنب.

(٣) العرق المصنوع من التمر.

(٤) رواه الكندي عن إسحق بن معاد في هجاء القاضي فضل بن فضالة في زمن هارون الرشيد.



٣ ـ العراق

رجوع الشيخ
إلى صباه

■ إن ما يميز العلاقات السوفياتية ـ الأميركية، أنه سواء كنا نحب بعضنا أم لا، فإننا إما أن نعيش معاً أو نفنى معاً.□

ميخائيل غورباتشوف

(تشرين الأول ١٩٨٥)

عندما كانت فرنسا تقوم بتجاربها النووية في جزر جنوب المحيط الهادي على مقربة من سواحل أستراليا، حملت الصحافة في حينه نبأ يقول إن نقابة المومسات في العاصمة الأسترالية كانبيرا، والتي يبلغ عدد أفرادها حوالى المائتين، قد قررت مقاطعة البضائع الفرنسية احتجاجاً على التجارب النووية الفرنسية في «نيوكاليدونيا»، جنوب المحيط الهادي.

وذكر أن المومسات الأستراليات سيقاطعن كل الماركات الفرنسية الشهيرة للملابس الداخلية النسائية وكذلك مستحضرات التجميل والعطور، إلى جانب «عدة الشغل» الأخرى التي تصدرها فرنسا ويداومن على شرائها، وخصوصاً البضاعة ذات الأسماء البرّاقة. وصرحت رئيسة نقابة المومسات بأن أعضاء النقابة سيمتنعن عن تقديم «خدماتهن» لأعضاء السفارة الفرنسية في كانبيرا وضيوفهم من المواطنين الفرنسيين.

وتقدّر رئيسة النقابة أن ما تصرفه المومس الواحدة في الأسبوع على البضائع الفرنسية يتجاوز الستين دولاراً، وبالتالي ستبلغ خسارة فرنسا من مقاطعة المومسات في مدينة واحدة كالعاصمة كانبيرا، وهي أصغر المدن في أستراليا والتي يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ ألف نسمة، حوالى ٢٥٠ ألف دولار في السنة. فإذا قاطعت المومسات في كل أنحاء أستراليا البضائع الفرنسية، وشملت المقاطعة البلاد كلها، فستكون الخسارة الاقتصادية لفرنسا كبيرة. وتقول رئيسة النقابة، إنه إذا كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك يملك القنبلة الذرية، فإن مومسات أستراليا يملكن الوسيلة التي ستجعل من امتلاك السلاح النووي أمراً مكلفاً لفرنسا[1]. وتضيف الرئيسة: إن على الفرنسيين، خصوصاً، أن لا يستهينوا بقوة هذا السلاح.

بعد ذلك بفترة قصيرة أوقفت فرنسا تجاربها النووية في جنوب المحيط الهادي، ولا أحد يعرف بالضبط إذا كانت رضخت بذلك إلى تهديدات المومسات الأستراليات، أم أن برنامجها النووي قد اكتمل.

□ □ □

ومعاذ الله أن يكون المقصود في هذه الحكاية، المقارنة بين وطنية المومسات الأستراليات حيال الخطر النووي الذي هدد بلادهن، وبين وطنية أشراف العرب حيال الأخطار المختلفة التي تهدد بلادهم بشكل يومي. المقصود الذي تستدعيه الفطنة والنباهة وشيء من إعمال الفكر يتلخص بسؤال بسيط: لماذا لا يقوم العرب، خصوصاً أن على رأسهم قيادات مشهود لها بالكفاءة والأريحية، بمقاطعة البضائع الأميركية والإسرائيلية تحديداً، واستبدالها ببضائع من بلدان أخرى، ليس بالضرورة أن تكون كلها صديقة، إنما على الأقل ليس

لديها كل هذه النيات العدوانية. وقد نجح، على سبيل المثال، هذا الأسلوب في جنوب أفريقيا في ظل نظام التفريق العنصري، عندما قاطعت الأغلبية الأفريقية السوداء، إضافة إلى مناصريها من مختلف أنحاء العالم، ذلك النظام العرقي وبضائعه.

لا بد أن هناك مَنْ سيقول إن هذا اقتراح «ساذج»، وأن لا طائل تحته ولن يؤثر، أياً كانت نتائجه، في القرار السياسي الأميركي في ما يتعلق ببلادنا. الجواب أيضاً، أنه إذا تمَّ تنظيم حملات توعية ومقاطعة أهلية، تقوم بها منظمات غير حكومية، لا تحمّل المواطن العربي أي عبء، سيلقى ذلك ترحيباً كبيراً، ومن ثمّ تكبر كرة الثلج وتكبر حتى تصبح جبلاً حطّ من علٍ، مما يستقطب اهتماماً إعلامياً عالمياً، وربما يتحول إلى حركة شعبية تحمل في طياتها نَفَس الاحتجاج السياسي والعصيان السلمي.

□ □ □

يبدو للوهلة الأولى أنه لا علاقة هناك بين المومسات الأستراليات، ووصول روسيا إلى المياه العربية الدافئة. لكنني رويت هذه الحادثة في معرض الترحيب بمبادرات من هذا النوع صادرة عن قطاع معين من النساء، لأننا منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، قبل سبع سنوات ونيف، لم نعد نرى من جبل الجليد الروسي سوى النساء اللواتي بدأن يتوافدن إلى بلادنا كـ«سفيرات» مبعوثات من روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية ممن ضاقت في وجوههن سبل العيش في بلادهن، في ظل رأسمالية النظام العالمي الجديد، واقتصاد السوق الحر. مما يدلّ ويؤكد أن ظروف العولمة قد اكتملت وأن العالم بالفعل قد أصبح قرية كبيرة.

وإذا كانت روسيا قد اختارت ـ لظروفها الخاصة ـ أن تطل علينا

بهذا النوع من الهجوم «الحُبي»، بعد أن كانت تطل علينا ببوارجها وصواريخها العابرة للقارات وطائراتها وأسلحتها الخفيفة والثقيلة، طمعاً بنفطنا وبحرنا، فما علينا إلاّ أن نرحب بهذه المبادرة الروسية «العينية» طموحاً منا لأن تحمل «السفيرات» إلى جانب شيء من «الوطنية» التي نفتقدها، كما الدم النقابي الجديد! بوادر الشيء الجدي والهام الذي نتوخاه من عودة روسيا إلينا، وهو روسيا الدولة العظمى ذات الأهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الكبرى بالنسبة إلى العالم العربي برمته، خصوصاً في هذا المفترق الخطير من تقاطع أقدارنا السياسية مع بداية القرن الواحد والعشرين.

لقد تغيرنا نحن. كذلك تغيرت روسيا. لذلك علينا أن نسعى لإعادة تأهيل روسيا، بكل ما نملك، لتعود إلينا، مستوعبين دروس علاقة طويلة مضت، في ظل أمبراطورية سوفياتية هوت، وفي ظل استقلالية عربية ضاعت. كل ذلك حتى لا نكون وحدنا أمام «وحش» النظام العالمي الجديد. وليس مهماً ـ بحكم الظروف المستجدة ـ أن تكون روسيا كلها معنا. المهم أن لا تكون علينا. فلم يعد هناك حلفاء مخلصون ولا أتباع أوفياء. الإخلاص والوفاء أصبحا للمصالح وحدها.

□ □ □

عندما أقال الرئيس الروسي بوريس يلتسن، رئيس وزرائه وخليفته المنتظر، فيكتور تشرنومردين، وحكومته بكاملها، بدا الأمر وكأنه مفاجأة للمراقبين الأجانب. وقد يكون هذا صحيحاً في توقيته. ولكن من المؤكد، أنه لم يكن مفاجئاً في أسلوبه للكثيرين من المواطنين الروس، خصوصاً أصحاب الذاكرة البعيدة والذكريات الطويلة. فليس هناك من مفاجأة في الأسلوب «القيصري» في

التعامل السياسي، أياً كان اسم الحاكم في موسكو. أكان القيصر نقولا الثاني أو من كان قبله، أو الرفيق ستالين ومن خلفه. فالأسلوب ليس فقط هو الرجل، كما يقول التعبير الفرنسي الأدبي، بل الأسلوب هو أيضاً التاريخ. والتاريخ لا يغيّر أسلوبه، بتغيّر عقيدة النظام.

وهكذا لم يكن في تصرف رئيس روسيا الحالي ما يمثل انقلاباً على السلف.

إذا كان بوريس يلتسن، يوحي بتصرفاته وكأنه قيصر روسيا، فليس في هذا الإيحاء الكثير من المبالغة، إلاّ ربما المظاهر الطقسية ـ الاحتفالية التي كانت للقيصر في مطلع هذا القرن. أما عند نهاية هذا القرن، فلرئيس روسيا الحديثة، من الصلاحيات التي يتيحها له الدستور الديموقراطي للبلاد، ما لا يستغربه صاحب الحق الإلهي القيصر نقولا الثاني لو عاد إلى الكرملين اليوم.

ولن يستغرب القيصر إذا تطلع حوله، لأنه سيجد روسيا في الموقع الدولي نفسه الذي كانت فيه قبل الثورة البلشفية. دولة كبرى كغيرها من القوى الأوروبية العظمى، تأمل أن تلعب دوراً في مجالس أوروبا (زمن كانت أوروبا هي العالم) في مطلع هذا القرن، وأن تزاحم غيرها من الدول بحثاً عن دور. واليوم في عصر القيصر بوريس، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بسنوات قلائل، وبعد أن اعتادت روسيا الحياة الأمبراطورية طوال ٧٥ سنة من وجود الاتحاد السوفياتي، أدركها الحنين لأن يكون لها اليوم دور الدولة الكبرى ونفوذها وسط الأمم العظمى، هي التي كانت القطب الآخر في عالم القطبين.

وتاريخ التوسع الروسي، منذ أيام القياصرة إلى اليوم، تاريخ يتكرر

في كل الحقب. فقد كان لروسيا في القرن السابع عشر، في قمة ازدهار العهد القيصري، أكبر ملكية من الأراضي المستعمرة في العالم، بلغت ـ كما يقال ـ سدس المعمورة. ولم تتوقف روسيا بشكل أو بآخر وإلى اليوم، عن التوسع، حتى بعد سقوط الأمبراطورية الثانية (السوفياتية) وبعد الأمبراطورية الأولى (القيصرية). ولم تقف طموحات التوسع عند موسكو، لأنها لم تجد حتى اليوم تفسيراً لخسارتها. كجزء من رفضها الاعتراف بالأمر الواقع.

□ □ □

لا بد هنا من تقديم الشكر إلى الرئيس العراقي صدام حسين، الذي لولا أزماته المفتعلة، منذ حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ (أي قبل حوالى سنة من انهيار الاتحاد السوفياتي) وإلى اليوم، لما أمكن لروسيا أن تجهد لاستعادة دورها في العالم العربي، عن طريق العراق. فعمر روسيا الاتحادية (أو كومنولث الدول المستقلة الجديدة، التي حلّت محل الاتحاد السوفياتي) هو من عمر أزمات صدام، منذ أن غزا الكويت في آب ١٩٩٠.

لقد حانت بداية تخلي روسيا عن دورها المستقل عن السياسة الأميركية في العالم العربي، عندما سمحت ظروف السنة الأخيرة من حياة الاتحاد السوفياتي، وهو قيد التفكيك في ظل رئاسة ميخائيل غورباتشوف، بتشكيل قوات التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة للتصدي لغزو العراق للكويت في آب ١٩٩٠، ما أدى إلى حرب «عاصفة الصحراء» في كانون الثاني ١٩٩١، والتداعيات التي أفضت بدورها إلى إعلان الرئيس السابق جورج بوش عن قيام النظام العالمي الجديد الذي استجاب له العالم العربي

استجابة تامة. بعد ذلك بأشهر سقط الاتحاد السوفياتي كلياً، وانتهى الاعتماد العربي على موسكو كحليفة. ومع ذلك السقوط المدوّي انتهت توازنات الحرب الباردة، وأصبح العرب مكشوفي الرأس في العراء الأميركي لوحدهم وليس هناك من يحميهم من تسلط القطب الواحد.

في المراحل الأولى لأزمة أو حرب الخليج الثانية في صيف ١٩٩٠، حاولت موسكو السوفياتية التريث في دعم مواقف الولايات المتحدة الأميركية السياسية ومبادراتها العسكرية، دون أن تكون بالفعل معادية لها. إنما أرادت أن تقوم بمحاولة استقلالية أخيرة تكسبها في الساعات الأخيرة سمعة دولية. فأرسلت الحكومة السوفياتية لمرات عدة، موفدين إلى بغداد على أمل إيجاد تسوية للأزمة عن طريق المفاوضات. وفشلت كل المساعي، ووقعت الحرب. بعدها ضغطت موسكو على بغداد للاستجابة لقرارات الأمم المتحدة كافة. من وقتها لم يعد في مقدور بغداد أن تحسب موسكو في عداد حلفائها التقليديين.

ولعل أحسن وصف لما حدث هو ما قالته صحيفة «الأزفستيا» ولم يترك لدينا إلا الشعور بالمرارة. تقول الصحيفة، إن الأزمة العراقية ـ الكويتية، لو حدثت قبل العام ١٩٨٥، لكان الاتحاد السوفياتي تبنى موقف «الحياد الودي» وتعامل بسلبية تجاه الحشود العسكرية الأميركية في الخليج. وكانت الولايات المتحدة، ستقوم من جانبها في الوقت نفسه، باتهام السوفيات بدعم العدوان والتعامل «مع النظام الإرهابي في بغداد». لكن عوضاً عن ذلك، قامت موسكو بمؤازرة الأهداف السياسية والعسكرية لواشنطن. فدانت الغزو العراقي وعلقت مساعداتها العسكرية لبغداد وطالبت بالانسحاب

العراقي غير المشروط من الكويت[٢]. إلى هذا الحد كان الاتحاد السوفياتي قد تغيّر في أيامه الأخيرة.

برر غورباتشوف تخلي الاتحاد السوفياتي عن العراق، بأسباب أمنية وأخلاقية. الأمنية حماية علاقته المركزية مع الولايات المتحدة. والأخلاقية بأن العراق انتهك قيم المجتمع الدولي. وبهذا التبرير، أعلنت موسكو استقالتها من المواجهة مع الغرب، وخصوصاً مع الولايات المتحدة. وتوّج هذا القرار في أيلول ١٩٩٢ بإرسال موسكو بارجتين حربيتين إلى الخليج، كمؤشر قوي لدعم الموقف الأميركي المستمر ضد العراق.

لكن هذا الموقف بدأ يتغيّر عند الأزمة الكبيرة الأولى التي افتعلها صدام في خريف ١٩٩٤، عندما حشد قواته مجدداً على حدود بلاده مهدداً ـ دون أن يقول ذلك ـ باجتياح الكويت، في أول محاولة من قبله لكسر الحصار عن العراق، وقد تفاقمت أزمات الشعب العراقي، الغذائية والطبية والاقتصادية، وعلا الصراخ من كل جانب.

هنا لا بد من استذكار علاقات روسيا بالعرب والعراق من وجهة تاريخية، للنظر إذا كان الحاضر يفسر الماضي أو الأقصى يفسر الأدنى بعيداً عن الاعتقادات السائدة أو الرائجة في هذا المجال.

□ □ □

لم يعد من الضروري العودة إلى الأسلوب السوفياتي المبسّط في التعامل مع التاريخ في المنطقة العربية، والقول بأن هناك مجموعة من أمراء الإقطاع الأشرار وعملائهم من الاستعماريين والأمبرياليين يمتصون خيرات الشعوب. بينما الجماهير المحبة للسلام تناضل مع

حلفائها الاشتراكيين السوفيات، الذين يقدمون لها المساعدات من أجل بناء حياة أفضل.

في المقابل، لم يعد أيضاً من الضروري تكرار النظرة الغربية إلى التاريخ الروسي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط، التي كانت تذهب إلى القول إن هناك اتحاداً سوفياتياً عدواني المقاصد يمثل «أمبراطورية الشر»، مكوّناً من مجموعة متآمرين يجلسون في الكرملين، لا همّ لهم إلاّ التخطيط لوقف إمدادات النفط إلى الغرب، والتوسع إلى حدود المحيط الهندي، ونشر مبادىء الشيوعية والإلحاد في كل مكان.

الصورتان ـ الروسية والغربية ـ اختلفتا كلياً في السنوات الأخيرة. إلى درجة أصبح هناك اعتقاد أنه طوال تاريخ الاتحاد السوفياتي لم يكن هناك سياسة واضحة أو تخطيط طويل الأمد، أو مفهوم استراتيجي عام. حتى صح القول إن الاتحاد السوفياتي كان يمارس شيئاً من البراغماتية وشيئاً من المثالية، في سياسته الشرق أوسطية، بخلقه نوعاً من التوازن بين الفكر الشيوعي الطوباوي وبين المصالح القُطرية الآنية.

فالاتحاد السوفياتي خلط دائماً بين العقيدة والمصالح الوطنية، وكان يسعى إلى الممكن عملياً في التطبيق السياسي، مقابل المستحيل في الدعوة العقائدية. وفي الواقع، إن التوازن بين العقيدة والمصالح الوطنية في السياسة السوفياتية، كان مرتبطاً دائماً ومعنياً باستمرار، بالزمن الذي كان يتم فيه هذا التوازن، أكثر من المكان الذي تنفذ فيه هذه السياسة.

□ □ □

قبل الدخول في تفاصيل وتعقيدات عودة روسيا إلى العالم العربي،

من الضروري الإدراك أن سياسة «حافة الهاوية» التي لجأ إليها صدام حسين مع الولايات المتحدة في المواجهة الأخيرة تحديداً، لم تكن سوى مقدمة لتنازلات كبرى، لا يستطيع الإقدام عليها إلاّ إذا أثار أكبر قدر من الغبار السياسي والتوتر العسكري ناهيك بالضجيج الإعلامي، ما يسهِّل له بعد ذلك الانحدار إلى قبول تسويات سياسية صعبة، كانت مرفوضة أصلاً من قِبَل النظام العراقي. هذا هو أسلوبه.

فالذي أراده صدام حسين من تصعيده للموقف، هو رفع درجة المواجهة بينه وبين الولايات المتحدة والغرب عموماً، ومع من يحالفهما من دول الخليج، وبالتالي رفع قيمة الرهان على الربح أو الخسارة. هذا ما فعله صدام من قبل عندما حشد قواته على حدود الكويت في تشرين الأول ١٩٩٤ من دون أن يكون لديه نية لإطلاق رصاصة واحدة. فأثار ما أثار في حينه من قرقعة انتهت بوساطة روسية قام بها وزير الخارجية السابق أندريه كوزيريف، أدت إلى تراجع العراق واعترافه بحدود الكويت وسيادتها. وإذا كان ثمة ضرورة لتأريخ بداية عودة روسيا إلى العالم العربي، فليس هناك أفضل من ذلك التاريخ، حين امتطت روسيا الحصان العراقي وعبرت على ظهره الصحراء بين الكويت والعراق.

لقد تزامن سقوط الاتحاد السوفياتي مع هزيمة العراق العسكرية في حرب الخليج الثانية. وعلى الرغم من أن ميخائيل غورباتشوف، وهو آخر زعيم سوفياتي، قد رحل عن السلطة، بينما بقي صدام حسين متشبثاً بها، فإن مصيري البلدين ارتبطا بصعودهما وسقوطهما في السنوات الأخيرة إلى حد كبير.

مع بدء عقد الثمانينيات كان العراق في عزّ طفرته المالية وقوته

العسكرية ونموه الاقتصادي وتمدده الخارجي، وقد أمسك بمصيره رجل قوي اسمه صدام حسين. فخاض حربه الخاسرة الطويلة مع إيران. وعندما شارف على الهزيمة منهكاً، عاد واندفع إلى خوض معركته التالية بغزوه للكويت، في محاولة استرداد بعض مّا خسره في حربه مع إيران، لعله يكسب من العرب ما أضاعه مع الفرس. فكانت «أم الهزائم».

في الفترة نفسها تحديداً، كان الاتحاد السوفياتي، على عكس العراق، في أضعف حالاته السياسية داخلياً وخارجياً، وقد وصل زعيمه ليونيد بريجنيف، إلى حالة من المرض تمنعه من التركيز، فاتخذ القرار الخاطىء بغزو أفغانستان في العام ١٩٧٩، من دون أن يكون عنده لا القدرات العسكرية ولا البنية الاقتصادية ولا الحلفاء الذين يعتمد عليهم في سياسته التوسعية.

وانتهت المغامرة التوسعية السوفياتية في أفغانستان، التي أدت بشكل مباشر ربما، إلى انهيار الاتحاد السوفياتي دولة وعقيدة، وإلى سقوط آخر زعمائه، وإلى تفكيك كامل البنية السياسية والاقتصادية للنظام. كذلك خلصت المغامرة التوسعية العراقية في الكويت، وقبلها في إيران، إلى انهيار العراق كدولة، وإن بقي النظام، وأدت إلى تفكيك الكيان العراقي، وإلى حصار اقتصادي جوّع الناس العاديين من دون أن يجوّع أركان الحكم، وأخرج العراق من أي معادلة سياسية في النظام العربي المقبل أو في النظام الشرق أوسطي المنوي اعتماده عند نهاية القرن.

وتفترق المقارنة بين روسيا والعراق، عند قدرة الروس على إسقاط حكم الحزب الشيوعي في موسكو وأشخاصه، وفشل العراقيين في إسقاط حكم حزب البعث في بغداد وأركانه. وبينما نجح الروس

في الدخول إلى النظام العالمي الجديد وأدركوا المتغيرات الجذرية التي حصلت عند انهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة، فشل العراقيون المتمثِّلون بنظام صدام حسين في إحداث التغيير المطلوب، وإن أدركوا إلى أين أدت الكوارث التي ألحقها حكم صدام بهم وببلادهم.

وإذا ترافق تشابه مصيري البلدين طوال عقد الثمانينيات، حتى تمَّ الانهيار الداخلي الكامل في بداية ١٩٩١، فإنهما يفترقان بعد ذلك. يفترقان لأن روسيا الاتحادية وارثة الاتحاد السوفياتي، الدولة العظمى، حليف العراق والحليف السابق لنصف الدول العربية على الأقل، تطمح مجدداً في ظل النظام العالمي الجديد والسيطرة الأميركية الكاملة عليه، أن تغسل أقدام جنودها في مياه الخليج العربي الدافئة، حيث فشل جنود القيصر القديم في الوصول إلى الخليج. وتطمح أيضاً أن تعيد إلى «الروسيا» الاعتبار كدولة عظمى، ما زالت تملك من الأسلحة النووية ما يجعلها ثاني الجبارين. وستكون اليوم أكثر قبولاً لدى دول العالم الثالث، وقد تبنت التعددية الحزبية، والديموقراطية البرلمانية، واقتصاديات السوق والأساليب الرأسمالية.

كل هذا يجعل روسيا عائدة لا محالة إلى الشرق الأوسط. من دون أن تحمل السياسة الروسية في طياتها نوعاً من العداء المباشر لمصالح الولايات المتحدة، ولو وصلت إلى حدود المواجهة معها، كما حصل في الأزمة العراقية الأخيرة. لقد وعت موسكو أن سياستها في التعاون مع الولايات المتحدة بتبعية وذيلية واضحة، لن تعود عليها بالنفع لا في علاقاتها الثنائية والخاصة مع واشنطن، ولا في علاقاتها الخارجية مع دول العالم الثالث، وعلى رأسها الدول

العربية. فلروسيا مصالحها المستقلة في الشرق الأوسط (القديم منه والجديد)، وخصوصاً في القوس الشمالي الممتد من أفغانستان إلى تركيا إلى إيران إلى العراق حتى سورية ومصر. وعليها أن تبعد أي تهديد لأمنها ومصالحها في تلك المنطقة.

بين الاختراقات الروسية وطموحات صدام حسين، يكمن خيط رفيع في النظرة المشتركة إلى المستقبل. فصدام حسين ما زال يبحث عن مكان له في العالم العربي، وروسيا ما زالت تبحث عن دور عربي لها. صدام يغار من أي زعيم عربي ما زال يستقطب اهتمام الولايات المتحدة الأميركية والغرب، وروسيا تغار من النفوذ الأميركي ـ الغربي (بما في ذلك الفرنسي) في الشرق الأوسط. وفي تلاقي الغيرتين تتلاقى المصالح المشتركة.

انطلاقاً من هذه الأرضية المشتركة، فإن كلاًّ من روسيا وصدام حسين يطمحان إلى «ريادة» أو «زعامة». روسيا تريد أن تستعيد في عصر الهيمنة الأميركية الكاملة، والنظام العالمي الجديد، ما كان للاتحاد السوفياتي في عصر الحرب الباردة والتغلغل العقائدي. وصدام يريد أن يستعيد في عصر الانبطاح العربي على الأقدام الأميركية والإسرائيلية، ما كان للعهد الناصري من تمرد على الغرب ومن دعوة إلى العروبة والاستقلالية. روسيا تبحث عن وكيل معتمد، ولو بدا غير مؤهل الآن. وصدام يبحث عن راعٍ يكون له بمثابة الزبون الدائم، ولو انطوى اليوم على شيء من الحَذر.

كذلك تعرف موسكو أنها لو غسلت أقدام جنودها في مياه دجلة والفرات، وتطلعت إلى الخليج الذي هو حدودها الجنوبية، فإن مياهه الدافئة ستكون هي خط الخطر الأحمر الذي لا يمكنها أن تتجاوزه في هذه المرحلة من الترتيبات الدولية والوصاية الأميركية

الكاملة عليها. لذلك لا يزال ما يفرّق بين موسكو وبغداد، أكثر بكثير مما يجمع بينهما. فروسيا، بديونها ومعاهداتها وتاريخها في العراق، ما زالت معرضة للغرق فيما بين النهرين.

□ □ □

■ سألت صاحبي، بعد أن تداولنا بما سبق من تاريخ روسيا وإمكانية عودتها إلى العالم العربي بدور رئيسي، فقال:

□ **حتى لا نطيل أكثر، أنا أقول، دون أن أحبط محاولاتك التنظيرية في هذا الموضوع، أن لا دور لروسيا في العالم العربي، إلاّ بثغرة تفتحها لها الولايات المتحدة. فحجم هذه الثغرة تقرره واشنطن، ومنه وعلى قياسه، تدخل موسكو. فليس هناك أكثر من هامش محدود لروسيا، لا يتنافى ولا يتعارض مع المصالح الأميركية.**

■ قلت: أليس لهذه الثغرة حدود معينة، قد تكبر أو تصغر بحكم الظروف؟

□ **قال: قياس الثغرة هو نفسه الحدود التي تسمح أميركا لفرنسا بالتحرك عبرها. ومثلما سمحت أميركا لفرنسا بالتحرك للتفاوض في أزمة المواجهة العراقية ـ الأميركية الأخيرة، سمحت لروسيا بدور مماثل. وإن عبّرت روسيا بغضب أكبر على لسان رئيسها يلتسن من جراء ضيق الثغرة الأميركية، بقوله إن الوضع يهدد بحرب عالمية. فقد غلبت النعومة الديبلوماسية الفرنسية، جلافة السلاف الموسكوبيين. حدود التحرك واحدة، للروس أو للفرنسيين. الفارق فقط في كيفية تصرف كل منهما بحدوده.**

■ قلت: ألا تلعب العنجهية القيصرية الروسية والتاريخ الذي ما زال حياً لدور موسكو الحيوي في العالم العربي، أي دور في تكبير هذه الثغرة، باقتحام روسيا لمعقلها القديم مثلاً؟

□ **قال: أرجو أن لا يشط بك الخيال. إن أميركا تمسك بخناق روسيا الاقتصادي، في أدق أدق تفاصيله. وتمسك بمفاصلها الجغرافية لحدود الكومنولث الروسي، بدءاً بالتهديد بفصل أوكرانيا عن روسيا، ونهاية بإشعال عشرين حرباً صغيرة، من جورجيا إلى كراباخ، ومن داغستان إلى الشيشان، ومن طاجيكستان إلى كازاخستان. إن الموزاييك السوفياتي السابق، هو قنبلة موقوتة ودائمة حتى الآن، داخل «الروسيا الأم». لا تستهين بالقبضة الأميركية. لقد ضاعت أحلام القياصرة، القدماء والجدد، يوم سلم غورباتشوف مفاتيح الكرملين لأميركا، وأدخل اقتصاد السوق الحر إلى غرفة نوم كل روسي.**

■ قلت: هل تعني أن لا جدوى من المحاولات العربية لجر روسيا إلى موقف مغاير للموقف الأميركي؟

□ **قال: تذكر أن الروبل والدولار حالياً هما وجهان لعملة سياسية واحدة. فما تراه من تفاوت بسيط في مواقف كل من موسكو وواشنطن في المنطقة العربية، ينطبق عليه ما قاله إسحق في التوراة: «الصوت صوت يعقوب، ولكن اليدين يدا عيسو».**

■ قلت: أليس في هذا الكلام تيئيس كامل من إمكانية خرق الهيمنة الأميركية؟

□ **قال: لا تغرنك مواقف «القيصر» بوريس حيال «السلطان» صدام، فما هي إلا من قبيل محاولة رجوع الشيخ إلى صباه. فالعظام رميم.**

■ قلت: إذاً ضاعت الشيوعية وتبخرت. فهل كان الإله أو الملاك المفترس الذي سقط بعد ٧٥ سنة من ممارسة أحكامه على الأرض، على خطأ إلى هذا الحد؟

□ **قال: لقد استبدلت روسيا اليوم الشيوعية بالأرثوذكسية. الشيوعية عقيدة نظرية تقبل الجدل. الأرثوذكسية إيمان لا يقبل الجدل. الماركسية فلسفة تقبل عند التطبيق الخطأ والصواب. الأرثوذكسية لاهوت لا يقبل إلاّ مَنْ يقرأ فعل الندامة.**

الهوامش:

(١) نقلاً عن الـ «وول ستريت جورنال» - نيويورك - شباط ١٩٩٦.

(٢) ألكسندر بوفين في «الأزفستيا» - موسكو - ١١ نيسان ١٩٩١.

٤ ـ العراق

صدام إن اشتكى، والمعارضة لو بَكت

■ «لما بلغ عمر بن عبد العزيز خبر موت الحجاج، خرّ ساجداً. وكان يدعو الله أن يكون موته على فراشه، ليكون أشدّ لعذابه في الآخرة».□

رواه العاملي

في «الكشكول»

ما هي أخبار عودة الحجاج بن يوسف ثانية إلى بغداد؟

تروي مصادر بغداد أن رجلاً عراقياً حلف بطلاق امرأته، أن الحجاج في النار. فأتى امرأته فمنعته نفسها. فسأل الحسن أبا الحسن البصري: ما العمل؟

فقال:

لا عليك يا ابن أخي. فإنه إن لم يكن الحجاج في النار، فما يضرّك أن تكون مع امرأتك على زنى!.

هذه هي حال العراقيين مع «حجّاجِهِم» المعاصر، وقد حقق انتصاره ما بعد العاشر. فبعضهم لا يُصدق أنه في النار، والبعض الآخر لا يضيره أن تكون حياته على زنى. ومن تبقى فإنه يقف موقف الحسن بن علي عندما سأله ابن أبي شيبة، عن رأيه في قتال

الحجاج، قال: «الحجاج عقوبة من الله، فلا تستقبلوا عقوبة الله بالسيف».

إن حيرة العراقيين في هذه المسألة، حيرة حقيقية وعميقة، ازدادت تأزماً عندما سمعوا وقرأوا وتابعوا أخبار من يسمون أنفسهم بالمعارضة العراقية، وهم يقفون على رصيف وزارة الخارجية البريطانية في لندن، يستجدون الاعتراف والنصيحة من أعداء العراق.

ولو كنت مكان الرئيس العراقي صدام حسين، لارتحت ارتياحاً كبيراً لمنظر طابور ممثلي المعارضة العراقية المصطفين أمام مدخل مبنى وزارة الخارجية البريطانية في لندن، وقلت في نفسي: أبشر بطول سلامة يا مَربعُ!

ومن حق مَرْبع العراقي أن يشعر بالارتياح وهو ينظر إلى وجوه ممثلي فصائل المعارضة العراقية الخمسة عشر الذين دعاهم وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية ديريك فاتشيت للاجتماع به وزميله مارتن أنديك مساعد وزيرة الخارجية الأميركية، مادلين أولبرايت في ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٨، للبحث «في وضع اقتراحات ملموسة في شأن التحرك المستقبلي لتنسيق سياساتهم وتوحيد جهودهم». أما سياساتهم فتقوم على إسقاط نظام صدام حسين في بغداد. لكن جهودهم لا تتعدى الوقوف على أبواب الدول الأجنبية متسولة الصدقات العسكرية والمعونات المالية، تحت غطاء التخلص من حُكم حزب البعث في العراق.

ولو كنت مكان الرئيس العراقي، لتساءلت أيضاً، وهو العارف قطعاً، مَنْ تمثل فعلاً هذه الفصائل المعارضة، وما هي شعبيتها الحقيقية على الأرض، وما هي قدراتها على إحداث التغيير الذي ترجوه الولايات المتحدة وبريطانيا ومعهما عدد كبير من الأنظمة

العربية. لقد اكتشفت بصفتي مراقباً، أن هذه المعارضة لا تغدو كونها واجهات وهمية تمثل الشتات السياسي العراقي، لدولة لم تعرف في حياتها المعاصرة إلاّ فترات قصيرة جداً من العمل الديموقراطي والتنظيم الحزبي والنظام البرلماني. أضف إلى ذلك أن هذه الفصائل لا تمثل تيارات سياسية أو أحزاباً بالمعنى المتعارف عليه، بقدر ما تمثل مجموعات طائفية وإثنية وعرقية، بدءاً بتمثيل الأشوريين والتركمان، ومروراً بتمثيل الأكراد، وانتهاء بتمثيل الشيعة والأصولية السنّية. ولعل التمثيل الملكي، من بينها، هو التمثيل السياسي الوحيد. ناهيك عن تمثيل فصيل المخابرات السابقة، الشريكة في الآثام الصدامية، والطامحة أن تصبح لاحقة.

والأطرف في هذا التجمع لفصائل المعارضة العراقية الذي لملمته بريطانيا وأميركا في لندن، أن الوزير البريطاني فالتشيت شدد علناً في مؤتمر صحافي، «إن بريطانيا لا تعمل لإطاحة حكم الرئيس العراقي صدام حسين، فهذا أمر يحسمه الشعب العراقي وحده (...) وإن كان العراق سيكون في وضع أفضل إذا تم التخلص من النظام الحالي». فإذا كانت هي لا تعمل لإطاحة صدام، والأمر متروك للشعب العراقي، فلماذا دعت بريطانيا هذه الفصائل؟ أليس لأنها في ظن بريطانيا تمثل الشعب العراقي، الراغب في إطاحة رئيسه؟

عند هذا المفترق تبدأ الملهاة، على طريقة ليتكِ لم تزني ولم تتصدقي!

□ □ □

هل انتصر صدام حسين في جولته الأخيرة؟

سؤال مشروع لا اعتماداً على عناوين جريدة «الثورة» العراقية، إنما

اعتماداً على مصادر أميركية وبريطانية. فالكثير من المعلّقين الأميركيين اعتبروا أن إلغاء القصف الأميركي في ربع الساعة الأخير قبل وصول الطائرات إلى أهدافها داخل العراق، اعتراف بمحدودية القوة الأميركية. فالهدف من التدمير العسكري لا يمكن أن يكون مجرد استعراض عضلات. لذا كان الهدف، ليس فقط إجبار صدام على التراجع عن طرد مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل «يونسكوم»، والقبول بعودتهم وتفتيشهم بلا قيد أو شرط، بل كان وراء التخطيط الأميركي للقصف رغبة في أن يحرّض الغرب الأميركي على انقلاب ضد صدام. ولما تراجعت أميركا في اللحظة الأخيرة، شعرت واشنطن ببعض المهانة. وكان تراجع صدام بمثابة ضربة مغامر احترف اللعبة.

وشعرت الإدارة الأميركية نتيجة لذلك، أن التهديد المستمر باستخدام القوة سيصبح عادة سيئة إذا لم يؤدِ إلى تحقيق نتائج معينة. خصوصاً أن التهديد هذه المرة لم يقتصر فقط على عودة المفتشين، بل طمح إلى إسقاط صدام. ولا شك في أن إدارة الرئيس كلينتون انقسمت في الداخل، عند تراجع صدام في اللحظة الأخيرة، بين مَنْ قال إن من الصعب إلغاء أوامر القصف، وبين موافقة كلينتون على وقف القصف معارضاً أكثر مساعديه. مما دفع ساندي بورغر، مستشار الأمن القومي إلى القول: «لقد انتصر صدام مرة أخرى». (نيويورك تايمز).

من هنا، ما زالت التوقعات تعتبر أن القرار في تلك اللحظة من أزمة العراق، لم يكن إلاّ مؤقتاً ومرحلياً. لقد بات تحت قناعة نهائية ـ كما يبدو ـ عند الرئيس كلينتون وإدارته، أنه إذا لم يتغير النظام في بغداد، فستتكرر الأزمة. إنما السؤال الدائم، هو كيف سيتم ذلك.

لذا تحركت واشنطن نحو إحياء المؤتمر الوطني العراقي المعارض، مطمئنة إلى مقولة أحمد الشلبي، أحد زعماء المؤتمر، «من الممكن إسقاط نظام صدام حسين، إذا قدمت الولايات المتحدة الدعم المطلوب». هذا الدعم الذي ذكر في قرار الكونغرس الأميركي المتعلق بتحرير العراق، والذي رصد ٩٧ مليون دولار، لتدريب وتزويد المعارضة العراقية بالسلاح والمال، للانقضاض على صدام. إضافة إلى مليوني دولار آخرين، لتأسيس إذاعة معارضة في الخارج، للتحريض ضد النظام العراقي.

لقد كانت الولايات المتحدة مترددة في دعم المعارضة العراقية، الموبوءة بالخيانات في الداخل والخارج دعماً صادقاً وحقيقياً، خوفاً من انقسام العراقيين وتقسيم العراق الذي ما زالت تعارضه رسمياً. هذا إلى جانب الخوف الأميركي الدفين، من أن تؤدي محاولات التحريض ضد صدام، إلى حرب أهلية على الطريقة الأفغانية، لغياب تنظيم سياسي حقيقي بديل، يمنع احتمالات هكذا حرب، بقدر ما يحمي أميركا من الوقوع في المستنقع العراقي ـ الأفغاني الأسلوب. وواشنطن ترى بوضوح، أنه لا بد يوماً ما من ظهور هكذا تنظيم يتحمل مسؤوليته العراقيون وحدهم. فالمساعدات الخارجية للمعارضة، ضمن حدود الذكاء والمسؤولية، لن تكون نتائجها، باعتبارها تدخلاً في شؤون العراق الداخلية، أسوأ من قصف بلد وتجويع شعب وتدمير اقتصاده. لذلك كان القرار الأميركي، بخوض هذه التجربة، لعلها تنجح. ومن هنا كانت دعوة المعارضة العراقية للتجمع في لندن، وبحث إمكاناتها وخططها.

لقد أصبح من الواضح، بعد إعلان انتصار أو هزيمة العراق ـ يتوقف

على كيف تراها ـ بإعلان العراق عن تراجعه في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٨ عن قراراته بمقاطعة «يونسكوم»، وعودة فرق التفتيش في ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٨، أن لا أمل في تعاون العراق مع «يونسكوم» ولا فائدة من استمرار ذلك. عند هذا المفترق اتخذ الرئيس الأميركي قراره بإدارة ظهره لصدام والسعي للتخلص منه نهائياً. فالقضية لم تعد قضية وثائق يخفيها العراق عن المفتشين، لأسلحة قد تكون موجودة أو غير موجودة. القضية أصبحت طريقاً مسدوداً بالنسبة إلى واشنطن، لا بد من فتحه عنوة بدك أسوار بغداد، إلى أن تنهار فتنفتح أبوابها. لذا أصبح التآمر الأميركي على عراق صدام، تآمراً علنياً. ولم يعد لبغداد من دور، سوى الصمود.

□ □ □

حدث ذلك كله في الأسبوع الذي عقدت فيه قمة مجلس التعاون الخليجي التاسعة عشرة في أبو ظبي (٧ ـ ٩ كانون الأول ١٩٩٨) فاحتل العراق ورئيسه وتفتيشه وحصاره ومعارضته صدارة الشغل الشاغل لزعماء الخليج، خصوصاً بعد عودة وزراء خارجية المجلس من واشنطن ولقائهم مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت التي طلبت منهم وضع تصورات جديدة لكيفية التعاطي مع نظام صدام حسين ودور المعارضة العراقية في هذا المجال.

ولعل أخطر الأسئلة التي وجهتها أولبرايت ـ تلميحاً وتصريحاً ـ إلى وزراء خارجية مجلس التعاون الستة، هو عما إذا كانت بلاد أي منهم تقبل بمنح قاعدة أو قواعد للمعارضة العراقية على أراضيها، مسلحة بسلاح أميركي وممولة بأموال أميركية، تعمل منها لإسقاط نظام صدام في بغداد. وبالطبع، أو حسب ما تقول مصادر

مطّلعة، فإن جميع وزراء خارجية دول الخليج قد لاذوا بالصمت عند سماعهم طلب أولبرايت.

فمشكلة البحث عن أرض تنطلق منها المعارضة العراقية كحركة مقاومة ضد نظام صدام (وهي مجموعة شراذم سياسية وطائفية تنتمي إلى جغرافيات مختلفة داخل العراق) تعود إلى العام ١٩٩١ وقت انتفاضة الشيعة والأكراد، عندما انتقلت فلول هذه الانتفاضة إلى أربيل عاصمة الكيان الكردي في شمال العراق بدعم من أميركا وبريطانيا وبتنظيم من وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي. إي)، وتحت يافطة «المؤتمر الوطني العراقي» العريضة. وساد اعتقاد أميركي وبريطاني، أن وجود هذه المعارضة في منطقة الأكراد، التي هي في منأى عن ضرب الطيران العراقي بحكم قرارات «الحلفاء» والأمم المتحدة بعد حرب «عاصفة الصحراء»، سيتيح لقواتها أن تزحف جنوباً نحو بغداد وتقلب النظام.

فما كان من صدام إلاّ أن ضرب الحزبين الكرديين (الطالباني والبرازاني) ببعضهما البعض، مما دفع الحزب الديموقراطي الكردستاني إلى طلب العون من صدام ضد منافسه الآخر، الحزب الوطني الكردستاني. وبسرور بالغ، أرسل صدام قواته البرية، وسيطر على أربيل، وأجبر فلول المعارضة العراقية على الهرب من المنطقة ومعهم مئات من عملاء «السي. آي. إي»، من عرب وأكراد، التي تورطت بهم ومعهم أميركا، وأُجبرت على نقلهم إلى الولايات المتحدة.

من هنا ظلت عقدة المعارضة العراقية، أنه ليس لديها قاعدة داخل العراق أو في دولة قريبة منه، تعمل منها، مستحكمة. لذا جاء طلب وزيرة الخارجية الأميركية الأخير من دول الخليج، توفير هكذا

قاعدة. لكن السؤال الذي يطرحه المراقبون، مع العلم التام أن دول الخليج سترفض طلباً من هذا النوع وإن تعددت أسبابه، هو إذا لم تستطع أميركا ووكالة استخباراتها المركزية أن تمنع صدام من اجتياح مناطق اعتبرت آمنة وفي حمايتها، فهل تستطيع أن تمنع صدام من اجتياح مناطق خارج حدوده وغير آمنة؟

هناك مَنْ يقول إن صدام لن يجسر على الخروج خارج حدوده بعد تجربة غزو الكويت، خصوصاً إلى دول الجوار الخليجي، لأن أميركا في هذه الحالة ستضرب من الجو حتماً. لكن خروجه هذه المرة ـ إذا خرج أو استطاع ـ سيكون دفاعاً عن النفس، لا غزواً. لكن هذا السيناريو بعيد الاحتمال، لعدم قدرة أي من دول الخليج منح أميركا هذا الطلب، مهما كانت الضغوطات عليها. وذلك لعدة أسباب، منها:

- ☐ إن أي دولة قد توافق على منح قاعدة للمعارضة العراقية في أراضيها، ستقسم تلقائياً دول مجلس التعاون الخليجي على بعضها البعض، بين مؤيد أو معارض لها أو مُتَهرِب منها. وذلك بعد الحفاظ طويلاً على مظهر الموقف الموحد شكلياً من موضوع حصار العراق وقرارات الأمم المتحدة حوله، طوال السنوات الثماني الأخيرة. وعلى الرغم من تفاوت المواقف بالنسبة للعراق، مثلاً بين دولة الإمارات والكويت من جهة، وبين قطر والسعودية من جهة ثانية، فإن الانقسام حول هذا الموضوع بالذات، بعد تسع عشرة سنة على قيام مجلس التعاون الخليجي، سيؤدي حتماً إلى نهاية المجلس كما نعرفه اليوم، والمجلس ما زال شاباً على أبواب العشرين من عمره، ولم يحقق في حياته أي إنجاز يذكر.

□ إن وجود قاعدة من أي نوع كان (إذاعة أو معسكرات) للمعارضة العراقية، يعني تلقائياً انتقال دول الخليج من المعارضة السلبية لنظام صدام حسين في بغداد، إلى المعارضة التحريضية الساخنة التي ستشجع صدام على استعادة قدراته التخريبية للقيام بعمليات داخل دول الخليج ذاتها، مما سيجرها إلى قلاقل أمنية لا يعرف أحد مداها، في ظل ظروف اقتصادية صعبة وفي زمن هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياته. وفي حالة كهذه، لا تستطيع أميركا ولا بريطانيا، توفير أي حد من حدود الحماية.

□ □ □

المشكلة الأميركية تتلخص بأن الإدارة الأميركية قد ربطت بين رفع العقوبات الاقتصادية وسواها وفك الحصار عن العراق، وبين تغيير النظام في بغداد، لا بمدى قبول ذلك النظام بالشروط التعجيزية «الموسكوبية» الأميركية. لذلك أصبحت السياسة الأميركية غير المعلنة، هي «تصعيب» الأمور مع بغداد لا تسهيلها. لأنه إذا ما نفّذ العراق قرارات مجلس الأمن وتقيّد بنصوصها وقدم التعاون الكامل مع «يونسكوم» وكشف عن أوراق وبرامج أسلحة الدمار الشامل وقبل بإعادة الأسرى الكويتيين وبالتعويض على الكويت، فلن يكون أمام الولايات المتحدة من خيار سوى أن ترفع العقوبات وتفك الحصار. بعد ذلك كله يعاد تعويم صدام وتطول سلامته. هذه هي الحالة التي لا تريدها واشنطن، لأنه لو حصل ووافقت على ذلك تكون أميركا قد خسرت آخر جولاتها مع صدام.

وإذا ما بدا لجميع المراقبين أن الإدارة الأميركية اتخذت قرارها بالانقضاض على صدام بدل احتوائه، وتوجهت إلى إحياء المعارضة

العراقية وتشجيعها ودعمها بالمال والسلاح، أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً بعد تراجع صدام الأخير وإفشال الضربة العسكرية الأميركية، فإنها لا تزال تشكك في قدرات المعارضة، معتبرة أن طريقها طويل وشائك قبل الوصول إلى السلطة. لذا فإن مفتاح الخزنة التي أودع بها الكونغرس ٩٧ مليون دولار للمعارضة العراقية، هو في يد الرئيس كلينتون شخصياً. وبالتالي أصبح الموضوع استنسابياً وعائداً له فقط، يفتح الخزنة للمعارضة ساعة يشاء ويغلقها ساعة يشاء. و«ساعة يشاء» تعني مدى ما تحققه المعارضة من نجاح. أما المبلغ الذي أقره الكونغرس فليس كله نقدياً، بل معظمه عيني، ينسحب منه ما تعطيه الحكومة الأميركية للمعارضة من أسلحة من المخزون العسكري الاستراتيجي الأميركي.

وتقرّ إدارة الرئيس كلينتون بصعوبة العمل مع المعارضة العراقية، لواقعها القائم على الحذر ولتشرذمها ولحدة الخلافات داخل أوساطها، وتقر بأن صدام، في الداخل والخارج، ما زال هو الأقوى. ولا تعلن مصادر استخباراتها المركزية، عن خطة عسكرية تدرسها مع المعارضة، إنما تشير إلى أن العمل العلني المخصص له ثمانية ملايين دولار، سيبدأ من شراء الأنصار إلى تشغيل الإذاعة، إذ بموجب تشريع الكونغرس بمنح هذه الأموال، على إدارة كلينتون تقديم قائمة بأسماء المنظمات المعارضة المرشحة للحصول على مساعدات مالية عسكرية. وبالتالي فإن الترشيح الأميركي لأي فريق عراقي يعني الاعتراف الرسمي به، كأحد البدائل المدعومة أميركياً، ضد صدام. لكن المشكلة أن الإدارة الأميركية لم تجد «المنسق» لإدارة المعارضة العراقية.

بيت القصيد في الارتباك الأميركي عند التعاون مع المعارضة العراقية، هو أن تجربتها في أفغانستان قد جعلتها على حذر من عدة أمور. ليس بانقلاب من ساعدتهم عليها فيما بعد، بل في عدم ثقتها بمعظمهم قبل أن تبدأ مساعدتها لهم بتسميتهم، بل لأن العنصر المفقود هنا، بالمقارنة مع أفغانستان، هو باكستان. فلولا باكستان، لما أمكن لأميركا طوال الحرب الأفغانية، تجييش «المجاهدين» ضد الوجود السوفياتي. فالمطلوب هو باكستان ما عربية، ليتم عبرها فتح شريان تضخ أميركا منه مساعداتها للمعارضة العراقية. ومن الصعب جداً إيجاد باكستان ما عربية تقبل بهذا الدور، ضد النظام العراقي مهما كان رأي العرب فيه، لأن ظروف أفغانستان غير ظروف العراق، ولأن باكستان العربية غير موجودة أصلاً، وثمنها باهظ جداً إن وجدت.

ولعل أطرف تعليق على تجمع المعارضة العراقية في الخارج، هو ما قاله المعارض الأول والأقوى، محمد باقر الحكيم رئيس «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» وهو أكبر تجمع شيعي معارض للرئيس العراقي وحكمه، عندما قال ساخراً: «إنها معارضة عناوين ودكاكين في الخارج»، وأضاف تعليقاً على المائة مليون دولار التي أقرها الكونغرس للمعارضة لإسقاط النظام العراقي: لو كانت الأمور بهذه البساطة، لكنت استجديت هذا المبلغ من جميع المتضررين من نظام صدام حسين وأنهينا المشكلة»[1].

□ □ □

لعل الحيرة في فهم السياسة الأميركية ـ البريطانية تجاه صدام اليوم، وصدام غداً، وبقاء صدام أو سقوطه، وتجاه المعارضة العراقية، إن

نجحت أو فشلت، لا يفسرها إلاّ ما ذكره أحدهم، أن رجلاً اسمه أبو موسى المكفوف، أتى بائع حيوانات، قائلاً:

«أطلب لي حماراً ليس بالصغير المحتقر، ولا بالكبير المشتهر. إن خلا له الطريق تدفق. وإن كثر الزحام ترفق. وإن أكثرت علفه شَكَر. وإن قللته صَبَرَ.

فرد البائع:

إصبر، فإن مسخ الله القاضي حماراً، أصبت حاجتك!.

---

(١) نقلاً عن صحيفة «الحياة» ـ لندن ١٩٩٨/١١/٢٩.

٥ ـ العراق

سيناريو عراقي لـ«خليج الخنازير»

■ «قيل للحجاج بن يوسف الثقفي:

ـ كيف وجدت منزلك بالعراق؟

فقال: خير منزلٍ. إن الله أظفرني بأناسٍ بلغني الأملُ فيهم، وأعانني على الانتقام منهم. فكنتُ أتقرّبُ إليهم بدمائهم.» □

المستطرف في كل فنٍ مستظرف

للأبشيهي

ليلة رأس السنة من العام ١٩٥٩، وسط الاحتفالات التقليدية الصاخبة التي تجري في معظم عواصم أميركا اللاتينية والعالم، وصل ثوار كوبا وزعيمهم فيديل كاسترو من الجبال إلى العاصمة هافانا. فجر تلك الليلة كان الجنرال باتيستا وزبانيته من «العسكر التنك» قد غادروا هافانا إلى ميامي، بعد أن عاثوا فساداً في البلاد، ورهنوا الجزيرة وشعبها ومصالحها للسياسة الأميركية بإقطاعها إلى «المافيا» الأميركية التي أصبحت تدير سياستها واقتصادها كما تدير كازينواتها ومواخيرها.

في الثاني من كانون الثاني ـ قبل أربعين سنة ـ بدأ الزعيم الكوبي فيديل كاسترو من هافانا، مسيرة نادرة في التاريخ، لم تتوقف حتى الآن، وإن خفّت سرعتها. صحيح أن العالم تغيّر في أربعين سنة، والسياسة الدولية انقلبت رأساً على عقب، والنظام العالمي الجديد

ولد، وكاسترو شاخ وتعب. وكوبا وثورتها تعبتا أيضاً. لكن شيئاً واحداً ثبت خلال أربعة عقود مرَّ في غضونها ثمانية رؤساء أميركيين تعاقبوا على الحكم في الولايات المتحدة، هو أن أميركا وسياستها في حوض الكاريبي قد هزمت في كوبا. وما زال كاسترو يتربع سعيداً في جزيرته الخضراء، رمزاً لمقاومة الاستكبار الأميركي. والدليل الحي مازال قائماً على أنه من الممكن أن تهزم دولة صغيرة وفقيرة مثل كوبا، دولة عظمى وكبيرة مثل الولايات المتحدة.

تتزامن الذكرى الأربعون للثورة الكوبية في كانون الثاني ١٩٩٩، مع الذكرى التاسعة لحرب «عاصفة الصحراء» (١٧ كانون الثاني ١٩٩١) التي ما زالت مستمرة بصيغ مختلفة، كان «ثعلب الصحراء» آخر أشكالها في القصف الجوي الأميركي - البريطاني للعراق قبل ثلاثة أيام من بداية شهر رمضان المبارك في شهر كانون الأول ١٩٩٨. كذلك، احتفل العراق بالذكرى الخامسة والعشرين لوجود صدام حسين في السلطة، نائباً للرئيس ثم رئيساً.

وليس من البديهي القول، إن ثمة أشياء كثيرة تجمع بين العراق وكوبا. وليس هناك من قواسم مشتركة معروفة بين الرئيس العراقي صدام حسين والزعيم الكوبي فيديل كاسترو. بل لعل هناك أمراً واحداً قد تدخل مفارقته التاريخ، ألا وهو أن كاسترو وهو واحد زعماء العالم الثالث هزم الولايات المتحدة بصموده وصمود نظامه في الأربعين سنة الأخيرة. هنا قد يطل صدام حسين ليزاحمه على هذا «المجد» في الذكرى الأربعين. فعداء أميركا لصدام لا يعادله إلاّ عداء أميركا لكاسترو. ولما استطاعت واشنطن أن تتعايش على امتداد أربعة عقود مع هافانا كاسترو، فمن المنطقي الاستنتاج أنه من

الممكن أن تتعايش أيضاً مع بغداد صدام، في المدة ذاتها. فالفوارق أكثر من أن تعد وتحصى بين كاسترو وصدام، لكن المقارنـة تلحّ عندما يطالعنا تاريخ المواجهة بين كلا البلدين وأميركا.

□ □ □

يقول العرب إن الفارق مع التشبيه دائماً. وقلما تنطبق هذه المقولة بقدر ما تنطبق على كل من الزعيم الكوبي والرئيس العراقي. لكن فوارق التشبيه هذه، قد أوردتها المراجع الأميركية في مقال هام نشرته مجلة «فورين آفيرز» الأميركية الفصلية المعروفة في عددها (كانون الثاني/ شباط ١٩٩٩) بعنوان عريض: «هل يمكن إسقاط صدام؟». وكان مدخل التحليل في المقال الذي دعا إلى هذه المقارنة، أن كاسترو قد هدد المصالح الأميركية في منطقة حيوية وهامة من العالم، دون أن تستطيع أميركا أن تتحمل القيام بأعباء غزو بلاده وكلفتها العالية (مالياً وبشرياً) وأن تقبل بأعباء احتواء كوبا لسنين عديدة. ولجأ صانعو السياسة الأميركية إلى حل رخيص ظنوه سهلاً، وهو خيار دعم وتسليح وتمويل أعداء كاسترو من عناصر المعارضة الكوبية الموجودة في ميامي، الذي كان سيسفر ـ باعتقادهم ـ عن ثورة ضد النظام الكاستروي في داخل كوبا. وكان من نتيجة هذه السياسة الأميركية، حدوث العكس، ما أدّى إلى الهزيمة ـ الفضيحة التي منيت بها «عملية خليج الخنازير»، في العام ١٩٦٢ وجاءت الأفدح في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية.

المثير للجدل في مقالة «فورين آفيرز» أنها تربط بين ما حدث منذ حوالى أربعين سنة، وبين ما استحوذ على تفكير مخططي السياسة الأميركية من فكرة اللجوء إلى حلول تبسيطية للتخلص من نظام

صدام حسين، باتخاذ النموذج الكوبي في عملية خليج الخنازير، مثالاً يصلح للتطبيق في العراق. وتعاظمت الدعوات في هذا الاتجاه إلى درجة أن صحافة أميركا المتخصصة في السياسة الخارجية قد امتلأت أعمدتها بكلام وآراء من هذا النوع، وبأقلام سياسيين ونواب وشيوخ ووزراء سابقين ومستشارين في إدارات أميركية سابقة. وكان من نتائج هذا «الإقبال» السياسي في التزحلق على هذه الفكرة، أن الكونغرس رضخ لضغوط هذا «اللوبي» من الآراء، وأقر «قانون تحرير العراق» الذي رصد ٩٧ مليون دولار لمساعدة المعارضة العراقية. وكانت إدارة الرئيس كلينتون غير متحمسة لهذا القرار الذي وافقت عليه مرغمة حتى لا تقع في خلاف مع الكونغرس في الوقت الذي كان الرئيس كلينتون يخوض معاركه الشخصية داخله، ويريد إنقاذ رئاسته من «فضيحة مونيكا». كما كان ثمة مواجهة تجري بين الحكومة الأميركية ومفتشي الأمم المتحدة وبين صدام في العراق.

□ □ □

يقول كاتبو المقال في «الفورين آفيرز»(*) إن «الفكرة الكوبية في المسألة العراقية» فكرة بسيطة، لذلك يدور حولها ازدحام كبير في التنظير باحتمالات تحقيقها، سواء في نجاحها أو فشلها، أو حتى باحتمالات البدء بخطوات عملية تجاهها. (فإلى جانب هذه الفكرة، هناك في المقال «الفكرة الأفغانية» و«الفكرة التشادية» وغيرهما من أفكار).

«الفكرة الكوبية» أن على الولايات المتحدة أن ترفض نهائياً قبول استمرار صدام حسين في السلطة ببغداد، واستبدال حكمه بالمعارضة العراقية. أي بالعودة إلى ما قبل الأزمة مع صدام وليس

احتواء صدام بوضعه الجديد. بكلام آخر، خفض أهميته وسعره. وأحد أكبر دعاة هذه الفكرة هو بول ولفويتز، مساعد وزير الدفاع السابق، الذي دعا في شهادة أمام الكونغرس إلى إسقاط صدام وبكلفة قليلة ومن دون استخدام قوات برية أميركية في العملية «لو كانت إدارة كلينتون تملك القناعة الكافية بهذا الهدف» ـ حسب قول الإداري الدفاعي السابق.

هنا يقول الخبراء الثلاثة، إنه ليتم تحقيق هذه «الفكرة المبسطة» وليجري أخذها على محمل الجد، عليها أن تجتاز ثلاثة حواجز:

- **الأول:** أن تكون ممكنة عسكرياً.
- **الثاني:** أن تكون مقبولة لدى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة الذين سيكون عونهم السياسي والعسكري واللوجستي أساسياً في نجاح الفكرة.
- **الثالث:** أن تكون مقبولة وتحظى بتأييد الرأي العام الأميركي.

المشكلة أن كل الأفكار المطروحة في واشنطن، التي تدعو إلى إطاحة صدام نهائياً بالتعاون مع المعارضة العراقية، هي من قبيل التمني، لأنها تصطدم بالنقص في التحليل والتردد في دفع الثمن المطلوب والعجز عن استيعاب حقيقة ما تتطلبه هكذا عملية. وبالتالي فهذه الأفكار هي دائماً عرضة للتجاذب السياسي والمزايدة الحزبية. لذلك يرى كاتبو المقال أنه إذا كانت سياسة الولايات المتحدة ستتحول من الاحتواء (بمعانيه كافة) إلى التدخل العسكري (بتفاصيله كافة) فإن ذلك سيكون خطأ كبيراً وستدفع الولايات

المتحدة ثمناً باهظاً له، بإزهاق آلاف الأرواحِ من الأميركيين وغيرهم، في مغامرة غير محسوبة العواقب فعلاً.

□ □ □

على عكس ما يظن أصحاب فكرة إسقاط صدام من أنصار المعارضة العراقية، فليس هناك من خطة عسكرية واحدة واضحة تشرح ذلك. كل ما هنالك هو خليط عجيب من الخطط العسكرية غير الناضجة تقدمت بها المعارضة، تبدأ من قصف صدام من الجو حتى هلاكه إلى السيطرة على جزء من أرض عراقية وإعطائها كقاعدة للمعارضة، حتى دعم وتسليح حرب عصابات تقوم بها فصائل من المعارضة وحلفائهم من أعداء النظام العراقي.

للخبراء، بدورهم، ردود على هذه الأفكار العسكرية الفجة.

- أولاً: موضوع القصف الجوي يتطلب من الولايات المتحدة تجنيد وتدريب وإعداد عشرات الآلاف من الجنود من أجل خوض حرب تقليدية محدودة. عند جهوزية جيش المعارضة هذا وبدء الزحف (من أين؟ هل هناك ميامي كويتية أو تركية؟) نحو الأراضي العراقية، يبدأ القصف الجوي الأميركي بضرب القوات العراقية والتجمعات العسكرية ومراكز الإمدادات والذخيرة والمراقبة وسوى ذلك من الأمور الحربية، كي يتمكن جيش المعارضة العراقي من الوصول إلى أهدافه. هذا إذا استطاعت قوات المعارضة العراقية أن تتقدم على الأرض وتهزم قوات صدام في موقع أو موقعين، وأن تكشف جوانب من تمركزه وتحركه، بحيث يسهل القصف الأميركي في القضاء على تجمعات القوات العراقية، على شرط أن تملك قوات المعارضة القدرة العسكرية على احتلال

مزيد من الأراضي كلما انهزمت قوات صدام أو تراجعت. إلى أن تصل المعارضة بعسكرها إلى بغداد، فيسقط صدام وتقيم هي نظاماً جديداً بديلاً.

- **ثانياً**: هذه الخطة تواجه اعترافاً أساسياً بالفشل، لأن إسقاط صدام بالقوة وهزيمة قواته عسكرياً في الداخل، أمر صعب للغاية. ومن ثم فإن المعارضة العراقية لا يمكنها عسكرياً التحرك من دون دعم عسكري أميركي كبير وضخم. الاعتراف الآخر المتعلق بهذه الخطة، أن حلفاء أميركا من العرب الخليجيين، من المرحبين بإسقاط صدام من دون جدال، سيوافقون فقط على تأييد ودعم هذه الخطة العسكرية، شرط إكمالها حتى النهاية، أي حتى سقوط صدام. لأنه في حال فشل هذه العملية العسكرية، فالعاقبة ستكون بمثابة كارثة لهذه الأنظمة في الخليج.

أما أصدقاء الولايات المتحدة، في أوروبا والعالم العربي من الذين عارضوا إجمالاً استخدام القوة ضد العراق في الأزمات الأخيرة، فلن يحزنوا على رحيل صدام، إذا كان رحيله لن يزعزع الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط ولن يغيّر الحدود الوطنية الحالية بين أقطار المنطقة. خصوصاً أنه في حال إمكانية توفر هكذا ضمانة إلى حدها الأقصى، يمكن لهؤلاء الحلفاء أن يغضوا الطرف عن عملية عسكرية بهذا الحجم. ولكن مَنْ يضمن الضمانة وكيف يمكن توفيرها؟

- **ثالثاً**: الشك في احتمال نجاح هكذا خطة للمعارضة العراقية، مازال كبيراً في أوساط واشنطن. صحيح أن القدرات

العسكرية العراقية قد أصبحت محدودة جداً، وأن جيش العراق لا يستطيع أن يصمد طويلاً في وجه هجوم أميركي أو غربي على أراضيه، لكنه في وجه قوات المعارضة، سيكون قوة جبارة تسحقها سحقاً. فالتقديرات الغربية تقول إن هناك ٤٠٠ ألف عسكري عراقي تحت السلاح، بينهم ١٠٠ ألف جندي في الحرس الجمهوري (الحرس الجمهوري هو لواء من ألوية الجيش، وليس حرس صدام الخاص المعروف بـ «الحرس الخاص»). وهناك حوالى ٢٠٠٠ دبابة و٢٢٠٠ قطعة مدفعية من مختلف العيارات. وهذا نوع من العدد والعدة والسلاح، لا تستطيع قوات المعارضة ذات السلاح الخفيف ـ في العادة ـ أن تجمعه أو تحارب به جيوش صدام. لذلك فإن نجاح خطة هجوم المعارضة، يتطلب عنصراً أساسياً لا بديل له، وهو قصف أميركي متواصل وعلى العراق لعدة شهور، وبثمن باهظ إلى أبعد الحدود وعلى كل المستويات، فيسوي ذلك القصف سافل الأرض بأعاليها، ويعبّد الطريق إلى بغداد بالجثث والخراب، حتى تصل إليها قوات المعارضة محمولة على الأعناق.

إن مستوى القصف الجوي الذي قام به «الحلفاء» في حرب «عاصفة الصحراء»، لن يكون كافياً ليحقق حلم المعارضة في التحكم في رقاب العراقيين. وهناك بين المعارضين لصدام، مَن لن يقبلوا بهذا الاحتمال العسكري، على ضآلته. أما إذا حدث هذا «السيناريو» في اليوم الأخير، فإن الساعة الخامسة والعشرين ستكون بداية حرب عراقية ـ عربية ـ أميركية ـ غربية لن تكون أميركا قطعاً هي المنتصرة فيها، وإن سقط صدام.

□ □ □

من ضمن نظرية القصف الجوي، يقول الخبراء العسكريون في واشنطن، إن القوة الجوية لم تكن عاملاً حاسماً أبداً في استسلام أي نظام، كما أثبتت التجارب التاريخية في فيتنام وكمبوديا ولاوس. إنما الإثبات الأكبر أنه خلال القصف الجوي العنيف في أيام حرب «عاصفة الصحراء»، لم تستسلم نتيجة هذا القصف سوى وحدات معدودة جداً من الجيش العراقي. والوحدات العراقية التي استسلمت، فعلت ذلك، خوفاً أو تحسباً لهجوم بري من قبل قوات الحلفاء. ومثل هذا الخوف لا تخلقه قوات المعارضة العراقية في نفوس الجيش العراقي لو قامت بعملية عسكرية ميدانية على الأرض.

والجدير بالذكر أن أياً من وحدات الحرس الجمهوري لم تستسلم، على الرغم من أن بعضها قد تعرض لقصف جوي لم تعرف عنفه حرب مماثلة، بلغ ألف طلعة جوية كل مرة. باختصار، فإن نظرية القصف الجوي المكثف ـ في أفضل الأحوال ـ غير موثوقة النتائج. وفي أسوأ الاحتمالات، فإن من السخف النقاش أن القوى الجوية الأميركية قادرة بمفردها على تحطيم القوات العسكرية العراقية على الأرض، لتمهد الطريق أمام القوات المعارضة للوصول إلى بغداد من دون مقاومة تذكر.

من ناحية أخرى، تحتاج هذه الخطة عند احتمال تنفيذها إلى استيلاء قوات المعارضة على مدن وقرى عراقية خلال زحفها. وهذه معارك، على المعارضة أن تخوضها لوحدها في وجه قوات صدام، لأنه من الصعب على الطائرات والصواريخ الأميركية، أن تقضي بالقصف على تجمعات الجيش العراقي المختبئة في غابات الإسمنت في هذه المدن والقرى، من دون أن تدمّرها. فمن قواعد

الاشتباك في الحرب الأميركية المعلنة في أنظمتها العسكرية، عدم قصف وتدمير الأهداف المدنية، وتفادي الضحايا المدنيين. ووحدات الحرس الجمهوري ستكون من القوة داخل المدن، بحيث من المستحيل على قوات المعارضة الضعيفة مواجهتها بتكافؤ يذكر في ساحة القتال. فمن الضروري ـ والمنطقي ـ أن «تفلت» قوات صدام داخل المدن وتُنشئ مقاومة ضارية ضد أي قوة أرضية، مهما كان القصف الجوي المساعد متوافراً.

هناك نقطة أخيرة، في هذا «السيناريو» القائم على أساس القصف الجوي المكثف الداعم لقوات المعارضة على الأرض، إذ إن هكذا خطة قد تدفع صدام إلى استخدام أسلحته الكيماوية والبيولوجية ـ آخر ورقة مخفية لديه حسب التقارير الغربية ـ ضد الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط. فصدام لم يكن طوال حرب عاصفة «الصحراء» وقبلها أثناء غزو الكويت، وبعدها وإلى اليوم، مهدداً ونظامه بالسقوط. لذلك لم يكن التهديد بالسلاح الكيماوي وارداً. لكن في الساعة التي يشعر فيها أنه هو شخصياً ونظامه آيلان إلى السقوط، فقد يصبح منطقياً لديه، استعمال ذلك السلاح على أساس «عليّ وعلى أعدائي يا رب». إن دفع صدام ببطء إلى حافة الهاوية هذه، بعدم ترك أي خيار آخر له، وتجريده من كل «أسلحته» الأخرى، قد يوصل إلى هذا الانهيار النهائي.

فالسيناريو ـ الخطة، باختصار، هو إعلان حرب «وقائية» ضد نظام صدام في العراق، على أساس استعمال جنود من المعارضين العراقيين بديلاً من الجنود الأميركيين على الأرض. فتكاليف ومخاطر هذه الخطة تجعل منها مغامرة مكلفة ووخيمة العواقب، حتى ولو وجد من «يشتريها» في الإدارة والكونغرس الأميركي، أو

مَنْ «يبيعها» إلى حلفاء أميركا وأعداء صدام في الخليج. ولا شك، في رأي الخبراء، أن تأييد هذه الخطة سيتضاءل مع مرور الوقت، مهما كان طرحها جدياً، عندما سيتم اكتشاف الكم الهائل من التساؤلات التي تطرحها. فالمعارضة العراقية ستخسر حتماً، تاركة للإدارة الأميركية الخيار الصعب بين ترك إمكانية الهرب أمام صدام باستمرار حملة القصف الأميركي غير المجدية، حتى خراب البصرة، أو أن ترسل قوات أميركية برية لاحتلال بغداد. فمحاولة الخلاص من صدام بهذه الطريقة، هي مجازفة ستكبل واشنطن، ولن تحرر بغداد.

□ □ □

انطلاقاً من هذا السيناريو، هناك «ملحق سيناريو» إضافي، يجعل منه أكثر إمكانية نظرياً وأصعب إمكانية عملياً. وهو أن توفر الولايات المتحدة، لقوات المعارضة العراقية التي ستعدها وتسلحها، «جيوباً آمنة» بأكبر مساحة ممكنة داخل الأراضي العراقية، تستولي عليها أميركا وتسيطر، نيابة عن المعارضة، لتضع فيها قواتها، فتنطلق منها لتقويض نظام صدام. وهذه النظرية من الجنون بحيث إنها ستؤدي إما إلى تورط عسكري أميركي بري مباشر أو إلى حمام دم لا ينضب.

ففكرة «الجيوب الأرضية الآمنة» تنطلق من ضرورة إعلان الولايات المتحدة أن المؤتمر الوطني العراقي ـ وهو المظلة التي تغطي كل فصائل وأفراد المعارضة العراقية ـ هو الحكومة الشرعية للعراق، والإفراج عن كل الأرصدة العراقية المجمدة في الخارج لصالحها، ومساعدتها في تجنيد وتدريب وإعداد عراقيين، في فصائل عسكرية متحركة ذات تسليح جيد، أكثرهم من العسكريين الفارين من

العراق أو المعارضين لصدام، بحيث يتم تشكيل فرق مشاة تعدادها بين العشرة آلاف والعشرين ألف عسكري. وتقوم هذه القوة، عند اكتمال أعدادها، بغزو كردستان شمال العراق والأراضي العراقية إلى الغرب من نهر الفرات، وجنوب خط العرض ٣٢، التي ستدعى كلها «العراق المحرر» أو «العراق الحر».

ترفع الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي عن هذه المنطقة «المحررة» من العراق، وتستعمل قواتها الجوية للدفاع عن مساحتها، في وجه اعتداءات قوات صدام. وستجذب هذه «المنطقة الآمنة» باعتقاد أصحاب هذه الفكرة، كل أعداء صدام والهاربين من نظامه، بحيث يُحجّم وضع صدام والمساحة التي ستبقى تحت سيطرته في الوادي بين النهرين إلى جانب بغداد وبعض المناطق في الشمال الغربي للعراق. في هذه الحالة، ووفق منظور استراتيجي فإن نظام صدام سيتساقط، رويداً رويداً، متآكلاً من الداخل، وتصبح المعارضة العراقية قادرة على القيام بحملة عسكرية برية تزحف بها إلى السلطة في بغداد.

ويقول دعاة هذه الفكرة من أعضاء «المؤتمر الوطني العراقي» المعارض، أن كلفة هذه العملية ستكون زهيدة، وستأخذ سنة أو سنتين للتنفيذ. كما تحتاج إلى حد أدنى من التورط العسكري الأميركي، بحيث لا يشكل سوى خطر محدود على الأرواح الأميركية. في هذا السياق قال أحمد الشلبي، رئيس «المؤتمر الوطني العراقي» أمام لجنة استماع في الكونغرس الربيع الماضي، «أعطوني ملاذاً آمناً من دبابات صدام، وعوناً مرحلياً لدعم وإيواء قواتنا، ونعطيكم عراقاً حراً». المشكلة في هذا الكلام، أن هناك من يصدقه في الكونغرس والإدارة الأميركية.

«القطبة المخفية» في هذا السيناريو، أنه إعادة غير واقعية وغير عملية لغزو «خليج الخنازير»، حيث واجهت أميركا خيارين: إما أن تتدخل مباشرة، أو أن تدع المعارضة الكوبية تغرق على سواحل كوبا. واختارت أميركا الحل الثاني. وبعد هذه السنين كلها، مازال كاسترو في كوبا والمعارضة في ميامي. وهناك سابقة في الموضوع العراقي، عندما تركت أميركا صدام يسحق المعارضة العراقية في أربيل شمال العراق في العام ١٩٩٢.

ومن أطرف التعليقات على هذا السيناريو، وعلى احتمال أن «يشتري» الكونغرس هذه الفكرة «لرخصها»، ما قاله أندرو بارا سيليتي، عضو مؤسسة الشرق الأوسط: «إن للمعارضة العراقية والمؤتمر الوطني العراقي شعبية على ضفاف البوتوماك (نهر واشنطن) أكثر مما لهم على ضفاف الفرات».

هذا هو أحد السيناريوهات الأميركية، وليس السيناريو الأميركي الوحيد، المتداول في أروقة السياسة والقرار في واشنطن. وتؤكد أوساط العاصمة الأميركية، أنه ليس السيناريو المقبول من قبل حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين كالسعودية والكويت والأردن، وخصوصاً من قبل تركيا التي تصر على أنها لن تقبل بهكذا خطة إلاّ إذا التزمت واشنطن بالتدخل العسكري المباشر لتأمين نجاحها، خوفاً، من تركهم يواجهون لوحدهم غضب صدام، عندما تفشل الخطة. فالكلام العسكري الدقيق عن هذا السيناريو كثير في تفاصيله، وإن كانت احتمالاته كلها تصب في نتيجة واحدة، هي فداحة الخسارة المتوقعة ونتائجها الكارثية على المنطقة.

□ □ □

ليس المهم في عرض هذا السيناريو الأميركي، (الذي هو واحد من

عدة، نشرتها «الفورين آفيرز» في سياق مقالها الطويل) إلاّ لفت النظر إلى كيفية تفكير أميركا بالعراق. وكيف أن عقدة كاسترو، قد ولدت عقدة صدام. لذلك يصبح تعليق هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي الأسبق: «إن أميركا تكسب المعارك وصدام حسين يكسب الحرب» صحيحاً. كذلك يعلن كيسنجر موقفه من مخططات واشنطن بقوله: «إنني لست مع دعم معارضة عراقية يقودها مغامرون[1]».

وملخص موقف كيسنجر يُذكّر بحكاية للنويري في كتاب «الإلمام»، يقول فيها: «كان الحسين بن القاسم وزيراً للمقتدر، ثم عزل وأبعد عن العراق. فلما تولّى ابن مقلة الوزارة سعى لقتله ليتخلص من منافسته. فأرسل إليه مَن قطع رأسه. وحمل الرأس إلى دار الخلافة ووضع في الخزانة.

وفي أيام المتقي حصل اضطراب ونهبت دار الخلافة ومنها الخزانة، ففتحت وإذا فيها رأس ويد مقطوعة وعلى اليد رقعة مكتوب عليها:

«هذه اليد يد أبي علي مقلة، وهذا الرأس رأس الحسين بن القاسم. وهذه اليد هي التي وقّعت بقطع هذا الرأس».

وهكذا سيظل صدام يكسب الحرب، وإن كسبت أميركا المعارضة!

الهوامش:

(*) كتب مقال «الفورين آفيرز» دانيال بايمان: محلل سياسي بمؤسسة «راند». كينث بولاك: أستاذ باحث في جامعة الدفاع الوطني. وجدعون روز: نائب رئيس الدراسات الأمنية في مجلس العلاقات الخارجية. وهذه المؤسسات تقع في العاصمة واشنطن.

(١) راجع: «لوس أنجلوس تايمز» - ١٩٩٨/١٢/٤.

٦ ـ العراق

شبه رسالة مفتوحة إلى الرئيس صدام حسين

■ «أمر الوليد بن عبد الملك حين قرر بناء مسجده في دمشق ـ الجامع الأموي ـ أن يأتيه كل رجل بلبنة واحدة. ففعلوا، إلا عراقياً كان يأتيه بلبنتين، فسأله: من أين أنت؟

قال: من العراق.

فقال الوليد: يا أهل العراق تفرطون في كل شيء حتى في الطاعة». □

تاريخ الأمم والملوك

للطبري

عزيزي سيادة الرئيس،

مبروك صمودك وتصديك للغارات الأميركية ـ البريطانية في كانون الأول ١٩٩٨. مبروك صمودك وتصديك للحصار، بمختلف أنواعه، طوال الأعوام الثمانية الماضية. ولو كنت صاحب سلطة ما، لاخترتك يا سيادة الرئيس، رجل العام ١٩٩٨ بلا منازع، لمجموعة «إنجازات» حققتها، يمكن حصرها بهاتين الكلمتين المستهلكتين، اللتين كان زملاؤك من الحكّام «التقدميين» سابقاً يستعملونهما كثيراً في خطابهم السياسي وشعاراتهم القديمة، وهما: الصمود والتصدي.

لكن تهنئتي لك، يا سيادة الرئيس، تبقى مشروطة بالدرجة الأولى

لأنها تجيء من قبيل المجاملة في مطلع هذا العام الجديد. فالتهنئة هي أولاً وأخيراً للشعب العراقي بكافة تكويناته وأطره وحزبياته وقبائله وطوائفه. مبروك لك صمود هذا الشعب العظيم وتصديه لحرب التدمير والحصار التي تشن عليه منذ ثماني سنوات وإلى اليوم، والتي لم يعرفها شعب آخر في التاريخ المعاصر.

مبروك انتصار شعب العراق أولاً. انتصارك يأتي لاحقاً. فأنا لست من الذين يفصلون أو يميزون بين الشعب والنظام، أو بين الناس وحاكمهم. لكن التهنئة هي أولاً لشعبك بتصديه وصموده، والذي لولاه لما بقيت رئيساً للعراق. أقول انتصارك يأتي لاحقاً، لأنه إذا لم يصمد شعب العراق، فلن تصمد أنت. هذه هي المعادلة الفريدة التي لم يعِها أو يدركها أعداؤك وأعداء العراق.

□ □ □

أنا أعرف ـ يا سيادة الرئيس ـ أنه ليس من تقاليد الصحافة العربية اليوم، وخصوصاً في عصر صحافة القلم الواحد والحبر الواحد، أن يتجرأ صحافي عربي ويوجّه رسالة مفتوحة إلى حاكم عربي، يقول فيها ما يعتقد أن المصلحة الوطنية والقومية تفترض قوله. لا لأن الصحافي يعرف أكثر من الحاكم، وليس لأنه يملك من حدّة التفكير والمعلومات أكثر مما يملكه أو يعرفه مستشاروه أو وزراؤه أو مخابراته، بل لأن الصحافي يصل إلى مسامعه ما لا يصل عادة إلى مسامع الحاكم ومساعديه، ويرى من مواقعه المختلفة المطلة على أكثر من فريق، ما لا يراه الحاكم من عليائه (أو مخابئه وقصوره المتعددة) أو تسمع به حكومته. والصحافي ـ بمعرفتي وفي أغلب الأحيان ـ ليس عنده ما يخسره، إذا قال قولاً ولم يقع وقعاً حسناً على مسامع الحاكم. وفي حالة الصحافي كاتب هذه السطور، فله

سوابق عديدة، في مقالات له سالفة وكتب مختلفة يعرف أنه كان لها وقع ثقيل على أذني هذا الرئيس تحديداً. لأن الصحافي يعرف، وفي أي عهد من العهود، أنه دائماً الأقرب إلى نبض الأمة من أي رئيس، وخصوصاً في البلدان التي لا تملك آلية ديموقراطية أو صحافة حرة.

ولي سابقة في هذا المجال ـ يا سيادة الرئيس ـ حين وجهت رسالة مماثلة إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في العام ١٩٩٤، بعد انتصاره (أو انتصار بلاده) في حرب الانفصال بين شطري اليمن، وتحقيق دولة الوحدة. وكان ذلك انتصاراً تاريخياً للشعب اليمني بعد تشطير دام زمناً طويلاً. ودعوت في رسالتي الرئيس علي عبد الله صالح إلى تثبيت دولة الوحدة بالديموقراطية وبمزيد من الديموقراطية.

وأمانة لك، فإنني في سياق رسالتي تلك، قدمت للرئيس اليمني عدة «نصائح»، منها أن من مصلحته في تلك الظروف (أيار ـ حزيران ١٩٩٤) الابتعاد عن العلاقة معك ومع بلادك، حماية للوحدة اليمنية من التآمر الخليجي والدولي عليها، لأنه كان متهماً بأنك ساعدته بالسلاح والمال وساندته بالطائرات والطيارين، ضمن أمور عديدة قدمتها له خلال حرب الانفصال. وقلت له: «إن صدام حسين ونظامه بيت سيئ السمعة، ومثل لا يحتذى على أي مستوى، أرجو أن تبقى في منأى عنه إذا أردت حماية الوحدة من أعدائها العديدين». وأذكر جيداً أن الرئيس علي عبدالله صالح، التفت إلى رسالتي تلك وتقبلها قبولاً حسناً وإن لم يعمل بالطبع بمعظم الآراء التي قدمتها.

أقول قولي هذا ـ يا سيادة الرئيس ـ لأقدم لك أوراق اعتمادي التي

في اعتقادي، تؤهلني لأن «أتجرأ» في كتابة هذه الرسالة المفتوحة إليك. وأهم ما فيها أنه ليس بيني وبينك معرفة شخصية على الإطلاق، كذلك ليس بيني وبين بلادك أية علاقة قد تحرجني أو تحرجك. فأنا لم أكن بين مجموعة الصحافيين «النشامى» الذين حظوا بمعرفتك شخصياً في سياق عملهم الصحافي خلال متابعتهم لأحداث الخليج والحرب العراقية ـ الإيرانية أو تحدثوا إليك أو معك عن قرب. وإن عرفت عدداً من معاونيك ووزرائك وسفرائك السابقين والحاليين. أما بلادك العظيمة العراق، فبيني وبين بغداد اليوم حوالى تسعة عشر عاماً، منذ زيارتي الأخيرة لها في أيلول/ تشرين الأول من العام ١٩٨٠، في غضون الأسابيع الأولى من بدء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

فلم أكن من رواد مهرجانات «المربد»، ولا كانت مجلتي «الناقد» على امتداد سبع سنوات، على الرغم من وجود مئات الأقلام العراقية فيها تدخل العراق، ومنشوراتي وكتبي غير مسموح بها هناك حتى الآن. مع الاعتراف ـ يا سيادة الرئيس ـ أنه منذ حرب الخليج الثانية وحتى اليوم، لي مقالات وكتب ومواقف (أشك إذا كنت قد اطلعت عليها) أجزم بأنها لم تعجب الكثير من رجالك. وكنت أنا الذي حذّرت من عودة الحجاج ثانية إلى بغداد. أقول هذا تبرئة لذمتي تجاهك وتجاه الإعلام العراقي الرسمي تحديداً، حتى لا يكون هناك خداع في المواقف.

□ □ □

سيادة الرئيس،

لا بأس أن نغيّر من عاداتنا هذه الأيام، مع كل المتغيرات التي تحصل حولنا وحوالينا في العالم اليوم. لذلك لا أعرف إذا كنت تقرأ

الصحف هذه الأيام، وبالتالي رسالتي هذه، وإن كنت أعرف أنك كنت شغوفاً بقراءة الصحف قبل سنوات الحصار هذه، كما كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر شغوفاً بها (وخاصة الصحافة اللبنانية) أيام الأزمات، وهو أحد الأبطال التاريخيين الذين يقال إنك معجب بهم.

لكن الذي يعرفه الجميع أنك كنت كريماً في إغداقك على الصحافة العربية الموالية لك حتى الأسبوع الأول من الغزو العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠. حتى قيل إن المفاجأة الأولى التي لم تكن تتوقعها، والمدونة في مصنفات حكاية الأشهر الستة التي كانت فيها الكويت المحافظة التاسعة عشرة للعراق، أنه خلال احتلالك القصير للكويت، انقلبت هذه الصحافة المحسوبة عليك والتي كنت تغدق عليها رعايتك ودعمك، من صحافة حملت صفحاتها الأولى وأغلفتها صوراً ومانشيتات تقول «لبيك صدام»، إلى صحافة حملت إليك خيبة الأمل عندما تبخّرت الحماسة والتأييد اللذان كانا لك في أقل من أسبوع واحد، لتحمل هذه الصحافة نفسها وغيرها صور ملوك وسلاطين وأمراء وشيوخ دول الجزيرة العربية. ثم تنعتك بكل الألقاب التي ينعتك بها اليوم الإعلام الأميركي وصحافة الغرب إجمالاً. فبعد أن كنت الزعيم العربي والبطل القومي حامي البوابة الشرقية للوطن العربي، أصبحت خلال أيام قصيرة، وبفضل هذه الصحافة، «العراقي البشع» الذي يريد الجميع رأسه.

أعرف، يا سيادة الرئيس، أنك اعتدت طوال سنين حكمك المديد، معلقات المديح ومقالات التبجيل لشخصك في مختلف المنابر الإعلامية التي كنت تدعمها. فتزيد في مدحك كلما ازداد رنين

الفلوس على بلاطة القريحة العربية. ومازال هذا التقليد معمولاً به عندك وعند غيرك من الحكام، وإن كان منهم مَنْ مات، ومنهم مَنْ ينتظر، وكلهم قد بدّلوا تبديلا.

ولعله ـ يا سيادة الرئيس ـ قد مرَّ عليك في قراءتك للتاريخ ما كان يجري في عهد أباطرة الرومان ـ وبعضهم كان يعتبر في مصاف الآلهة ـ وإبان عز أمبراطورية روما. كان يرافق الأمبراطور، وهو يقود عربته داخلاً إلى ساحة الاحتفالات، عبد أسود. وكانت مهمة ذلك العبد أن يهمس في أذن الأمبراطور وسط هتافات الجماهير بعبارة لايفتأ يرددها «تذكر أنك بشر... تذكر أنك بشر» وكان من المفروض في الأمبراطور أن يعي من وراء هذا الهمس المستمر، أنها لو دامت لغيره لما وصلت إليه. وهكذا كان ذلك العبد، أول رجل إعلامي في التاريخ.

بالطبع ليس هناك اليوم وظيفة من هذا النوع. لقد ألغيت هذه الوظيفة من الإعلام العربي، الرسمي وغير الرسمي، منذ قرون. لذلك ليس لي غرض من مخاطبتك سوى القيام ببعض وظيفة ذلك العبد الروماني. وهذه وظيفة لست مكلفاً بها من أحد، اللهم سوى شرذمة ممن يعتقدون حتى الآن أن لا عرب ولا عروبة من غير العراق ولا قيامة عربية ممكنة من غير قيامة العراق ولا قومية تظلل العرب من دون قومية العراق وعروبة العراقيين. فطموح هذه الرسالة المفتوحة أن تنقل إليك ـ إذا وصلتك ـ نبض الكثيرين من العرب العاديين، الغيارى على العراق ووحدته ومستقبله، فيفاتحونك بما في قلوبهم، وما يرجونه منك.

يا سيادة الرئيس،

منذ ذلك اليوم المشؤوم، الثاني من آب ١٩٩٠ ـ لم يجد ذلك

المواطن العربي زعيماً عربياً آخراً لعب بمقدرات هذه الأمة التاعسة بقدر ما لعبت بها أنت، وقد أدّى بها هذا العبث إلى التهلكة التي تتخبط فيها اليوم. وكان من نتائج العبث أنك وبلادك اليوم في حالة فريدة من نوعها في التاريخ. قلوب الناس مع بلادك وسيوفهم عليك. وأعني بالناس العرب العاديين من تطوان لبغداد ومن مسقط لعمّان. أما زملاؤك الحكّام العرب فقد شحذوا سكاكينهم الطويلة بمناسبة الأعياد الكريمة وهم يقفون وقفة الرجل الواحد متمنين أن تكون هذه السنة، هي الأخيرة لك في حكم العراق. أما الصمود والتصدي فأمر لا يعنيهم سوى أنه يطيل بقاءك في سدة الحكم.
أما كونك وبلادك وحدكما في عين العاصفة، فإنك بصمود بلادك كنت الرابح بالنقاط في جولات الملاكمة المتعددة بينك وبين جميع ملاكمي العالم ومن مختلف الأوزان، على الرغم من عدم نزاهة الحَكَمْ. وإذا بك سيد لعبة القط والفأر حتى الآن، التي تستحق عن جدارة بسببها تثبيت درع رجل العام ١٩٩٨.
لكننا الآن وقد وصلنا إلى العام ١٩٩٩، حيث وراءنا قرن وأمامنا قرن، فلنأتِ إلى كلمة سواء بيننا بمجموعة أسئلة حقيقية، تستحق أكثر من وقفة.

□ □ □

لقد اكتشفت أميركا وبريطانيا ـ يا سيادة الرئيس ـ عن طريق الممارسة، أنه من السهل أن تبدأا «خناقة» مع العراق، إلاّ أنه من الصعب أيضاً أن تنهياها. فأربعة أيام من القصف الذي بدأ في ١٥ كانون الأول وانتهى في ١٩ كانون الأول ١٩٩٨، لم تحقق أياً من أهدافها التي كان على رأسها «تحقير» صدام حسين وبلاده. فالخناقة ـ المعركة التي كان من المفروض أن تنتهي بنهاية تلك الأيام

الأربعة، ما زالت مستمرة عملياً إلى اليوم، برفضك الاعتراف بخطوط الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق التي تعني عملياً نصف البلاد، وبتصديك للطائرات الأميركية والبريطانية، وبرفضك عودة المفتشين الدوليين. وبالتالي فإن «الخناقة» التي بدأت قبل ثماني سنوات، تشهد أن الحصار بأنواعه الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي فرضته الحكومتان البريطانية والأميركية عليك، والذي أتعبك وأتعب بلادك كثيراً، لا يمكن أن نتصورها قد انتهت - أو شارفت على ذلك - بعد القصف الأخير.

هذه الأسئلة تجرّ إلى القول إن القصف لم ينهِ رسمياً حتى الآن عمل مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل «يونسكوم» في بلادك، مع أن المنطق يقول إنه إذا دمّر القصف الأخير ما عندك من تلك الأسلحة الفتاكة ومواقعها، فماذا بقي للمفتشين الدوليين من عمل بعد ذلك؟ أو إذا كانت أميركا وبريطانيا تعرفان مخابىء أسلحتك ومصانعها، فلماذا لم تُعلم «يونسكوم»، ولماذا لم تفتشها قبل القصف؟ أليس كذلك؟ إلاّ أن إعلانك أنه لا عودة للمفتشين الدوليين للعراق، لا يعني أن الموضوع قد انتهى عند هذا الحد. فما زال السيف مصلتاً فوقك وفوق العراق.

الأميركيون يقولون إن القصف قد أصاب الأهداف التي أرادوها، وإن تسعة من مصانع الصواريخ العراقية - على الأقل - قد عطلت، وأنها «تحتاج إلى حوالى سنة» لتعاود العمل. أليس في ذلك اعتراف بقدراتك العسكرية؟

أما ما قاله البريطانيون من أنهم دمروا طائرات خاصة كانت معدة لرش الغازات السامة والأسلحة البيولوجية، إلى جانب معسكرات للحرس الجمهوري وأبنية ووزارات وقصور رئاسية، فما هي إلاّ

إضافة إلى تلك القدرات التي كنت تملكها. إذن لماذا التفتيش من جديد وما هي ضرورته؟ سوى أن العراقيين الذين اكتسبوا كفاءة عالية خلال سنوات الحصار في قدرتهم على تفريغ كافة الأبنية والمراكز والمصانع من محتوياتها في وقت قصير جداً، مع الإبقاء على مظهرها الخارجي، نجحوا هذه المرة أيضاً أثناء القصف الأخير، وهذا ما اعترف لهم به المفتشون الدوليون، كما اعترفت به الدولتان اللتان قامتا بالقصف. حتى إن بعض المفتشين تساءل عن جدوى أربعة أيام من القصف إذا كانت كفاءة العراقيين في «تهريب» مواقعهم معروفة من قِبَل الأمم المتحدة جيداً، ومعروفة من قِبَل واشنطن ولندن أكثر.

إن «طاقية الإخفاء» لعبة أجدتها حتى الآن، يا سيادة الرئيس. لكن ماذا بعد ذلك؟

□ □ □

إذا شخصت ببصرك إلى باقي دول العالم، فستجد أن الصورة مرحلياً، هي لصالحك. روسيا ورئيسها بوريس يلتسين وصفا الغارات الأميركية ـ البريطانية بأنها «غير شرعية وبلا معنى»، واستدعى يلتسين سفيريه من واشنطن ولندن لعدة أيام.

فرنسا، المتذبذبة، سحبت طيرانها من قوة التحالف المشتركة التي تقوم بدوريات وطلعات جوية فوق خطوط حظر الطيران في جنوب العراق، بعد أن كانت قد انسحبت قبل أشهر من خطوط حظر الطيران في شماله.

والصين لم يتزعزع موقفها المعارض في مجلس الأمن لضرب العراق وحصاره.

أما العرب، الذين خرجوا إلى الشوارع في العواصم العربية دعماً لشعب العراق واحتجاجاً على العدوان الأميركي ـ البريطاني، فيكفيك منهم مثالاً ما حدث في شوارع دمشق والذي لا سابقة له منذ سنوات، عندما خرج السوريون بآلاف مؤلفة يتظاهرون دفاعاً عن أخوتهم في العراق وتضامناً معهم، وهاجموا السفارة الأميركية. ولا تنسَ، يا سيادة الرئيس، أن تثمن هذا الموقف السوري بالذات، لأن في فهمه والتعاون معه قد يكون خلاصك.

ماذا بعد ذلك؟ لقد أوقفت أميركا وبريطانيا القصف حتى إشعار آخر، وخرجتا بإعلان من خمس نقاط لمواجهة العراق، كأسس للتعامل معه:

- **النقطة الأولى:** الإبقاء على التهديد باستعمال القوة العسكرية، بمختلف أشكالها.
- **النقطة الثانية:** تشجيع ومساعدة وتسليح وتحريض المعارضة العراقية.
- **النقطة الثالثة:** الإصرار على إعادة المفتشين و«يونسكوم» بطريقة أو بأخرى إلى العراق.
- **النقطة الرابعة:** إقامة دوريات عسكرية في الخليج والدول المجاورة للعراق بهدف عدم خرق الحصار على العراق، ومنع عمليات التهريب بمختلف أنواعها، من وإلى العراق.
- **النقطة الخامسة:** القيام بعملية تعبئة ديبلوماسية قوية لمحاولة إقناع دول العالم، بوجهة النظر الأميركية ـ البريطانية في موضوع العراق.

قد تبتسم، يا سيادة الرئيس، وأنت تطّلع على هذه النقاط الخمس

التي أعلنتها واشنطن ولندن بحماسة كبيرة واقتناع أقل. أقول قد تبتسم لأنني أعرف أنك تدرك أن سياسة النقاط الخمس هذه لا تضيف أي جديد لسياسات سبق أن تعاملت معها وواجهتها من قبل. ولعل ابتسامتك قد تتسع أكثر كلما تذكرت أنك نجوت من قبل من عدة غارات مماثلة. فمن «عاصفة الصحراء» إلى «ثعلب الصحراء»، استطعت أن تنجو من أكثر من عاصفة. هذا بالنسبة للتهديد العسكري.

أما بالنسبة للمعارضة العراقية، فالموضوع يثير الشفقة والسخرية، إذا لم نقل الضحك. فهذه المعارضة تنتظر توزيع الـ ٩٧ مليون دولار التي أقرها الكونغرس الأميركي بقانون تحرير العراق، أكثر مما تنتظر أن تقلب نظام الحكم في بغداد. والمال الأميركي للمعارضة العراقية ما هو إلاّ فتات موائد، مقابل كلفة صواريخ «كروز» التي أطلقتها أميركا على العراق في أربعة أيام، والبالغ عددها ٣٢٥ صاروخاً باعتراف المصادر الأميركية الرسمية والمقدرة كلفتها بمليار و٢ مليون دولار.

وبالنسبة لإعادة المفتشين إلى العراق، فليس في يد أميركا من وسيلة لذلك، إلاّ باستمرار فرض الحصار ورفض تخفيف العقوبات، إلى أن تنتهي «يونسكوم» من التفتيش كلياً ويصدر تقرير نهائي يؤكد خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل.

في موضوع كسر الحصار عن العراق، واستمرار عمليات التهريب منه وإليه الذي تتم عبر سورية وإيران، لأميركا نفوذ لا يذكر ولا يفيدها في وضع حد للتهريب. وحتى في البلدان التي لها نفوذ أساسي فيها، كتركيا والأردن وبعض دول الخليج، فلا قدرة عسكرية لها لمراقبة الحدود، ولن تجد سوى تعاون شكلي من هذه

الدول لأسباب اقتصادية بحتة. فإيقاف التهريب يضر ضرراً بالغاً بتجارها ورجال أعمالها.

تبقى الحملة الديبلوماسية التي ستقوم بها أميركا وبريطانيا لإقناع بقية العالم، وهي لا حظ لها بالنجاح حسب المؤشرات الحالية. فلا يبقى أمام واشنطن ولندن إلاّ أن تُبقي الأوضاع كما هي، على أمل أن «يستوي» العراق، فتعم المجاعة والفوضى فيه، فيسقط النظام.

قد تقول أنت والبعض الآخر إن ذلك أضغاث أحلام. ويصدّق العراقيون على ذلك بأنهم استمروا على هذه الحال المؤلمة من الدمار والحصار ثماني سنوات، هي الأطول والأقسى في التاريخ، وليس هناك من أمل في عفو ما. ويقولون أيضاً معك، إنهم وقد اعتادوا الضنك، سيقاومون هذه المؤامرة الدولية وسيستمرون في الاحتجاج على هذا الظلم الدولي بأية وسيلة ممكنة. مع الوعي أن وجود «يونسكوم» كان المؤشر الوحيد الذي حمل إليهم بصيص أمل في نهاية النفق. أما الآن، فليس أمام العراقيين، إلاّ أن يؤسسوا لأزمة جديدة، من أي نوع كان، وهم بارعون في ذلك، لمحاولة زعزعة الصخرة الأميركية عن صدورهم، قبل أن يختنقوا. فالأزمة الجديدة تنتظر على الأبواب، من دون أن يعرف أحد ما هي أبعادها وإلى أين ستصل بك وبالعراقيين.

أمام هذه الصورة ـ يا سيادة الرئيس ـ نجد أنه ليس هناك من بلد عربي أو أجنبي، وقف إلى جانب العراق بتحديه الحصار علناً، إلا أن عدداً لا بأس به من هذه الدول طالب برفعه. ولكن بتعطيل عمل «يونسكوم» ستجد أميركا من الصعب عليها اعتبار أن منطق «الحصار الأبدي» الذي تفرضه على العراق، ممكن فرضه على دول العالم ، لأن هدفه المعلن هو حظر السلاح. أما إذا كان الحصار هو

احتواء صدام حسين وتحقيره ومعه شعب العراق المسكين، فهذا أمر لا تتفق عليه كل الدول. فإبقاء صدام حسين وبلاده في «القفص» ـ كما تريد واشنطن ولندن ـ أمر قد طال السكوت عليه. فالانفجار بات قاب قوسين أو أدنى من أن يشعل بلداناً عربية قد هبطت أسعار نفطها وجفَّ ضرعها ويبس عشبها.

□ □ □

سيادة الرئيس،

في قاموس اللهجة العراقية مفردة جميلة جداً يرددها العراقيون إذا أرادوا إكرام صديق أو ضيف. يقولون: «تدلل عيني، تدلل». وكلمة «تدلل» معبرة جداً عن رحابة صدر العراقيين ومرونتهم إذا أرادوا أن يمارسوها. لذلك أتمنى عليك، يا سيادة الرئيس، وأنت في حمأة هذه الظروف الصعبة، أن تقول للعرب، حكّاماً وشعوباً، من هم معك ومن هم ضدك: تدللوا. أن تقولها بشيء من الإقناع وبقليل من الغطرسة والعنجهية التي اعتدت أن تمارسها عليهم.

فأنت بحاجة اليوم إلى كسب ودّهم وإلى كسب تأييدهم على مختلف الصعد. أنت بحاجة إليهم لكسر الحصار ورفع المعاناة القاسية عن كاهل الشعب العراقي. أنت بحاجة إليهم كحلفاء في زمن لا حليف لك فيه. فهم أهلك وإن جاروا عليك وهم أخوتك وإن ضنوا عليك. فكلاهما عزيز وكريم. أعرف أن حسابك مع بعضهم عسير، لكن ليس وقته الآن. اليوم وقت كسب الصداقات وبناء الجسور وممارسة الديبلوماسية الهادئة معهم وترميم ما أمكن مما هدمته الحرب من علاقات بشرية بين الأنظمة والشعوب العربية. وهو أمر ليس بالسهل. دعهم يتدللون مرحلياً.

ولا تعِرْ الكويت حتى إشعار آخر، أي اهتمام. فعذابك وعذاب

بلادك جاء منها. أهملْها. اعتبرْ وكأنها ليست موجودة على الخارطة العربية. أعرفْ أن ذلك ليس بالسهل أو الممكن، مادامت الكويت على موقفها الحالي من بلادك. دع الأمر لجيل عراقي آخر في القرن المقبل يتدبر شؤون الجيران، يكون أكثر وعياً للتاريخ وأكثر نضجاً في فهم المتغيرات السياسية والاقتصادية في قادم الأيام. ولا تنسَ أن التشنج الكويتي أمر لا يعنيك وحدك، فهو مشكلة مشتركة يعاني منها كل العرب تجاه الكويتيين.

وهل من الضروري تذكيرك بالهجوم الذي شنته الصحف الكويتية على السوريين والمصريين وباقي العرب الذين تظاهروا ضد قصف العراق، معلنين تضامنهم معه. خصوصاً أن سورية ومصر حليفان للكويت وعضوان في مجموعة دول «إعلان دمشق» مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي التي تمَّ تشكيلها على أنقاض حرب «عاصفة الصحراء». فالكويتيون يعتقدون أنهم شعب الله المختار وأن كل العرب مدينون لهم، وليس من حقهم أن يتعاطفوا مع أحد غيرهم، خصوصاً مع العراقيين، فهم الذين اخترعوا «الضد» و«المع» وكأنهم ديانون على المشاعر العربية وعلى الوطنية العربية. دع الغرور والصلف الكويتي يتآكل في الصدور، حتى يأتي اليوم الذي لن تجد فيه الكويت مَنْ يقف معها إذا عصفت رياح الخليج بها من الجهات الأربع، أو غطى غبار «الطوز» حدودها.

□ □ □

وإذا أدرت ظهرك إلى الكويت، يا سيادة الرئيس، فأدرْ وجهك صوب باقي دول الخليج، من جنوب الجزيرة العربية إلى شمالها. تعاملْ مع الرياض، وافتحْ قنوات معها، وعزِّز من تعاملك مع الدوحة وأبو ظبي ومسقط والمنامة، وأنت تدرك أنهم أسرى تحالفهم

مع أميركا والغرب. سلّفهمْ ما استطعت من مواقف فلعلهم يستطيعون أن يتمردوا على هذا الأسر في يوم مقبل. أعطهم مساحة للمناورة مع أعدائك، لعلهم يقدرون على النجاة من قبضتهم، فيكون في الأمر شيء لصالحك، وأنت اليوم أمام احتمالات عقد مؤتمر قمة عربي، سيكون قطعاً لصالح بلادك إذا تم عقده. وسيكون مؤتمر قمة تضامن مع العراق في مواجهة الحصار والضربات العسكرية. وهي قمة عربية ستحاول الكويت ومعها بعض دول الخليج تعطيلها، فلا تدع لهم مجالاً ولو كانت «على قاعدة التمييز بين العراقيين وصدام»، أو كانت كما يريدونها قمة شعارات فقط. ففيها سيتم الفرز بين الوطني وغير الوطني للدول أمام شعوبها. وقد لا يكون لعملية الفرز هذه من نتائج فورية إلاّ أنها ستؤكد لك أين تقف الأنظمة العربية من مأساة بلادك. فالتاريخ لا ينتظر العراقيين حتى يستدعوه، بل على العراقيين أن يقوموا بفعل التغيير الذي يسجله التاريخ لهم. فمزبلته ما زالت فارغة منذ حوالى ثلث قرن.

وعليك ـ يا سيادة الرئيس ـ أن تعيد النظر كلياً في حساباتك الإيرانية وسياستك مع إيران، وأن تعيد ترتيب الأولويات معها، وإن كلفك ذلك استدارة ٣٦٠ درجة. فإيران في ظل خاتمي هي غير إيران الخميني التي حاربتها ثماني سنوات. أعطِ لقيصر الإيراني ما له وخذْ ما لك بالحسنى، وأغلقْ ملف تلك الحرب البائسة، بأسراها وخسائرها ومخلفاتها، وأقمْ حلفاً ما معها، قبل أن تقيم هي حلفاً جديداً مع أميركا، قد يعيد تذكيرك بأيام الشاه. أسرعْ، فإيران تتغير بسرعة قياسية. فإذا حميت خاصرتك الشرقية يستريح جسمك في الشمال والغرب والجنوب.

أما تركيا فأنت أدرى بشعابها، وصاحب أسلوب في التعامل معها. على الأقل حيّدْها في الموضوع الكردي مرحلياً، حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود. فلا تستنفدها ولا تستقطب عداءها، وقد يكون من المفيد لك أن يظل الحديث سجالاً بين أنقرة وبغداد.

□ □ □

لا أريد ـ يا سيادة الرئيس ـ أن أُكثر من الآراء «والنصائح»، بقدر ما أريد أن أذكّرك بأنك أنت المتهم الرئيسي في كل ما جرى لهذه الأمة من مصائب في السنوات التسع الماضية. فنحن العرب نعيش اليوم نتائج قرار خاطىء، اتخذه رجل وحده (وهو أنت) في اللحظة الخطأ وفي الظرف الخطأ دون أن يعرف كيف يتراجع عنه أو يحميه. لقد جرّت أطماعك بهذا البلد الصغير ـ الكويت ـ الذي لم يكن يحلم بأكثر من أن يكون نقطة في أي خارطة للجزيرة العربية، إلى مآسي الإذلال التي تشهدها بلادك كل يوم، ومعها باقي دول الوطن العربي. فبدل أن يضرب الزلزال الذي حرّكته ذلك البلد الصغير وجواره، إذا به يضرب العمق الإقليمي للعالم العربي كله ويرميه نهائياً في أحضان الهيمنة الأميركية، فيرفع، مرحباً، أعلام الاستعمار الجديد معلناً حقيقة بدء النظام العالمي الجديد. إن طموحاتك غيّرت من ثوابت الجغرافيا وحقائق التاريخ لغير صالحك أو صالح هذه الأمة. فتقلصت جغرافية العراق المهدد يومياً بالتقسيم، بدل أن تتسع. وتوسعت جغرافية الكويت بما ليس لها حق فيه، وتثبتت. كل هذا باسم ما كان يسمى بالوحدة العربية. كل هذا دفعناه ثمناً للحظة غرور سياسي وسذاجة تاريخية لرجل هو أنت.

وإذا كان لك من «مكرمات» في الماضي يا سيادة الرئيس، فأرجو أن تنساها أنت أولاً، قبل أن تنساها شعوب أمتك العربية. فالمكرمة الوحيدة التي يرجوها العراقيون والعرب منك اليوم، هو أن تسعى مخلصاً إلى التغيير الأساسي والتعددي والديموقراطي، في الداخل والخارج. فلا خلاص لك ولبلادك إلاّ بالديموقراطية.

□ □ □

ليس لي ـ يا سيادة الرئيس ـ بخاتمة تصلح تحية لك، إلاّ ما رواه ابن عساكر في «تهذيب تاريخ دمشق» من «أن مالك بن دينار، دخل على حاكم البصرة بلال بن أبي بردة، فقال له بلال:

ـ ادعُ الله لي.

فقال مالك:

ـ ما ينفعك دعائي وعلى بابك أكثر من مئتين يدعون عليك».

ألم أقل إن قلوب الناس مع العراق وسيوفهم عليك!



البرلمان الأسير
في حماية الأمير



١ ـ الكويت

الخلاص من إرث الغزو

■ «روي أن المأمون أرق ذات ليلة فاستدعى سميره فحدثه بحديث فقال:

يا أمير المؤمنين، كان بالموصل بومة وبالبصرة بومة فخطبت بومة الموصل إلى بومة البصرة ابنتها.

فقالت بومة البصرة: لا أنكحك ابنتي إلا أن تجعلي في صداقها ماية ضيعة خراب

فقالت بومة الموصل: لا أقدر عليها الآن، ولكن إن دام والينا، سلمه الله، علينا سنة واحدة فعلت لك ذلك.

قال: فاستيقظ المأمون وجلس للمظالم وأنصف الناس بعضهم من بعض وتفقد الولاة.»□

من كتاب «سراج الملوك»
لمحمد بن الوليد الطرطوشي

من الصعب الكتابة عن الكويت، وقد مرت سنوات على تحريرها من الغزو العراقي، دون أن يدرك أي كاتب مدى الحساسية التي يتمتع بها الكويتيون تجاه كل مَنْ يكتب عنهم أو عن بلادهم. فمن النتائج المدمرة للغزو، أنها تركت شرخاً في «النفسية الكويتية» لم تعد تميز حقيقةً بين الصديق والعدو، كما وضعت «الذهنية الكويتية» في حالة حصار دائم، أصبحت معه تشكك باستمرار بمن هو القاتل ومن هو القتيل.

«والذهنية الكويتية» هي التي اخترعت بعد الغزو لفظتي «الضد»

و«المع» تدليلاً على مَنْ كان مع أو ضد العراق في غزوه للكويت، وأدخلتهما في صلب المفردات الديبلوماسية حتى أصبحت كل سياسة الكويت العربية تدور حولهما.

ونتيجة للنفسية والذهنية هاتين، أصبحت الشخصية الكويتية الجديدة تطالب الكل، في أي موقف من المواقف أن يكونوا إما معها أو ضدها، من دون أن يكون هناك «إنما» أو «ربما» في أي توصيف. والناس ليسوا هم من يقررون إذا كانوا «مع» أو «ضد»، بل هم مسيرون متروكون للتصنيف الكويتي وحده. وإذا التبس الأمر عليك مرة وظننت أنك «مع» فلا تفاجأ إذا جاء تصنيفك بأنك «ضد». قصارى القول أنه عليك أن تلغي اللون الرمادي من نظرتك للأمور، لأنه لون غير مستعمل وغير مستحب في الكويت.

على الرغم من معرفتي بهذه المحاذير، فسأغامر بالقول بأنني «مع» وأن السنوات التي مرت على تحرير الكويت، كانت سنوات سماناً، لا سنوات عجافاً، كما يحلو للكثير من المراقبين النظر إليها. وفيها تصح الآية الكريمة ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاًوهو خير لكم﴾. فهذه السنوات السمان كانت لخير الكويت. إذ إن من نتائج الغزو العراقي، أنه رسخ بعد التحرير مفهوماً أساسياً، كان موضع أخذ ورد وشد وجذب بل وتشكيك دائم، هو الديموقراطية. والديموقراطية في الكويت أمر عجيب وفريد. عجيب لأن لا مثيل للديموقراطية الكويتية في دولة أخرى، وفريد لأن لا أحد يعرف شيئاً عن كيفية اشتغالها.

فإذا كان شر الكويت من العراق، فخيره وترياقه أيضاً من العراق. لقد كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية في مطلع الثمانينيات وبالاً

على الديموقراطية في الكويت، وقد اتخذها النظام الكويتي مبرراً لإيقاف التجربة البرلمانية في البلاد، فعلق الدستور وحلّ مجلس الأمة وعطل الانتخابات تحت طائل الهاجس الأمني وتداعياته المستمرة.

كذلك يعتبر المراقبون أن إنجاز تحرير الكويت من الغزو العراقي، بعد كل ما لحق بها من دمار وخراب، هو عودة الديموقراطية البرلمانية إلى البلاد وتكريسها بشكل أصبح ملازماً لشخصية الكويت وتاريخها.

إذن الديموقراطية هي أحد الأسس التي من أجلها استحقت الكويت التحرير، والتي بسببها يصبح كيانها المستقل مبرر الوجود. فقد رسّخت السنوات التي مرت اللعبة الديموقراطية، فأعيد العمل بالدستور وأجريت الانتخابات كمبدأ وقيمة وممارسة. إلاّ أن كل ذلك مازال يحتاج إلى تقاليد في الحياة السياسية. والتقاليد تحتاج إلى سنوات من الخطأ والصواب. والكويت، بما لها وعليها، ديموقراطية ناشئة.

□ □ □

منذ مطلع هذا العام، أو ربما قبله بقليل، والمتابع لشؤون الكويت، يرقب أمراً في غاية الأهمية يجري في العالم العربي، لا سوابق كثيرة له تعيها الذاكرة العربية. وهو يتمثل بالصراع الحقيقي في اللعبة الديموقراطية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فليس في تلك الذاكرة العربية من تاريخنا المعاصر، سوى تجربتين، تستحقان النعت باسم الديموقراطية، هما لبنان والكويت، على الرغم مما شابهما من تراجع هنا وانقطاع هناك. وما يحدث في الكويت هو

أمر جدير بالمتابعة فعلاً، لأنه يبرز معالم نضج نظام أميري ديموقراطي برلماني دستوري فريد من نوعه في المحيط الخليجي ـ العربي، لم تعرف حتى الآن «أجهزة العلاقات العامة» الكويتية كيف توظفه أو تستخدمه لصالح البلاد في مواجهة الجيران ـ الأعداء ولا في إقناع الجيران ـ الأصدقاء.

لكن من الضروري التأكيد، قبل الدخول في تفاصيل تعقيدات الأزمة السياسية الكويتية التي لم تتم فصولاً، أن الذي يجري في الكويت اليوم، ليس هو بصراع على السلطة، إنما هو صراع في قلب السلطة.

إذا كانت الديموقراطية تقوم على تزاحم السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية في إدارة البلاد، فإن جزءاً من هذه المقولة صحيح بالنسبة إلى الكويت، إلاّ أن الأصح منها وأكثر خصوصية كويتية راهنة، هو صراع بعض السلطة التنفيذية (الحكومة) مع بعضها الآخر، في الوقت الذي تحاول فيه السلطة التشريعية (البرلمان) أن تقف حجر عثرة في وجه تطاول الحكومة من جهة وتقصيرها من جهة ثانية. وإذا كان هذا الصراع بين السلطتين ينتهي بالتعادل دائماً، إلاّ أن مجرد حدوثه أمر بالغ الأهمية في ديموقراطية ناشئة، عمرها الدستوري خمس وثلاثين سنة، وعمرها في الممارسة أقل، لما شابها من انقطاع في سنوات «المحل السياسي» قبل غزو العراق لها.

فاللعبة الديموقراطية الكويتية، والتي ما زالت تُمَارَس بشكل فج هنا أو هناك، لغياب النضج السياسي من ناحية، ولقصور فهم معنى معارضة الحكومة في ظل نظام برلماني ـ كالنظام الأميري الفريد من نوعه ـ من ناحية أخرى، ينقصها الوقت بشكل دائم. وذلك إما

لإطالة الصراع الديموقراطي البرلماني، فتسقط الحكومة في البرلمان عند سحب الثقة منها. أو لإطالة مواجهة الحكومة للمعارضة داخل البرلمان، فينكشف شيئاً فشيئاً أن أوراق الأخيرة ليس فيها بدائل عن سياسة الحكومة. فالعرقلة هي أدوات النزال البرلماني السياسي في اللعبة الديموقراطية. وانتصار الحكومة لا يقوم دائماً على هزيمة البرلمان، ولا على التهديد دوماً بحلّه. فمن الفطنة في الديموقراطيات العريقة، أن تكون سعة الصدر أهم من حجم الانتصارات. وليس في الأمر ثمة خسائر أو أرباح، إنما الأمر هو تقنية لجم الحكومة من ناحية، وردع المقاومة البرلمانية من ناحية أخرى، لكن بتدوير السلطة على الدوام.

□ □ □

تعود حكاية الأزمة الحالية بين الحكومة والبرلمان في بداياتها إلى كتاب، أو مجموعة كتب، قيل إن فيها «مساً في الذات الإلهية»، ظهرت في معرض الكتاب العربي الثاني والعشرين في الكويت في كانون الثاني ١٩٩٨، ولم تمنعها أجهزة الرقابة في وزارة الإعلام. وانتهزت المعارضة الإسلامية ـ باتجاهاتها المختلفة ـ في مجلس الأمة، هذه الفرصة لتنال من سياسة الحكومة وتحاول عرقلتها. وبهذا الموقف بدأت أول مواجهة بين الإسلاميين والليبيراليين (أكثر مما هي مواجهة بين المعارضة والحكومة) ثم أخذت أبعاداً جدّية، أدت إلى النزاع السياسي الذي نشهده في الكويت اليوم، والذي تحول من مزايدة شكلية بين مجموعة نواب إسلاميين وبين وزير مختص وموظفي وزارته، إلى صراع في العمق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

كانت دور النشر العربية التي شاركت في معرض الكويت قد

أبدت استياءها من التشدد الرقابي لوزارة الأعلام، إذ تمَّ منع ١٦٥ عنواناً (وهو رقم كبير) وحجزت إدارة المعرض مئات عناوين أخرى، لم تقرّها الرقابة ولم تمنعها في الوقت نفسه. وهذا إجراء كثيراً ما تلجأ إليه إداراة المعارض حين يقع خلاف بين رقابة وزارة الإعلام والرقابة الدينية أو الرقابة الأمنية على الكتب، أو حين لا تصل رقابة الوزارة إلى قرار بشأنها. في تلك الأثناء تم منع مشاركة دار نشر عربية بشكل كامل وألغي الجناح الخاص بها في معرض الكويت، بحجة «أسباب أمنية»، وصودرت عناوينها. واحتجت الأوساط الثقافية والإعلامية في الكويت، إلى جانب دور النشر العربية المشاركة على احتجاز هذا الكم الهائل من الكتب «الممنوعة». فرضخت وزارة الإعلام لهذه الاحتجاجات وسمحت ببيع بعض من هذه العناوين الممنوعة، في المعرض، ولكنها لم تتخذ قراراً بشأن الكتب المحجوزة، التي يفترض أنها ليست ممنوعة، حيث استمر حجزها.

واعتبر هذا القرار نجاحاً لحملة المطالبة بالتخفيف من الإجراءات الرقابية المتشددة، التي قام بها التيار الليبيرالي مطالباً بأن تكون المعايير الرقابية أكثر تسامحاً بما يتوافق مع متطلبات حرية الرأي والنشر والبحث العلمي. لكن التيار الإسلامي كان قد حصل على نسخة مسربة من التقارير التي أعدّها جهاز الرقابة في وزارة الإعلام حول هذه الكتب. وقام الإسلاميون بتعميم نشر كراس يتضمن مقتطفات مجتزأة من هذه الكتب، خصوصاً تلك الأكثر إثارة للجدل الديني. وحاولت أن تبرز ما في هذه الكتب «من مس بالذات الإلهية والرسل والصحابة» وما تضمنته من عبارات موحية جنسياً، أو تلك التي تمس أنظمة الحكم في بعض الدول المجاورة!

وانتقلت هذه القضايا من صفحات الصحف إلى مجلس الأمة حيث طالب النواب الإسلاميون بإبعاد وكيل وزارة الإعلام فيصل الحجي، والأمين العام لمجلس الثقافة الدكتور سليمان العسكري من منصبيهما لكونهما ليبيراليين. وكلفت لجنة شؤون التعليم والثقافة بفتح تحقيق بالموضوع. ورغم إقرار وزير الإعلام بأن هناك خطأ تم عن «حسن نية» ودعمه تشكيل لجنة جديدة للرقابة على الكتب ضمت بعض رجال الدين، لم يخفف النواب الإسلاميون انتقاداتهم وأعدوا استجواباً برلمانياً لوزير الإعلام الشيخ سعود ناصر الصباح حول ملابسات قرار السماح بتداول الكتب الممنوعة.

وفي مناخ تحالف النواب من مختلف الاتجاهات الإسلامية، تم الاتفاق بينهم على أن هذه الكتب «تمس العقائد الإسلامية الثابتة لِمَا تثيره من سخرية واستهزاء وتشكيك وطعن وكذب وحث على الزنى واللواط وبلا تحفظ». فاتهم النواب المستجوبون وزير الأعلام بأنه أجاز الكتب الممنوعة وقصّر عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ما سموه «الخطأ الجسيم»، ووجهوا إليه تسعة أسئلة تتعرض لتاريخ منع هذه الكتب وسبب منعها ومبررات إجازتها فترة المعرض، ودور الوزير في هذه العملية وتحديد الجهة التي اتخذت قرار الإجازة. وعلى الرغم من محاولات الوساطة لدى الإسلاميين من أجل سحب طلب طرح الثقة بوزير الإعلام الشيخ سعود ناصر الصباح بسبب «الظروف الحرجة» التي كانت تمر بها المنطقة واحتمال ضرب العراق، لم يتراجع الإسلاميون.

وكما كان متوقعاً، عارض مجلس الوزراء استجواب وزير الإعلام. في الوقت نفسه لم يتراجع الإسلاميون عن إصرارهم على استجواب الوزير. وتطويقاً لمحاولة الإسلاميين إسقاط وزير الإعلام،

قدمت الحكومة الكويتية استقالتها عشية تصويت مجلس الأمة على سحب الثقة من وزير الإعلام. وقبل الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح استقالة الحكومة، وأعاد تكليف ولي العهد الشيخ سعد العبد الله تشكيل وزارة جديدة.

وخرج الشيخ سعود ناصر الصباح من وزارة الإعلام في الحكومة الجديدة، إلى وزارة النفط، وكان ذلك بمثابة ترفيع له. وجاء مدير وكالة الأنباء الكويتية (كونا) يوسف محمد السميط وزيراً للإعلام، في محاولة لتخفيض رتبة الوزارة من وزارة سياسية هامة كان يرأسها ديبلوماسي من الأسرة الحاكمة، إلى وزارة بيروقراطية يرأسها الآن موظف عادي.

□ □ □

الخلاف حول دعوة الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة «حماس» ومرشدها الروحي لزيارة الكويت، كانت أحد الأسباب الرئيسية لاستقالة الشيخ صباح الأخيرة. أراد الشيخ سعد دعوة الشيخ ياسين لزيارة الكويت (وهي دعوة لم تكن متوقعة على الإطلاق) نكاية بياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية، وإزعاجاً وإغاظة له وتعبيراً عن غضبه وغضب بلاده للسياسة التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية تجاه الكويت منذ اليوم الأول للغزو العراقي وحتى الآن.

ورأى الشيخ صباح، أن لا داعي على الإطلاق لدعوة الشيخ أحمد ياسين إلى الكويت في هذا الظرف من محادثات السلام بالذات، وزجّ الكويت في الصراعات الفلسطينية ـ الفلسطينية، وكذلك إعطاء الشيخ ياسين مساعدات مالية لا بد من أن يطلبها. خصوصاً أن رئاسة مجلس الوزراء، قامت بالدعوة متجاوزة صلاحيات وزارة

الخارجية. والشيخ سعد، بحكم موقعيه ـ ولاية العهد والرئاسة ـ يخترق الكثير من الصلاحيات التي للشيخ صباح في مواقعه المتعددة في الحكم. وأن ذلك كان يقف باستمرار وراء محاولات استقالة الشيخ صباح الدائمة من الحكومة. وعند كل محاولة كان شقيقه الأمير، الشيخ جابر الأحمد الصباح، يعيده إلى موقعه الحكومي. ولعل شعور الشيخ صباح بأن هناك حبلاً للنجاة في نهاية كل استقالة، جعله يكثر من الاستقالات.

في العام ١٩٩٥، قدم الشيخ صباح استقالته أيضاً بسبب عدم توافقه مع الشيخ سعد حول السياسة الخارجية للكويت، وكان قد عيل صبره في إقناع الشيخ سعد بضرورة إخراج الكويت، دولة وشعباً، من إرث الغزو العراقي. وكانت نظرية الشيخ صباح في ذلك الوقت، كما هي اليوم، بأنه من الممكن إعادة استقطاب الدول التي أيدت بشكل أو بآخر الغزو، وذلك بإعادة فتح باب العلاقات الطبيعية مع هذه الدول، وعلى الأخص الأردن، الذي كان قد تطور موقفه من العراق في أواخر العام ١٩٩٥. وهذا الموقف يعيد نفسه اليوم، وبحذافيره، بعد ثلاث سنوات. وكانت هذه بين مجموعة قضايا اختلف حول إدارة عدد من ملفاتها.

وكانت مشكلة الشيخ صباح في حينه، وما زالت حتى اليوم، أن الكويتيين بمجتمعاتهم المتعددة، مازالوا منقسمين انقسامات حادة في ما يتعلق بمسألة التعامل مع ما سمي بـ «دول الضد». وهذه الانقسامات تنسحب أيضاً على مراكز القوى داخل الأسرة الحاكمة الكويتية، حيث لا يجد الشيخ صباح تياراً واسعاً في داخلها يشاطره الرأي، إما عن اقتناع أو عن تحسب خوفاً من أن شريحة كبيرة من الكويتيين لا تزال ترفض «المصالحة».

استقال الشيخ صباح من الحكومة نتيجة لهذا الخلاف على السياسة الخارجية، في الوقت الذي كان فيه مجلس الأمة يطالب الحكومة بإعادة النظر في صيغة الدستور والقوانين السياسية التي تحكم بموجبها دولة الكويت في حال تعطيل الديموقراطية في البلاد (كما حدث قبل الغزو العراقي) وبالتحديد المادة ٧١ من الدستور التي تتعلق بسن القوانين في غياب الحياة البرلمانية، والتي اعتبر المجلس، بمواليه ومعارضيه، أنها محاولة من النظام الأميري نفسه، للانقلاب على الدستور. وجاء توقيت استقالة الشيخ صباح مع مناقشات مجلس الأمة لهذا الموضوع بالذات، وكأنه تعاطف مع مجلس الأمة ضد الحكومة. وتدخل الأمير، كما يتدخل عادة في كل مرة، وسحب الشيخ صباح استقالته «حفاظاً على استقرار الأسرة الحاكمة».

وفي ١٨ أيار ١٩٩٨، قدم الشيخ صباح استقالته من الحكومة لأسباب خارجية وداخلية. الخارجية ما تمّ ذكره آنفاً في دعوة الشيخ ياسين لزيارة الكويت، لغياب وزارة الخارجية عن هذا القرار. والداخلية هي إبطال الشيخ سعد لقرارات إصلاحية اقتصادية أصدرها مجلس الوزراء، وفي هذا ما يهدد هيبة القرارات الحكومية. وكان الشيخ صباح، بصفته نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للبترول قد اتخذ قراراً برفع سعر البنزين. وجاء الشيخ سعد، بصفته رئيساً لمجلس الوزراء، لينقض هذا القرار بعد صدوره، مما أظهر بجلاء التضارب والتجاذب الحكوميين.

ودفع التوجه الحكومي بفرض رسوم ضرائبية ورفع أسعار البنزين، الشيخ صباح إلى التساؤل: «هل من مصلحة الكويت أن تكون

مثل أندونيسيا؟» في محاولة منه للدفاع عن قراراته، قائلاً: «إذا كانت مصلحة الشعب الكويتي تتطلب اتخاذ قرارات يعتبرها المواطنون صعبة، مثل رفع أسعار البنزين وفرض الرسوم، فهل من المصلحة أن نجد أنفسنا أمام مثل ما يحصل في أندونيسيا؟»(٢)

وكما يحصل عادة، عاد الشيخ صباح عن استقالته في مجلس الأمة، معبراً عن شكره «لما لمسه من مشاعر طيبة تجاهه من الشعب والصحافة».

كل هذا في الوقت الذي كان رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون يلقي خطاباً نارياً في ديوانية النائب عبدالله النيباري، يقول فيه: «إن تحالف قوى الشر يريد فرض ضرائب ورسوم الآن، بدلاً من وقف الهدر ومنع سرقة المال العام». ودعا السعدون إلى تحرك شعبي لإيقافهم.

ومما لا يشك فيه أحد من العارفين في قضايا الكويت، أن الزخم السياسي دفع إلى أزمة المواجهة والاستجواب بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وبالتالي إلى استقالة الشيخ صباح الأحمد، ومن بعدها خروج خلاف ولي العهد ورئيس الوزراء الشيخ سعد مع رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون إلى العلن، والذي توج بهجوم السعدون على الحكومة في ديوانية النيباري، بعد مقاطعته لوليمة كان أقامها ولي العهد.

كل ذلك ما كان ممكناً، أو ربما سهلاً، لولا المشاكل الاقتصادية الكبيرة والكثيرة التي تعيشها البلاد. فالبحبوحة المالية والوفر الاقتصادي الذي عرفته الكويت في تاريخها القريب، كان يطغى على أي خلاف سياسي مهما كبر. فما دامت الثروة موجودة، فمن الممكن الغرق في ترف الخلافات السياسية والصراعات الشخصية.

ولعل أصدق ما ينطبق على الوضع الكويتي هو القول الشعبي: «قلة المال تولد الشجار».

□ □ □

عندما كانت الأزمة بين الحكومة ومجلس الأمة، تتصاعد بين شد وجذب، اجتمع في الكويت حوالى ٦٥ سفيراً لها في مختلف عواصم العالم ليتدارسوا صورة الكويت في الخارج. وقد عقد المؤتمر الذي استمر خمسة أيام بدعوة ورعاية الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية، ومهندس الدبلوماسية الكويتية منذ أكثر من ثلث قرن.

والهدف من وراء أول تجمع للدبلوماسيين الكويتيين في البلاد منذ التحرير، كان الإجابة على سؤال واحد: أين فشلنا نحن وأين نجح العراقيون؟ ومما لا شك فيه، أن العراق نجح في قلب الوضع الدبلوماسي لصالحه، باستدراره عطف العالم، بسبب الحصار الدولي المضروب حوله وللتهديدات الأميركية المتواصلة بقصفه. فهو تحول في أنظار الناس من دولة معتدية إلى دولة معتدى عليها.

فالانفتاح العالمي على العراق، لأسباب كثيرة ومختلفة، والمرونة التي يظهرها العراقيون في مجالات ومناسبات عدة، قد حشرت الدبلوماسية الكويتية في الزاوية، إذ إنها متصلبة دائماً في وجه الدول التي تبدي عطفاً نحو العراق، وحاملة معايير «الضد» و«المع» التي تجاوزها الزمن، بقدر ما تجاوزتها الظروف التي سمحت بهذا التصنيف. ومن المؤسف أن هذا التصلب الدبلوماسي لدى الكويت، قد جعلها تشعر وكأنها هي الدولة المعتدية لا المعتدى عليها. وبدأت تخسر العديد من الأصدقاء من مختلف القطاعات، حتى من الذين يضطرون لمسايرتها. وأدركت الدبلوماسية الكويتية

أنها يجب أن تواجه هذا الواقع، حيث هزمها العراق في انكساره، وهي منتصرة. فكيف تكون الصورة لو حالفه الانتصار!

إنطلاقاً من تقييم مسيرة الديبلوماسية الكويتية في السنوات الماضية، قرر وزيرها الأول إعادة النظر فيها والتهيئة لمرحلة جديدة، أكثر مرونة وأكثر انفتاحاً من قبل، والبدء بحركة «علاقات عامة» قد تنفع أكثر مما قد تضر، بعد إجراء مناقلات ديبلوماسية بين السفراء الحاليين، أولهم لبنان. وسيبدأ الانفتاح تدريجياً، مع الأردن واليمن والسودان وتونس إلى أن يختفي مفهوم «الضد» و«المع» من التداول.

□ □ □

موضوع استجوابات المعارضة للوزراء في مجلس الأمة، يشكل إحدى نقاط الصدام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ويضمن استمرار ارتفاع التوتر بين السلطتين. فبعد استجواب وزير الإعلام السابق، والذي سقط نتيجة لاستقالة الحكومة وتغيير الوزير، جاء استجواب وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الصباح، الذي سقط بدوره نتيجة تحويل الجلسة إلى جلسة سرية.

وكان النائب الإسلامي حسين القلاف، وهو أول رجل دين شيعي معمم يدخل مجلس الأمة، قد قدم استجواباً ضد وزير الداخلية، كجزء من الصراع بين الليبراليين والإسلاميين، لكبح جماح ما تنوي أن تقوم به الحكومة في المجالين السياسي والاقتصادي.

وكان استجواب النائب حسين القلاف لوزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الصباح يتناول طائفة من القضايا بينها، انتشار المخدرات وفساد بعض الضباط وهروب بعض المساجين من

السجون الكويتية بعد صدور أحكام بالإعدام عليهم وبالسجن المؤبد. وتورط بعض الضباط في تجارة المخدرات وعدم اتباع الأساليب القانونية في القبض على المشتبه بهم، وإثارة الفزع والقلق لدى أهالي المتهمين دون سند قانوني. والارتجالية في معالجة بعض القضايا الأمنية وعدم وجود خطة دائمة لمكافحة الجريمة وانتشار السلاح وارتفاع حوادث العنف.

واستند القلاف إلى أربعة محاور رئيسية في الاستجواب هي: مخالفة القانون والدستور ـ انتهاك حقوق الإنسان ـ انتشار المخدرات ـ استخدام وزير الداخلية لبيانات مغلوطة وعدم وجود ضوابط لعقاب المخالفين من الضباط رغم التجاوزات الصارخة.

معها جاءت صفقة المدافع الأميركية التي تمثل حلقة جديدة في مسلسل الثقة المفقودة بين مجلس الأمة والحكومة. وكان ولي العهد ورئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله اعتبر اعتراض المجلس على الصفقة واحداً من الأمثلة على عدم تعاون النواب مع الحكومة وعرقلتهم أعمالها. وقد أثار هذه الأزمة النائب مبارك الدويلة ـ عن التيار الليبرالي ـ الذي دعا إلى وقف صفقة المدفع الأميركي المعروف بـ «سكراب» والتي تبلغ قيمتها ٦٢٥ مليون دولار وإحالة الصفقة على لجنة المال العام.

وقد استند النائب دويلة مع التيار الإسلامي في دعوته إلى وقف الصفقة، إلى تقرير من اللواء سالم المسعود الذي كلفته وزارة الدفاع بتشكيل لجنة لفحص المدفع. وأظهر التقرير أن مدافع «سكراب» هي من مخلفات حرب تحرير الكويت، يجري ترميمها وتركيب معدات جديدة لها ويراد بيعها للكويت بسعر المدافع

الجديدة. كما أن خط إنتاج هذه المدافع متوقف منذ فترة ويراد إعادة فتحه بأموال الكويت.

وتعتبر الحكومة أن هناك سياسة من وراء الصفقات لشراء الأسلحة في الكويت. وقد جاء معظم الصفقات في مصلحة الولايات المتحدة لدورها الأساسي في حماية الكويت، ومن ثم للبريطانيين. ومن المتوقع أن تعقد صفقة مع الصين قريباً وأخرى مع روسيا. وتريد الحكومة من هذا المزيج من الأسلحة إيجاد ارتباط مباشر لجيوش الدول الخمس الكبرى العضو في مجلس الأمن، بالجيش الكويتي «حتى يجد الجيش العراقي أنه لن يحارب الجنود الكويتيين وحدهم إذا حاول العدوان ثانية».

فإذا كان طلب الاستجواب الذي رفعه القلاف مسألة شخصية بينه وبين وزير الداخلية حسب بعض النواب، فماذا عن صفقة الأسلحة؟

لقد أعلنت الحكومة في البداية وقوفها إلى جانب وزير الداخلية ضد استجوابه. كذلك وقفت ضد مناقشة موضوع المدافع وصفقات السلاح. ومن ثم نقل الشيخ سعد إلى الأمير عَدَم قدرة الحكومة على التعاون مع المجلس. ما أعطى الأمير خيارين اثنين: إما إقالة الحكومة أو حل مجلس الأمة والدعوة لانتخابات برلمانية خلال شهرين طبقاً للدستور. وكان الشيخ سعد قد اتهم البرلمان بإعاقة سير الإصلاحات الاقتصادية وعدم احترام الحكومة، فيما أكد النواب إصرارهم على حقهم في مساءلة الحكومة في ما يعتبرونه سوء إدارة للأموال العامة وصفقات تسلح باهظة التكاليف.

وحاولت الحكومة إيجاد حل وسط في الأزمة الأخيرة ينهي

الخلاف بين الحكومة والمجلس. وكان قد طلب من القلاف سحب الملف ولكنه رفض وقال إن الموضوع «قضية مبدأ إذ إنه كرجل دين غير مهتم بتحقيق مكاسب سياسية كما يعتقد البعض». لكن المكاسب سقطت بإسقاط الاستجواب.

□ □ □

من مزايا الكويت العديدة، أنك تقرأ في صحافتها الحيوية كل ما تريد أن تعرفه أو لا تعرفه عما يجري في البلاد، ناساً وأحداثاً. وبلد تتمتع صحافته بهذا القدر الكبير من الحرية السياسية والتي عاصرت منذ فجر الاستقلال قبل أكثر من ثلث قرن تقلبات السياسة الكويتية بحلوها ومرها، لا يمكنه إلا أن يدافع حتى الرمق الأخير عن المكتسبات التي حققتها له الديموقراطية البرلمانية.

هذه الديموقراطية التي تأسس عليها كيان الدولة ما بعد التحرير. وعليها يبقى أو يزول. فالحدود يمكن حمايتها بمعاهدات دفاعية مع الخارج، أما الديموقراطية والحريات، فلا يمكن حمايتها إلا بالنضال من أجلها في الداخل. فإذا كان الاستقلال يعطى، وقد أعطي في حالات عديدة، فإن الديموقراطية تؤخذ دائماً، ولم تعطَ أبداً.

هنا تمتاز ديموقراطية الكويت عن غيرها، لأن حكام الكويت يتصرفون معها الآن، كما تصرّف معاوية بن أبي سفيان مع رجل أغلظ له القول، فحلم عنه، فقيل له: أتحلم عن مثل هذا؟

فقال: «إني لا أحول بين الناس وألسنتهم ما لم يحولوا بيننا وبين سلطاننا».

كل ذلك حتى لا تأرق الكويت كما أرق المأمون، فيأتي من يخبرها عن الرهان بين بومة الموصل وبومة البصرة، عندها لا يبقى

لوالي الكويت سوى أن يستيقظ لأن من صاحب الكتّاب ولّوه ومن عاداهم أنكروه.

.. وإلا يا شماتة بومة البصرة!

الهوامش:

(١) راجع حديث وفائي دياب مع الشيخ سعد العبدالله ومع الشيخ صباح الأحمد في «الشرق الأوسط» ـ ١١ و١٣ حزيران ١٩٨٥.

(٢) راجع «الشرق الأوسط» ـ ٢٤ أيار ١٩٩٨.



٢ ـ الكويت

حل المجلس
أم حل الحكومة؟

■ «قال أبو الحسن المدائني: قام رجل إلى أسد بن عبد الله فطلب منه مالاً، فأعرض أسدٌ عنه.

فقال: أما والله إني لأسألك من غير حاجة.

فقال: فما يدعوك إلى مسألتي إذاً؟

قال: رأيتك تحبّ من أعطيته، فأحببت أن تحبني.

فأعطاه عشرة آلاف درهم» .□

«لباب الآداب»

للأمير أسامة بن منقذ

من فوائد الانتخابات البرلمانية في الكويت، أنها ترفع من سعر الأغنام، التي ينحرها المرشحون في خيمهم وديوانياتهم لإطعام الناخبين، وإغداقهم بكرمهم ومماالحتهم بأطايب المأكولات والمشروبات، وإقامة الولائم لهم، على أمل أن يدلوا بأصواتهم لصالح المرشح الأكثر كرماً. كل هذا في موسم الصيف والحر و«الطوز»، وموسم الإجازات الصيفية وركود الأسواق التجارية. وهذا يرفع سعر الخروف من حوالى خمسين دولاراً إلى أكثر من ١٢٠ دولاراً.

أما الخيم الانتخابية في الكويت، وكذلك موائد اللحم والأرز والحلويات، فمن مظاهر الحياة السياسية ودعائم الوسائل

الديموقراطية قبل الوصول إلى صناديق الاقتراع. هذه البحبوحة في مظاهر الضيافة التي كان من المتوقع أن تزداد قبل موعد الانتخابات البرلمانية في ٣ تموز ١٩٩٩، زادت هذه المرة على ما سبقها من معارك انتخابية وحملات دعائية، للأهمية التي يعطيها الكويتيون لمجلس الأمة الذي سيحدد في رأيهم نتيجة الصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وهو صراع بدأت معالمه تظهر قبل حل مجلس الأمة «دستورياً» في الخامس من أيار ١٩٩٩. فبعد أن يأكل الناخبون الكويتيون مريئاً ويشربوا هنيئاً، عليهم أن يواجهوا قرار الخيار، ليس لأي مرشح سيصوتون، بل لأي جناح من جناحي السلطة، سيكون ولاؤهم. وهو خيار تحكمت في فرضه ظروف الكويت السياسية في السنوات الأخيرة.

□ □ □

منذ مدة والكويت تعاني صراعاً حقيقياً في اللعبة الديموقراطية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وما يحدث في الكويت هو أمر يبرز معالم نضج نظام أميري ديموقراطي برلماني دستوري فريد من نوعه في المحيط الخليجي ـ العربي. لكن من الضروري التأكيد، قبل الدخول في تفاصيل تعقيدات الأزمة السياسية الكويتية التي لم تتم فصولاً، أن الذي يجري في الكويت اليوم، ليس صراعاً على السلطة، إنما هو صراع في قلب السلطة.

إذا كانت الديموقراطية تقوم على تزاحم السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية في إدارة البلاد، فإن جزءاً من هذه المقولة صحيح بالنسبة إلى الكويت، إلاّ أن الأصح منها والأكثر خصوصية كويتية راهنة، هو صراع بعض السلطة التنفيذية (الحكومة) مع بعضها

الآخر، في الوقت الذي تحاول فيه السلطة التشريعية (البرلمان) أن تقف حجر عثرة في وجه تطاول الحكومة من جهة وتقصيرها من جهة ثانية. وإذا كان هذا الصراع بين السلطتين ينتهي بالتعادل دائماً، إلاّ أن مجرد حدوثه أمر بالغ الأهمية في ديموقراطية ناشئة، عمرها الدستوري سبع وثلاثين سنة، وعمرها في الممارسة أقل، لما شابها من انقطاع في سنوات «المحل السياسي» قبل غزو العراق لها. فاللعبة الديموقراطية الكويتية، والتي ما زالت تُمارَس بشكل فج هنا أو هناك، لغياب النضج السياسي من ناحية، ولقصور فهم معنى معارضة الحكومة في ظل نظام برلماني ـ أميري من ناحية أخرى، ينقصها الوقت بشكل دائم. وذلك إما لإطالة الصراع الديموقراطي البرلماني، فتسقط الحكومة في البرلمان عند سحب الثقة منها أو تستقيل، أو لإطالة مواجهة الحكومة للمعارضة داخل البرلمان، فينكشف شيئاً فشيئاً أن أوراق الأخيرة ليس فيها بدائل عن سياسة الحكومة. فالعرقلة ـ عن طريق استجواب الوزراء مثلاً ـ هي أدوات النزال البرلماني السياسي في اللعبة الديموقراطية. وانتصار الحكومة لا يقوم دائماً على هزيمة البرلمان، ولا على التهديد دوماً بحلّه، وإن نُفّذ هذا التهديد فعلاً. فمن الفطنة في الديموقراطيات العريقة، أن تكون سعة الصدر أهم من حجم الانتصارات. كما ليس في الأمر ثمة خسائر أو أرباح، إنما الأمر هو تقنية لجم الحكومة من ناحية، وردع المعارضة البرلمانية من ناحية أخرى، لكن بتدوير السلطة على الدوام.

□ □ □

قبل حل مجلس الأمة بأيام، صدر العدد الأول من مجلة «الزمن» لصاحبها الشيخ ناصر صباح الأحمد، ابن نائب رئيس الوزراء

ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد، وفيها حديث للشيخ ناصر، فجّر فيه علناً الخلاف المستعر طويلاً بين جناحي الحكم، طالباً الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الحكومة (وهو مطلب والده التاريخي) وقاذفاً حكومة الشيخ سعد بأقسى الاتهامات، منها أن الحكومة بوضعها الحالي «عثرة أولى في طريق التنمية في الكويت»، ومعتبراً أن الفصل بين المنصبين «ربما يكون أحد متطلبات الإصلاح في الكويت».

واعتبر الشيخ ناصر أن حكومة الشيخ سعد، «تتخذ مواقف مناقضة تماماً للطرح الأميري السامي، فيما يتصل بالديموقراطية وسيادة القانون». وأهمية كلام الشيخ ناصر، أنه يمثل فريقاً من شباب الأسرة الحاكمة، بدأ ينمو في السنوات الأخيرة بعد تحرير الكويت، وأخذ يجهر بمعارضته قيادة الشيخ سعد للحكومة. وهو ينقل إلى العلن ما يدور في الأوساط السياسية الكويتية وما كان يتم تداوله سراً، عن صراع جناحي الأسرة الحاكمة على السلطة.

ويتهم الشيخ ناصر الشيخ سعد صراحة بمخالفة الطرح السياسي للأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح منذ توليه ولاية العهد ورئاسة الوزراء في العام ١٩٧٨ «الذي ينطلق من كون الديموقراطية والقانون ثوابت أساسية، ويؤكد مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع (...) وبالمقابل نجد السلطة التنفيذية تتخذ مواقف مناقضة تماماً للطرح الأميري وهو أمر لا نستطيع فهمه ولا قبوله خصوصاً من موقعنا كأفراد في أسرة الحكم». ويضيف الشيخ ناصر قائلاً: «أنا شخصياً وعدد من إخواني ممن يشاركونني النظرة والرؤية [التنظيم الذي شكله الشيخ ناصر من بعض أبناء

الأسرة الحاكمة]، نرى أن هذا الموقف غير المقبول من السلطة التنفيذية يمثل تدميراً للمجتمع والدولة».

جاءت «قنبلة» الشيخ ناصر صباح الأحمد، في الأول من أيار ١٩٩٩، قبل خمسة أيام من حل مجلس الأمة، وأشار فيها إلى ضرورة إجراء حوارات مباشرة يكون أساسها الدستور، في إشارة واضحة إلى حل مجلس الأمة. ولّمح إلى دور الأسرة الأساسي في نزاهة الانتخابات النيابية، مطالباً بوجوب ابتعاد الأسرة الحاكمة عن التدخل واستعمال الضغط والثقل المعنوي في الممارسة الانتخابية، والحرص على أن تتسم الانتخابات بالنزاهة، ومنع تدخل الحكومة فيها. واعتبر الشيخ ناصر أن العلة الأساسية في النظام هي عدم الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الحكومة. مع العلم أن أمير البلاد هو الوحيد الذي يستطيع أن يحسم الجدل في هذا الموضوع استناداً إلى الدستور الذي يعطيه وحده صلاحية الفصل. وأقرّ الشيخ ناصر، الذي تطرق أيضاً إلى موضوع الفساد في الإدارة والاقتصاد، أن حديثه هذا «سيسبب إحراجات لي ولعدد من إخواني المتفقين معنا في الرأي، لكن ما ننشده أكبر من الملامة والإحراج، فنحن ننشد مصلحة الكويت».

□ □ □

تلاحقت شظايا قنبلة الشيخ ناصر صباح الأحمد، حتى تمّ حل البرلمان. وإذا بهذا الكلام يصبح برنامجاً انتخابياً مثيراً للجدل.

لكن قبل البرنامج، ما هي حقيقة الخلاف؟

لا ينفي الشيخ صباح الأحمد، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، وجود مدرستين سياسيتين مختلفتين في التفكير في

الكويت، وإن كان ـ حسب قوله ـ «لا يؤثر ذلك على السياسة العامة»[1]. هو صاحب مدرسة، والشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ولي العهد ورئيس الوزراء، صاحب مدرسة أخرى. ويمثل كل من الشيخ سعد والشيخ صباح جناحي الحكم داخل السلطة التنفيذية في الكويت، وكلاهما يتصارعان منذ أكثر من ربع قرن.

بشيء من التبسيط، يمكن القول إن عناصر الخلاف بين الشيخ سعد والشيخ صباح تعود إلى السنوات التي سبقت الغزو العراقي، والتي تنحصر عادة في دعوة الشيخ صباح إلى فصل ولاية العهد عن رئاسة الحكومة. وهذا ما يطالب به أيضاً وباستمرار الجناح الليبيرالي ـ القومي من المعارضة الممثل بـ «المنبر الحر الديموقراطي» والذي يدعو إلى تعديل الدستور لفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء بحجة تمكين المجلس من محاسبة رئيس الحكومة. ويعارض الشيخ سعد هذه الدعوة، لأنه من غير رئاسة الحكومة، ليس لولاية العهد أية صلاحيات تنفيذية، في الوقت الذي يتطلع الشيخ صباح إلى تولّي المنصب الثالث في الدولة. لكن الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الحكومة، يتطلب تعديلاً دستورياً يحتاج إلى موافقة أكثرية مجلس الأمة، وإلى إرادة أميرية واضحة.

ومدرسة الشيخ صباح بدأت تشكو في السنوات الأخيرة من تضارب في الصلاحيات بين ولاية العهد/ رئاسة الوزراء، وبين صلاحيات وزارة الخارجية، وخصوصاً في ضوء تطورات علاقات الكويت بالدول العربية في إطار سياسة «الضد» و«المع»، التي اتخذت أساساً لتضييق الحصار على العراق، فإذا الكويت تجد نفسها محاصرة نتيجة تلك السياسة.

خارج إطار الصراع بين ولاية العهد ورئاسة الحكومة، وقع الخلاف بين المدرستين في السياسة الخارجية.

مدرسة الشيخ سعد، تمثل «الصقور»، الرافضين إلغاء مفهوم دول «الضد» و«المع» تجاه مواقف الدول العربية من غزو العراق للكويت. وهذه المدرسة تطالب «بالمصارحة قبل المصالحة»، أي أن تعتذر هذه الدول التي أخذت موقفاً اعتبر مؤيداً غزو العراق الكويت، قبل أن تقبل الكويت إعادة علاقاتها معها.

بينما ترى مدرسة الشيخ صباح، التي تمثل «الحمائم»، الخروج من مفهوم دول «الضد» و«المع» التي حشرت الكويت نفسها فيه، على أساس عفا الله عمّا مضى، لأن الظروف التي كانت أيام الغزو العراقي قد تغيّرت اليوم كلياً، وأن سياسة المنطقة ـ إقليمياً ودولياً ـ قد استدارت بكاملها. وأن الكويت هي بحاجة إلى أصدقاء، أكثر مما تحتاج بعض دول «الضد» لصداقتها. لذلك ـ في مفهوم مدرسة الشيخ صباح ـ يجب الانفتاح، بلا قيد أو شرط على كل الدول التي اعتبرت «معادية» للكويت حسب مفاهيم بداية التسعينيات، وأن يعاد ترميم العلاقات معها على ضوء مصالح اليوم.

□ □ □

لا يتوقع الكويتيون تغييراً كبيراً في تشكيلة البرلمان المنتظر انتخابه. نتيجة لذلك يتخوفون من صِدام حاد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مستقبلاً، قد يؤدي إلى حل أي منهما. ويتخوفون أيضاً من أن تكون هذه الانتخابات الديموقراطية هي الأخيرة إذا تكرر المشهد البرلماني الفائت في مواجهاته الصلبة مع الحكومة. ولعل من أهم أسباب محدودية الخيار أمام الناخبين حيال وجوه جديدة شابة، يمكن أن تفرز طاقماً برلمانياً مختلفاً عن المجلسين السابقين، ضيق

الوقت الذي يسمح به القانون لإجراءات انتخابات، والمحدد بشهرين. وهي فترة قصيرة غير كافية ولا تسمح ببروز وجوه جديدة تنافس الوجوه التقليدية، اللهم سوى عودة بعض الوجوه ممن لم يحالفهم الحظ في الانتخابات السابقة، وجلهم من الشخصيات البرلمانية العريقة التي لها خبرتها وسمعتها.

ويخشى الكويتيون أن تسفر نتائج الانتخابات ـ إذا جاءت بمجموعة معارضة ـ عن مواجهة بين السلطتين. إما بتشكيل حكومة قوية تستطيع أن تواجه المعارضة في داخل البرلمان، أو حكومة متساهلة تنسجم معها. وإما ـ على قاعدة آخر الطب الكي ـ حل البرلمان مجدداً بعد فترة قصيرة، مما يهدد البيئة الديموقراطية الكويتية خصوصاً أن حل البرلمان الحالي، مؤشر على عدم الإلتزام بالفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ومن هنا يتنامى الخوف من لجوء الحكومة، كما حدث في السابق، إلى حل مجلس الأمة بشكل «غير دستوري». لذلك لم يكن هناك اعتراض على حل المجلس الحالي، لأنه جاء «دستورياً». والحل الدستوري يعني إجراء انتخابات برلمانية في غضون شهرين. أما الحل «غير الدستوري»، فيضمن عدم إجراء انتخابات إلى أجل غير مسمى، وبانتظار الانتخابات تتولى الحكومة شؤون الحكم وحدها بواسطة مراسيم أميرية. ويبقى الاحتكام إلى الدستور هو الحد الفاصل.

ويتوقع الكويتيون انخفاض نسبة الاقتراع في هذه الانتخابات إما للقلق من المناخ السياسي السائد في بلادهم نتيجة لحل المجلس، وإما لتوقيت موعد الانتخابات في عز موسم الصيف ولوجود آلاف الكويتيين في الخارج. إلى جانب الاستياء من مستوى الأداء البرلماني والحكومي في الدورة التشريعية الأخيرة التي لم تهتم

بالأولويات المنظورة للبلد. وهذا ما سينعكس سلباً على نسبة الاقتراع. ويستدرك الكويتيون بالقول، إنه على الرغم من جو الإحباط المنتشر بين الناس، إلاّ أنه بالتأكيد ليس هناك «كفر»، بالديموقراطية.

ويخشى أيضاً بعض الكويتيين، وخصوصاً على ضوء موقف الشيخ ناصر صباح الأحمد إياه من الدعوة للفصل بين ولاية العهد ورئاسة الحكومة، أن تلجأ مجموعة من شباب آل الصباح إلى ترشيح نفسها في الانتخابات، مع التأكيد على عدم دستورية مثل هذا الأمر، لأن الدستور يستبعد أبناء الأسرة الحاكمة من الترشيح. كذلك يرتابون في تصريحات نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد، القائلة إن الحكومة ستنجز عدداً من الأعمال في غياب المجلس، خلال الشهرين الفاصلين عن موعد الانتخابات وذلك «ما لم يستطع مجلس الأمة إنجازه خلال ثلاث سنوات». مذكّرين أنه مادام الحل دستورياً، فالحكومة لا تملك إصدار مراسيم قوانين، إلاّ في حالات الضرورة، وعليها أن تظل في إطار القوانين. ويعرف الكويتيون أن المقصود في هذا القول، إظهار مجلس الأمة بمظهر المعرقل لأعمال الحكومة، بهدف التغطية على فشلها بحيث لم تجد أمامها سوى حل المجلس للتخلص من رقابته. ويعيش الكويتيون حالة الانتخابات هذه، وسط أجواء من الاجتهادات والروايات والإشاعات والتسريبات التي هي جزء أساسي من الحيوية السياسية التي عُرفت في الكويت. وهناك مَنْ يعتقد أن أجواء التجربة الكويتية هذه وسط صراع السلطتين قد أمدّت أعداء الديموقراطية في بلدان الخليج التي لا تتمتع بما يشبه ما عند الكويتيين من ديموقراطية، بذخيرة لإقناع الأسر الخليجية الحاكمة

الأقل ليبيرالية من آل الصباح، أن لا يسلكوا مسلك الجارة، لأن الديموقراطية لا توفر «الحكومة الصالحة للإمارة الفاضلة»، وما عليكم إلاّ أن تنظروا إلى الكويت!

□ □ □

من مزايا الكويتيين الكثيرة أنهم كمجتمع ديموقراطي لا يستعينون على قضاء أمورهم بالكتمان. فالحياة السياسية في بلادهم، مفتوحة على الجهات الأربع، بدءاً بالديوانيات ونهاية بمجلس الأمة ولجانه واستجواباته، مروراً بصحافته الحيوية وتركيبته الحكومية. ولأنهم كذلك، كانت تجربتهم أثناء وبعد الغزو العراقي لبلادهم في آب ١٩٩٠، تجربة ولا أمرّ، تركت شرخاً في نفسية كل كويتي، وجعلتهم يتساءلون إذا كان مستقبلهم سيكرر ماضيهم ما دام صدام حسين قابعاً فوق سدة الحكم إلى الشمال منهم. وإذا كان الكويتيون استطاعوا بناء ما هدمته الحرب، إلاّ أنهم مازالوا يحاولون بناء النظام السياسي الذي يريدونه لأنفسهم، ويريديون مباهاة العالم به.

لهذا مازال الكثير من الكويتيين يظنّ (وبعض الظن إثم) أن صدام حسين لن ينسى الكويت أبداً، وربما الجيل العراقي الذي سيليه أيضاً. لذلك تراهم مسكونين بالشعور بأن العراق وزعيمه ـ الحالي أو المقبل ـ سيدهمهم مجدداً يوماً ما. صحيح أن العراق اليوم محاصر، وعقوبات الأمم المتحدة مفروضة عليه، والولايات المتحدة تصر على قصفه يومياً في محاولة لإذلاله، إلاّ أن الجميع يدركون تماماً أن يوماً ما سيأتي، سيرفع فيه الحصار، وتنتهي العقوبات، وتفقد أميركا رغبتها في احتوائه. قبل ذلك اليوم، وعند ذلك اليوم، قد تتغير أمور كثيرة. لكن الشيء الوحيد الذي لن يتغير هو جغرافية

الكويت. فالجغرافيا هي حكم بالمؤبد على كل بلد صغير يجاور بلداً عدوانياً أكبر وأقوى منه.

لذلك تولّدت قناعة لدى الكويتيين بأن من الصعب أن يتغير موقف صدام حسين من الكويت، مهما حاول أن يثبت العكس. لذا يأملون أن مَنْ سيأتي بعده، سيكون أرحم منه ـ وربما أذكى. فالخوف معبّأ داخل كل كويتي أن العراق قد يقوم بمحاولة غزو ثانية لبلادهم. ما ساهم في دفع الولايات المتحدة، إضافة إلى أسباب أخرى عديدة، إلى النظر في وضع الكويت، بشيء من المؤاخذة والنقد لأوضاع البلاد الدفاعية والعسكرية. فعلى الرغم من الأموال الطائلة التي صرفت منذ حرب الخليج الثانية على شراء السلاح بأحدث التكنولوجيا المتوافرة، إلاّ أن كل ذلك لم يعزز من قدرات الكويت الدفاعية، لثبات أمر أساسي، وهو غياب القوات البرية التي ستصد أي غزو عراقي محتمل.

وقد تحسب «الحلفاء» العرب، المشاركون في التحالف الدولي الكبير لتحرير الكويت، لهذا الأمر لمعرفتهم بالنقص الفادح في البشر في الكويت. لذلك نص «إعلان دمشق» على أن قوات مصرية ـ سورية مشتركة ستدعم قوات برية من هذا النوع، شرط أن تدفع الكويت نفقاتها وتزيد مساعداتها لاقتصاد البلدين. بالمقابل تقوم دول مجلس التعاون الست ببناء قوات ردع خليجية (قوات درع الجزيرة) المُقررة منذ سنوات ما قبل الغزو. وإذ، في النهاية، لا قوات مصرية ـ سورية وصلت إلى الكويت لدعم دفاعاتها الأرضية، ولا قوة ردع خليجية تشكلت بشكل جدي. فقد مانعت الكويت في مشاركة مصر وسورية في الدفاع عنها، ولم تدفع دول مجلس التعاون إلى بناء قواتها أو تتحمس لها.

يضاف إلى ذلك أن الكويت وقد وقّعت بعد الغزو في العام ١٩٩١، معاهدة دفاع مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا، أي مع الدول الأربع الكبرى الأساسية في العالم، وجدت ـ أو كانت تعرف ـ أن معاهدات الدفاع هذه، لا يمكن الاعتماد عليها لسببين:

الأول، لأن هذه الدول ـ على أهميتها ـ لا تملك الوسائل والقدرات العسكرية فعلياً للدفاع عن الكويت ولو أرادت.

الثاني، أن الأوضاع السياسية الداخلية لكل من هذه البلدان (أو ربما الدولية في حينه) لن تسمح لها بالقيام بدور دفاعي في هذا المجال.

وإذا بحماية الكويت، أمر نظري في أحسن الأحوال. فلا دفاع ذاتي من هنا، ولا حماية عالمية من هناك.

□ □ □

من المسلم به أن أمن الكويت أصبح مرتبطاً بواشنطن. وهذا الارتباط يعيد إلى الذاكرة ماضي تلك العلاقة والتغييرات الجذرية التي طرأت عليها. فحتى في حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) كانت الكويت في عزّ حميّتها العربية ومناهضتها للسياسة الأميركية في العالم العربي، إلى درجة أنها رفضت أن تسمح للبواخر بالرسو في مياهها، ورفضت أن ترفع ناقلتها العلم الأميركي لحمايتها من اعتداءات إيران في مياه الخليج، أثناء حرب الأخيرة مع العراق. لقد كانت الكويت حتى ذلك التاريخ، أقل دول الخليج العربية تأييداً وحماسة لأميركا. لكن كل ذلك تغيّر عندما وقعت حرب ١٩٩١، واتخذت دول الجامعة العربية مواقفها المتعددة والمتذبذبة من الغزو العراقي

للكويت، وعلى الأخص منظمة التحرير الفلسطينية التي أيَّدت العراق، ما صعق الكويتيين، لوجود جالية فلسطينية هي الأكبر والأقدم في الكويت، وللارتباط التاريخي بين الفلسطينيين والكويتيين منذ أن جاءوها في الأربعينيات. ومع الفلسطينيين، كان هناك بدرجات متفاوتة، الأردنيون واليمنيون والسودانيون وغيرهم. وخلق الكويتيون مفهوم دول «الضد» ودول «المع»، حتى وصلوا اليوم إلى قناعة أن الولايات المتحدة وحدها تستطيع أن تؤمن سلامتهم وتحافظ على استقلال الكويت كدولة.

وعلى الرغم من أن العديد من الكويتيين ينتقدون علناً سياسة الولايات المتحدة تجاه صدام حسين وعدم قدرتها على إسقاطه طوال السنين العشر الماضية، أكان في عهد جورج بوش، أو في عهد بيل كلينتون، إلاّ أنهم يعتقدون ضمناً أن أميركا تريد الإبقاء على صدام حسين في السلطة إما للحد من نفوذ إيران وإمكانية تمددها، وإما لدفع الكويت ودول الخليج إلى شراء مزيد من السلاح وتكديسه. إلاّ أن بعضهم، من ذوي النية الحسنة، يعتقدون أن المشكلة تكمن في أن الإدارة الأميركية لا تملك استراتيجية واضحة تجاه العراق، ولا تملك التصميم الحقيقي على التنفيذ ولو توافرت لها الخطط. لقد غيّرت الأعوام التي مرت على أزمة الخليج والحربان اللذان مرا عليها، من طبيعة العلاقات الأميركية ـ الكويتية، مما دفع الطرفين إلى إعادة التفكير في هذه العلاقة. من ضمن هذه المحاولة، أن الكويت أعادت النظر في عروبتها وانتماءاتها العربية. لقد عرّت أزمات الخليج مدى هشاشة الكويت وأوضاعها، وعدم جدوى الانحياز إلى متاهات السياسة العربية التي لا تسفر عن قرار، والتي لا تستطيع حماية الدار والديار.

قضية أخرى مركزية تشغل الكويت، هي طبيعة النظام السياسي فيها، فهناك إجماع لدى الكويتيين على الديموقراطية دون تحديد نهائي لمفهومها أو تقاليدها أو طرق ممارستها. فالكويتيون استفادوا من الديموقراطية، شعباً وأسرة حاكمة، أكثر مما تضرروا. وعلى الرغم من تعدد الآراء حول الديموقراطية منذ الاستقلال وإلى اليوم، إلاّ أن معظمهم يقودهم حرص الحفاظ على الديموقراطية كطريقة مثلى للتعبير عن آرائهم بحرية وكمسرح للنقاش ومرتع لحرية الصحافة. وأن أية محاولة لتقليص هامش الحريات والديموقراطية، ستوصل البلاد إلى حالة غليان. وهناك إصرار دائم على استقرار النظام الديموقراطي، الذي هو في صلب المصلحة الكويتية، حتى لا تنجرف إلى حالة «اللاإستقرار» التي انزلقت إليها الجارة البحرين، عندما فشلت في فتح أبواب الديموقراطية، بدل القمع الذي تمارسه ضد المواطنين من الذين يدعون إلى العودة لدستور الاستقلال العام ١٩٧٠، وإجراء انتخابات حرة. إن عصرنة النظام عن طريق تحديث الديموقراطية وتنميتها هي الضمانة لبلد آمن ومزدهر ومحترم من مؤسسات العالم الغربي.

ولا ينسى الكويتيون أحداث العام ١٩٩٠ - ١٩٩١، عندما أخذوا يطالبون الولايات المتحدة والغرب بالدفاع عنهم، أنهم سمعوا في واشنطن كلاماً مقذعاً في حقهم، أقله أن الجنود الأميركيين لن يموتوا دفاعاً عن مشيخة ليس فيها إلاّ النفط، وسكان من البدو الأغنياء ونظام أسري ومجتمع ليس فيه شيء من الديموقراطية. لقد كان الكلام الأميركي الذي سمعوه في الكونغرس ودوائر السياسة في واشنطن جارحاً في البداية، حتى قرار قيام قوات التحالف الدولي واقتناع الرئيس السابق جورج بوش. والكويتيون لا يريدون

أن يسمعوا كلاماً مماثلاً. لذا يتضح الحرص الكبير على ممارسة الديموقراطية بقدر ما يتسع لها صدر آل الصباح ويقبل بها أغلبية المواطنين. ويذكر الكويتيون أن الكونغرس الأميركي عندما صوت على إرسال قوات أميركية إلى الكويت لتحريرها، كان الفارق ضئيلاً بين المعارضين لإرسال قوات وبين الموافقين (٥٢ صوتاً مقابل ٤٧ صوتاً). وانحفر فارق الخمسة أصوات في الذهن الكويتي.

□ □ □

حتى تستحق الكويت أن تُنقذ، ومن ثم يُدافع عنها، عليها أن تصبح جزءاً من العالم الديموقراطي المعترف به من الغرب. لذا عليها أن تبقى ديموقراطية. هذا هو المقياس الأميركي حالياً. وبينما دول خليجية أو نفطية أخرى لا تتمتع بحياة ديموقراطية أو صحافة حرة أو برلمان، ولا تجري انتخابات ولا عندها مؤسسات مراقبة ديموقراطية، لا يقوم الغرب بالضغط عليها ولا يسلط الأضواء على أسلوب الحكم فيها، تُسلط الأضواء كلها على التجربة الديموقراطية وممارساتها في الكويت. وهو الثمن من ناحية، والجائزة أيضاً من ناحية ثانية، اللذان تدفعهما الكويت مقابل تحريرها من قبل قوات أميركية ـ غربية.

وكانت إحدى نتائج صدمة الغزو العراقي، إدراك الجميع في الكويت ضرورة أن يكون للمواطنين الكويتيين الدور الأساسي في اتخاذ القرار والاطلاع عليه، من داخل الديموقراطية الكويتية، وأن لا يترك القرار للأسرة الحاكمة لوحدها، وكأنها هي الأسرة ـ الدولة، من غير مواطنين ومن خارج المشاركة في اللعبة الديموقراطية. فرفع سقف توقعات المواطنين بالمشاركة في القرار السياسي والعسكري والاقتصادي والتنموي في البلاد، يرفع في

الوقت نفسه من سقف الديموقراطية، كآلية حقيقية لحماية البلاد. فكلما أصبحت الكويت أكثر ديموقراطية، أصبحت دولة أقوى. فالخمسون نائباً في مجلس الأمة المنتخب هم أهم في الدفاع عن الكويت من فيلق عساكر. ومجلس الأمة الذي بدأ حياته الجديدة بعد الغزو في العام ١٩٩٢، عندما جرت أول انتخابات نيابية بعد تحرير الكويت، قد بدأ في تثبيت دوره في مواجهة مصالح الأسرة الحاكمة، التي كانت قد حلّت المجلس الذي سبقه في العام ١٩٨٦، خوفاً من مضاعفات الحرب العراقية ـ الإيرانية وتسلل أصحاب المصالح الإيرانية والمصالح العراقية تحت ستار الديموقراطية، حين كانت الكويت في عز تعاطفها القومي العربي، فخاف الحكام من ميول وعواطف الشعب الكويتي، المؤيدة في أغلبيتها للعراق والمؤيدة عبر أقليتها الشيعية لإيران.

لقد أعطى دستور ١٩٦٢ البرلمان (مجلس الأمة) سلطات واسعة. منها الحق في التحقيق مع الحكومة واستجواب الوزراء في جلسات مفتوحة ومحاسبة الحكومة عن سياستها الداخلية والخارجية إلى جانب المناقشة والمصادقة على القوانين. وهي تملك كسلطة تشريعية صلاحيات قلّ نظيرها في دساتير العالم الثالث. وللبرلمان الكويتي بموجب الدستور الحق في حالات استثنائية نادرة، نقض أو ردّ قرارات أميرية بالتصويت عليها بأغلبية بسيطة. وحاول برلمان ما بعد حرب الخليج (١٩٩٢) استعادة بعض هذه الصلاحيات في محاولة استعادة التوازن بين السلطة التنفيذية الممثلة بالأسرة الحاكمة في أغلبيتها، وبين السلطة التشريعية التي لا يحق لأفراد من آل الصباح من الأسرة الحاكمة، الترشح للنيابة فيها. وهو توازن ما زال يميل لصالح الحكومة.

وقد استطاع مجلس ١٩٩٢ أن يؤثر على بعض قرارات الحكومة

وسياستها، وخصوصاً من كتلة النواب الإسلاميين داخل المجلس التي فتحت سلسلة استجوابات معوقة لعمل الحكومة، بداية بالمطالبة بالشرع الإسلامي ليكون أساساً للقوانين ومصدراً وحيداً لها، ومروراً برفض إعطاء المرأة حق التصويت أو تعديل قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بها، ونهاية باستجواب وزير الإعلام السابق عن رقابة الكتب، واستجواب وزير الأوقاف حول ما عُرف بفضيحة المصاحف التي أدت إلى حل المجلس. وعلينا أن لا ننسى في الحديث عن الديموقراطية في الكويت، النقص الفادح في أحد أسسها وهو حرية تشكيل الأحزاب السياسية التي هي ممنوعة بموجب الدستور.

غالبية الكويتيين يعرفون أن ديموقراطيتهم ناقصة، وهم لا يعيشون في وهم أنهم في «الإمارة الفاضلة» ويعرفون أيضاً أن الديموقراطية ممارسة، تحتاج إلى تثقيف ومران، وأن اللعبة الديموقراطية بأصولها المتعارف عليها غربياً، لا تتقن بين ليلة وضحاها. أما القليل منهم فهم راضون بهذا القدر من الديموقراطية.

لا شك أن كل كويتي اليوم يبحث عن تعريف لـ «الكويت الجديدة». كويت ما بعد الغزو. وكويت تأهيل الديموقراطية. وكويت الخائفة من البعبع القابع في الشمال.

□ □ □

إذا كانت الناس تحب العطاء ولو من غير حاجة، على حد قول الأمير أسامة بن منقذ، لأن مَنْ يعطي يُحب، والكويتيون يحبون عطاء أهل الحكم عندهم، وخصوصاً في موسم الانتخابات. لذلك يأملون من حكامهم أن لا تراودهم فكرة «خيانة» الديموقراطية، إذا

لم تراودهم هم فكرة «الكفر» بها. بل أن يكون موقفهم كموقف ابن المقفع عندما لقي بعض الأكابر، فقال له:

ـ بلغني عنك ما كرهته.

فقال ابن المقفع: لا أبالي!

قال: ولِمَ؟

قال: لأنه إن كان حقاً غفرتَهُ وإن كان باطلاً كذّبته.

أعان الله الكويتيين شعباً وحكاماً على غفران الحق وتكذيب الباطل!

الهوامش:

(١) في حديث أدلى به إلى صحيفة «الشرق الأوسط» ـ ١٣ حزيران ١٩٩٨.

وثائق الأمس
وذكريات اليوم



١ ـ الأردن

التاج الحائر
من عبدالله إلى عبدالله

■ قال بعض الحكماء:
«الـمُلْكُ كالماء المالح كلما ازداد صاحبه شرباً زاد عطشاً». □
«سراج الملوك»
لمحمد بن الوليد الطرطوشي

مات الملك حسين. وما أشبه الأمس باليوم.
كنت أتابع كغيري من المراقبين أحداث المملكة الأردنية الهاشمية، منذ مرض الملك حسين، ومن ثم عودته والانقلاب العائلي الذي أدى إلى التغيرات الجذرية، في ولاية العهد، عندما وقعت يدي، من ضمن جملة قراءاتي على مجموعة من الوثائق البريطانية التي تفرج عنها وزارة الخارجية كل سنة مرة، شرط أن يكون قد مرَّ عليها ثلاثون أو خمسون سنة.

ومن بين هذه الوثائق التي لفتت نظري، ثلاث. اثنتان منها تتعلقان بالوضع الداخلي في الأردن وواحدة بالوضع الخارجي. وهذه الوثائق تعود إلى العام ١٩٥٤، بعد تولّي الملك حسين العرش وهو في التاسعة عشرة من عمره، خلفاً لوالده الملك طلال. ولفتت هذه الوثائق انتباهي لأنها تقرّب الماضي من الحاضر وتؤكد كم هو التاريخ جسر بين الذي كان وبين الذي سيكون. فقد مرّ على هذه

الوثائق ٤٥ سنة تماماً من دون أن تتغير الصورة التي هي للأردن منذ حوالى نصف قرن. وبقراءة متأنية، يستطيع القارىء أن يغيّر قليلاً في الأسماء، مستبدلاً إياها بأسماء وأحداث اليوم، حتى يجد أن التاريخ دليل قلّما يُخطىء.

وأهمية هذه الوثائق من وجهة نظر معاصرة، أنها تلقي الأضواء على أحداث الأردن في ظروف شبيهة بظروف اليوم، فلا تتدافع الذكريات لدى القرّاء الذين عاصروا تلك الحقبة، بقدر ما تلقي أضواء كاشفة على مرحلة من أخطر المراحل العربية، والتي كوّنت بإرهاصاتها الوضع الذي وصلنا إليه الآن. وربما تكون دليلاً لفهم ماذا يجري في الأردن. فأحداث الأردن اليوم، مرتبطة ارتباطاً عضوياً بأحداث الأمس، من حيث نشأة البلاد ونموها ونضجها السياسي.

لذا، بعد كل ما كتب في صحافة العالم عن أزمة العرش الهاشمي في الأردن، وربما لم يعد هناك من مزيد لمستزيد، قد يكون من الأفضل عند قراءة هذه الوثائق، أن يقوم القارىء المتابع بنوع من الدراسة المقارنة، بين آراء مَنْ عاصر أحداث الأردن عند تولي الملك حسين العرش قبل حوالى نصف قرن، وبين ما حدث قبل أيام، وما قد يحدث بعد أيام، وما ستتطور إليه الأوضاع في المستقبل. إلى جانب أن في هذه الوثائق من الحكاية والتنبؤ والمتعة، ما يشفع بنشرها ويبرر إعادة فتح تلك الملفات الأردنية القديمة.

□ □ □

الوثيقة الأولى تتعلق بالوضع الداخلي في الأردن والعلاقات الأردنية ـ البريطانية، والتي من خلالها يجري تقييم الملك الشاب حسين، وكيف كان يُنظر إليه وماذا كانت تتوقع له بريطانيا في ذلك الزمان.

تبدأ الوثيقة الأولى في العام ١٩٥٤ عندما كان الوضع الداخلي في المملكة الأردنية الهاشمية، يمر بفترة انتقال مهمة، والعلاقات الأردنية ـ البريطانية تشهد تحوّلاً خطيراً، بعد اغتيال الملك عبد الله، وتنحي الملك طلال، وبداية عهد الملك الشاب حسين الذي تولى العرش بدلاً من والده وهو في التاسعة عشرة من عمره.

كان السفير البريطاني في عمّان هو المستر جورج فورلونغ، وكان قبل ذلك يشغل منصب مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية. وبعد أن قضى في عمّان سنتين وتقرر نقله إلى منصب آخر، عيّن المستر تشارلز ديوك خلفاً له.

وقد كتب فورلونغ قبيل مغادرته عمّان تقريراً مفصلاً ضمّنه خلاصة ملاحظاته وتقييمه لموقف بريطانيا في المملكة الأردنية الهاشمية، والعلاقات البريطانية ـ الأردنية خلال فترة تمثيله بريطانيا في عمّان. وبعد أن تسلم السفير الجديد عمله في عمّان بثلاثة أشهر، بعث هو أيضاً بتقرير مفصل سجّل فيه الانطباعات الرئيسية التي تكوّنت لديه، وخاصة في ما يتعلق بموقف بريطانيا من الأردن، وأثر قيام إسرائيل على الوضع الداخلي في الأردن وكذلك على علاقاته الدولية، وخاصة مع بريطانيا.

وملخص هذه الوثيقة، أنه مع انتهاء الانتداب على فلسطين ووفاة الملك عبد الله، كان لا بد من توقع تدهور نفوذ بريطانيا ومكانتها إلى حد ما في الأردن. ولكن الأمر المقلق لبريطانيا هو أن الجيل الجديد من الأردنيين تجتذبهم الأفكار الطموحة للوحدة العربية وأنهم يتجهون أكثر فأكثر نحو الجامعة العربية وسياساتها.

كذلك فإن وجود إسرائيل لا يزال يطغى على جميع المشاكل السياسية والاقتصادية الأخرى. كما أن الأردنيين، مثل جميع

العرب الآخرين، يلومون بريطانيا على سماحها بتأسيس إسرائيل. ومع ذلك فإنهم يدركون أن وجود بريطانيا في الأردن هو حماية ضرورية لهم ضد أي اعتداء إسرائيلي محتمل. ويشير فورلونغ، إلى أن إدامة مصالح بريطانيا الأساسية في الأردن تعتمد على ما إذا كانت تستطيع أن تجد موقفاً في النزاع العربي ـ الإسرائيلي لا يكون أقل كثيراً مما يعتقد الأردن أن من حقه أن يتوقعه من بريطانيا كدولة حليفة.

□ □ □

كتب جورج فورلونغ (السفير في عمان) إلى المستر أنطوني إيدن (وزير الخارجية)[1] بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٥٤، تقريراً سرياً يقول فيه:

«بعد أن قضيت في هذا المنصب مدة تزيد على سنتين. فإنني لدى تقييمي الأمور قبل مغادرتي، لا أجد تغييراً أساسياً كبيراً في وضع الأردن. ففي الكفة الإيجابية، استبدل الأردن ملكاً ضعيفاً ومضطرباً (الملك طلال) بآخر نشيط وذي صحة جيدة (الملك حسين). وقد حقق الأردن شيئاً من التقدم في وضعه الاقتصادي، وكان ذلك، بصورة تكاد تكون كلية، بمساعدتنا. أما في الكفة السلبية، فإن الوضع على الحدود مع إسرائيل قد تدهور بصورة سيئة، وإن بقاء حكومة ضعيفة في الحكم لمدة سنة كاملة قد أتاح للعناصر المخربة فرصة للحصول على مزيد من النفوذ. ولكن الوضع بصورة عامة يبقى إلى حد كبير على ما كان عليه حينما وصلت في العام ١٩٥٢: **كيان مصطنع يتألف من شقين مندمجين اندماجاً غير كامل**، يفتقر افتقاراً شديداً إلى الموارد الطبيعية، ويحمل عبئاً مضنياً من لاجئين لا يمكن امتصاصهم، ويشعر بعضويته في الجامعة العربية مع غيرة على استقلاله، وقبول العلاقة مع بريطانيا لما تجلبه من حماية وفوائد، مع تصميم عنيد، لا يقبل النقاش، على عدم التعامل مع إسرائيل.

«إن وضع بريطانيا الذي بدأ ينحرف حينما اختفى للمرة الأولى نظام حكم الملك عبد الله، بإدخال الحكم الدستوري، ثم باغتيال الملك، استمر بالانحراف، ولكن بصورة تدريجية جداً. إن امتيازاتنا بموجب المعاهدة لم تتأثر. **وقد اعتبرتنا جميع الحكومات الأردنية حتى الآن أصدقاء لها ومستشارين، ووضعت فينا ثقتها، وطلبت نصيحتنا، وإن لم تأخذ بها دائماً.** إن الرأي العام، بصورة عامة، وعلى قدر ما يمكن الحكم عليه، يوافق على هذا الموقف، وعلى الرغم من أنه مقتنع بأن لنا في السياسة الداخلية رأياً يفوق ما هو لدينا في الواقع، فإنه يجد هذا طبيعياً.

«ومن جهة أخرى، فإن التحريض ضد بريطانيا وضد المعاهدة قد تزايد على الرغم من أنه كان بوحي من أقلية صغيرة. وقد شُنّت منذ قدومي أربع هجمات صحافية عنيفة ضد بريطانيا، أثارتها على التوالي دعوة اللورد لويلن إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل في اللجنة السياسية للأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٥٢، ثم الإشارات الودية إلى إسرائيل في خطاب رئيس الوزراء (تشرشل) في ١١ أيار ١٩٥٣، ثم الفشل المزعوم للجيش العربي في حادثة (قبية) في تشرين الأول الماضي وأخيراً جوابك عن سؤال وجّه في البرلمان حول المعاهدة البريطانية ـ الأردنية في ٣٠ آذار من هذه السنة. وهكذا كانت كل حالة من تلك الحالات ذات صلة بقضية فلسطين. وفي كل حالة هدأت المشاعر حالما ـ ولكن ليس قبل أن ـ **اتخذ إجراء ما أو صدر تصريح من جانبنا يؤكد للرأي العام أننا لا نفضّل إسرائيل ولا نقف معها ضد الأردن.** ولذلك يصحّ القول إن الفرق بين فكرتنا وفكرة الأردن عن كيفية وجوب تصرف الأردن تجاه إسرائيل هو العقبة الرئيسية هنا.

«ولكن يصح بالدرجة نفسها أن يقال إن وجود إسرائيل، والخطر الدائم الذي يعتقد أنها تشكله ضد الأردن، هما في الوقت الحاضر من الأمور الرئيسية التي هي رصيدنا في هذا البلد (..). «ومع ذلك،

يجب أن أؤكد في ما يتعلق بهذه الناحية، **أنه لا يكاد يكون في هذا البلد، عند التحدث عن الحماية، من يفكر في شيء سوى الحماية من إسرائيل.** إن روسيا أبعد كثيراً من أن تؤلف خطراً جدياً في أذهان هؤلاء الناس محدودي العقلية من حيث الأساس، وأنه لمن المستحيل في رأيي، وسيبقى من المستحيل، ما لم تقدم روسيا على تحرّك إيجابي ضد الشرق الأوسط، أن تتفتح أعينهم على حقيقة الخطر الروسي.

«وأخيراً، فإننا لا نتذكر كثيراً أن حوالى ثلث سكان الأردن، بمن في ذلك نصف أعضاء الوزارة تقريباً ونصف أعضاء مجلس النواب، قد فقدوا شيئاً، وكثيرون منهم كل شيء، على يد إسرائيل. ولا يمكن أن يلام هؤلاء الناس إذا تناسوا الفوائد العديدة التي حصلوا عليها من يد البريطانيين أو تناسوا نواقصهم السابقة. **إن السهولة التي باع بها العرب الأراضي لليهود في فلسطين ـ وبذلك ساعدوا في خلق إسرائيل ـ وقصر النظر العربي والتعنت الزائد في المفاوضات في اللحظات الحرجة،** وعدم تنظيمهم أنفسهم وتهيئتها للنزاع حينما يكون من الواضح أن تصلبهم سيحول دون أي حل آخر لمشاكلهم مع اليهود ـ كل ذلك لن ينسيهم أنه لولا وعد بلفور، وما قمنا به بعد ذلك من تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، لكانوا لا يزالون يمارسون بشكل طبيعي أسلوب حياتهم في مواطن أسلافهم. **وليس مما يستغرب له في هذه الظروف أن يكون أي تطور جديد في الوضع مع إسرائيل هو في غير صالح العرب،** مما يحمل إلينا من جانب هؤلاء الفلسطينيين السابقين مزيداً من انفجار المرارة والكراهية ضدنا وضد جميع أعمالنا.

□ □ □

«وبالنسبة للهدف الثاني الذي أشير إليه أعلاه، أي إقناع الحكومة الأردنية باتخاذ موقف عقلاني من العلاقات مع إسرائيل ومن مشكلة اللاجئين، فلم يكن هنالك أي تقدم مطلقاً، بل حدث انتكاس في ما

يتعلق بالأول منهما. وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى لجوء إسرائيل بصورة متكررة إلى العنف الذي بلغ ذروته في (قبية)، مما أثر أكثر من أي شيء آخر في استمرار موقف الأردن العدائي من إسرائيل بل وتصاعده. وكان لهاتين القضيتين أيضاً أثر عكسي بزيادتهما في ميل الحكومة الأردنية إلى الانحياز إلى الجامعة العربية. إن هذا الميل، الذي بدأ على أثر وفاة الملك عبد الله، والتحول عن سياسته، قد سنّ الآن تقليداً ستجد الحكومات المقبلة أنه من الصعب الخروج عليه، لأنه ينسجم مع المثل الأعلى العام والعميق الجذور، وهو الوحدة العربية. وأن إحالة هذه القضية (أو أية قضية أخرى) إلى الجامعة العربية تؤدي ـ كما ثبت في معظم الحالات ـ إلى مجرد تبني أقل السياسات فائدة.

«على الرغم من أن هذا الرأي يبدو متشائماً، فإنني لا أستطيع أن أتصور أي حل لأي من القضيتين **إلاّ إذا كانت الدول الغربية مستعدة لأن تجازف فتفرض حلاً بالقوة. وإنني مقتنع بأنه ليس هنالك ما يجدي غير القوة**، لأن الدول الغربية لن تقدم على وسائل الضغط اللازمة على أية دولة، باستثناء الأردن، لحملها على تبني نهج تكون هي معارضة له بشدة. وأن استعمال العصا الغليظة مع الأردن سيسيء إما إلى البلد أو إلى مكانتنا فيه أو إلى كليهما معاً. ومن جهة أخرى، فإنني أعتقد أن الموقف الحالي يمكن الإبقاء عليه ـ في حالة العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية ـ إذا أمكن إقناع إسرائيل بأنها لا تستطيع أن تعتدي دون أن تتحمل نتائج عدوانها. وفي حالة اللاجئين العرب ـ إذا كنا نحن والأميركيون مستعدين للاستمرار في الدفع.

«إن التنبؤ بالأمور في الشرق الأوسط هو دائماً محاولة حمقاء. وفي الأردن يعتمد المستقبل على عدد من العوامل التي لا يحلها إلاّ الزمن. ولكنني سأجازف بالتنبؤ التالي:

«إذا أصبح من الممكن الحيلولة دون وقوع الملك حسين تحت نفوذ المصادر السيئة، وإذا وجّه نشاطه وشعوره الجيد بالمسؤولية في الوجهة الصحيحة، فإنه لا بد أن يكون «عامل توحيد» بين الضفتين الغربية

والشرقية، ذلك العامل الذي تفتقر إليه البلاد في الوقت الحاضر. وإذا أمكن إبقاء الجيش العربي بعيداً عن السياسة ـ وهو ممكن طالما بقي على رأسه (غلوب) بنفوذه الفريد وبرؤيته الواضحة ـ فإنه يمكن ضمان التماسك الداخلي في البلاد. وإذا تمكنت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة فيما بينهما من الاستمرار في تزويد المعونة المالية الأساسية وتطوير التنمية الاقتصادية، وإذا استطاعت الأمم المتحدة أن تستمر في رعاية اللاجئين، فليس هنالك سبب في عدم إبقاء مستوى المعيشة للبلاد فوق الحد الأدنى وتحقيقها تقدماً مطرداً ـ وإن كان بالضرورة بطيئاً ـ نحو قدرتها على البقاء. وعلى الرغم من احتمال استمرار التدهور في وضع بريطانيا ببطء مع السنين، فليس من الضروري أن يكون هذا التدهور سريعاً أو خطيراً بدرجة تؤلف تهديداً لمصالحنا الأساسية، وخاصة على قواعدنا، إذا (وهذه هي النقطة الحيوية أو الحاسمة) استطعنا أن نتوصل إلى موقف نتخذه من النزاع الأردني ـ الإسرائيلي لا يقع بعيداً عما يعتبره الأردن كحليف من حقه أن يتوقعه منا».

□ □ □

في الوثيقة الثانية، وهي التقرير الذي بعث به السفير البريطاني الجديد تشارلز ديوك في عمّان إلى وزير الخارجية أنطوني إيدن، بعد وجوده بثلاثة أشهر، يؤكد من ناحية، ويتمم من ناحية أخرى، ما جاء في تقرير سلفه الصالح السفير السابق. ويذكر السفير ديوك في تقريره المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٤[٢]، عن المكانة الممتازة التي تتمتع بها بريطانيا في جميع أنحاء الأردن. وعن نمو الروح الوطنية في الأردن على الرغم من التنافس الحاد بين الضفتين الشرقية والغربية. كذلك عن مكانة الجيش العربي وقائده وضباطه البريطانيين، على الرغم من الاتجاه الذي يعزو انكماش الجيش العربي تجاه الاستفزاز الإسرائيلي، إلى النفوذ البريطاني.

ويستنتج ديوك أن بريطانيا يجب أن تكون قادرة على إدامة نفوذها السائد في الأردن لعدة سنوات قادمة بشرط: ممارسة هذا النفوذ بحكمة.

وأن يظهر (أي البريطانيون) أنهم مستعدون لاتخاذ الإجراء اللازم حينما تعكر إسرائيل السلام، **حتى وإن اتخذوا أيضاً إجراءات ضد الأردن حينما يكون هو المخطئ**». كذلك لا يمكن تحقيق السلام إلاّ بعد مرور فترة من الهدوء على الحدود.

وعلق مدير الدائرة الشرقية على هامش تقرير السفير عند رفعه إلى الوزير قائلاً: «إنه ليس هناك الكثير مما نستطيع أن نفعله بصورة مؤثرة ضد إسرائيل إلاّ بتقوية الجيش العربي وانتهاز الفرص لعرض قوتنا في المنطقة. بإمكان الأميركيين أن يفعلوا في هذا الشأن أكثر منا لو لم تتدخل اعتبارات السياسة الداخلية».

وأهم ما جاء في تقرير السفير ديوك، هو تقييم الوضع مع إسرائيل وتقييم شخصية الملك الجديد. يقول:

«ومما يكاد يشابه مرارة المشاعر ضد إسرائيل هو التنافس في داخل الأردن نفسه بين «الأردنيين» الأصليين من الضفة الشرقية، و«الفلسطينيين» من الضفة الغربية لنهر الأردن. فالأولون يعتبرون أنفسهم أولئك البسطاء الشجعان الذين أسسوا البلد وحاربوا لأجله بسيوفهم (إضافة إلى أسلحة اللورد اللنبي التي هي أثقل منها ـ ولكنهم لا يدخلون في هذه المناقشة) ولذلك فإنهم الحكّام الطبيعيون للشعب. أما الفلسطينيون، فإنهم ينظرون إليهم بارتياب عظيم ويعتبرونهم طارئين حديثاً ومتعالين. سكان مدن، وعناصر هدّامة. وعدم الارتياح متبادل بين الطرفين. فالفلسطينيون يعتبرون الأردنيين متخلفين أميين، وينتقدون بمرارة حكومة عمّان وإدارتها باعتبارها

متأخرة كثيراً بالقياس إلى ما تعودوا عليه في ظل نظام الانتداب القديم في فلسطين.

«إن موقف العائلة المالكة مهم ولكنه دقيق نوعاً ما. والملك الشاب حسين يبدو بصورة عامة محبوباً وهو شخصياً شاب لطيف حسن المظهر ويبدو حريصاً حقاً على أن يقوم نحو بلاده بما هو صحيح، ولكن له ١٩ عاماً من العمر فقط، ويجد صعوبة في اتخاذ قراراته، وهو أمر يؤسف له لأن الملك لا يزال يمتلك سلطات كبيرة ونفوذاً مباشراً جداً في السياسة اليومية. ولكي تتمكن أية حكومة أردنية من أن تكون مؤثرة وأن تدوم فلا بد لها أن تتمتع بثقة الملك وتأييده. إن الملك حسين في بعض الحالات قد أخلَّ بالتوازن كثيراً نتيجة نصائح خاصة أو غير مسؤولة، وكلها خالية من المصلحة العامة، وبدون الرجوع إلى وزرائه. كما أن تردده يعود بآثار ضارة على الحكومة. ومع ذلك، وعلى ما يظهر في الوقت الحاضر، فهنالك أسباب جيدة تدعو إلى الأمل بأن تقدير جلالته للأمور سيتحسن مع التجربة المتزايدة، لأنه ذكي، وشعوره جيد».

□ □ □

نعود قليلاً إلى الوراء في الوثيقة الثالثة، وهو تقرير سري للغاية أعده غلوب باشا في ٢٥ تشرين الأول ١٩٤٩. وكان غلوب باشا قد قضى في البلاد العربية ستة وثلاثين عاماً تقريباً، وكان لمدة عشرين عاماً منها قائداً للجيش العربي الأردني، ورئيساً لأركانه. فقد عيّن في هذا المنصب في العام ١٩٣٩ خلفاً لفريدريك بيك باشا، وطرد منه بقرار حاسم وجريء أصدره الملك حسين ـ الذي كان في ذلك الوقت في التاسعة عشرة من عمره ـ في العام ١٩٥٦.

كان غلوب موظفاً في خدمة الحكومة الأردنية، وعسكرياً لا شأن له بالسياسة من الناحية الرسمية أو الظاهرية. ولكنه، مع ذلك، كان

وثيق الصلة بدار الاعتماد البريطاني في عهد الانتداب، والمفوضية البريطانية بعده. وكان المعتمد البريطاني (الذي أصبح فيما بعد وزيراً مفوضاً) السير «ألك كيركبرايد» قد قضى، هو أيضاً، زهاء ثلاثين عاماً في الأردن، ونقل إلى منصب آخر بناء على طلبه في العام ١٩٥١، على أثر اغتيال الملك عبد الله. أما غلوب فقد بقي في الأردن خمس سنوات أخرى بعده. وكانت العلاقة بين الرجلين وثيقة والتعاون كاملاً. وعلى الرغم من أن غلوب باشا كان شخصية عسكرية في خدمة الحكومة الأردنية، فإنه، بطبيعة الحال، كان مواطناً بريطانياً قبل كل شيء. وتحتوي الوثائق البريطانية التي تفتح من عام لآخر على بعض التقارير السرية التي كان يقدمها غلوب إلى الحكومة البريطانية بواسطة المعتمد البريطاني (والوزير المفوض فيما بعد). وهي تقارير ليست دورية، وإنما كانت تقدم من وقت لآخر، كلما جدّت مناسبة، أو طرأ حادث، أو كان له رأي في قضية من القضايا، أو توافرت لديه معلومات يرى أنها جديرة بإطلاع الحكومة البريطانية عليها، أو مفيدة لها.

وفي التقرير السري الذي كتبه غلوب باشا في العام ١٩٤٩ بعنوان «علاقات الأردن الخارجية»، قدم فيه صورة للأوضاع التي كانت تحيط بالمملكة الأردنية الهاشمية بعد قيام إسرائيل بسنة واحدة، وفي أواخر أيام الملك عبد الله، وعلاقات الأردن بإسرائيل من جهة، والدول العربية من جهة أخرى. وقد أرسل السير ألك كيركبرايد هذا التقرير مع كتاب سري شبه رسمي إلى المستر برنارد باروز الذي كان رئيساً للدائرة الشرقية في وزارة الخارجية، وصفه فيه بأنه تقرير «جدير بالاهتمام». وأضاف السير ألك كيركبرايد أنه «بصورة عامة يتفق مع الآراء التي يعرب عنها غلوب فيه».

ولا يحتوي التقرير على حقائق تاريخية مذهلة، ولا على معلومات جديدة غير معروفة، ولكنه يقدم صورة للأوضاع التي كانت قائمة في المملكة الأردنية الهاشمية في أعقاب حرب فلسطين، ويظهر طرفاً مما يعانيه العرب الفلسطينيون منذ سبعة وثلاثين عاماً. كما أنه يذكرنا (إن كنا بحاجة إلى مزيد من التذكير) بأن سياسة إسرائيل العدوانية، وتحديها لقرارات الأمم المتحدة، وجرائمها الوحشية، قد بدأت منذ بداية قيام كيانها الدخيل على الأرض العربية بوسائل العنف والإرهاب والخروج على جميع القواعد القانونية الدولية والقيم الإنسانية، كما يظهر بصورة واضحة جداً أن إسرائيل دأبت منذ قيامها على تحدي قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها، على الرغم من قبولها عضواً في المنظمة، وما يفترض من التزامها بميثاقها واحترامها لمقرراتها.

ويعطي التقرير، فكرة عن رأي غلوب باشا الحقيقي في الأردنيين والمصريين والعراقيين والسوريين، وهو في القسم الثاني المتعلق بالعرب.

«لدى عودتي من إجازتي، قابلت وزير الداخلية الأردني. ولغرض الدخول في محادثة معه، سألته ماذا ستكون الخطوة التالية للجامعة العربية. فنظر إليّ وفي عينيه بريق ابتسامة، وقال: «لم يبق إلاّ أن يعلن بعضها الحرب على بعض» (إن روح الفكاهة هي صفة لا بد منها لوزير من الشرق الأوسط).

«ولما كانت الجامعة العربية تعقد اجتماعها الآن، فإن أي شيء يكتب عنها ربما سيصبح قديماً قبل أن يقرأ. ويبدو في الوقت الحاضر أن هذا الاجتماع سيكون حاسماً بين مصر والعرب. إن السياسة المصرية كانت خلال السنوات الثلاث الماضية موجهة نحو الحيلولة دون أي تقارب بين الدول العربية الأخرى لكي تبقى مصر زعيمة في الشرق الأوسط، وكان يمكن تلخيص سياستها. بمقولة: «فرّق تسد».

«وقد استهدفت السياسة المصرية أخيراً هدفين:

□ تحقيق «نزع السلاح» وتدويل القدس، تحدياً للملك عبد الله.

□ الحيلولة دون اتحاد أوثق بين سوريا والعراق، أو بين سوريا وشرق الأردن.

«لقد كانت مصر الروح الشريرة الموجهة للجامعة العربية منذ قيامها، ونأمل مخلصين أن تكون الدورة الحالية آخر دورة للجامعة العربية. إن أكثر القضايا اشتعالاً في الأقطار العربية اليوم هي قضية مستقبل سوريا. ويكاد جميع المراقبين المطلعين يتفقون في أن الجمهورية السورية قد أدركت نهايتها. فالجيش في فوضى، والشعب في دمشق يتوقع في كل ليلة حدوث انقلاب جديد.

«لقد كانت سوريا منذ عدة سنوات مخلب القط بالنسبة لمصر، وذلك بإبقاء أعضاء الجامعة العربية متناحرين. وإذا استطاعت سوريا أن تتحرر من النفوذ المصري، لكان ذلك تحقيقاً لخطوة عظيمة إلى الأمام. ولكن ماذا يمكن عمله مع سوريا؟ تلك هي مشكلة أكثر صعوبة.

«وتسيطر على الساحة في الوقت الحاضر قضية الوحدة السورية ـ العراقية. وهذه الفكرة لها مساوىء عديدة بالنسبة لكل من المصالح العربية والبريطانية، وهذه بعضها:

- إن العراقيين والسوريين مختلفون بعضهم عن بعض كثيراً. فالعراقيون يتصفون بالجفاف والخشونة والتعنت، ولكنهم أكثر نشاطاً وحزماً من السوريين الذين هم أكثر ثقافة ودماثة. وقد حقق العراق انطلاقة سريعة بأن كان لديه جيش أفضل بكثير. ولذلك فإنه يستطيع السيطرة على السوريين بالقوة إذا ما تمت «الوحدة». ومع عائدات النفط المتزايدة بصورة مطردة، سيصبح العراق الطرف الأغنى بين الاثنين، ولكن ليس من المحتمل أن يرضى السوريون بنظام حكم كهذا لمدة طويلة على الرغم من أن العراقيين قد يستمرون في قمعهم بنجاح.

- إن العراق نفسه غير مستقر إلى حد بعيد، وإن إلحاق سوريا به قد يزيده أو لا يزيده استقراراً.

- إن قيام وحدة بين العراق وسوريا يبدو، من وجهة النظر البريطانية، غير مرضٍ بدرجة أكبر. وقليلون فقط يدركون أن بريطانيا، بجلائها عن فلسطين، سددت إلى حليفتها شرق الأردن ضربة تكاد تكون قاضية. إن قدرة الأردن على البقاء لا يزال أمراً مشكوكاً فيه، والسبب في الطابع المزعزع لكيانها أنها مقطوعة عن ميناءيها الطبيعيين: حيفا ويافا، وإن عقدها معاهدة مع إسرائيل لفتح هذين الميناءين أمامها سيضعها تحت سيطرة اليهود الاقتصادية. ولكن بدون هذين الميناءين ستكون صلاتها التجارية مع العالم عبر دمشق وبيروت. إن هذا الطريق الطويل سيؤدي من الناحية التجارية إلى ارتفاع أجور النقل، وزيادة تكاليف المعيشة. ومن الناحية السياسية سيضعها تحت رحمة سوريا ولبنان، ويجعلهما قادرين على خنقها في أي وقت.

- إن قيام وحدة بين سوريا والعراق سيضع هذا الشريان في يد بغداد. وليس من المحتمل أن يتمكن الأردن من المقاومة لمدة طويلة، حتى وإن مكنه العراق من البقاء حتى وفاة الملك عبد الله. إن زوال الأردن من الوجود سيكون معناه نهاية نظام حكم الجيش العربي المؤيد لبريطانيا والمستند إلى المعاهدة البريطانية ـ الأردنية. وسيصبح هذا القطر إقليماً غير مهم في حكومة عربية شمالية واسعة.

- أما قيام وحدة بين سوريا والأردن، فهو من جهة أخرى، قد يؤدي إلى امتداد المعاهدة البريطانية ـ الأردنية وشمولها المنطقة بأجمعها، ويضمن إبقاء توازن سوريا الكبرى، مع منفذ إلى البحر وخليج العقبة، ويجعل من الجيش العربي أداة نافعة. وقد دافع الملك عبد الله، منذ سنوات عديدة، عن فكرة قيام كتلة

تتألف من تركيا وإيران وسوريا الكبرى والعراق، ولعلها ممكنة التحقيق جداً، في حالة قيام سوريا الكبرى.

- إن جلالته، استراتيجي سياسي جيد، ولكنه لسوء الحظ، تاكتيكي سيىء، ومخططاته ممتازة، ولكنها قلما تكون ممكنة التحقيق.

«وتبدو سوريا ـ خلال هذا كله ـ موشكة على التفكك والانهيار، وتوجد محاولات لإقامة وحدة عراقية ـ سورية، ولكن من المشكوك فيه أن تتحقق (أو أن لا تتفتت إذا تحققت). وإذا كانت «سوريا الكبرى» غير قابلة للتحقيق، فإن اتحاداً فدرالياً من الهلال الخصيب مؤلفاً من العراق وسوريا والأردن، سيكون مقبولاً أكثر من وحدة عراقية ـ سورية يستبعد منها الأردن.

إن قيام اتحاد فدرالي ثلاثي فضفاض مؤلف من العراق وسوريا والأردن سيكون خطة حذرة في اتجاه يحتمل أن يكون مفيداً، وفي نطاق الإمكانات السياسية العملية. وبعبارة أخرى، فإنه يمكن أن يوصف بجامعة عربية مصغرة يستبعد منها نفوذ مصر الشرير والأناني. إن أضعف ناحية في حل كهذا هي الفوضى الداخلية في سوريا، والشك الذي يعرب عنه كثير من السوريين في قدرة البلاد على المقاومة لمدة أطول. إن انهياراً داخلياً، أو انقلاباً آخر، سيثير مرة أخرى قضية التدخل الأردني العراقي في المسرح. ومع ذلك، فإذا أمكن تحقيق الاستقرار في سوريا، واستبعاد الدسائس المصرية، فإن جامعة عملية مؤلفة من العراق وسوريا والأردن ولبنان (ربما مع تخفيف قيود الجمارك وجوازات السفر) قد تؤدي إلى مجتمع أقل اضطراباً في القسم الشمالي من البلاد العربية».

□ □ □

لا أعرف إذا كان في هذه الوثائق ما يفصح عن أوضاع الأردن اليوم، ولكن أرى كم يمكن أن يطغى الماضي على الحاضر، والمملكة الأردنية الهاشمية تدخل القرن الواحد والعشرين بولي عهد شاب هو ملك المستقبل، حاملاً اسم مؤسس المُلك الهاشمي على ضفة النهر الشرقية. لكن بالتأكيد في طياتها من العِبَر ومن الرموز ما قد يكون مفيداً اليوم.

ولعل حال الملك حسين كان يطابق ما ذكره الأبشيهي في «المستطرف في كل فن مستظرف»:

«أنه لما حضرت هشام بن عبد الملك الوفاة، نظر إلى أهله يبكون حوله فقال:

ـ جاد لكم هشام بالدنيا وجدْتم له بالبكاء، وترك لكم جميع ما جمع، وتركتم عليه ما حمل. ما أعظم منقلب هشام إن لم يغفر الله له» .

غفر الله للأردن ومليكها الراحل وأميرها الشاب!

الهوامش:

(١) Mr. Geoffrey Furlong to Sir Anthony Eden, F.O. 371/110875 (VJ 1015/6) April 27, 1954.

(٢) Mr. C. Duke to Sir A. Eden, F.O. 371/110876 (VJ 1015/29) 27 August 1954.

(*) ترجم الوثائق نجدة فتحي صفوة. راجع كتاب «من نافذة السفارة». الصادر عن «شركة رياض الريّس للكتب والنشر» بيروت ـ لندن ١٩٩٢.

٢ ـ الأردن

من الثورة العربية إلى البلد المؤقت

■ «عن محمد بن ابراهيم بن الحارث قال:

دعا أبو بكر ـ أثناء مرضه ـ عثمان وقال اكتب:

«بسم الله الرحمن الرحيم هذا عهدُ أبي بكر بن أبي قحافة إلى المسلمين، أما بعد..» ثم أغمي عليه.

فكتب عثمان: «أما بعد، فإني أستخلفت عليكم عمر بن الخطاب».

ثم أفاق أبو بكر وقال لعثمان:

ـ «إقرأ عليّ». فقرأ عليه ما كتب، فكبّر أبو بكر وقال:

ـ «أراك خفت أن يختلف الناس إن قُبضتِ نفسي في غشيتي».

ـ قال: نعم

ـ قال: جزاك الله خيراً عن الإسلام وأهله».□

«تاريخ الأمم والملوك»
للطبري

لعل قصة الأردن ـ الكيان الهاشمي كما نعرفه اليوم، تبدأ مع نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط الأمبراطورية العثمانية، ومع قيام ما يُعرف بالثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين في الحجاز. لقد كان الأردن، قبل هذين الحدثين، وخلال الحقبة العثمانية وقبلها في غابر الأزمان، جزءاً لا يتجزأ من سورية الجغرافية. ولم يشكل الأردن قط، في الأزمنة

الحديثة، كياناً منفصلاً عن سورية الطبيعية، بحدوده التي نعرفها اليوم.

كان شرق الأردن دائماً جزءاً من سورية أو بلاد الشام. على أرضه وقعت معركة اليرموك التي فتحت أرض الشام أمام قوات الفتح العربي. ولم يكتسب شرق الأردن أي أهمية خاصة عبر التاريخ، بل كان مجرد منطقة لعبور القوافل بين الشام والحجاز. والمرة الوحيدة التي امتلك فيها أهمية تاريخية نسبية كانت عند قيام مملكة الأنباط في البتراء. لكن كيان شرق الأردن بدأ بالنمو مع إنشاء سكة حديد الحجاز في العهد العثماني. ولم تكن عمّان أكثر من محطة للقوافل تطورت في القرن العشرين على أيدي تجار الشام والقدس والخليل. أما قاعدة شرق الأردن فكانت السلط.

عندما دخل الأتراك الحرب الكبرى في العام ١٩١٤ إلى جانب ألمانيا، تغيّرت مسيرة الأحداث في المنطقة العربية. لقد اتفقت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية على اقتسام ما عرف بالشرق الأوسط، كإحدى غنائم هذه الحرب، من تركة الرجل العثماني المريض. لكن سورية الطبيعية وبلاد الرافدين كانا هدفاً لصراع بين بريطانيا وفرنسا أسفر عن اتفاق سايكس ـ بيكو الشهير في العام ١٩١٦ الذي اقتسم بموجبه البلدان مناطق النفوذ. سورية الطبيعية قسمت إلى أربعة أجزاء: أعطيت فرنسا سورية ولبنان، وأعطيت بريطانيا فلسطين (إلى جانب بلاد الرافدين). وظل شرق الأردن ـ كجزء من فلسطين ـ فالتاً تحت شيء من الوصاية البريطانية، دون تحديد تام له.

بعد شهر من التوقيع على اتفاق سايكس ـ بيكو أعلنت الثورة العربية الكبرى في الحجاز. وكان هدف حسين شريف مكة،

كزعيم للثورة، أن يعلن العرب استقلالهم عن الأمبراطورية العثمانية بإعلان مملكة عربية موحدة، مؤلفة من جميع الأراضي العربية في آسيا. وتمّ الاتفاق مع بريطانيا (بموجب مراسلات الحسين ـ مكماهون) بدعم الثورة العربية، لقاء مساعدة العرب في الحرب ضد الأتراك العثمانيين. وحاربت القوات العربية الأتراك من مكة جنوباً إلى حلب شمالاً تحت قيادة أربعة من أولاد الشريف حسين: علي وعبد الله وفيصل وزيد. وعندما انتهت الحرب، وانتصر الحلفاء فيها، أعلنت أول دولة عربية في سورية كما نعرفها اليوم وشرق الأردن جزء منها، بزعامة الأمير فيصل. أما العراق وفلسطين فقد وقعا تحت السيطرة البريطانية المباشرة. بينما وقع لبنان تحت السيطرة الفرنسية الكاملة. لقد ظن العرب حسناً بتأييد بريطانيا لقيام دولة عربية، لكن بريطانيا ارتأت الالتزام باتفاق سايكس ـ بيكو، بدلاً من الالتزام بوعودها للشريف حسين، وسمحت لفرنسا أن تدخل سورية من لبنان في تموز ١٩٢٠، وتهزم الجيش العربي فيها وتحتل دمشق وتخلع فيصل عن العرش.

□ □ □

بخروج الملك فيصل من سورية، لم تتابع فرنسا زحفها جنوباً نحو شرق الأردن الذي كان جزءاً من مملكة سورية الفيصلية. لذلك ظل شرق الأردن خاضعا للنفوذ البريطاني. وواجهت قوات الاحتلال الفرنسية مقاومة من الوطنيين السوريين الذين كانوا يعملون ويحتمون في شرق الأردن. وكان السوريون والأردنيون قد بدأوا يستغيثون بالشريف حسين في الحجاز، لإرسال أحد أولاده لقيادة حركة مقاومة عربية جديدة ضد الفرنسيين. وقد أحيت استغاثة الوطنيين السوريين آمال الشريف حسين مجدداً، فأمر ابنه

الثاني الأمير عبد الله بالتوجه شمالاً إلى سورية. في هذا الوقت، كان الشريف حسين في وضع سيئ جداً، بعد هزيمة جيشه أمام قوات ابن سعود قبل سنة (العام ١٩١٩) من تحرك السوريين. ومما زاد في حراجة موقف الشريف أن بريطانيا كانت قد أوقفت المساعدات المالية منذ حزيران ١٩١٦ بحيث أصبح ضعيفاً عسكرياً ومفلساً مالياً. وعلى الرغم من ذلك لم يتردد في إرسال ابنه عبد الله.

كان الأمير عبد الله وزيراً للخارجية عند أبيه في مملكة الحجاز. ترك مكة إلى المدينة ومنها استقل القطار ومعه قوة نظامية صغيرة ومجموعة من المتطوعين البدو. وبعد رحلة مضنية، نظراً للأعطال التي حدثت لسكة حديد الحجاز نتيجة لأعمال التخريب التي قام بها لورنس العرب ضد الأتراك خلال الحرب الكبرى، وصل إلى مُعان في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٠. وكانت مُعان في حينه بلدة صغيرة تابعة للحجاز، فاتخذها عبد الله مركزاً لقيادته، معلناً أنه جاءها كنائب لشقيقه فيصل، داعياً السوريين إلى الالتفاف حوله تمهيداً للهجوم على الفرنسيين في دمشق لاستعادة عرش أخيه الضائع.

لكن تجاوب السوريين كان ضعيفاً. ولم ينضم إليه إلاّ القليل من السوريين الذين جاءوا مُعان بعد رحلة طويلة وشاقة من دمشق. غير أن تجاوب البدو كان أكبر، وهم الذين حاربوا الأتراك لمدة سنتين تحت قيادة أخيه فيصل. صحيح أن فتور الحماسة السورية كان محبطاً لعبد الله، إلاّ أن وجوده في مُعان مع هذه القوة الصغيرة، قد أنعش آمال الكثيرين من الوطنيين في سورية وشرق الأردن. حتى وصلت تقارير مبالغ بها إلى الاستخبارات البريطانية

والفرنسية، تفيد أن جيش عبد الله مؤلف من سبعة آلاف مقاتل مدججين بالسلاح، بينما هو في الواقع بضع مئات فقط.

وخاف الفرنسيون من أن يشن عبد الله هجوماً بتوقيت يتزامن مع قيام ثورة في داخل سورية، فحشدوا قواتهم في جنوب حوران على حدود شرق الأردن، وأنذروا البريطانيين في فلسطين، بأنهم سيرسلون قواتهم لضرب عبد الله، إذا لم تتخذ بريطانيا خطوات لسحب عبد الله من مُعان. ولما كانت المنطقة الواقعة بين مُعان وسورية، منطقة خاضعة للنفوذ البريطاني، أرسلت بريطانيا مندوباً إلى مُعان تطلب من عبدالله العودة إلى مكة، وأن يعلن أنه لا يشجع أية حركة وطنية تدعمه، ولا مطامع له في سورية. لكن عبد الله رفض الطلب البريطاني، مذكراً أنه في أرضه، لأن مُعان تابعة للحجاز، مؤكداً أن لا خلاف بينه وبين البريطانيين، وأنه لا ينوي العودة إلى مكة، ولا الهجوم على دمشق.

□ □ □

في الواقع لم يكن عبدالله سعيداً في بقائه في مُعان، حيث كان شتاؤها قاسياً وليس فيها من أسباب الراحة شيء. لكنه أصرَّ على البقاء، وقد قلَّ ماله، ولم يعد لديه ما يعطيه لرجاله، فاضطر للاستدانة من الشيخ عودة أبو تاية، شيخ قبيلة الحويطات الذي قاد مع لورنس العرب معركة العقبة حيث هزم فيها الأتراك. وكانت تلك المعركة الحد الفاصل في هزيمة الأتراك في الجزيرة العربية، وبعدها اندحرت الجيوش التركية. لقد استدان من الشيخ عودة خمسة آلاف جنيه، وما إن قضى الشتاء هناك، حتى توالت الدعوات من وجهاء وزعماء شرق الأردن، على الرغم من الإنذارات البريطانية، إلى الذهاب شمالاً إلى عمّان. لقد قيل للأمير

إن البلاد في حالة من الفوضى والتمزق ولا حكومة مركزية فيها، وإن وجوده قد يوحد القبائل والبدو. فأرسل مندوبه الشريف علي الحارثي إلى عمّان والسلط ليستكشف له الأمور. وعاد الشريف علي متحمساً لفكرة ذهاب الأمير عبد الله إلى عمّان، ملاحظاً أن البريطانيين لن يمانعوا في ذلك. وكان ذلك بداية تغيير في السياسة البريطانية من عدم التدخل. وهكذا حزم عبد الله حقائبه ووصل إلى عمّان في ٢ آذار ١٩٢١، حيث استقبله الوجهاء بشيء من الحماسة ـ وبعض التحفظ.

ونزل الأمير عبدالله في عمّان، في بيت سعيد المفتي، الذي كان زعيم الجالية الشركسية فيها والذي أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد. وكانت عمّان التي عرفت باسم فيلادلفيا أيام الرومان، قرية كبيرة تضم حوالى ألفي نسمة، معظمهم من الشركس الذين نزحوا من روسيا القيصرية قادمين من القوقاس هاربين من التعسف الروسي في العام ١٨٧٠. ولعب الشركس المسلمون دوراً أساسياً في حياة شرق الأردن، فكان منهم السياسيون والقواد والحرس. وما زالوا حتى الآن، يشكلون الحرس الشخصي، بلباسهم المتميز، للملك الهاشمي، منذ أيام الأمير ـ الملك عبدالله الأول، إلى الملك عبدالله الثاني، مروراً بالملك طلال والملك حسين.

□ □ □

هنا تنتقل قصة الأردن إلى الجانب الأهم، وهو الجانب البريطاني، الصانع لأحداث المنطقة في مطلع هذا القرن، والذي وحده كان صاحب المبادرة وصاحب القرار في خلق شرق الأردن (ومن بعدها الأردن) على الخارطة العربية، لأسبابه السياسية الداخلية واستراتيجيته العسكرية في ذلك الزمان التي كان يقررها الصراع

البريطاني ـ الفرنسي في المنطقة، والأزمة الاقتصادية ـ المالية الضاغطة على بريطانيا. فالذي غيّر من هذه الخريطة، بروز اللاعب الاستعماري الأهم في التاريخ، وصاحب القرار في ولادة الأردن، ونستون تشرشل.

في مطلع العام ١٩٢١، وما إن انتقلَ ونستون تشرشل من كونه وزيراً للحربية والطيران، إلى وزير للمستعمرات في حكومة لويد جورج، وانصرف مباشرة إلى موضوع الشرق الأوسط، وكان همه الأول تخفيض نفقات بريطانيا الشرق أوسطية، حتى أخذ يفكر بانسحاب جزئي أو كامل من الشرق الأوسط سعياً وراء تقليص الميزانية العسكرية للقوات البريطانية، ما أثار فزع القادة العسكريين البريطانيين في المنطقة. وقد كتب تشرشل إلى معظم معتمديه في مستعمرات الشرق الأوسط، طارحاً أفكاره السياسية المختلفة التي كانت تهدف في النهاية إلى تخفيض العبء المادي عن بريطانيا. وقد استطاع بعد أقل من سنة في منصبه، أن يقلّص النفقات من ٤٥ مليون جنيه في السنة إلى ١١ مليون جنيه سنوياً، أي بنسبة ٧٥ بالمائة.

وحمل تشرشل إلى وزارة المستعمرات مفهوماً استراتيجياً عريضاً لكيفية إخضاع الشرق الأوسط دون نفقات باهظة. وكانت استراتيجية تشرشل هذه تقوم على أنه من الممكن التحكم عسكرياً بالمنطقة وبنفقات قليلة بواسطة الطيران والسيارات المصفحة، وعدد قليل جداً من الموظفين البريطانيين، مدنيين وعسكريين. على أن يتولى أبناء تلك البلدان الحكم المحلي بإشراف بريطانيا. فبرأيه أنه إذا كانت قواعد الطيران والسيارات الآلية محمية بشكل جيد، فيجب أن يكون ذلك ممكناً. ولما كان تشرشل لا يستطيع أن يزور كل

البلاد العربية، دعا معتمديه وموظفي وزارته الموجودين في فلسطين وبلاد الرافدين والخليج الفارسي (العربي) إلى موافاته في القاهرة لعقد مؤتمر لتدارس الاستراتيجية البريطانية الجديدة في المنطقة وخاصة في ما يتعلق بفلسطين والعراق. وكان المؤتمر هو الأول من نوعه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الأمبراطورية العثمانية.

□ □ □

افتتح مؤتمر القاهرة رسمياً في فندق سميراميس يوم السبت في ١٢ آذار ١٩٢١، وعقد خمسين جلسة، حضرها كل من له علاقة بالشرق الأوسط من شخصيات الأجهزة البريطانية. وأسفر مؤتمر القاهرة عن خطة من أربعة عناصر، أولها وأهمها، أن يعرض عرش بلاد الرافدين (وكان العراق ما زال يسمى رسمياً بهذا الاسم) على الأمير فيصل بن الحسين (الملك فيصل المخلوع حديثاً عن عرش سورية من قِبَل فرنسا)، مع بذل كل جهد لجعل العرض يبدو وكأنه جاء من العراقيين وليس من بريطانيا. ومن أجل المحافظة على وجود بريطاني في البلاد، يتبنى العسكريون استراتيجية قواعد سلاح الجو التي اقترحها تشرشل. ولما كانت هذه القواعد الجوية تحتاج إلى سنة على الأقل ليتم بناؤها، فسيكون الاعتماد البريطاني على فيصل ورجاله في المحافظة على الهدوء والأمن في البلاد.

كانت أهمية العنصر الثاني في مؤتمر القاهرة، هو أنه لما اختار حلاً هاشمياً للعراق، كان عليه أن يفعل الشيء نفسه لشرق الأردن، لكن على أساس مؤقت. وكانت منطقة شرق الأردن تعج بالاضطرابات والقلاقل. وكان رأي رئيس أركان القوات البريطانية، أن بريطانيا لا تستطيع البقاء فيها، إذا لم يتم تعزيزها بفوجين إضافيين، وهما غير متوافرين لأسباب عسكرية ومالية.

وعندما كان المؤتمر يعقد جلساته في القاهرة وصلت أنباء مقلقة أفزعت المؤتمرين، مفادها أن الأمير عبد الله، شقيق فيصل، قد وصل إلى مدينة عمّان في شرق الأردن، بصحبة ثلاثين ضابطاً ومئتي بدوي مسلح. وسرت الشائعات أن الأمير عبد الله في طريقه إلى سورية لمهاجمة دمشق المحتلة من قبل الفرنسيين، في محاولة منه لاستعادة عرش أخيه فيصل. لكن الأمير عبد الله، وقد وصل عمّان، ادعى أنه جاء لتغيير الهواء واستعادة صحته بعد أن أصيب باليرقان (أو الريقان). لكن أحداً لم يصدق روايته.

كان الحل الذي ارتآه تشرشل في الواقع، هو استمالة عبد الله، بأن يعرض عليه منصباً في شرق الأردن، إذا ما امتنع عن مهاجمة سورية (الفرنسية)، لأن بريطانيا كانت تخشى أن ينتقم الفرنسيون لذلك الهجوم المحتمل، بمهاجمة فلسطين (البريطانية) إذا انطلق هجوم العرب على الفرنسيين في سورية من أرض فلسطين البريطانية ـ والتي أصبح شرق الأردن جزءاً منها بعد احتلال فرنسا لسورية. وكان المنصب الذي رأى تشرشل أن يعرضه على عبد الله هو حاكم مؤقت لشرق الأردن مكلف باستعادة النظام والأمن فيه. وأعد تشرشل عرضاً على شكل مذكرة، استعمل فيها تعابير ومصطلحات سبق أن استعملت في مراسلات الشريف حسين والد عبد الله ومكماهون المندوب السامي البريطاني في حينه في القاهرة عام ١٩١٥، قبل بدء الثورة العربية الكبرى والتي شكلت أساساً للتفاهم ـ أو سوء التفاهم ـ بين الشريف حسين وبريطانيا، بدعم ثورة استقلال عربية ضد الأمبراطورية العثمانية، تنطلق من الحجاز بزعامته وزعامة أبنائه.

□ □ □

وفسّر تشرشل التعابير الجغرافية المستخدمة في تلك المراسلات، أنها تعني أن منطقة الاستقلال العربي، لا تمتد غرباً إلى ما بعد نهر الأردن، وبما أن وعد بلفور لم يتضمن أي تحديد جغرافي، فإن من الممكن لبريطانيا أن توفق توفيقاً تاماً بين تعهداتها في زمن الحرب، وأن تفي بهذه التعهدات، إذا أقامت وطناً يهودياً في فلسطين غربي نهر الأردن، وكياناً عربياً منفصلاً في فلسطين شرق نهر الأردن. وبإمكان عبد الله في حال تنصيبه حاكماً في شرق الأردن، أن يكون على رأس إنشاء هذا الكيان العربي. وكانت عصبة الأمم قد أدخلت شرق الأردن في منطقة فلسطين، وكان رأي بعض مستشاري تشرشل، وعلى رأسهم هربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني في فلسطين، أنه ليس مسموحاً لبريطانيا منفردة أن تفصل شرق الأردن عن بقية أرض فلسطين. وكان ما يخشاه صموئيل هو أن تستخدم أرض شرق الأردن العربية المنفصلة قاعدة للتحريض على الأعمال المعادية للصهيونية في غرب فلسطين.

وكان الاعتراض الآخر لاقتراح تشرشل، الذي سمي «اقتراح عربي لا فلسطيني لشرق الأردن»، أن تؤدي إقامة كيان عربي منفصل شرق الأردن، إلى زج بريطانيا في ورطات جديدة مكلفة. في الوقت نفسه أن يرى الفرنسيون، خصوم فيصل المطرود من دمشق، في رعاية بريطانيا لشقيقين هاشميين، أحدهما في بلاد الرافدين والآخر في شرق الأردن، والمنطقتان كلتاهما على عتبة سورية، عملاً استفزازياً يشكل خطراً على وضعهم في سورية ولبنان.

وأقنع تشرشل حكومته بأنه لا يمكن إقامة أية حكومة في شرق الأردن من دون إرسال قوة عسكرية بريطانية صغيرة إلى المنطقة. وكان رأي تشرشل لحكومته، أنه من غير المتوقع أن يبقى عبد الله

في شرق الأردن أكثر من بضعة أشهر، يستطيع خلالها أن يحافظ على النظام، ثم يساعد في اختيار شخص من أهل البلاد ليشغل منصب الحاكم. وأقرّ تشرشل بضرورة الاحتفاظ بالطابع العربي لشرق الأردن، والتعامل معه على أنه محافظة عربية أو أنه ملحق بفلسطين.

□ □ □

في ٢٢ آذار ١٩٢١، اختتم مؤتمر القاهرة أعماله، وغادر تشرشل العاصمة المصرية بالقطار إلى فلسطين للاجتماع بالأمير عبد الله. ولدى وصوله إلى القدس عقد أربعة اجتماعات مع عبد الله توصل فيها إلى اتفاق معه. ويقول تشرشل في مذكرة رفعها إلى حكومته في لندن: «إن موقف عبد الله كان معتدلاً وودياً، وأشبه بموقف رجل دولة. وموقفه من المتظاهرين العرب المعادين للصهيونية موقف صحيح بالمطلق. فهو يؤيد المتظاهرين ويقول إن البريطانيين أصدقاؤه. وإن الحكومة البريطانية ستفي بوعودها لليهود والعرب على السواء». وقد وافق عبد الله أن يحكم شرق الأردن ستة أشهر، وأن يكون له مستشار بريطاني، له صفة كبير الضباط السياسيين، يتلقى منه النصح، مع دعم مالي بريطاني لكن من دون وجود قوات بريطانية. كما وافق على المساعدة في إنشاء قواعد جوية، وفقاً لخطة تشرشل الأساسية التي سيرتكز عليها الإشراف البريطاني. وقد كتب تشرشل في طريق عودته إلى لندن من القدس «إن عبد الله قد انحاز كلياً إلى أسلوبنا في معالجة المشكلة العربية. آمل أن لا يحزّ أنصاره عنقه».

وكان ملخص اتفاق تشرشل ـ عبدالله في القدس الآتي:

١ ـ وقف الغارات على الفرنسيين.

٢ ـ تأييد الانتداب البريطاني على فلسطين.

٣ ـ المحافظة على النظام في الأردن.

ومقابل ذلك يتعهد الجانب البريطاني بـ:

١ ـ تنصيب عبدالله أميراً (مؤقتاً) على شرق الأردن.

٢ ـ تقديم معونة مالية سنوية.

ولهذه الغاية قررت الحكومة البريطانية تأليف قوة عسكرية لضبط الأمن، ومرابطة سرب من الطائرات البريطانية في عمّان.

□ □ □

ظل موضوع شرق الأردن، أمراً يقلق بريطانيا. ففي الوقت الذي كان فيصل في العراق يمعن في استقلاليته، كان عبد الله في شرق الأردن يمعن في تبعيته. وعلى الرغم من ذلك، ظلت بريطانيا تخاف أن يهاجم عبد الله سورية (الفرنسية). لكن توماس إدوارد لورنس المعروف بـ «لورنس العرب» الذي كان قد تعرف إلى عبد الله في جدة في العام ١٩١٥، وأعجب به، طمأن تشرشل بقوله: «إن هذا الأمير العربي الأريب... لا يميل عادة إلى الزج بنفسه في اختبارات قوة». فلم تمضِ أسابيع على تنصيب عبد الله حاكماً مؤقتاً، حتى بدأ المراقبون البريطانيون يستنتجون أنه أضعف من أن يحكم. واستنتج البريطانيون ذلك لأنه لم يستطع أن يقمع خلافاً عشائرياً لوحده، فاستنجد ببريطانيا لاستخدام الطائرات والسيارات المصفحة.

في الوقت نفسه تقريباً قدم سفير فرنسا في لندن احتجاجاً على وجود عبد الله في شرق الأردن، قائلاً: «إن وجوده يمثل تحريضاً على العنف ضد الفرنسيين في سورية». وكان الرد البريطاني، أن

الأمر على عكس ذلك، لأن عبد الله يمنع حدوث ذلك. لكن سرعان ما وقعت حادثة، اختلف المراقبون على دلالتها. أهي دليل على عجز عبد الله، أم بتحريض منه؟ ففي أواخر حزيران ١٩٢١ كمن أربعة رجال في طريق دمشق لاغتيال الجنرال هنري غورو، الحاكم الفرنسي في سورية الذي طرد الملك فيصل منها. ووقعت الشبهة على رجال قيل إنهم من أهالي شرق الأردن. واحتجت السلطات الفرنسية على إخفاق بريطانيا وعبد الله في منع محاولات هجوم من هذا النوع، وخاصة بعد أن شوهد الرجال الذين حاولوا اغتيال غورو يتجولون بحرية في شرق الأردن.

بعد مضي بضعة أشهر على توليه منصب حاكم شرق الأردن، أخذ عبد الله يغيّر رأيه بشأن خطط المستقبل. كان في أول الأمر قد أوحى للبريطانيين أنه ينوي البقاء فترة قصيرة في شرق الأردن، لأن المنطقة غير هامة له نسبياً، نظراً لطموحاته الكبيرة في أماكن أخرى. وقد وصفه أحد المؤرخين بأنه «نسر محبوس في قفص عصفور». إذ إن عبدالله كان طامحاً لاعتلاء عرش سورية. والظاهر أن تطورات جديدة شجعته على الاعتقاد بأن فرنسا قد تكون مستعدة للتفاوض معه على مصالحة تتيح له تحقيق هدفه. لذلك مال إلى البقاء في عمّان على مقربة من سورية. فقد كان هاجسه الدائم عرش سورية، بحيث يضم إليها شرق الأردن في إطار سورية الكبرى، ما أصبح فيما بعد الأردن الكبرى، بضم الجزء العربي من فلسطين إليها. وهذا ما حصل بعد قيام دولة إسرائيل عندما ضمّت الضفة الغربية، التي خسرها حفيده في حرب ١٩٦٧.

□ □ □

في ذلك الحين مال البريطانيون إلى الإبقاء عليه وقد انتفت الحاجة

إلى حاكم أكثر فعالية منه، عندما أصبح سانت جون فيلبي الرحالة البريطاني المعروف وأحد مكتشفي شبه الجزيرة العربية، مستشاراً أول لعبد الله (أصبح فيلبي فيما بعد مستشاراً للملك عبد العزيز آل سعود) وعندما جرى اختيار الكولونيل البريطاني فردريك بيك لتشكيل قوة بدوية من جنود نظاميين بقيادة بريطانية. وقد أصبحت هذه القوة لاحقاً بقيادة خلفه جون غلوب (غلوب باشا) ما يعرف بالجيش العربي. وبدا أن القانون قد تحسّن وضعه وفقاً للخطة البريطانية التي أرادها تشرشل، أي بأقل كلفة ممكنة وبإنفاق قليل.

لكن البريطانيين لم يدركوا أن بقاء عبد الله في شرق الأردن سيورطهم في حرب بين آل سعود والهاشميين، عندما عبر جماعة الأخوان الوهابيين الحدود في الصحراء لمهاجمة عبد الله في العام ١٩٢٢، ولما تمضِ سنة واحدة على وصوله إلى الأردن. لقد وصلت قوة من جماعة الأخوان تقدر ما بين ثلاثة وأربعة آلاف محارب إلى نقطة تبعد عن عمّان مسيرة ساعة واحدة على ظهور الجمال، فسحقتها الطائرات والسيارات المصفحة البريطانية. وقد جرّت تطورات السنين اللاحقة بريطانيا إلى القيام بدور في حكم شرق الأردن والدفاع عنه، أكثر مما كانت تريد. لقد أخذ المسؤولون البريطانيون يرون في عبد الله مشكلة، لا حلاً لمشكلة.

لقد اتخذت مجموعة ترتيبات مؤقتة أعدتها وزارة المستعمرات البريطانية في العام ١٩٢١، شكل واقع سياسي دائم. فقد استقر الأمير القادم من الحجاز في شبه جزيرة العرب، وحاشيته من عرب وبريطانيين، في عمّان ليصبحوا عاملاً جديداً ودائماً في السياسة المعقدة لنظام الانتداب على فلسطين، الذي أعطى ٧٥ بالمائة من البلاد إلى أسرة عربية غير فلسطينية. وإذا بمنطقة شرق الأردن

المحدثة قد أصبحت فيما بعد دولة الأردن المستقلة. وانجرفت تدريجياً إلى الوجود ككيان منفصل عن بقية فلسطين. والحقيقة أننا كثيراً ما ننسى الآن أن الأردن كان جزءاً من فلسطين وقبله كان جزءاً من سورية.

□ □ □

في شهر نيسان من العام ١٩٢١، بدأ الأمير عبد الله العمل على وضع بنية لإدارة الحكم في شرق الأردن، وكان قد تمَّ اختيار عمّان، لاعتبارات عديدة، عاصمة للإمارة الجديدة. ولم يكن حول عبد الله من الأردنيين مَنْ هو مؤهل لإدارة الدولة. فكانت حكومته الأولى مؤلفة من سبعة أشخاص، كلهم سوريون، ما عدا أردنياً واحداً. أما رئيس الحكومة، وهو رسمياً أول رئيس وزراء لشرق الأردن، فقد كان لبنانياً درزياً هو رشيد طليع. وكان رئيس الوزراء الثاني الذي خلف طليع، هو السوري علي رضا الركابي. وكانت النخبة المثقفة المتعلمة المحيطة بالأمير، من سورية والحجاز وفلسطين.

وكان لذلك أسباب عديدة منها، أنه لم يكن هناك طبقة من المتعلمين وأصحاب الخبرة في الأردن، لأن عبدالله اعتبر شرق الأردن جزءاً من الدولة العربية التي يطمح إليها، وأن الأردن ما هو إلاّ عتبة صغيرة من عتبات سورية الكبرى. إذ إن النعرة الكيانية الضيقة التي نمت فيما بعد، لم تكن معروفة في ذلك الزمان. فكان العربي من أي قطر جاء يعمل بشكل طبيعي في حكومة أي دولة عربية. وبقدر ما كان الأردن مثالاً على ذلك، كانت سورية مثالاً صارخاً لهذا أيضاً، حيث حفلت السياسة السورية في عهدي الانتداب والاستقلال بعشرات اللبنانيين في مختلف مرافق الدولة السورية، من مجالس نواب إلى حكومات إلى سفارات إلى ضباط

وقواد عسكريين. ولعل هذا زمان ولّى في نهاية القرن العشرين مع تثبيت الكيانات العربية وشرعنتها وبالتالي ضمور الفكرة القومية العربية ووأد التجارب الوحدوية العربية في مستنقع أبدي.

لقد كان الشريف حسين في الحجاز، وابناه فيصل في العراق وعبدالله في شرق الأردن، لا يرون في هذه الكيانات، إلاّ خطوة أولى لتأسيس الدولة العربية، التي تضم كل العرب في بلدان آسيا. صحيح أن الفرنسيين والبريطانيين قد قسّموا العالم العربي إلى أقطار وكيانات مختلفة ومتنوعة، لكن حسين شريف مكة وأولاده والعديد من العرب القوميين الوطنيين، كانوا يعتقدون بتفاؤل كبير، أن هذا التقسيم المصطنع، سرعان ما سينتهي بتحقيق طموحاتهم في الوحدة العربية. وإذا بشرق الأردن يجد نفسه مركز انطلاق لهذا المشروع القومي، وهو غير مؤهل له وغير قادر على لعب هذا الدور. لقد كان عدد سكان البلاد لا يتجاوز ٣٠٠ ألف نسمة، معظمهم من البدو والفلاحين، يتصارعون فيما بينهم، في المناطق الثلاث التي كان يتألف منها شرق الأردن، وهي إربد والبلقاء والكرك. وكان الصراع القبلي على الخوات هو القانون المعمول به.

كان شرق الأردن بلداً متخلفاً من كل النواحي الأمنية والقبلية والاجتماعية والاقتصادية والمالية، عندما أصبح عبد الله أميراً عليه، وقد عانى من كل هذه المشاكل في السنوات الأولى لحكمه. وجاءت قضية السيادة التي كانت موضع اهتمام كبير في تثبيت شرعية حكمه، عندما وافقت عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ على صك الانتداب البريطاني على فلسطين والأردن. وفي أيلول ١٩٢٢ أرسلت بريطانيا مذكرة رسمية إلى عصبة الأمم تطلب استثناء شرق الأردن من أحكام وعد بلفور. وفي ٢٥ أيار ١٩٢٣

اعترفت بريطانيا بحكومة شرق الأردن وأصبح هذا اليوم عيد الاستقلال الرسمي للدولة، ومازال كذلك إلى اليوم. وما إن مرّ أكثر من ٢٣ سنة حتى أعلنت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، استقلال إمارة شرق الأردن في ٢٢ آذار ١٩٤٦. بعد ذلك بشهرين بويع الأمير عبد الله بالعرش الهاشمي في الأردن وصار ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٥ أيار ١٩٤٦. وفي الأول من شهر كانون الأول ١٩٤٩، عقد مؤتمر أريحا الذي أوصى بضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية. وفي ٥ نيسان ١٩٥٠ تمَّ ضم الضفتين رسمياً. بعد ذلك بحوالى سنة، تمَّ اغتيال الملك عبد الله في ساحة المسجد الأقصى في القدس، وكان ذلك في ٢٠ تموز ١٩٥١.

□ □ □

هذا هو ملخص تاريخ ما نسيه الناس عن بدايات الأردن ونشأته ودور صانعيه. فقد كان الأردن بلداً، وعبد الله أميراً وملكاً، اختراعاً بريطانياً من الألف إلى الياء. لكن هذا الاختراع ظل صامداً لأكثر من ثمانين سنة، من بلد مؤقت وحاكم مؤقت، إلى كيان عربي أساسي ومملكة هاشمية كانت تتسع وتضيق حسب الظروف السياسية. وقد كان الفضل في ذلك إلى أعجوبة البقاء التي اجترحها الحفيد الملك حسين بن طلال، على امتداد ٤٨ سنة، بعد أن اجترح الجد عبد الله بن الحسين، أعجوبة التأسيس على مدى ثلاثين سنة.

كان ذلك حديث الملك عبد الله الأول. أما إرث الملك عبد الله الثاني، فلا يصح فيه إلاّ ما قاله أردشير إلى أصحابه، في رواية لابن عبد ربه في «العقد الفريد»:

«إني إنما أملك الأجساد لا النيّات، وأحكمُ بالعدل لا بالرضى، وأفحص عن الأعمال لا عن السرائر».

ولعل الملك الهاشمي الشاب، يحاول قرع أبواب القرن الواحد والعشرين بطموحات جديدة لم يستطع جده الكبير وأبوه أن يحققاها.

بوركت المحاولة.

الهوامش:

1 - Hashimite Rule and the Emergence of the State by Suleiman Mousa, in the Shaphine of an Arab Statesman. Quartet Books - London 1983.

2 - Hussein of Jordan - a Political Biography - by James Lunt - Macmillan, London 1989.

3 - A Peace To End All Peace - by David Fromkin, Andre Deutsch, London, 1989.

٣ ـ الأردن

«إذا انهار الجدار، انهارت الأمة»

■ «لما هلك الإسكندر، قام الخطباء على رأسه، فكان من قولهم:
- الإسكندر كان أمس أنطق منه اليوم، وهو اليوم أوعظُ منه أمس!»□

العقد الفريد
لابن عبد ربه

هذا حديث عمره ثلاثون سنة تماماً مع ملك الأردن الراحل الحسين بن طلال. وقد عثرت عليه مصادفة وأنا أنقب في مراجعي عن الأردن. وكنت قد نسيت كلياً أنني قمت بهذا الحديث أيام كنت مراسلاً متجولاً لـ «النهار» في الستينيات. لكن، سبحان الله، كثيراً ما تستعيد الذاكرة ألوانها عندما تعثر على بداية خيط رفيع يشدها إلى الماضي. وعندما عدت وقرأت الحديث بعد ثلث قرن على وقوعه ونشره، تذكرت ظروفه وحكايته. الأهم من ذلك أنني عندما قرأته بإمعان أدركت أهميته القصوى لكل من يريد اليوم أن يؤرخ لفكر الملك حسين وتطوره خلال سني حكمه الطويلة. غير أنه في الوقت نفسه، حديث فريد من نوعه، لأنه حديث شخصي وعاطفي وصريح، بقدر ما هو حديث سياسي حدد فيه الملك حسين مواقفه من أزمات تلك الحقبة.

كان الزمان شهر شباط من العام ١٩٦٩، بعد حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ بحوالى سنة ونصف السنة. فجرح الهزيمة كان طرياً، وخسارة الضفة الغربية في الحرب، التي كانت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، هي الهم الأساسي والشغل الشاغل للأردن ومليكه. كانت مصر جمال عبد الناصر مازالت تحمل اسم الجمهورية العربية المتحدة، وجرح الانفصال عن سورية لم يكن اندمل بعد. كانت مصر قد خسرت سيناء، وسورية قد خسرت الجولان. والأردن قد خسر نصف مملكته، بخسارة الضفة الغربية بكاملها. كانت دول المواجهة الثلاث تعيش أجواء كارثية، بينما قرار مجلس الأمن الداعي إلى انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة قد صدر. وكان مؤتمر قمة الخرطوم في صيف ١٩٦٧، قد أقرّ «اللاءات» الثلاثة: لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضة. وكان شعار عبد الناصر ما أخذ بالقوة لا يستعاد إلاّ بالقوة، له سلطته المعنوية وصداه. كانت الدول العربية المهزومة تتأرجح بين كيف تسترد بالقوة ما ضاع منها في الحرب، وهي لا تملك القوة، وكيف تفاوض على السلام، وهي لا تملك القدرة السياسية ـ في الداخل والخارج ـ على الدخول في حل سلمي.

كانت أياماً عصيبة من غير جدال. وسط تلك الأيام، وخلال الأشهر التي أعقبت الهزيمة، بُدئ بطرح العمل الفدائي لاستعادة ما خسره العرب في الحرب، كبديل عن حرب جيوش لا تملك القدرات العسكرية في مواجهة الترسانة العسكرية الإسرائيلية. كما لا أنظمة تملك القرار السياسي والحركة الديبلوماسية في مواجهة الدول الكبرى ـ بما فيها الاتحاد السوفياتي ـ التي كانت تريد حماية إسرائيل عن طريق ردع العرب عن القيام بأي عمل عسكري،

ملوحة بحل سلمي ما، يخدر العرب سنوات طويلة. وهذا ما حدث. وإذا بفكرة العمل الفدائي تبدو وكأنها تحمل بارقة أمل للعرب المهزومين، بقدر ما كانت تبدو ممكنة وفعّالة. فقد كان الزمان زمان حروب التحرير في العالم الثالث، من فيتنام والهند الصينية إلى أميركا اللاتينية، ومن أفريقيا إلى آسيا. كان العمل الفدائي فكرة وطنية تجسد التوق العربي إلى النضال ضد الاستعمار والصهيونية.

وسط هذه الأجواء، طرح وصفي التل، الذي كان بمثابة زعيم للمعارضة في الأردن، مشروع «عمّان ـ هانوي العرب»، يدعو فيه الأردن إلى تبني العمل الفدائي ضد إسرائيل ودعمه من قبل الملك وحكومته، التي كانت برئاسة بهجت التلهوني. وأثارت أفكار وصفي التل حماسة كبيرة في الأردن، بقدر ما أصبح شعار «عمّان ـ هانوي العرب» على كل شفة ولسان، ما أدى إلى إزعاج حكومة بهجت التلهوني.

إنطلاقاً من تلك المناخات السياسية، ذهبت إلى الأردن. ومن المؤسف أنني لا أذكر بالتفصيل مَنْ دبَّر لي مقابلة الملك حسين، لأنني عندما وصلت عمّان كان هدفي أن أقابل وصفي التل لأخوض معه في نقاش صحافي عن مفهومه لـ «هانوي العرب» بعد أن كان قد أصدر كراساً بهذا المعنى، مُنع من التداول في الأردن. إنما أذكر تماماً أن رئيس الديوان الملكي كان أحمد طوقان، وبرغم أنه كان رجلاً كبير السن في حينه، فقد بدا رجلاً بشوشاً ومضيافاً. وقد عرفني إليه المناضل والكاتب العربي الفلسطيني الكبير أكرم زعيتر الذي كان صديقاً حميماً لوالدي. ومازلت أذكر اللقاء في «منزول» دارة أحمد طوقان، و«المنقل» العامر بالجمر في وسطه،

والناس متدثرة بـ «الفروات» ـ وهي جاكيت من جلد الغنم ـ والعباءات المصنوعة من وبر الجمال، في يوم شتاء قارس. وكان برد عمّان قد فعل فعله فيّ، حتى كدت أجلس على «المنقل». وكان في مجلس أحمد طوقان نخبة من السياسيين الأردنيين، الذين أخذوا يناقشونني ويتناقشون فيما بينهم في أفكار ومواقف وصفي التل.

إلى أن طرح أحدهم عليّ السؤال: هل قابلت الملك؟ قلت: لا. قال: ألا تريد مقابلته؟ قلت: أتمنى. فتطلع ذاك الرجل إلى أحمد طوقان وقال له: لماذا لا تدبّر يا باشا موعداً لرياض مع الملك؟ خصوصاً أنه قابل وصفي التل؟ ثم سألني ذاك الرجل (الذي لم أعد أذكر اسمه أو وجهه) أتريد أن تقابل بهجت التلهوني؟ قلت، بعد تباطؤ ما معناه أنني إذا قابلت الملك، فلا داعي لأن أقابل رئيس الحكومة. وكنت في قرارة نفسي أفكر بضرورة العودة بسرعة إلى بيروت لنشر حديث وصفي التل (ولم يكن يوجد في تلك الأيام، تليفونات دولية ميسرة، وبالطبع لا فاكسات).

وتمّ تدبير موعد لي مع الملك على عجل. ومن عجقتي بالموضوع، نسيت أن أطلب من الباشا رئيس الديوان، أن يرسل معي مصوراً لالتقاط الصورة التذكارية ـ التاريخية التي يسعى إليها كل صحافي. ولما وصلت إلى مكان اللقاء مع الملك، سألت عن المصور الصحافي، فقال لي من كان في الديوان إنهم لم يستدعوه لأن الموعد مع سيدنا، كان مفاجئاً. وطلب ذلك الموظف مصوراً على عجل. لكن الباب كان قد فُتح واستقبلني الملك. ولما وصل المصور متأخراً، ارتبك ولم يدخل إلى المكتب، وخاف لأن الباب قد أغلق فضاعت الصورة إلى الأبد. وتمّ الحديث مع الملك، وطرت في اليوم

التالي إلى بيروت لنشر الحديث من دون صورة، كان تاريخ اللقاء ٢٨ شباط ١٩٦٩. وتاريخ نشره في «النهار» ١ آذار ١٩٦٩.

ويبدو أن الكلام الذي دار في «منزول» رئيس الديوان الملكي قد وصل إلى آذان بهجت التلهوني، خصوصاً تلكؤي عن طلب موعد لحديث صحافي مع رئيس الحكومة، بعد أن كنت قد قابلت وصفي التل. وعدت إلى عمّان بعد أسبوع تماماً من نشر حديث الملك حسين في «النهار»، وأنا فخور بانتصاري الصحافي، معتدّ بعلاقاتي الأردنية. ولما وصلت إلى المطار، فوجئت بضابط الجوازات يبلغني بأنني ممنوع من الدخول إلى الأردن، طالباً مني الانتظار في مكتب مدير الأمن في المطار، وكان ذلك يعني أنني سأعود إلى بيروت على الطائرة التي أقلتني. ولم يشفع لي إطلاع الضابط على حديث الملك المنشور في «النهار». وبينما أنا منتظر في مكتب الأمن، مرّ رجل يلبس «فروة» كاكية اللون، فوقف له الضابط وأدى له التحية. فسأل الرجل ما قضية الرجل المنتظر عندك (أي أنا)؟ فسحب الضابط «كارتاً» وأعطاه للرجل. فما كان من الرجل إلّا أن ضحك ومزق الكارت وشتم رئيس الوزراء وسط ذهول الضابط، وقال لي: تفضل، فلم أفهم من هذا المنظر السوريالي شيئاً، إلاّ عندما قال الضابط، قم خذ حقيبتك، لقد سُمح لك بالدخول، وعليك أن تركض وتلحق بالرجل وتشكره. فقلت له: مَنْ هو هذا الرجل؟ وأين هو؟ ولماذا؟ وما كاد الضابط يقول لي: يا.... إنه أبو رسول، وقلت: ومَنْ هو أبو رسول! حتى نرفز الضابط لجهلي وقال لي بشكل نزق: إنه محمد رسول الكيلاني مدير المخابرات (أو الأمن لم أعد أذكر)، وكنت أسمع أنه رجل الأمن القوي في المملكة. وغاب أبو رسول عن الأنظار، ولم أتعرف إليه ولم ألقه منذ تلك الحادثة.

وعدت بعد سنين طويلة إلى الأردن، وإذا بقرار المنع مازال ساري المفعول في المطار وعلى الحدود البرية. كان ذلك في العام ١٩٨٠، بدعوة من صديقي الراحل الكبير الشريف عبد الحميد شرف رئيس الحكومة الأردنية آنذاك. ولما طلبت من موظف الجوازات في المطار الاتصال برئيس الحكومة لأنني ضيفه قبل منعي من الدخول، كان الموظف المنتدب لاستقبالي من قبل عبد الحميد شرف قد وصل، فأنقذ الموقف. ولما سألته عن سبب هذا المنع، قال لي إن قرار المنع صادر عن بهجت التلهوني أيام كان رئيساً للحكومة قبل أكثر من عشر سنين في حينه لأنني اعتذرت عن لقائه، وفضلت عليه الملك ووصفي التل. وبقيت هذه الحادثة مجال تندر بيني وبين عبد الحميد شرف إلى أن توفاه الله بعد زيارتي لعمان بأسابيع قليلة. وهكذا فإن القرار الصادر عام ١٩٦٩ كان مازال سارياً حتى ١٩٨٠.

نعود إلى حديث الملك حسين. لا شك في أن الملك الراحل قد أدلى بعشرات بل مئات الأحاديث الصحافية في حياته. ولا أدعي أنني اطلعت عليها كلها. لكنني أستطيع أن أؤكد، أن لهذا الحديث نكهة حسينية ـ هاشمية ـ أردنية مختلفة، بقدر ما له مدلولات عن تفكير ملك عربي واجه الأعاصير السياسية كما لم يواجهها زعيم عربي آخر. ففيه مفاتيح كثيرة لمن يريد أن يفتح نوافذ صغيرة في تاريخ الأردن الفتيّ. كما يلقي الضوء على صورة الماضي السياسي العربي في مرآة الحاضر المكسورة.

وكان ذلك اللقاء، وذلك الحديث، مع الملك حسين هو الأول والأخير. ولم نلتقِ بعدها أبداً.

□ □ □

كان وحده في عمّان، الرجل الذي يستطيع أن يضع نقاطاً كثيرة

على حروف ظلت تائهة زمناً طويلاً. وكانت الناس ـ كل الناس ـ تعرف أن لا أحد غيره يستطيع أن يجيب عن عشرات الأسئلة والاحتمالات والشائعات التي تنطلق بسرعة عجيبة في العاصمة الأردنية، لتموت بسرعة أعجب في أحضان السياسيين والمراقبين. كان الملك حسين، ككل شيء آخر في عمان، حزيناً ومتفائلاً وصامداً في آن معاً. لم يرفض سؤالاً، ولم يتحفظ على إجابة. لم يعتبر أن هناك أسئلة لا يمكن أن تسأل، وبذلك ترك لنفسه حرية أسلوب الجواب. كان عليماً بكل قواعد اللعبة الصحافية ـ السياسية ومحترفاً أصولها.

بدأ حديثه، ككل الناس في الأردن، عن التحرير. تحرير الأرض التي خسرها في الحرب. لم يتردد: لا طريق إلاّ التحرير. قالها وأصرَّ عليها بكلمات عدة وجمل مختلفة. لم تلتبس عليه الأمور. كانت الأشياء ـ كل الأشياء ـ واضحة في ذهنه. بدا، من خلال حديث طويل، كأن الرصاصة الأولى التي أطلقها جده الأول الشريف حسين بن علي قبل نصف قرن ونيف من الحجاز، ما زالت تراثاً يحمل أعباءه إلى اليوم.

وحدنا، في المكتب العادي الرحب في الديوان الملكي، جلسنا نتحدث. وتشعب الحوار من حيث بدأ، وذهب إلى حيث يجب أن يذهب. ورسا على إرث الرصاصة الأولى. كان في الملك حسين كثير من القدرية، وكثير من الرجولة المسؤولة. وكان فخوراً بهذا التراث. صور الحسين الأول، جده الملك عبد الله، وأبيه الملك طلال، المعالم الوحيدة في غرفة المكتب الزرقاء.

من أين نبدأ؟

من إمكانيات الحل السياسي، وهي في رأيه كثيرة، والحل السياسي

الوحيد المقبول هو تنفيذ قرار مجلس الأمن. وإذا فشل التوصل إلى هذا الحل، فلا بديل للمعركة. المهم أن نحرر الأرض بأية وسيلة كانت. أما التعاون والتنسيق مع الفدائيين، فهذا مطلب رئيسي للأردن. ولا صدام ممكناً بين الطرفين لأن فشل الحل السياسي سيجعل كل واحد منا فدائياً.

ونجاحه؟ يعني إقرار الغالبية بواقعيته والموافقة عليه. وإذا تعدينا حدود ما قبل ٥ حزيران فمعنى ذلك استعداء العالم لنا وتأييد إسرائيل بدلاً منا. والفلسطينيون، ألا تعطيهم دولة مستقلة؟ الخيار متروك لهم ليقرروا مصيرهم بعد إعادة الضفة المحتلة، لكن الغالبية ستقف في وجه تمزيق وحدة صفهم.

والجيش لماذا لا يقبل السلاح السوفياتي؟ لأن السلاح الغربي لا يقل جودة عن السلاح الشرقي، ولأن مصادر السلاح في الغرب أكثر منها في الشرق.

يبقى ماذا؟

تبقى الأيام العصيبة التي مرَّ ويمرّ بها، هو والأردن. وتبقى القدس. وعلى الأرض المزروعة بكل هذه الألغام، مشينا معاً أكثر من ساعة ونصف الساعة. وكنا كلما تفادينا لغماً ينفجر آخر. لكن لا بد لحديث الملك حسين الذي لم يعرف كيف يتربع سعيداً على عرش هذه المملكة الحزينة طوال حقبة من الزمن، من أن يبدأ. وبدأنا:

□ □ □

■ لمست في أوساط الحكومة الأردنية تفاؤلاً بالوصول إلى حل سلمي. هل هناك مبرر لهذا التفاؤل؟

□ **المبرر الوحيد، إذا وُصِفَ الشعور هنا بأنه شعور تفاؤل، ناتج**

على ما يبدو من تقدير الدول الكبرى، بأنه إذا تدهور الوضع في المنطقة أكثر مما هو عليه الآن، فإن ذلك قد يؤدي إلى مضاعفات تهدد الأمن في الشرق الأوسط وتدفع السلام العالمي إلى حافة الخطر. وبالتالي هناك على ما يبدو محاولات بين الدول الكبرى لدعم قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، والقيام بمساعٍ تؤدي إلى تنفيذه.

هذا إذا تفاءلنا بشكل عام. أما بالنسبة إلينا في الأردن، فالوضع الآن أفضل مما كان عليه في الماضي. ومواقفنا كانت حتى الآن مواقف سليمة ومعقولة. أما كوننا لم نحرز تقدماً محسوساً، فذلك ناجم عن تعنت إسرائيل ورفضها الانصياع للقرارات الدولية.

■ إلى أي حد يمكن أن يكون الحل السلمي الذي تسعون إليه، حلاً عادلاً ومشرفاً؟ أليس هناك تناقض بين الحل السلمي وبين كون هذا الحل «عادلاً ومشرفاً»؟

□ الحل السلمي العادل والمشرف الذي نسعى إليه مبني على قرار مجلس الأمن الذي قبلناه هنا في الأردن وقبلته معنا الجمهورية العربية المتحدة (مصر). هذا الحل يعود بنا إلى الوضع الذي كان قائماً قبل ٥ حزيران ١٩٦٧. ومعناه إنقاذ الأرض وأهلنا وإخواننا في المناطق المحتلة. وهذا ما نعتبره حلاً عادلاً ومشرفاً.

■ هل هناك مشاركة عربية في هذا الاعتقاد؟

□ القضية قضية حق وعدالة، لكن الوقت يمر والمواقف التي

تقفها الدول العربية، المهددة في مصيرها وكيانها ومستقبلها، لا تزال دون مستوى هذه القضية وخطورتها. فحتى الآن لم تتمكن الدول العربية من تجميع قواها بالشكل الصحيح لتجابه هذا التحدي وتعطيه حجمه الطبيعي.

هناك فرق بين المشاركة في العاطفة والمادة، وبين ما يجب أن تكون عليه المشاركة في مثل هذا الظرف الذي يستوجب اللقاءات على أعلى المستويات، مع دراسة لقوة الخصم وإمكاناته وما يجب أن نهيىء بالمقابل، حتى نضمن الصمود من جهة، ونتحاشى أخطاءنا السابقة من جهة ثانية، ولكي نحرز التفوق المطلوب من أجل بلوغ أهدافنا.

شيء من هذا لم يتحقق إلى الآن. وبالتالي فإننا كمسؤولين نتحمل مسؤولية كبرى، فنحن عندما نتحدث عن عدم المشاركة، نتحدث عن قرار مجلس الأمن وعدم مساعدة البعض في تنفيذه. فإذا كانت هناك مسؤولية نتحملها نحن، فإن ثمة مسؤوليات أخرى على الدول العربية أن تتحملها، لأنها حتى الآن لم تستطع أن تقدم ما يجب أن تقدمه في سبيل ضمان حقوقها كاملة، والدفاع عن شرفها ومصيرها ومستقبلها. فإزالة آثار العدوان ودرء خطر إسرائيل لا يتمان إلاّ عن طريق المشاركة العربية الكاملة.

■ هل يمكن أن تكون أكثر تحديداً لنوعية المشاركة المطلوبة؟

□ هناك تلكؤ في جميع النواحي. تلكؤ مادي وتلكؤ في التنسيق، نحن بحاجة إلى إمدادات من السلاح والعتاد والذخيرة، ونريد وسائل للحصول على السلاح لا توفرها إلاّ المادة. وهكذا أيضاً وضع إخواننا في الجمهورية العربية

المتحدة (مصر). نحن في الأردن نشعر بأننا الجدار الواقي للأمة العربية. وإخواننا العرب لا يقدرون الخطر الذي سيلحق بهم إذا انهار هذا الجدار. كل الذي نطالب به هو التهيئة والاستعداد للمعركة المقبلة، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون والتفاهم.

■ هل يعني هذا أن المساعدات العربية التي أقرها مؤتمر الخرطوم توقفت أو تأخرت؟

□ المساعدات العربية التي أقرها مؤتمر القمة في الخرطوم ما زالت تصل. السعودية وليبيا تدفعان المبلغ كاملاً وبانتظام. ولكن إخواننا في الكويت يدفعون بالاسترليني، وأنت تعرف أن الجنيه الاسترليني قد خفض، وبالتالي فإن المبلغ الذي يصل الأردن من الكويت هو أقل مما أقره مؤتمر الخرطوم.

■ لكن ما الذي يمنع عقد مؤتمر قمة عربي حالياً؟

□ أنت أدرى. لقد بُح صوتنا في الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي جديد. لكن الأسباب التي تمنع عقده مختلفة. منها أن هناك مَنْ يقول إنه يجب الانتظار في هذه المرحلة ما دمنا نسعى إلى حل سلمي للقضية، وبالتالي فإنه ليس هناك من جديد لنعرضه أو نناقشه قبل أن تستنفد محاولاتنا لتنفيذ قرار مجلس الأمن. فإما أن تحدث المعجزة وننجح في التوصل إلى حل سلمي، فنعرضه في المؤتمر، أو يكون لدينا بديل عنه ينقذ الأرض والأهل والإخوان، فنعرضه أيضاً ونناقشه. إلى جانب أن عملية البناء والاستعداد تأخذ وقتاً طويلاً.

السبب الآخر يقول إنه ما دامت هناك خلافات جذرية بين الدول العربية حول قرار مجلس الأمن وأسلوب العمل، فلا

مبرر بالتالي لمؤتمر سنخرج مختلفين منه. لكننا نشعر نحن بأن الواجب يقتضي تبادل وجهات النظر المختلفة ومحاولة إيجاد أرض مشتركة للعمل على صد الخطر الإسرائيلي. من هنا ينبع اعتقادنا أن هناك فائدة من عقد مؤتمر تناقش فيه كل الآراء وتتضح وجهات النظر وتذلل الصعاب.

■ إذاً ما هو البديل لمؤتمر القمة؟

□ ما نقوم به حالياً. التنسيق الكامل مع إخواننا في الجمهورية العربية المتحدة. فنحن نتصل بهم باستمرار ونتباحث وإياهم في كل وضع وفي كل موقف. ونحاول أن نعوض نقص وجود مؤتمر قمة، بالاتصالات الثنائية التي نقوم بها مع الدول العربية الأخرى.

■ إذا فشل الحل السلمي ووصلت المساعي الديبلوماسية التي تبذل حالياً إلى طريق مسدود، ما البديل في رأيك؟

□ البديل واضح في ما يتعلق بالأردن بالذات. إذا فشل الحل السلمي فإننا لن نوفر ساعة من جهدنا أو طاقة من طاقاتنا إلاّ ونبني هذا الوطن بحيث يصبح في وضع يمكنه ــ إذا فرضت عليه المعركة من جديد ــ أن يقاوم ويصمد بشكل مشرف. إننا نقدم له كل الدعم الذي يتمناه ويريده، فنعبّئ وندرّب ونسلّح.

فقد أصبح وضعنا الآن من ناحية السلاح أفضل مما كان عليه قبل ٥ حزيران، كما أصبح استعدادنا للقتال أفضل من أي يوم من الأيام. كل هذا يجعلنا نطمئن مائة في المائة إلى أننا سنحارب على هذه الأرض ونموت عليها. وإذا كنا لا

نستطيع أن نحقق أكثر من هذا، فإننا سنجعل العدو يدفع الثمن بشكل باهظ جداً إذا أراد الاعتداء علينا.

إن كل المساعدات التي تلقيناها من إخواننا العرب نتيجة مقررات مؤتمر الخرطوم، حوّلناها إلى أغراض التسليح والقوات المسلحة. إن الضفة الشرقية بموقفها هذا تتحمل أعباء الصمود مع إخواننا الصامدين في الضفة الغربية المحتلة. وفي الوقت الذي نعمل على الصعيد السياسي، نعمل أيضاً على تقوية أنفسنا حتى نحرر الأرض المحتلة. وإذا فشل الحل السياسي فلا بديل من السلاح.

■ ما رأيك في فكرة احتواء العمل الفدائي؟ أي أن يتبنى الأردن رسمياً عمل التنظيمات الفدائية.

□ **إذا كان المقصود بهذه الفكرة التنسيق بين الحكومة والعمل الفدائي، فهذا مطلبنا الرئيسي. إن مواجهة العدو تتطلب منا، وباستمرار، جهوداً مشتركة لتجعل أبناء بلدنا الصامدين هنا في الضفة الشرقية والصامدين هناك في الضفة المحتلة، ينصهرون في قالب واحد وعمل واحد للوصول إلى الهدف الواحد. ومساعينا مستمرة لتأمين هذا. فالمزيد من التفاهم بيننا وبين التنظيمات الفدائية يخدم هذا الهدف. بل يجب أن تذلل كل العقبات للوصول إلى ذلك. وما زال الباب مفتوحاً للمزيد من التعاون للوصول إلى الهدف المشترك.**

■ قصدت باحتواء العمل الفدائي، تحويل عمان إلى «هانوي العرب». أي أن يتحول الأردن إلى قاعدة تتبنى العمل الفدائي وتعمل له.

□ **بصراحة، المعركة تفرض علينا أن ننظم أنفسنا ونتحاشى الفوضى ونتفادى النعرات التي تؤثر في وضعنا وفي صمودنا. ولا بديل لنا عن التعاون والتنسيق. نحن نريد هذا البلد مثالاً للتماسك والتعاون والإخلاص للوصول إلى الهدف الواحد، هدف كل العاملين والمقاتلين، وهو تحرير الأرض المحتلة.**

■ هل تعتقد أن العمل الفدائي يصلح طريقاً للتحرير؟

□ **إذا كنا سنفشل في الوصول إلى النتيجة التي نتوخاها في إيجاد حل عادل لقضيتنا، فكل واحد منا فدائي، أكان هنا أم في الأراضي المحتلة. إن مصيرنا متوقف على ما في أيدينا من إمكانات، وهي تزداد أو تنقص بنسبة التعاون والتنسيق بيننا. إلاّ أن هذا لا يعني أن كل واحد منا لا يشكل ـــ بحد ذاته ـــ قوة للقضية. فتحرير الأرض هو هدفنا، بأية طريقة وحسب ظروف كل طريقة.**

■ كيف تفسر التناقض الناتج عن السعي وراء حل سياسي للقضية من قبل عمّان والقاهرة، ورفض التنظيمات الفلسطينية وبعض الدول العربية هذا الحل؟

□ **هناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. العامل الأول هو الموقف الدولي. وحتى يكون لنا موقف من هذا الأمر، يجب أن نستند إلى وسائل وإمكانات معينة، وإلى حد كبير فإن هذا متوافر في صمودنا وصمود إخواننا.**

إلاّ أن الصورة بصراحة غير كاملة وغير مريحة. فهناك تفاوت بالنسبة إلى الموقف الدولي، لكن هناك أيضاً شبه

إجماع على ضرورة إزالة آثار العدوان وتأييدنا في استعادة الأرض. وهذا موقف يتفق حوله الشرق والغرب معاً. إلاّ أننا إذا حاولنا بعد وصولنا إلى مرحلة إزالة آثار العدوان، أن نتقدم إلى أبعد منها ونتخطاها بواسطة قوتنا الذاتية ــ أو لأي سبب من الأسباب ــ فسنجد أن العالم كله سيقف ضدنا. وإذا كان ذلك يعني رفضنا للحل السياسي، الذي هو قبول قرار مجلس الأمن والعودة إلى حدود ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧، وبالتالي تخطي هذه الحدود، فسنجد أن التفاوت في الموقف الدولي قد ازداد وشبه الإجماع على تأييدنا قد زال، وتحول إلى تأييد لإسرائيل.

لكن إذا أحرزنا تقدماً في اتجاه الحل السياسي واستعدنا ما فقدناه بطرق سلمية بدل أن نستعيده عن طريق القوة، فسنجد أن من الصعب إيجاد مبرر لرفض هذا الحل. المهم أن نستعيد الحق العربي بأية وسيلة، خصوصاً إذا كانت وسائل القوة غير متوافرة نتيجة قلق الموقف العربي وقلة الوسائل الأخرى التي تمكننا من ذلك. فالبديل لاستخدام القوة هو تحقيق المكاسب التي نسعى إليها عن طريق العمل السياسي. وعندئذٍ سيلقي الشعب الواعي نظرة على الذي حققناه، وربما يقبله.

■ ألا تعتقد أن الصدام بين الأنظمة العربية والعمل الفدائي أمر محتم في حال فشل الحل السياسي؟

□ لا يا سيدي. إذا كان الفشل أصاب العمل السياسي، فهذا يعني أننا كلنا متفقون على ضرورة استخدام البديل، وهو تحرير الأرض بوسائل أخرى. عندئذٍ سنكون جميعاً في

المعركة. ولن نتأخر أبداً في بذل كل غالٍ ورخيص في سبيل كسب هذه المعركة.

■ لكن إذا نجح الحل السلمي، ألا تزداد إمكانيات الصِدّام؟

□ **لا مرة أخرى يا سيدي. لن يكون هناك صدام أبداً. لأننا واثقون من أن الغالبية العظمى من إخواننا على درجة كبيرة من الوعي، بحيث إذا تحقق لهم الحل السياسي أو السلمي سيدركون واقعيته وسيعمدون إلى تنفيذه إنهاء للمشكلة.**

■ إذا طالب الفلسطينيون بدولة مستقلة عن المملكة الأردنية الهاشمية، فهل أنت على استعداد لمنحهم هذا المطلب؟

□ **لو سألتني هذا السؤال قبل سنة ١٩٤٧، لكان الجواب عنه تلقائياً. لكن عندما دخلت الدول والجيوش العربية حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، تحولت قضية فلسطين إلى قضية عربية، ولم تعد قضية فلسطينية صغيرة محصورة بالشعب الفلسطيني فقط. أصبحت القضية الفلسطينية قضية مصيرية كبرى بالنسبة إلى العرب جميعاً.**

واليوم بعد حرب ٥ حزيران احتلت إسرائيل كل فلسطين وأجزاء من سورية والجمهورية العربية المتحدة (مصر). وبالتالي أصبح المستقبل الفلسطيني يهم العرب، وبالطبع أبناء فلسطين هم في الطليعة. ومنذ سنة ١٩٤٨ ونحن نحاول هنا في الأردن أن نشكل عائلة واحدة متماسكة تسير جنباً إلى جنب في المعركة. إننا نرفض بإصرار نغمة أردني وفلسطيني التي نسمعها بين حين وآخر.

لكن من المؤسف أن هذه الفكرة مطروحة عند بعض العرب

اليوم. وبطبيعة الحال، إذا تمكنا من إزالة آثار العدوان وأعدنا الضفة المحتلة إلى أهلها وأصحابها، فسنعيد النظر في العلاقة ونحسن الأوضاع التي كانت سائدة قبل حزيران ١٩٦٧، ونحاول أن نبقى أسرة واحدة. إلاّ أن الخيار متروك للفلسطينيين وأهلنا وإخواننا هناك ليقرروا مصيرهم.

غير أن هناك أيضاً مشكلة جديدة في ما يتعلق بقرار مجلس الأمن وقبوله واستعادة القدس. القرار ينص على إعادة الأمور كما كانت عليه قبل حزيران ١٩٦٧. أي الأردن بضفتيه. وأعتقد أن هذا السؤال لم يطرح على الجميع في الضفة المحتلة، ولا لزوم لطرحه، لأن الغالبية العظمى من أبناء الأردن ستقف بعناد في وجه تمزيق وحدة الصف، وقفة يد واحدة ورجل واحد.

■ يثير بعض الأوساط الأردنية أن الجيش الأردني لا يفيد من مصادر السلاح العالمية كلها. أي أنه يرفض التسلح بأسلحة سوفياتية. هل هذا صحيح؟

□ الجميع يعرفون أن الجيش العربي الأردني يعتمد أسلوب التدريب الغربي والسلاح الغربي. وتسليحنا طول السنوات الماضية كان يعتمد على مصادر السلاح الغربية. وبعد حرب حزيران، ناقشنا هذا الموضع في مؤتمر الخرطوم، وقلنا للأخوان العرب إنه إذا أردنا تسليح جيشنا بالسلاح الشرقي، فإن ذلك يعني إعادة تدريبه، وهذا يحتاج إلى وقت طويل لا نملكه وإلى بداية من الصفر لا نقدر عليها. ووافق إخواننا على هذا الرأي.

وقد أفدنا بعد الحرب مباشرة من السلاح الغربي الذي كان

متوافراً عند بعض الدول العربية التي انتقلت إلى استعمال السلاح الشرقي، وبذلك كنا أسرع من غيرنا في استعادة بعض ما فقدناه ومجابهة ظروف صعبة بسهولة. إلى جانب أن العقيدة العسكرية الشرقية تعتمد في تدريبها أسلوب الكثرة العددية على حساب الجودة الفردية. بينما العقيدة العسكرية الغربية تعتمد الجودة الفردية على حساب الكثرة العددية. والأردن بلد صغير لا يستطيع أن يعتمد الكثرة العددية في جيشه، وبالتالي الأسلوب الشرقي. لذلك فالعقيدة الغربية أكثر ملاءمة له.

هذه كانت من الأسباب التي جعلتنا نستمر في الحصول على السلاح من الغرب. وتوافر السلاح في العالم اليوم أصبح سهلاً. أية دولة تستطيع أن تشتري سلاحاً إذا توافرت عندها الأموال. لذلك كانت الناحية المادية من العوامل التي جعلتنا نعتمد مصادرنا التقليدية في السلاح. ولو حصلنا على أسلحة شرقية لقطعت المصادر الغربية عنا السلاح. ويجب أن لا ننسى أن إسرائيل حاربتنا بسلاح غربي، ولم يكن السلاح الغربي أقل جودة من السلاح الشرقي. كما أن إسرائيل تريد أن تجعل قضية السلاح في العالم العربي، قضية صراع بين معسكرين. وعلينا أن لا نسمح لها بذلك. فضلاً عن أن وجود عدة مصادر للسلاح من الغرب، يسهل الحصول دوماً على السلاح من أحد هذه المصادر، بينما هناك مصدر واحد للسلاح من الشرق.

السلاح ليس مشكلة. فعندما يصل السلاح ـ من أي مصدر كان ـ إلى أيد عربية يصبح سلاحاً عربياً.

■ هناك من يتساءل عن جدوى استمرار العلاقات العربية مع الغرب، على اعتبار أنه خذلنا في كل مكان ومناسبة؟

□ **عندما تحاربنا إسرائيل، إنما تحاربنا في كل مكان. الصهيونية تخوض المعركة ضد العرب في مختلف أنحاء العالم. وبالتالي فإن العرب بحاجة إلى كل دول العالم، وليس إلى دولة معينة. علاقات العرب مع الغرب علاقات ضرورية لأننا بحاجة إلى صداقة الجميع ومساعداتهم. نجاح الصهيونية يعود إلى عملها الطويل والمستمر في كل دول العالم. وبالتالي فإن العرب يحتاجون إلى كل الصداقات الممكنة لشرح قضيتهم وكسب أنصار لها، وعليهم أن يخوضوا المعركة ضد الصهيونية في كل مكان في العالم.**

■ سؤال شخصي، وربما أخير: كثيراً ما مرت بك أيام عصيبة، فكيف تقارنها بهذه الأيام؟

□ **هذه الأيام أفضل. بمعنى أننا نتقدم، نعمل كأسرة ونبني كشعب يجتاز مرحلة عصيبة. في الوقت نفسه أشعر بأننا أمة جديرة بالحياة. المصيبة علمتنا تجارب كثيرة، استطعنا أن نرتفع بها إلى مستوى المسؤولية.**

أصعب ظروف مرت عليّ كانت الأيام التي سبقت ٥ حزيران. كنت أرى المعركة مفروضة علينا، وكنت أرى انهيار جهود بذلت في سنين طويلة. إلاّ أنني كنت دائماً واثقاً من صمود هذا الشعب وهذه الأمة في مرحلة الخطر وفي ظروف المحنة.

■ والقدس، ألا تعني لك شيئاً خاصاً؟

□ **القدس لها مكانة لا أستطيع أن أصفها لك بالنسبة إليَّ كهاشمي وبالنسبة إليَّ وإلى أسرتي التي ضحت باستمرار في سبيلها، من الثورة العربية الكبرى حتى اليوم. قائد هذه الثورة يرقد في القدس. وجدي هناك. إنها كل شيء.**

والقدس لها عندي المكانة نفسها كمسلم وعربي. كفاحنا من أجلها وفي سبيل الاحتفاظ بها كفاح لا يهدأ. القدس عربية، والقدس حقنا، ولن نفرط في هذا الحق، ولو كلفنا حياتنا. أتسألني عن القدس وتريد جواباً بكلمات؟ القدس كل شيء.

□ □ □

أما وقد رحل الملك حسين إلى رحمة الله، فخير خاتمة لهذا الحديث وما يستخلص منه من عبر، ما قاله ابن عبد ربه في «العقد الفريد»، أنه قيل لأعرابي:

- كيف أنت في دينك؟

قال:

«أخرقه بالمعاصي وأرقعه بالاستغفار».

ما أكثر المعاصي وأقل الاستغفار!

كل الأشياء،
لكل الناس،
في كل الأوقات!



١ ـ أميركا والخليج

أميركا أو لا أحد، أميركا إلى الأبد!

■ اعترض بعض الأعراب المأمون، فقال:

يا أمير المؤمنين أنا رجل من الأعراب.

قال: لا عجب.

قال: إني أريد الحج.

قال: الطريق واسعة.

قال: ليس معي نفقة.

قال: قد سقط عنك الحج.

قال: أيها الأمير جئتك مستجدياً لا مستفتياً.

فضحك المأمون وأمر له بجائزة .□

عن «العقد الفريد»

جاء مَنْ يسألني، بكثير من الجدية، عما إذا كنت أعتقد أن الولايات المتحدة الأميركية ستبقى في بلادنا ومنطقتنا إلى الأبد. وقد ذكّرني هذا السؤال بحادثة وقعت لي في البحرين أيام الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكانت كفة العراق قد بدأت تميل إلى الفشل، عندما طرح صديق بحريني في عشاء ضم مجموعة من الصحافيين والسياسيين (وكانت البحرين في الثمانينيات أفضل مركز استماع لمجريات تلك الحرب) سؤالاً، عما إذا كانت أميركا ستبقى إلى الأبد جاثمة على صدورهم.

وأذكر أنني كنت ممسكاً في حينه بمجلة «نيوزويك» الأميركية، فنهرني الصديق البحريني قائلاً: لماذا تقرأ «نيوزويك»، الأميركية، بينما تستطيع أن تقرأ «الإيكونوميست» البريطانية. وجاء الاقتراح في جو عاطفي مشحون بالوطنية وسط مخاوف خليجية من انتصار إيران الخمينية على العراق الصدامية التي كانت تعتبر وقتئذٍ حارسة البوابة الشرقية للوطن العربي. كان ذلك قبل أن يتعزز وجود أميركا العسكري والسياسي في أراضيهم ومياههم وأجوائهم وإداراتهم السياسية كما هو حاصل اليوم، وقبل وصول النظام العالمي الجديد بزعامة جورج بوش، قائداً جحافله لتثبيت أوتاد الخيمة الأميركية فوق رمال الجزيرة العربية.

وقد تبدو تلك الفترة الماضية ساذجة في وطأة المتغيرات الحاصلة على أرض الواقع اليوم، لكن السؤال الذي كان الكل يتشوق لطرحه والإجابة عليه في وقت واحد:

إلى متى يمكن لأميركا أن تبقى هي وخيمتها فوق رؤوسنا؟ إلى الأبد؟ قطعاً لا. بعضنا يقول ربما!

□ □ □

وقد تزاحمت هذه الأسئلة وغيرها، وبتوقيت عجيب، في الأسبوع الذي أعلن فيه وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين عن أن الولايات المتحدة قد بدأت بتخفيض قواتها في الخليج، إلى الحدود التي كانت عليها قبل الأزمة، مع العراق في شباط/ آذار ١٩٩٨. وكانت أول ما سحبته حاملة الطائرات «أنديبندنس» مع مجموعة من الطائرات والقاذفات من الأنواع المتقدمة تكنولوجياً والتي كانت تمتحن تقنياتها في الخليج للمرة الأولى. وبرر كوهين هذه

الخطوة بأنها تخفيف لعبء ضغوط الاستنفار القتالي الدائم على القوات الأميركية. لكن وزير الدفاع الأميركي وجه تحذيراً، وهو يعلن عن تخفيض قوات بلاده، إلى صدام حسين، من أن يثير أية أزمة جديدة، وأن القوات الأميركية المتبقية ستتمكن دائماً من الرد. والتخفيض لن يضعف من قدرة أميركا مطلقاً.

وقد تزامن الإعلان الأميركي مع إعلان إيران عن تخفيض قواتها في الخليج «بسبب الاستقرار الإقليمي» دون أن يعني ذلك انسحابها الكامل، على الرغم من خفض القوات الأميركية الذي اعتبرته «ضرورياً إلاّ أنه ليس كافياً (...) لأنه لن يتحقق للخليج الفارسي السلام الكامل ما بقيت فيه قوات أجنبية». واعتبر الإعلان الإيراني رداً سريعاً يتجاوب مع الخطوة الأميركية، ويسهل استمرار محاولات الحوار الإيرانية ـ الأميركية الدائرة حالياً، ويطمئن الجيران العرب على صدق نوايا التقارب الإيراني ـ العربي.

جاءت كل هذه التطورات، في جو الانسحاب الأميركي الشكلي، لتعزز السؤال المستند إلى مجموعة أسئلة: إلى متى تبقى أميركا في ديارنا وما هي حقيقة سياستها ونواياها؟

□ □ □

لا شيء يرمز إلى دور الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، اليوم، وربما ديمومته، بقدر ما رمز إليه دور موظفي الصف الثاني في الإدارة الأميركية، عندما استطاعوا عبر «ديبلوماسية التليفون» حل مشكلات عالقة في اللحظات الأخيرة التي سبقت توقيع المرحلة الثانية من اتفاق الحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، في ٢٨ أيلول ١٩٩٥، في حديقة البيت الأبيض. وعلى عكس المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية في العام

١٩٧٣ وما بعدها، حيث لعب الأميركيون دوراً ثانوياً، اقتصر على حلحلة بعض الأمور التقنية بين مصر وإسرائيل، والتحضير لحفلة التوقيع، بإخراج مسرحي. حتى التغطية الإعلامية الأميركية في التليفزيونات والصحافة كانت محدودة. في حينه، بالمقارنة مع ما حدث في العام ١٩٩٥، حيث لم يكن من بين أبطال ذلك المشهد من يحب أن يكره الأميركيين، أكثر من ياسر عرفات وفرقته، أو مَنْ يكرهون ليحبوا: بنيامين نتنياهو وجماعته. ففي العام ١٩٧٣ كان هناك مناحيم بيغن (لم يكن محبوباً كثيراً من قبل الأميركيين) وكان هناك أنور السادات (معبود الجماهير الأميركية) وجيمي كارتر (الرئيس الذي لم يكترث له الأميركيون كثيراً)، إلى جانب أن دوره كان ثانوياً.

أما اليوم فقد أصبحت مشاهد عرفات ونتنياهو وفريقيهما مع فريق العمل الأميركي وتجهيزاتهم على حشيش حديقة البيت الأبيض، منظراً مألوفاً في التليفزيونات الأميركية، كالمسلسلات التي تبثها المحطات ويتعلق المشاهدون بأبطالها. ولما فترت تحركات «أبطال أوسلو» من الفلسطينيين والإسرائيليين، استعاض عنهم الإعلام الأميركي، بقضية البوسنة، كما استعاض عن ياسر عرفات بالزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفتش الشخص الثاني الذي يحب الأميركيون أن يكرهوه. واستعاضوا عن عطفهم على يهود إسرائيل بعطفهم على مسلمي البوسنة، ليحلوا محلهم كضحايا مفضلين بعدهم. واستطاع المشاهد الأميركي، خلال حوالى عشر سنين (من حرب الخليج الثانية إلى اليوم) أن يعتبر الدور الأميركي في حل أزمات العالم والتدخل في حروبها وفضّ الاشتباك بين زعمائها، والتهديد بضربهم، قضية محلية أميركية، تستحق أن يتسلى

بمشاهدتها. ودفعت عشر سنين من الزعامة الأميركية الأوحدية للعالم، المواطن الأميركي غير المهتم بما يجري خارج حدود ولايته، إلى أن يتقبل الخبر الأجنبي حيث لأميركا دور فيه، كأي خبر محلي.

من هنا يتضح الفارق بين الدور الأميركي في فترة ما قبل الحرب الباردة وما بعد حرب الخليج، وبين التحول الذي طرأ على المواطن الأميركي العادي.

□ □ □

كل الرؤساء الأميركيين، من هاري ترومان إلى جورج بوش، كانوا على استعداد للدفاع عن المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. وقد توجهت سياستهم بوضوح تام نحو احتواء خطر الاتحاد السوفياتي والشيوعية، وحماية طرق الوصول إلى النفط، والحفاظ على أمن إسرائيل، باستخدام القوة العسكرية الأميركية، ولو انطوى الأمر على مجازفة بأوضاعهم السياسية المحلية، وعلى مزيد من الإرباك لها في الداخل.

- **مبدأ ترومان:** كانت مهمته الدفاع عن المصالح الغربية في شرق البحر الأبيض المتوسط ودعم إقامة دولة يهودية.
- **مبدأ أيزنهاور:** استغل أزمة قناة السويس في العام ١٩٥٦، للتخلص من النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة، ووضع الولايات المتحدة في خضم صراع الحرب الباردة في الشرق الأوسط.
- **مبدأ جونسون:** بعد حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل

في العام ١٩٦٧، أسس ليندون جونسون حلفاً استراتيجياً مع إسرائيل، لمواجهة الحلف العربي ـ السوفياتي بزعامة مصر.

■ **مبدأ نيكسون:** استغل ريتشارد نيكسون حرب تشرين في العام ١٩٧٣، لإقامة صلات مع مصر، والتأسيس لقاعدة تفاهم مصري ـ إسرائيلي.

■ **مبدأ كارتر:** (وقبله جيرالد فورد) تابع جيمي كارتر مسيرة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، التي قادت إلى اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، وبالتالي خلقت ائتلافاً مصرياً ـ إسرائيلياً غير رسمي، شمل إسرائيل والدول العربية الموالية لأميركا، التي كانت تواجه في حينه اتحاداً سوفياتياً ضعيفاً وإيراناً عدائية.

■ **مبدأ ريغان:** حاول رونالد ريغان الحفاظ على هذا التحالف الهش خلال غزو إسرائيل للبنان في العام ١٩٩٢، ومن بعده الحرب العراقية ـ الإيرانية.

■ **مبدأ بوش:** بعد حرب عاصفة الصحراء في كانون الثاني العام ١٩٩١ ومؤتمر مدريد في تشرين الأول من العام نفسه، أتيح لجورج بوش أن يتخذ الخطوة الأولى رسمياً للحلف العربي ـ الإسرائيلي الموالي لأميركا، وجذب منظمة التحرير الفلسطينية وسورية إليه. وفي عهد بوش وصلت اللعبة الأميركية في الشرق الأوسط إلى نهايتها السعيدة التي حققت النتائج الآتية:

□ ١ ـ طرد الاتحاد السوفياتي من المنطقة.

- ٢ ـ تمكن الولايات المتحدة وحلفائها من الوصول بحرية تامة إلى منابع النفط في الجزيرة العربية.
- ٣ ـ توصل إسرائيل القوية عسكرياً إلى سلام مع جيرانها العرب.
- ٤ ـ شعور إسرائيل بالأمان التام أكثر من أي وقت منذ تاريخ نشوئها.

كانت نتيجة كل ذلك تحقيق «السلام الأميركي» «باكس أميركانا» في الشرق الأوسط، كامتداد لـ«نظام القطب الواحد» أو النظام العالمي الجديد في المنطقة، الشبيه لما كانت عليه بريطانيا العظمى بعد الحرب العالمية الأولى، حين حققت لحظتها التاريخية، وحيث كانت سيطرتها كاملة وتامة ومن غير منافسين دوليين أو متحدِّين محليين.

□ □ □

عندما أعلن جورج بوش في العام ١٩٩١، «النظام العالمي الجديد» ـ أو نظام القطب الواحد، أو النظام الأحادي، أصدرت وزارة الدفاع الأميركي في السنة ذاتها ورقة عمل سياسية أكدت فيها أن واشنطن «ستبقى القوة الأقوى من خارج الشرق الأوسط، التي يجب أن توجد في المنطقة للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة والغرب في الوصول الحر إلى مناطق النفط (...) وستسعى الولايات المتحدة لردع أي اعتداء ممكن في المنطقة، وستعزز الاستقرار الإقليمي، وتحمي الرعايا الأميركيين والممتلكات الأميركية، وتؤمن حماية طرق الملاحة الجوية والبحرية الدولية».

وعندما تولى بيل كلينتون الرئاسة الأميركية بعد جورج بوش،

عدّلت إدارته في مسودة سياسة «البنتاغون» الدفاعية المذكورة، عبر التأكيد على الطابع الدولي العام فيها، مع التركيز على الدور القيادي الأميركي العسكري والديبلوماسي عبر التحالفات السياسية والريادة الديبلوماسية في وضع حد لأي تهديدات محتملة في المنطقة. وكانت نتيجة «التعديلات الكلينتونية» في سياسة بوش الدفاعية، أنها أفرزت مبدأ «الاحتواء المزدوج» في الشرق الأوسط، الذي كان وظلّ أبرز معالم سياسة إدارة كلينتون، وسلاحها السياسي والعسكري في وجه كل مَنْ يخالف رغباتها.

ومبدأ «الاحتواء المزدوج» ينص ببساطة، أنه على واشنطن أن تُبقي كلاً من إيران والعراق ضعفاء من خلال خليط من الإجراءات العسكرية الأميركية، والمساعي الديبلوماسية الدولية، والعقوبات الاقتصادية. في الوقت نفسه تستمر واشنطن بدورها كـ «شريك كامل» في مساعي السلام وحليف استراتيجي لإسرائيل. فهي كل الأشياء لكل الناس في كل الأوقات. وهي الصديق والعدو معاً. وهي الحامية والمعتدية. وهي المانحة والحاجبة. وهي الخصم والحكم. وهي التي تهب المن ولا تعطي السلوى.

أما إعلان الرؤساء الأميركيين السابقين (ترومان، أيزنهاور، نيكسون وكارتر وريغان وبوش) لمبادئهم في مواجهة التحديات في الشرق الأوسط، فكان يجيء في خطاب رسمي يلقيه الرئيس ـ على جاري العادة ـ أمام الكونغرس. ما عدا كلينتون، الذي أعلن مبدأه في الشرق الأوسط، بواسطة مارتن أنديك مساعده للأمن القومي في حينه وسفيره إلى إسرائيل فيما بعد، ومساعد وزيرة الخارجية الحالية. وقد حصل ذلك وراء أبواب مغلقة وأمام مجموعة مختارة من الخبراء في واشنطن في أيار ١٩٩٣. على عكس ما حدث تماماً

عندما أعلن كلينتون مبدأه الجديد لـ «جماعة المحيط الهادىء»، في خطاب رسمي ألقاه في طوكيو خلال جولة له في آسيا في العام نفسه ١٩٩٣.

يفسر بعض المحللين موقف الرئيس كلينتون المختلف عن باقي رؤساء أميركا، أن الصراع الجيوستراتيجي بين قوى عسكرية عظمى قديمة، قد انتقل إلى صراع وتنافس اقتصادي بين كتل تجارية، بينما تحولت دول النفط العربي من قوى اقتصادية تهدد مصالح الولايات المتحدة، إلى أقزام عسكرية تعتمد على قوة الولايات المتحدة العسكرية لحماية وجودها. وبالتالي قد يكون كلينتون توصل في تقييمه للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، إلى أن موضوع الشرق الأوسط، بمجموع مشاكله وتفرعاته، لا يحتاج إلى اهتمامه المُلح وحتى الشخصي.

□ □ □

لذا فدور واشنطن الآن، لا يعدو أن يكون دوراً عسكرياً يقوم بتأمين عمليات الإنقاذ للمصالح الديبلوماسية الأميركية إذا هي تعثرت. وهو يؤكد الإبقاء على تهميش كل من إيران والعراق لحماية مسيرة السلام وخوفاً من توتر محتمل في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية.

من هنا يتضح، أن إدارة كلينتون قد توصلت إلى تحويل قضية الشرق الأوسط، من قضية «دولية» أو قضية «إقليمية» إلى قضية «عادية» بين قضايا السياسية الخارجية الأميركية، وليس «القضية المركزية»، وبالتالي فهي لم تعد تقلق رئيس أميركا كثيراً ولا تشغل إدارته.

في الوقت نفسه لم يعد الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو لب مشكلة الشرق الأوسط، ولا إحدى قضايا السياسة العالمية. ومع نهاية صراع القوى العظمى، وانهيار منظمة «أوبيك» (الدول المصدرة للنفط) وانخفاض أهمية العالم العربي وإسرائيل كلاعبين في السياسة العالمية، إلى أدنى مستوياتها، تحول الصراع العربي ـ الإسرائيلي التاريخي إلى صراع فلسطيني ـ إسرائيلي على نسب ضئيلة من الأرض، ولم يعد يهدد بحرب تشرين أخرى ولا بخلاف بين الدول الكبرى ولا بقطع النفط عن الغرب واستعماله كسلاح في المعركة. كما ليس هناك من تهديد لوجود إسرائيل أو خوف من إلقائها في البحر.

لقد تحول الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي إلى صراع قبلي، لا يختلف كثيراً عن صراع القبائل الذي عرفته المنطقة عند إعلان استقلال كياناتها، وإبان الحرب الباردة. ولا يختلف كثيراً عن الصراع العراقي ـ الكردي، أو الصراع الأذربيجاني ـ الأرمني، وغيرها من قبائل المنطقة ذات البيارق والأعلام. وكل هذه الصراعات ليس لها أي تأثير مباشر على المصالح الأميركية. فالمصلحة الأميركية تكمن في تحويل الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى صراع محلي ضيق، ولا مصلحة لها على الإطلاق في التشجيع على تدويله. وعلينا أن نتذكر أن إهمال أميركا وعدم اهتمامها بتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، قد أقنع العرب والإسرائيليين معاً بالتوجه نحو السلام.

عندما تحولت قضية الشرق الأوسط إلى قضية «عادية»، أدرك الرئيس كلينتون وسط تشاؤم الكونغرس وعدم اهتمامه، ووسط دعوة قطاع كبير من اليهود الأميركيين إلى تأييد موقف بنيامين

نتنياهو وحكومة الليكود من محادثات السلام، أدرك أن لا داعي ولا فائدة من أي حماسة أميركية في دفع عملية السلام. فقد كانت الرسالة التي وصلته واضحة من مختلف أوساطه المحلية: لا مصلحة سياسية له في متابعة مساعي السلام، بحماسة أو من غير حماسة، ليس فقط لأنه الآن في الفترة الثانية لولايته ولا توجد انتخابات رئاسية يخوضها، بل لأن موضوع سلام الشرق الأوسط قد تضاءل في الأهمية إلى درجة أنه لم يعد يقدم أو يؤخر في مصالحه المحلية. فالحفاظ على الجمود الحالي يؤدي الغرض، ما دامت إسرائيل تتلقى المساعدات الاقتصادية الأميركية السنوية التي تفوق ثلاثة مليارات دولار، وعمليات نقل التكنولوجيا لها مستمرة. فليس في هذا الجمود ما يهدد بانتفاضة في الداخل الفلسطيني، وليس فيه ما يهدد بحرب في الخارج العربي. لهذا فإن تنشيط مساعي السلام من لزوم ما لا يلزم عند كلينتون اليوم.

□ □ □

في ضوء تحول قضية الشرق الأوسط إلى قضية «عادية» أميركية، تستريح إدارة الرئيس كلينتون إلى استنتاج أنه ما دام هناك اتفاقات معروفة ـ وإن كان بعضها سرياً ـ بينها وبين دول الخليج العربية، تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن هذه الدول في حال وقوع أي اعتداء عليها، فإن هذا يكفي للحفاظ على هيمنتها في المنطقة. لكن هاجس احتمال وقوع «عاصفة صحراء» مماثلة، مازال يسيطر على سياستها الدفاعية وعلى استراتيجيتها العسكرية. فللولايات المتحدة (وقبل إعلان النية عن الانسحابات الجديدة) قوات يبلغ عددها عشرين ألف عسكري في المنطقة. وعلى مستوى «محلي»

آخر، أصبحت دول الخليج النفطية جزءاً من الإدارة الأميركية محلياً، وطرفاً من أطراف ديبلوماسيتها التجارية.

وما دمنا في النطاق المحلي، علينا أن نتذكر أن المصالح الوطنية الأميركية في العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص، قد تم حصرها محلياً تحت سقف أميركي واحد، تجمع تحته واشنطن دول الخليج بقوتهم الاقتصادية والمالية، وإسرائيل بقوتها العسكرية (في المنطقة) والسياسية (داخل الولايات المتحدة). وهذان الحليفان باتا يشكلان على المستوى المحلي الأميركي، جناحين تؤيدهما وتدعمهما إدارة كلينتون إلى أقصى مدى. فإذا استطاعت دول الخليج أن تخلق وظائف للأميركيين في الولايات المتحدة الأميركية عبر مشتريات الأسلحة، واستطاعت إسرائيل أن تقدّم الأصوات الانتخابية، فيكون كلينتون قد حقق ما فشل في تحقيقه الرؤساء السابقون.

إن الذين يحاولون أن يقرروا ـ ويسألون في الوقت نفسه ـ إلى متى تبقى هيمنة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، عليهم أن يتذكروا أن لحظة بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط، ولوحدها، قد دامت نصف قرن، من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى حرب السويس في العام ١٩٥٦. وبينما كانت روسيا تفقد نفوذها في المنطقة، كانت إسرائيل وحلفاء الأميركيين في العالم العربي، يتجهون إلى سلام ما ونوع من أنواع التعاون. في الوقت الذي يتجه كل من العراق وإيران نحو الإفلاس الاقتصادي والتدهور العسكري، في منطقة بدت للأميركيين آمنة قبل أي شيء آخر.

□ □ □

هناك عدة «سيناريوهات» حول هيمنة الولايات المتحدة ومدّة بقائها في الشرق الأوسط.

منها «السيناريو المتفائل» الذي يتنبأ أنه خلال فترة زمنية، ستنضم سورية إلى الركب الأميركي مدفوعة بالإغراءات الاقتصادية وملتحقة بعملية السلام. في الوقت ذاته ليس من المستبعد أن ينضم العراق ما بعد صدام حسين ـ إذا ورثه زعيم عقلاني موالٍ للغرب ـ إلى المعسكر الأميركي. كذلك إيران التي تمر اليوم في مخاض ما بعد الثورة، وتحتاج إلى استثمارات غربية كبيرة للبناء الاقتصادي، فمن الممكن على الرغم من مظاهر العداء العلني «للشيطان الأكبر»، أن تتخذ موقفاً واقعياً ومغايراً لسياستها التقليدية الحالية، وتتقرب من المعسكر الأميركي.

أصحاب هذا السيناريو التفاؤلي، وأكثرهم من المقربين للإدارة الأميركية الحالية في واشنطن، يبنون تصوراتهم وكأن حقائق الشرق الأوسط كما هي اليوم على الأرض، أمر ثابت غير قابل للتغيير. وأن أي تصد لهذا الواقع الآني، ستقمعه الولايات المتحدة بقوتها العسكرية والسياسية، وبالتالي يمكن أن تحافظ على هيمنتها لمستقبل بعيد، وتثبت «السلام الأميركي» مجاناً تقريباً مدعوماً بنادي تحالف حرب «عاصفة الصحراء» القديم وبكلفة شبه مجانية لأميركا. وفي أسوأ الاحتمالات تواجه الولايات المتحدة حرباً أخرى من نوع «عاصفة الصحراء» في حال أي انفجار أو اعتداء في المنطقة. فتبقى أميركا هي «المعلّم المهيمن».

أصحاب «السيناريو المتشائم» يقولون إن الأوضاع تتغير، وإن النظام العالمي، في كل العصور، كان مصدر مفاجآت عدة بالنسبة إلى دعاة تكريس الأمر الواقع. كما أن انهيار نظام القطبين الكبيرين، قد

يؤدي ـ كما يبدو ـ إلى قيام نظام من الفوضى العارمة، الذي سيتشكل من تحالفات وتقاطعات ثلاث كتل أساسية تتنافس اقتصادياً وتجارياً وعسكرياً وسياسياً، هي أميركا الشمالية وأوروبا واليابان. وستتداخل هذه الكتل الثلاث عبر التنافس القومي والإثني والديني في الصراعات بين شعوب المنطقة. وسيكون الشرق الأوسط بما فيه الجزيرة العربية مركزاً أساسياً لهذا الصراع.

ويضيف أصحاب السيناريو التشاؤمي، أن ضعف أوروبا واليابان بالنسبة لتدفق النفط إليها، أو وصولها هي إلى منابع النفط، ودورها في أسواقه، قد يصطدم بتعاظم وازدياد قوة الولايات المتحدة العسكرية والديبلوماسية في الشرق الأوسط، وهذا سيزيد شعور تلك الدول بعدم الأمان الاقتصادي وضعفها تجاه السيطرة الأميركية. فهاتان الكتلتان ـ أوروبا واليابان ـ تخافان أن تتدخل الولايات المتحدة مستقبلاً، للعب بمقادير النفط التي تصل إليهما من الشرق الأوسط، كأداة من أدوات الضغط لتحقيق مكاسب تجارية لصالحها في الأسواق الأوروبية واليابانية.

□ □ □

ما الذي يمكن أن يضعف «السلام الأميركي» في المنطقة؟ احتمالات عدة، أهمها:

■ أولاً: ازدياد الكلفة الاقتصادية والمالية للإبقاء على الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط (الرخيصة جداً حالياً والتي تتحمل معظم نفقاتها دول الخليج العربية) بحيث يبدأ الشعب الأميركي بالتذمر، وينخفض التأييد الشعبي لهذا الدور داخل الولايات المتحدة.

■ **ثانياً:** إذا تزامن مع ارتفاع الأكلاف المالية، حدوث اضطرابات معادية ضد الأنظمة العربية الموالية لأميركا، مثل مصر (الحليف الاستراتيجي الأول) في مواجهة الجماعات الإسلامية المتطرفة، أو دول الخليج (الحليف الاقتصادي والعسكري الأول) في مواجهة مشاكل اقتصادية واجتماعية قد تؤدي إلى انهيار حكوماتها الموالية لأميركا. أو حروب تقسيمية - انفصالية في المشرق العربي قد تؤدي إلى صدام مسلح طويل الأمد وقيام دويلات طائفية أو إثنية متعددة (سنية - شيعية - كردية - مسيحية - وحتى أشورية) قد تورط أميركا بتدخل عسكري ما. إلى جانب قلق أميركا حيال خطر الانقسام المحتمل داخل المجتمع الإسرائيلي منذ اغتيال إسحق رابين ووصول نتنياهو إلى رئاسة حكومة إسرائيل وما يمثل ذلك بالنسبة إلى عملية السلام بمداها القصير والمتوسط، مما يجعلها تشعر بهشاشة «الهيمنة الأميركية» مستقبلاً، وحاجتها إلى صرف المزيد من المساعدات والأموال.

■ **ثالثاً:** احتمال تحول السياسة الأميركية إلى ما يشبه الانطواء الداخلي، إذا شعرت الإدارة الأميركية (برئاسة كلينتون أو غيره) بازدياد الأعباء الاقتصادية والعسكرية عليها، في حال اضطرارها للقيام «بحملة صليبية» ضد الدول أو الجهات المعادية لها، خصوصاً إذا حمل العداء لأميركا مضامين إسلامية، في وقت تواجه فيه ضغوطاً من مصر وإسرائيل لاتخاذ مواقف أكثر حدة وصلابة من تهديد الجماعات والتيارات الإسلامية بمختلف فصائلها. وعلى الرغم من أن موظفي إدارة كلينتون يؤكدون أن سياسة «الاحتواء المزدوج» ضد إيران ليست بدلاً عن ضائع لسياسة الحرب الباردة، إلاّ

أن موجة العداء داخل الكونغرس لإيران وما تمثله من إسلام قد تدفع إلى صدام محتمل، في زمن ما، بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، فتتحقق عندئذٍ النبوءة بقيام حملة صليبية جديدة.

□ □ □

هذه الاحتمالات الثلاثة تشكل أفدح الأخطار على استمرار الهيمنة الأميركية، ولكن من الممكن «احتواؤها» لمرحلة زمنية شبه ـ طويلة، إذا لم يحدث «انفجار كبير»، من أي نوع وفي أي مكان.

فالولايات المتحدة ستبقى قادرة على إدارة حماية مصالحها في الشرق الأوسط، ما بعد الحرب الباردة، ما دامت أوروبا واليابان لا تملكان حالياً القدرات السياسية والعسكرية التي يتطلبها تحدي مصالح الولايات المتحدة. ولكن مع تغيّر الأوضاع الداخلية في البلدان العربية (كجزء من سنّة التطور) ستتغير علاقات أميركا العسكرية مع حلفائها في الأطلسي والهادي، كلما اقتربت أوروبا واليابان من ترجمة قوتهما الاقتصادية إلى قوة عسكرية ونفوذ سياسي. وسيدنو هذا الأمر كلما ابتعدت ذكريات «عاصفة الصحراء» وحرب الخليج عن ذاكرة الناس. عندئذٍ سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تقوم لوحدها بدور شرطي الخليج والشرق الأوسط، بموافقة وتأييد أوروبا واليابان. وسيكون التساؤل حول انفراد واشنطن بهذا الدور، كبيراً.

ولعل من المفيد أن نتذكر ما قاله هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق، في شهادة له أمام الكونغرس في العام ١٩٩٦: «إنني أعتقد أنه من الضروري خلال فترة عشر سنوات، أن ينتقل كثير من مسؤوليات الأمن التي يضطلع بها الأميركيون اليوم في

الخليج، إلى الأوروبيين الذين ينالون حصة أكبر من نفط تلك البلاد».

في كلام آخر، عندما تحدث أزمة مقبلة في الخليج، علينا أن لا نتوقع أن ينصاع الأوروبيون واليابانيون إلى الأميركيين ليقودوا بالنيابة عنهم حرب «عاصفة صحراء» جديدة!

□ □ □

لا أعتقد أن هذا التحليل، قد أجاب بشكل أو بآخر على السؤال الذي بدأنا به: هل تبقى أميركا معنا وفوقنا وتحتنا وعندنا إلى ما شاء الله؟ لكنه على الأقل، طمأن أصحاب القلوب الضعيفة والمصالح القوية، أن أميركا ـ وحتى إشعار آخر ـ هي أو لا أحد. وإن كان من الصعب أن تبقى إلى الأبد.

فحالنا نحن العرب، كحال ذلك الأعرابي الذي جاء يستجدي الخليفة المأمون، فأخذ المأمون يسد الأبواب في وجهه عند كل سؤال، بجواب مفحم لا يستجيب فيه إلى استجدائه. وإذا أردنا نحن العرب أن نطلب من أميركا اليوم الانسحاب من بلادنا، فعلينا أن لا نصغي لـ «المأمون كلينتون» وهو يفتينا في فوائد الوجود الأميركي على أراضينا وفي مياهنا وأجوائنا، بحلاله وحرامه، بل نقول له وقلوبنا عامرة بالوطنية والمحبة، إننا جئناه مستجدين بأن «يحل عن ظهرنا» لا مستفتين في الأرض والعرض والحلال والحرام. وإذا فعل، نأمر عندئذ بجائزة لأنفسنا!



٢ ـ أميركا والخليج

حفلة سمر في وداع «الاحتواء المزدوج»

■ «قال معاوية يوماً وعنده الضحاك بن قيس، وسعيد بن العاص، وعمرو بن العاص: ما أعجب الأشياء؟

قال الضحاك بن قيس: إكداءُ العاقل وإجداء الجاهل.

وقال سعيد بن العاص: أعجب الأشياء ما لم يُر مثله.

وقال عمرو بن العاص: أعجب الأشياء غلبة من لا حقّ له ذا الحق على حقه.

وقال معاوية [غامزاً من قناة عمرو بن العاص]: أعجب من هذا أن تعطي من لا حق له ما ليس له بحق من غير غلبة.» □

العقد الفريد

لابن عبد ربه

لعل أبرز معالم «مونديال» كرة القدم، الذي انتهى بفوز فرنسا ببطولة العالم، كانت مباراة الولايات المتحدة وإيران التي لم يكن ينقصها إلاّ حكم عراقي والتي انتهت بفوز إيران مشكلة أهم حدث سياسي، إذ إن في هذه المباراة الكروية أسقطت المواجهة السياسية بين البلدين. وهكذا جرى سقوط سياسة «الاحتواء المزدوج» بعد مرور خمس سنوات على إعلانها وتطبيقها، كما بدأ البحث عن بدائل أميركية لهذه السياسة تتناسب والمتغيرات التي طرأت داخل كلّ من النظامين الإيراني

والعراقي، بقدر ما تتناسب والمتغيرات داخل إدارة الرئيس كلينتون الأميركية.

و«الاحتواء المزدوج» سياسة وضعتها إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون وتمثل هدفها الأساسي بتضييق الخناق على كل من نظام صدام حسين العراقي ونظام الثورة الإسلامية الإيراني، في محاولة أميركية لإسقاط النظامين على ما بينهما من اختلاف وخلاف. وكان من الأسهل للولايات المتحدة أن تبدأ تراجعها عن سياسة «الاحتواء المزدوج»، بعد أن بدأت التحولات تظهر في السياسة الخارجية الإيرانية منذ انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران في أيار ١٩٩٧، والأصوات البالغة فوق العشرين مليوناً التي اكتسح فيها خصمه المحافظ ناطق نوري، رئيس مجلس الشورى الحالي، وغريمه الذي يقف له بالمرصاد منذ ذلك اليوم.

فلحوالى عقدين من الزمن كانت المواجهة والحصار هما أسلوب واشنطن في محاولتها إسقاط النظام الإيراني. ولما تعسّر عليها ذلك، وحملت الجماهير الإيرانية المتعطشة إلى التغيير خاتمي إلى الرئاسة، أدركت واشنطن أن الحوار والتسوية مع طهران هما البداية الصحيحة لعلاقات جديدة إذا التزمت إيران بالحدود التي سيتفق عليها البلدان.

□ □ □

وكان أسلوب وتطبيق «الاحتواء المزدوج» يختلف كثيراً بين طهران وبغداد، وإن كان المبدأ واحداً. فلم تسعَ الولايات المتحدة إلى إسقاط النظام الإيراني بتبنيها أو تحريضها للمعارضة الإيرانية، على تعددها وتنوعها كما فعلت مع المعارضة العراقية. إذ لم تكن تريد

الحصول على رأس أحد معين في السلطة الإيرانية، بينما في العراق كانت تريد الحصول على رأس صدام حسين بالذات، على الرغم من أن الخمينيين في النظام الإيراني كانوا يشنون الحملات الإعلامية الدائمة ضد الولايات المتحدة الممثلة للاستكبار العالمي. كل ذلك بينما النظام الصدّامي في العراق يسعى كل الوقت للتقرب من أميركا وإرضائها سعياً لاعتراف واشنطن بحكام بغداد. وكانت واشنطن «تطلب» أو «تطالب» طهران بتغيير سلوكها وتعديل سياسات معينة وانتهاج طرق محددة، تعتبرها مناسبة للطرفين. كان ذلك قبل المتغيرات الخاتمية في السياسة الإيرانية، وبعدها.

في مقابل أسلوب «القفازات» البيضاء مع طهران كانت واشنطن «تهدد» و«تأمر» بغداد بتنفيذ مطالب عدة، كلها مهين للسيادة العراقية ويتنافى مع المصلحة الوطنية. بالطبع هناك فارق شاسع في ظروف البلدين في فترة «الاحتواء المزدوج» ذاتها. فالعراق مهزوم عسكرياً في وجه أكبر تحالف عسكري منذ الحرب العالمية الثانية، ومحاصر برزقه وقوته من لدن قرارات دولية. والعراق مستباحة أراضيه وفالتة حدوده، يعبرها مَنْ يشاء من دول الجوار. وهذه الظروف بعيدة كل البعد عن ظروف إيران. الفارق المهم، أن العراق يحكمه رجل واحد فقط لا غير، بينما يحكم إيران نظام، مهما كان رأينا فيه، له قواعد وأصول وهرمية، طريق اتخاذ القرار فيها واضح.

فإذا أخذنا العشرين سنة الإيرانية مقابل العشرين سنة العراقية، وما انطوتا عليه من طبيعة تطور لسنن الثورات وما خضعتا له من ظروف تاريخية محيطة، لوجدنا أن ثمة فارقاً كبيراً بين المسار الذي

سلكه كل من النظامين الإيراني والعراقي، ليس فقط لاختلاف ظروف كل بلد، مع تشابه تلك الظروف، بل لاختلاف التركيبة السياسية ـ الاجتماعية ـ التاريخية ـ الدينية لكلا البلدين.

□ □ □

كان «الاحتواء المزدوج» أول ورقة عمل للسياسة الخارجية الأميركية من قِبَل إدارة الرئيس بيل كلينتون في الجزيرة العربية. وقد شغلت هذه السياسة حيّزاً كبيراً من تفكير دول الخليج. أما الذي شغل الأوساط السياسية الخليجية في هذه الورقة بالذات فيتلخص بأنها وجدت نفسها تتعامل مواجهة ـ وللمرة الأولى ـ مع سياسة أميركية معلنة سلفاً، تملك منطقاً معيناً ولا سرّية فيها. أي بكلام آخر، هي برنامج عمل سياسي أميركي، يكاد يكون مُلزماً لدول الخليج.

بل لعل أكثر ما شغل البال الخليجي من هذه السياسة في حينه، هو التخوف من أن يكون هناك «سيناريو» أميركي آخر في الظل هو بمثابة بديل عن هذه الورقة، تتكىء عليه أميركا في حال عدم قدرتها على وضع هذه السياسة موضع التنفيذ، فتقلب ظهر المجن لحلفائها، بعد أن يكونوا قد تورطوا في الالتزام معها، مما يؤدي بتلك الدول إلى أن تكون خاسرة في الحالتين: خاسرة في حال أنها ماشت واشنطن فتستعدي من تستعدي من جيرانها جراء ذلك. وخاسرة في حال أن واشنطن تخلت عن هذه السياسة بعد فترة لأنها فشلت في تطبيقها، فتخرج من ذلك الالتزام أضعف مما دخلت، مخلفة وراءها أعداء كانت في غنى عن عداوتهم وهذا ما حصل بالفعل.

□ □ □

كان من السهل اتهام إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون بأنها لا تملك سياسة خارجية واضحة، إلاّ في موضوع الخليج العربي. والفضل في ذلك يعود إلى مارتن أنديك، الذي كان مساعد الرئيس الخاص لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، الذي ألقى في ١٨ أيار ١٩٩٣ خطاباً في واشنطن أعلن فيه سياسة «الاحتواء المزدوج» ضد إيران والعراق، معتبراً أن البلدين يشكلان أقصى حالات العداء لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

ومارتن أنديك (مساعد وزير الخارجية الأميركية وسفير أميركا في إسرائيل سابقاً)، أستاذ جامعي من أستراليا منح الجنسية الأميركية في الأيام الأولى من عهد كلينتون ليتم تعيينه في مجلس الأمن القومي. عُرف في حياته الجامعية والسياسية بآرائه اليمينية المتطرفة وبانحيازه الكامل إلى قضية إسرائيل. وقد انضم في العام ١٩٨٢ إلى أكبر «لوبي» إسرائيلي في الولايات المتحدة (AIPAC)[1] الذي أخذ يمثل آراء حكومة الليكود اليمينية ورئيسها إسحق شامير. وفي العام ١٩٨٤، انفصل أنديك عن (AIPAC) وأسس مع مجموعة من زملائه «لوبي» إسرائيلياً آخر باسم (W.I.)[2] حاول من خلاله أن يخفف من صورة التطرف اليميني الذي أضفته سياسة الليكود على المؤسسة الأولى. وعبر العمل مع «اللوبي» الإسرائيلي بمختلف اتجاهاته وسياساته، وفي غضون عشر سنين، وصل أنديك إلى البيت الأبيض.

وكان خطاب أنديك هو ورقة العمل والبيان السياسي الأول في مجال السياسة الخارجية لإدارة كلينتون. وإن كان الأوضح بالنسبة إلى الخليج العربي، فإنه الأشمل بالنسبة إلى السياسة الأميركية في

الشرق الأوسط. فهو، إلى جانب إسرائيل، لم يذكر سوى بلدين عربيين كـ«أصدقاء» لأميركا في المنطقة هما: مصر والسعودية. أما تركيا، التي كان يود أن يضمها إلى لائحة «الأصدقاء» لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في آسيا الوسطى والهلال الخصيب والخليج، فقد كان يقلقه تحفظها على قيام كيان كردي شمال العراق.

□ □ □

ففي البيان السياسي ـ الخطاب ـ، أكد أنديك أن هناك مصلحتين أميركيتين دائمتين (لا ثالث لهما) في المنطقة هما: النفط وإسرائيل. كما أن هناك ثلاثة تحديات لتثبيت المصالح الأميركية:

- **التحدي الأول**: الحفاظ على أمن و«رفاهية» إسرائيل مستعملاً كلمة (Well-being) من دون أن يوضحها، ومن بعدها تحويل محادثات السلام العربية ـ الإسرائيلية من مفاوضات لمسيرة سلام ما، إلى مفاوضات لصنع سلام دائم في الشرق الأوسط.

- **التحدي الثاني**: «الاحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق لمنعهما من إعادة بناء ترسانة سلاحهما، بحيث لا تشكلان أي تهديد لجيرانهما.

- **التحدي الثالث**: مواجهة الحركات المتطرفة والإرهابية والأصولية الإسلامية «المغطاة بلباس الدين» ـ حسب تعبير أنديك ـ والذي اعتبر أن نشأتها تعود إلى وجود فراغ في الشرق الأوسط (الذي يكره بحكم تكوينه أي فراغ سياسي)

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وهزيمة العراق، وبالتالي فإنه كلما غاب «مشاغب» ما عن الساحة حلّ آخر محله[٣].

واعتبر العديد من المحللين المعنيين بشؤون الشرق الأوسط، أن في آراء أنديك الكثير من «السذاجة» السياسية في موضوع «الاحتواء المزدوج»، والكثير من التبسيط في موضوع الحركات الدينية، والكثير من عدم التوازن في موضوع الانحياز السافر إلى إسرائيل، على حساب المصلحة العربية، التي تدخل في حسابها مصالح «أصدقاء» أميركا في المنطقة.

لكن ما هي سياسة «الاحتواء المزدوج» وممَّ تتكون؟

□ □ □

لا شك أن العراق وإيران هما لغز حيّر ثلاث إدارات أميركية متعاقبة حتى الآن. من رونالد ريغن إلى جورج بوش إلى بيل كلينتون، ورؤساء الولايات المتحدة الثلاثة يعانون من «عقلية الحصار» حيال دولتين متجاورتين تفصلهما مياه الخليج عن أرض الجزيرة العربية، التي تحمل في باطنها ٦٥ بالمائة من مخزون احتياطي النفط في العالم. فلا أحد منهم عرف كيف يتعامل معهما، ولا إدارة من إداراتهم استطاعت أن تضع سياسة يمكن تطبيقها، فتحقق حماية المصالح الأميركية في الخليج العربي/ الفارسي.

الاستراتيجية الأميركية في الخليج، تقوم على قاعدة بسيطة تدعو إلى قيام توازن استراتيجي قوي ومتكافىء بين دول المنطقة (إيران والعراق تحديداً) يحمي المصالح الأميركية الحيوية ويحفظ أمن أصدقاء أميركا (السعودية ودول الخليج) ويؤمن استمرار تدفق

النفط بأسعار مستقرة (أي متدنية). هذه الاستراتيجية مرت بعدة مراحل، أثبتت فشلها كلها، من قبل أن تصبح الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم.

كانت استراتيجية كلينتون تقول إنها تعتبر كلا الدولتين (العراق وإيران) معادية للمصالح الأميركية في المنطقة. ولما كانت سياسة دعم الدولة الواحدة على حساب الأخرى قد فشلت، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى سياسة جديدة ذات مصطلح جديد هو «الاحتواء المزدوج». وأما أساس هذه الاستراتيجية الأميركية الجديدة، فيقوم على سياسة ستؤدي إلى خلق حلفاء جدد في المنطقة، من دون الاعتماد على أي من العراق أو إيران. وهي سياسة، في رأي واضعيها كانت ستحقق لإدارة كلينتون، ما فشلت السياسات السابقة في تحقيقه للإدارتين اللتين جاءتا قبلها.

□ □ □

لماذا كان هذا الاعتقاد؟

كان في رأي واضعي سياسة «الاحتواء المزدوج» أنها ممكنة لأن نهاية الحرب الباردة ألغت من حسابات الولايات المتحدة الاعتبارات الاستراتيجية القديمة التي كانت تخاف وصول الاتحاد السوفياتي إلى مياه الخليج الدافئة، وتخشى أن تؤسس موسكو لنفسها موطىء قدم في الخليج بحجة دعم فريق (العراق مثلاً) مقابل دعم واشنطن لفريق آخر (إيران مثلاً). لذلك فإن أهمية كل من العراق وإيران الاستراتيجية قد تضاءلت، إن لم تكن قد سقطت من خلال اضمحلال الاتحاد السوفياتي وتفكك أمبراطوريته، وغياب كل من بغداد وطهران تالياً عن لعبة الدول الكبرى ضد بعضها البعض.

عامل آخر مساعد يقف وراء هذا التفكير يعود إلى أن السنوات (١٩٨٣ ـ ١٩٩٣) قد شهدت توازناً في القدرة العسكرية بين العراق وإيران. فـ«انتصار» العراق في حربه مع إيران، قد أضعف إلى حد كبير قدرات إيران الهجومية. و«هزيمة» العراق في حرب «عاصفة الصحراء»، قد حطم قدرات العراق العدوانية وصادر (عن طريق الأمم المتحدة وقراراتها) الأسلحة الهجومية ذات الدمار الشامل. لذلك، فإن كلاً من العراق وإيران، وفي غياب قوى كبرى تدعم مطامعها، ستجد صعوبة كبرى في تحدي مصالح الولايات المتحدة في الخليج، وبالتالي الوقوف في وجه قوتها العسكرية.

إضافة إلى ذلك، فإنه نتيجة لغزو العراق للكويت، واندحارها في حرب الخليج، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي، وأولها السعودية، أقل تردداً، إن لم تكن أكثر رغبة في الدخول مع الولايات المتحدة وسواها من دول الغرب، في ترتيبات أو تحالفات دفاعية. هذه الترتيبات التي تعطي للقوات العسكرية الأميركية والغربية القدرة على التحرك والإنزال والوجود في أرض الخليج، إذا ما واجهت دول مجلس التعاون الخليجي أي تهديد من العراق أو إيران.

لذلك وجد منظرو البيت الأبيض، أنه لم يعد هناك من داعٍ لاعتماد الولايات المتحدة على العراق وإيران لقيام توازن من أجل حماية المصالح الأميركية وحماية أصدقائها في المنطقة. فمن ضمن محيط الشرق الأوسط (الأوسع رقعة من الخليج) يرى هؤلاء المنظرون أن مفاوضات السلام والاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي سيزيدان في عزلة بغداد وطهران، ويقللان من قدرتهما على استغلال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويفقد كل منهما الوسيلة

على تحريض الفلسطينيين والعرب الآخرين المعارضين والمعادين لتسوية قضية الشرق الأوسط. فدور الولايات المتحدة ووساطتها في هذا النزاع، يعززان من مكانتها في العالم العربي وبين حلفائها الإقليميين، خصوصاً أن واشنطن تتمتع بعلاقات جيدة مع دول المنطقة الأساسية، كمصر وإسرائيل والسعودية وتركيا.

□ □ □

إن سياسة «الاحتواء المزدوج»، كان ينقصها الكثير من المنطق، لأنها مبنية على حسابات جيو ـ سياسية تفتقر إلى التطبيق العملي، ولأنها مشحونة بالمتناقضات، وأهمها أنه من الصعب احتواء أي من إيران والعراق من دون تعاون الواحدة منهما ضد الأخرى من أجل تحقيق نتيجة عملية. إضافة إلى أن حلفاء أو «أصدقاء» أميركا في المنطقة، وفي أمكنة أخرى من العالم، لم يظهروا أي حماسة لهذه الفكرة، مما جعل تطبيقها أمراً صعباً. فليس في سياسة «الاحتواء المزدوج» أي مرشد للتعامل مع المتغيرات في الخليج.

إن أهم الفجوات المنطقية في سياسة «الاحتواء المزدوج»، أنه من الصعب احتواء إيران والعراق معاً في وقت واحد، فاحتواء إيران يحتاج إلى عراق قوي وموحد. وإلا يصبح العراق المكان الطبيعي الذي تحاول إيران النفاذ منه لكسر عزلتها الإقليمية. وهي التي تملك علاقات سياسية وروابط دينية مع الأكثرية الشيعية في جنوب العراق، وصلات تاريخية مع الأماكن المقدسة الشيعية في النجف وكربلاء، كما كان لها في الماضي علاقات قوية مع الأكراد العراقيين. ومما لا شك فيه أن العراق سيكون هدفاً لإيران «المحتواة» والمعزولة.

الوجه الآخر لهذه المعادلة غير المنطقية، أن احتواء العراق ـ وهدفه المباشر هو إسقاط نظام صدام حسين من غير حرب أهلية ودموية تهدم الكيان العراقي برمته ـ لا يمكن تصوره من غير تعاون إيراني، ولو محدوداً. فما دام صدام في السلطة، فإيران عامل أساسي في الضغط علي نظامه. وأي حظر اقتصادي على العراق، لا يمكن أن يكون فعالاً من دون إيران. وبالتالي فإن فكرة «الاحتواء المزدوج»، تدفع كلاً من بغداد وطهران إلى حضن الأخرى. وهذا ما كانت قد أكدته الاتصالات السياسية بين البلدين حتى الآن. ولو سقط صدام حسين ونظامه غداً، فستصبح إيران في اليوم التالي اللاعب الأساسي. فبحكم قدراتها العسكرية وصلاتها مع المجموعات الشيعية العراقية، لا بد أن يكون لدورها وجهان، إما تخريبي أو استقراري في عراق ما بعد صدام. سيكون تخريبياً إذا شعرت إيران أن مصالحها متجاهلة، أو أن النظام العراقي الجديد ما بعد صدام قد «صنع في أميركا»، كوسيلة من وسائل دفع إيران إلى مزيد من العزلة. وسيكون استقرارياً إذا شعرت إيران أنها باتت تتمتع بنفوذ كبير داخل العراق، يؤهلها لأن تتدخل في تركيبة النظام. وفي كلتا الحالتين، سيكون ذلك الوضع محفوفاً بالمخاطر.

وسياسة «الاحتواء المزدوج» تشكل عبئاً لا يستهان به على دول مجلس التعاون الخليجي. فكلما استطاع العراق وإيران أن يبنيا قدراتهما العسكرية ويعززا من أسلحتهما، أصبح الرادع الدفاعي في هذه السياسة، يتطلب توسيع رقعة الوجود العسكري الأميركي في الجزيرة العربية. وكلما ازداد هذا الوجود العسكري الأميركي في مياه وأرض الخليج، ارتفعت نسبة العداء الذي تكنّه كل من إيران والعراق للأنظمة الخليجية. وكلما تضخمت صورة هذا التواجد

العسكري الأميركي، بأشخاصه وآلياته وقواعده وتحكمه في النظام الدفاعي لبلدان الخليج، ازداد الغضب الوطني داخل هذه البلدان، وأصبح محوراً تلتف حوله كل حركات الإصلاح والمعارضة في الجزيرة العربية، مما يسبب قلقاً عميقاً للأنظمة الخليجية الهشة.

□ □ □

يفترض «السيناريو» الذي كان يخيف دول الخليج أن الولايات المتحدة، بعد فشل سياستها في «الاحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق، ستكون أكثر واقعية في النظر إلى موضوع العراق، وستعتبر أن بغداد هي مركز الاستقطاب الجيو ـ سياسي الطبيعي لدول الخليج التي ستلتف حوله. وهو موضوع يتطلب استشارة وتعاون دول الخليج بخصوصه. ولتفادي حدوث كارثة جديدة في هذا السياق، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى بناء تفاهم مع الأطراف المعنية بموضوع العراق، من محلية وإقليمية، لكيفية الانتقال إلى نظام جديد في بغداد ما بعد صدام، والذي ظلت الدول الخليجية في منأى عنه حتى الآن. من بين هذه الأطراف ستكون إيران ومجموعات الشيعة العراقيين الذين يتعاونون معها.

لإيران في هذا «السيناريو» مجموعة مصالح يجب أن تتفهمها الولايات المتحدة ودول الخليج، لتضمن تعاونها. أهمها الحد الأدنى من الحاجات الأمنية التي تطالب طهران بالإقرار بها. فلدى إيران كل الدوافع إلى تخريب أي مخطط أميركي لا يعترف بهذه المسلمات، ولا سيما إذا وجدت طهران أن أي ترتيبات في العراق موجهة ضدها. لذلك يتم فتح حوار أميركي ـ إيراني يؤكد لإيران عدة أمور، أهمها:

١ ـ أن الولايات المتحدة لا ترغب في تجزئة العراق وإقامة كيان كردي مستقل في الشمال.

٢ ـ أن الولايات المتحدة لا ترغب في تحويل عراق ما بعد صدام إلى «قاعدة» أميركية تستهدف زيادة عزلة إيران أو هي موجهة ضدها.

٣ ـ أن الولايات المتحدة تؤيد أن يلعب الشيعة العراقيون في النظام الجديد المرجو، دورهم الكامل، بما يتناسب مع حجمهم الديموغرافي ودورهم التاريخي.

٤ ـ أن الولايات المتحدة لن تكون عقبة في وجه إيران لإقامة علاقات اقتصادية مع باقي دول العالم، والوصول إلى أسواقها. وبالتالي لن تمانع أميركا في قيام تنسيق حول أسعار النفط بين إيران والسعودية وباقي دول «الأوبك».

□ □ □

مقابل هذه التطمينات الأميركية، يفترض هذا «السيناريو»، أن إيران ستتخلى عن نواياها بالسيطرة السياسية الكاملة على النظام العراقي ما بعد صدام عن طريق حلفائها في المعارضة العراقية، وأنها ستتعاون لإقامة نظام سياسي مستقر في بغداد وممثل لأغلب الاتجاهات السياسية في البلاد. في الوقت نفسه تقبل طهران العلاقة الدفاعية ـ الاستراتيجية الخاصة بين الولايات المتحدة والسعودية. كذلك يفترض هذا «السيناريو» أن قبول هذه المبادىء لا بد أن يؤدي إلى بحث موضوعات خليجية أخرى، أهمها الخلاف بين إيران ودولة الإمارات العربية حول الجزر الثلاث: أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى، مما ينزع فتيل التوتر في المنطقة.

في غضون ذلك يرد واضعو «السيناريو» على المتخوفين من التعاون مع إيران، بقولهم إن إيران ستبقى قوة عسكرية أساسية في الخليج مهما كانت الظروف، وأنها تعيد اليوم بناء قدراتها التسلحية، ولكن مشترياتها من السلاح التقليدي لا تعادل إلاّ النزر اليسير من مشتريات السعودية وباقي دول الخليج من السلاح المتقدم الذي تتسابق على بيعه لها دول التحالف الغربي، من الولايات المتحدة إلى بريطانيا، ومن فرنسا حتى المانيا، ناهيك بتركيا. ولما كانت ذكريات «عاصفة الصحراء» ما زالت طرية في أذهان دول المنطقة، فإن أي مغامرة عسكرية إيرانية محتملة، تبدو بعيدة جداً.

ويحرص معدو هذا «السيناريو» على التأكيد أن أي استراتيجية أميركية في الخليج تنطوي على مجازفة من نوع ما. وأن للولايات المتحدة خلافات مع إيران لا يمكن تجاهلها، وبالتالي يجب عدم اعتبار الأفكار المطروحة في هذا السياق، علامة على انحياز أميركا إلى جانب إيران، بقدر ما هي تأكيد لما يمكن أن يُسمى بسياسة متكافئة، تعطي لإيران قدرها الحقيقي، وتحفظ لحلفاء واشنطن وأصدقائها مكانتهم في المعادلة الاستراتيجية، وربما تبعد الأذى عنهم(*).

□ □ □

إذا أراد الإيرانيون ـ قبل العرب ـ إقامة حفلة سمر في وداع «الاحتواء المزدوج» (بالإذن من سعد الله ونوس صاحب مسرحية «حفلة سمر من أجل ٥ حزيران»)، فما عليهم إلاّ أن يدعوا إليها الرئيس محمد خاتمي الذي أسقطها بسياسته فعلياً، من غير أن يدعوا الرئيس صدام حسين، الذي أوجد المبرر الفعلي لها. وحتى لا يصح فيه قول معاوية لعمرو بن العاص، فلا يُعطى «مَنْ لا حق له

ما ليس له بحق من غير غلبة»! في الوقت نفسه فإن حفلة السمر هذه لا بد من أن تستمر وقتاً طويلاً، حتى تتأقلم دول الخليج مع ما ستسفر عنه السياسة الأميركية من متغيرات لا تعرف إدارة الرئيس كلينتون الحالية ماذا ستكون.

فأول ما يجب أن تتعوده دول الخليج، هو المتغيرات الإيرانية ذاتها، وقد استطاعت الثورة الإسلامية أن تبني في عشرين سنة دولة ذات مؤسسات فريدة من نوعها ولا سابق لها في أي نظام في العالم الإسلامي، لما فيها من آليات ديموقراطية فعلية تمارس يومياً على الأرض وفي الشارع. ولعل سنة خاتمي الأولى في الرئاسة أكبر مثال. هذه الآليات الديموقراطية تفتقدها دول الخليج بأي محتوى أرادت، وتحت أي نظام شاءت. أما بالنسبة إلى العراق وظروف نظامه ووجود صدّامه، فعلى دول الخليج أن تُقنع حليفها الأميركي وتدفعه إلى رفع قبضته عن هذا البلد، ولها كل المصلحة الوطنية والاقتصادية والسياسية والمنطقية في فك الحصار عنه وإعادة تأهيله، لأن «الاحتواء المفرد» لم يعد يجدي فتيلاً بعد أن سقط «الاحتواء المزدوج». ومهما قيل في السياسة الأميركية في الخليج، فهي في نهاية المطاف لا بد من أن تكون سياسة واقعية. وبهذا تكتمل حفلة السمر، ولا يجب أن يغيب عنها أحد ممن هو قاطن على ضفتي الخليج.

لقد آن الأوان لتخرج دول الخليج، وعلى رأسها الكويت، من مخلفات ثماني سنوات من احتواء ما لا يحتوى، فتستمع إلى كلام عبد الله بن المقفع في «كليلة ودمنة»: «لا تلتمس تقويم ما لا يستقيم: فإن الحجر الصلد لا تجرب عليه السيوف، والعود الذي لا ينحني لا يعمل منه القوس».

ربما هذا يسهل عملية فهم السياسة الأميركية في الخليج من دون معلم، ويجعل من حفلة السمر الموعودة مناسبة تاريخية.

الهوامش:

(١) American - Israeli Public Affairs Committee.

(٢) Washington Institute for Near East Policy.

(٣) راجع: Special Report: Clinton Administration Policy» toward the Middle East», Policy Watch, Washington, May 1993.

(*) لمزيد من التفاصيل عن الاحتواء المزدوج والسياسة الأميركية في الخليج، راجع كتابيّ رياض نجيب الريّس **رياح السموم** (١٩٩٤) و**رياح الشمال** (١٩٩٧)، الصادرين عن شركة رياض الريّس للكتب والنشر بيروت.

٣ ـ أميركا والخليج

كي لا يبقى وحيداً ويندم

■ «كان الرشيد نازلاً على دجلة بالقرب من إيوان كسرى، فسمع بعض الخدم من وراء السرادق يقول لآخر:

«هذا الذي بنى هذا البناء ابن كذا وكذا أراد أن يصعد عليه إلى السماء!».

فأمر الرشيد أن يضرب الخادم مائة عصا وقال لمن حضره:

«إن المُلك نسبة، والملوك به أخوة، وإن الغيرة بعثتني على تأديبه صيانة للمُلك. وما يؤخذ على ملك يلحق بسائر الملوك»».

«مروج الذهب»

للمسعودي

يُروى أنه أثناء الحرب العالمية الثانية، وبعدما تصاعد القتال والدمار وعم الخراب العالم، أثيرت حفيظة وغضب أحد الآلهة القدماء، فقرر أن يُرسل مبعوثاً إلى الأرض يستفسر عن أسباب الخراب الذي لحق بالبشرية من جراء هذه الحرب.

وذهب المبعوث أول ما ذهب إلى الروس ليسألهم عن الأمر. فقال الروس: إن الألمان هم الذين بدأوا الحرب بغزو روسيا واجتياحها بتحريض من الإنكليز.

وذهب المبعوث إلى الألمان حاملاً ما قاله الروس عنهم ومستفسراً،

فقال له الألمان: إن الإنكليز يريدون أن يستعمرونا فأردنا نحن أن نستعمر الروس، فلا تلومونا لأنه لولا الإنكليز لما قمنا بهذا العمل.

وذهب المبعوث إلى الفرنسيين ليسألهم لماذا يحاربون الألمان؟ فقال له الفرنسيون: إن الإنكليز هم الذين دفعوهم إلى الحرب دفعاً.

ومن هناك وصل المبعوث إلى الإيطاليين، فسألهم: لماذا تحالفتم مع النازيين وحاربتم العالم كله؟ فقال له الإيطاليون: لأن الإنكليز نصحوا «الدوتشي» أن ينضم إلى «الفوهرر».

وأخيراً وصل المبعوث إلى الإنكليز ليقول لهم إن العالم كله يلومهم. فقال له الإنكليز: إن هذا كلام غير صحيح. ودليلنا على ذلك أن كل جنودنا الذين يحاربون هم من الهنود والسيخ والأسيويين والمسلمين والأفارقة والأستراليين والنيوزلنديين والكنديين والجنوب أفريقيين. فكيف نُلام، والجنود الإنكليز بينهم قلة؟ (وكان الإنكليز يشيرون إلى الأقوام التي كانوا يستعمرونها في أمبراطوريتهم الواسعة).

هز المندوب الإلهي رأسه، وقد اقتنع بأن الحق على الإنكليز، ومعترفاً في الوقت نفسه، ببراعة الإنكليز في إدارة الحرب، من دون أن يقتنع بالطبع ببراءتهم. وصعد إلى السماء.

□ □ □

حملتُ هذه الحكاية إلى محدثي الديبلوماسي الخليجي المحنك، في منزله في لندن، وكان يتمشى في الرواق الذي يصل بين ما يسمى خليجياً بالديوانية، بين غرفة الجلوس أو المكتب الخاص به، وقد امتدت على طول الحائط العريض رفوف رصفت بالكتب. بعضها كتب عن التاريخ العربي والتراث الإسلامي، وبعضها الآخر أحدث

ما صدر في الغرب من كتب ودراسات عن الشرق الأوسط، وإن كان أكثرها يعنى بشؤون الجزيرة العربية والخليج.

ارتاح ذلك الخليجي العريق، بعد أن استمع إلى حكايتي، على مقعد وثير وراء طاولة فرشت بصحف العالم ذلك اليوم، مقلباً صفحاتها من دون أن يقرأها، وكأنه يستعد لمنازلة صعبة مع صحافي شغوف يريد أن يخترق حجب الأسرار غير الموجودة. ولما جاءت أقداح القهوة العربية الصفراء وتبعتها «استكانات» الشاي الأحمر، كان الترقب في الغرفة قد بلغ مداه. وكان عليَّ أن أقطع حبل الصمت، غير المبرر في رأيي الذي استفحل بين السائل والمجيب.

قلت لمحدثي ومضيفي: ألا تحرضك حكايتي الصغيرة هذه حتى تسلّم بالقول إن الإنكليز هم المسؤولون عن كوارث هذه الأمة قديماً وحديثاً، وإن الأميركيين قد تعلموا منهم دروس الحرب العالمية الثانية، فحاربوا بجنود غيرهم من قوات التحالف الدولي، حرب «عاصفة الصحراء» في شتاء ١٩٩١ التي أعادت الاستعمار إلى بلادنا. فأدار الأميركيون بمعونة من الإنكليز الحرب، بجنود لمم من أمبراطورياتهما السابقة والحالية، على أرض ليست أرضهم، وفي سبيل قضية لا تعنيهم، سوى أن في الأرض نفطاً يريدونه لهم، وبأرخص الأثمان، وتحت ستار حماية أصحاب الأنظمة من العدوان «الأخوي» عليهم؟!

ضحك الديبلوماسي الخليجي وقال: لنترك هذا الموضوع إلى نهاية الحديث، حتى إذا ما زارنا مبعوث أحد الآلهة القدماء، ليسألنا إذا كان الحق على الإنكليز أم علينا، نشرح له صدره بكشف بعض

الغمة عن أسرار هذه الأمة. ولا بد من خلفية لهذا الحديث تبدأ من عدة أمكنة مختلفة وتحمل مفارقات متعددة.

وبدأ الحديث سجالاً. واختلطت الأسئلة بالأجوبة، وضاعت آراؤه في متاهات آرائي. وبدأت كرة خيوط النظرية التآمرية في المسألة الخليجية تتدحرج بيني وبينه. وكان لا بد من العودة إلى الماضي القريب قليلاً.

□ □ □

التقط الديبلوماسي الخليجي الكرة من ملعبي وبدأ بشرح مجموعة من المنطلقات التاريخية، أطّرتها علاقة بديهية بسيطة بين أطراف القوى المعنية في الخليج وحجبتها إيديولوجيات سياسية أربع هي:

- □ الترحيب بالاستعمار الجديد
- □ المعاداة للاستعمار القديم
- □ الإسلام وتشكيلاته المعقدة
- □ الشيوعية القديمة ومشتقاتها الماركسية.

وقال: إن ما تقدّم يوصف في قاموس السياسة الدولية الواقعية بالبلقنة. والبلقنة نوعان: البلقنة العنصرية والإثنية، والبلقنة السياسية. وكلمة البلقنة هي نسبة إلى دول البلقان التي عرفت أوضاعاً مشابهة للأوضاع العربية في بداية هذا القرن، أدت إلى تركيبها السياسي الذي نعرفه اليوم والذي أفضى بدوره إلى تقسيم يوغوسلافيا القديمة، وحروب الصرب والكروات ومسلمي البوسنة وألبان كوسوفو، التي ما زلنا نشهد فصولها الحيّة.

البلقنة السياسية تحديداً تعني أن تقع دولة ضعيفة بين جارين قويين، يحاول أحدهما أن يقضم جزءاً منها أو يستميلها إلى محوره رغماً

عنها، فتلجأ إلى الجار الآخر حماية لنفسها. وعندما يجد الجار الأول القوي أنه لا يستطيع أن يخيف أو يستميل تلك الدولة الضعيفة بواسطة القوة العسكرية، فإنه يضطر إلى قبول شروط الدولة الضعيفة خوفاً من الجار الثاني القوي والمنافس الآخر. لكن هذه المعادلة تتغير عندما يجد الجار الثاني القوي والحامي الآخر، أن في تلك الدولة الضعيفة التي وفّر لها غطاء الحماية من الجار الأول الطامع، موارد طبيعية يحتاج إليها ويريدها. عندئذٍ يقع الخطر الحقيقي. فإما أن يتحارب الجاران القويان من أجل السيطرة على موارد البلد الضعيف، أو أن يتفقا معاً على سرقتها. وما يحدث عادة في التاريخ، أن البلد الضعيف، ـ تفادياً لهول القتال والحرب وخوفاً من السرقة والسيطرة ـ يختار أهون الشرين. أي: صداقة أحد الجارين القويين حيث يعتقد أنه الأكثر قبولاً من الآخر بالنسبة لمفاهيمه ومعتقداته.

وإذا نظرنا إلى بلقنة الخليج سياسياً نجد أن هذه المعادلة كانت موضع التطبيق طوال السنوات التي سبقت الغزو العراقي للكويت في صيف العام ١٩٩٠. فدول الخليج هي دول مصدرة للنفط ذات أنظمة تقليدية لم تكن تريد أن تتقرب إلى «البلدان الشيوعية الملحدة» قبل انهيارها، فتقربت إلى الدول الغربية (التي سلبتها فترة الاستعمار الماضي الثمار الأولى لمداخيلها النفطية) أكثر مما هو مطلوب أو تستدعيه العلاقات المصلحية الكبيرة. لكن دول الخليج رغم تقربها هذا أرادت أن تظل على مسافة في العلاقة بينها وبين الغرب كمن «يريد ولا يريد». وكان الخليجيون يريدون حماية الغرب خوفاً من الشيوعية السوفياتية والقومية العربية في الماضي. أما اليوم، وقد جثم الغرب على صدورهم وصار في عقر دارهم، فهم

لا يريدون لهذه الحماية أن تتعدى حدوداً معينة ـ هم وحدهم يتمنون أن يكونوا أصحاب القرار فيها. لكن بعد حرب «عاصفة الصحراء»، استباح الغرب كل شيء، وسقط هذا التحفظ بعودة الاستعمار مجدداً.

لذلك، عندما انسحبت بريطانيا من الخليج سنة ١٩٧٠، لأسباب اقتصادية في حقيقتها، أكثر مما هي سياسية، استطاعت دول الخليج أن تتحد في «كارتل» معين وأن ترفع أسعار نفطها من دون أن تجسر الدول الصناعية الغربية على فعل شيء. وكان عجز الدول الغربية عن منع دول الخليج من تحدّيها، مبنياً على أن عودة الاستعمار غير ممكنة وأن الرأي العام الغربي لن يقبل بها. إضافة إلى أن القوى الغربية كانت في ذلك الحين قد أصيبت بالتهلهل بعد الهزيمة الأميركية في فيتنام. لكن السبب الأهم في ردع الدول الغربية وقتها، تمثل بالخوف الحقيقي من أن يتيح التدخل الغربي مجالاً للاتحاد السوفياتي فيقوم باستغلال الأمر لصالحه، راكباً موجة المعاداة العربية والعالمية لأي شكل من أشكال عودة الاستعمار القديم أو الجديد. لكن الذي حدث هو غير ذلك تماماً. لقد انهار الاتحاد السوفياتي فجأة من جهة، وفتح العراق من جهة ثانية بغزوه الكويت الباب على مصراعيه، لعودة راية الاستعمار خفاقة عالية إلى أرض العرب.

وكان التدخل الغربي في الخليج، (والكلام مازال لمحدثي الخليجي) لو تمّ، كما فكر فيه الدكتور هنري كيسنجر في بداية السبعينيات، من شأنه أن يجعل الخليجيين قوماً معادين للغرب، وأصدقاء للاتحاد السوفياتي، موفرين لموسكو فرصة تاريخية نادرة للتدخل عسكرياً،

وبالتالي الوصول إلى منابع النفط والمياه الدافئة التي يحلمون بها منذ عهد القياصرة.

وانتفعت دول الخليج من دروس البلقنة. لكنها كانت تعرف أن القوة العسكرية الغربية التي دُعيت لحماية النفط ومنابعه هي القوة نفسها التي ستستخدم، عملياً، للسيطرة عليهم وإعادة استعمارهم، كما هو الحال اليوم. لذلك لم يكن مستغرباً أن يعتبر بعض «عقلاء» الخليج أن كلا القوتين العظميين في تلك الفترة بمثابة عدو لهم. الغرب عدو كالشرق. وهم بحاجة للأميركيين لحمايتهم من السوفيات (قبل انهيار الشيوعية). وربما بحاجة إلى الروس اليوم (إذا لم ينهر نظام يلتسين) لحمايتهم من غلواء الأميركيين. عند هذا المنعطف كانت تتأرجح لعبة التوازن الدولي في التآمر والتآمر المضاد على الخليج.

□ □ □

قلت للديبلوماسي الخليجي: جميل هذا الكلام بعد أن ترك الخليج ـ أغنى بقاع الدنيا ـ أبوابه مفتوحة وأرضه مستباحة لزمن طويل. وبعد أن تعرض للأمر الواقع الجديد الذي كرسته حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) وإرهاصاتها وتداعياتها على مجمل العالم العربي وقضاياه. وبعد أن سُلطت عليه أضواء العالم، شعر أن هذه الأبواب بحاجة إلى أقفال محكمة من صنف معين. عندئذ بدأ يبحث عن صانع للأقفال من النوع الذي لا يضيّع القفل محتفظاً بالمفتاح في جيبه.

أجاب الديبلوماسي الخليجي: صحيح أن الخليج قد بدأ يشعر منذ أكثر من عشرين سنة، أن أبوابه بدأت تهتز وتتخلع وذلك نتيجة لثلاثة أحداث أساسية:

- □ **الأول**: سقوط نظام الشاه في إيران سنة ١٩٧٨، وقيام الثورة الإسلامية.
- □ **الثاني**: الغزو السوفياتي لأفغانستان سنة ١٩٧٩.
- □ **الثالث**: الحرب العراقية ـ الإيرانية سنة ١٩٨٠.

ثلاثة أحداث في ثلاث سنوات متعاقبة أدخلت الرعب إلى هذا العالم الغني الحالم الذي اسمه الخليج. لكن الرعب الحقيقي الذي سيطر على الجزيرة العربية كان سببه نجاح الثورة الإسلامية وانهيار الحائط الإيراني بين الخليج والروس في شتاء ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. ولم يكن الرعب مقتصراً على الخليج فقط، بل توسع ليصبح رعباً غربياً شاملاً.

فآبار النفط ومصادر الطاقة للعالم الصناعي الغربي، كادت تصبح في متناول الاتحاد السوفياتي. وبعد سنة من ذلك التاريخ غزت القوات السوفياتية أفغانستان. ولكن في السنتين التاليتين لم يحدث أي شيء. ظلت الجيوش السوفياتية تحارب في أفغانستان دون أن تتعرض لإيران. ولم تغض موسكو النظر عن طهران في ذلك الوقت إلاّ لاعتقادها بأن الثورة الإيرانية لا بد وأن تسقط إما في أحضان الإسلام أو أحضان الشيوعية. غير أن الثورة ما عتمت أن سقطت في الحضن الإسلامي. وإذا كان الغرب الأميركي والأوروبي قد وقف موقف المتفرج المعادي من الثورة الإسلامية، فإن الاتحاد السوفياتي اتخذ موقف الفاعل المؤثر في الأحداث التي أحاطت بالثورة.

عند هذا المنعطف تبدأ النظرية التآمرية في المسألة الخليجية تتخذ بعض أبعادها. فأشد ما أقلق الخليج، عندما نظر إلى الوراء عبر هذه

السنوات الثلاث الحاسمة، هو فشل الولايات المتحدة في الوقوف إلى جانب الشاه ومنع سقوطه. وتولدت قناعة تامة لدى أكثر الخليجيين طفقوا يكررونها باستمرار، ومنذ ذلك اليوم، وهي أنه لو أرادت السياسة الأميركية أن تنقذ الشاه لاستطاعت. وعند هذا الاعتبار بالذات سقطت أيضاً الثقة الخليجية تماماً في مصداقية الصداقة أو التحالف مع أميركا. وانفلشت النظرية التآمرية على أوسع مدى.

لكن النظرية التآمرية هذه، (والحديث ما زال لمحدثي الخليجي) كانت تحتاج إلى تفسير أهداف السياسة السوفياتية قبل السياسة الأميركية، في الخليج في ذلك الوقت. وكان هناك احتمالان للتفسير.

- **الأول**: أن لدى الاتحاد السوفياتي، بعد غزوه أفغانستان، سياسة ثابتة ترمي إلى تطويق الخليج بهدف السيطرة عليه.
- **الثاني**: أن ليس للاتحاد السوفياتي سياسة ثابتة أو واضحة في الخليج. كل ما في الأمر أنه يتبع سياسة انتهازية يستغل عبرها الفرص التي توفرها له الأنظمة وتراكم الأخطاء الغربية في المنطقة، فيتسلل عبرها إلى الخليج تحقيقاً لمصالحه.

وكان هذان الاحتمالان ممكنين. وكان على الغرب، ومعه دول الخليج، أن يسد الثغرات التي قد تتيح لموسكو الوصول إلى الخليج. فالاتحاد السوفياتي في حينه لم يكن يخفي رغبته ولا مراميه، في الحصول على حصة موازية لحصة الغرب، في النفط والنفوذ في الدول التي تشكل الحزام ـ الحاجب الجنوبي لحدوده. لذلك دعت روسيا بلسان زعيمها بريجينيف في ذلك الوقت، إلى اعتبار المحيط

الهندي «منطقة سلام». واقترحت أن ترسم كل من موسكو وواشنطن خطاً يوضح، بقدر ما يفصل، بين مصلحة هذه وتلك.

□ □ □

استطرد محدثي الخليجي، بعد أن توقف برهة، وكأنه تردد في ما يقوله ولا يقوله، إلا أنه تابع بسط أفكاره، وقال:

على الرغم من ذلك، ظلت أبواب الخليج طوال فترة السنوات التي شهدت الحرب العراقية ـ الإيرانية، حتى بدايات حرب الخليج الثانية، مشرعة من دون أقفال. وظلت السياسة الخليجية مترددة حيال إغلاق هذه الأبواب بسبب عوامل عدة ليست كلها ملك يديها. لكن السيادة الخليجية ظلت أيضاً في تلك الفترة، تحت هاجس أن تتسلل روسيا عبر هذه الأبواب إلى الخليج إذا أتاح لها الغرب، والولايات المتحدة بالذات الفرصة التاريخية، فتكتمل النظرية التآمرية في المسألة الخليجية فصولاً، كما اكتملت في دول البلقان قبل مائة سنة.

وكان هناك أبواب خمسة يمكن أن يتسلل منها الاتحاد السوفياتي، في عز أمبراطوريته، إلى الخليج وإلى مصادر الطاقة التي في أرضه، وإلى طرق النفط التي تمر عبر مياهه، هي:

□ **الباب الأول: إيران**. عبر الفوضى التي زرعتها الثورة الإسلامية في بداياتها. فقد واجه الروس هناك فرصة تاريخية في حينه، باحتمال تساقط إيران قطعة قطعة، متفككة كبلد مؤلف من أكثر من أربع قوميات وشعوب لا تمت إلى الفرس بصلة. وكان السوفيات يأملون أن تقوم حرب أهلية في الداخل تأخذ أبعاداً دولية. فيستدعيهم أصدقاؤهم الشيوعيون

وحلفاؤهم من أجل السيطرة على السلطة في طهران، أو الاحتفاظ بها عندما تقع في أيديهم.

- **الباب الثاني: العراق.** وجد السوفيات في العراق إغراء لا يقاوم، إذا أرادوا الوصول إلى المياه الدافئة. فهو الطريق الجغرافي الطبيعي للوصول إلى الخليج. بينما إيران، بالمقارنة، بلد صعب المسالك الجغرافية. لكن السوفيات كانوا سيكتشفون ـ إذا صحت هكذا نوايا لديهم ـ في الشعب العراقي وفي الجيش العراقي، مقاومة ضارية أين منها أي مقاومة عرفها الروس من قبل، أكانت في أفغانستان أم في المجر.

- **الباب الثالث: عُمان.** مضيق هرمز مليء بأسود البحر الكاسرة. وعبر هذا المضيق يمر حوالى نصف نفط العالم الغربي. ومن الممكن لموسكو قطع هذا الوريد بإغلاق المضيق الذي لا يزيد اتساعه على ٢٤ ميلاً عبر عدة طرق: إما بعمل تخريبي إرهابي معين، أو بقصف جوي سوفياتي من أفغانستان، أو عن طريق تحريض إيران على القيام بعمل عدواني ضد دول الخليج، يؤيده السوفيات. أو بإثارة القلاقل عن طريق نظام اليمن الجنوبي الماركسي (قبل الوحدة اليمنية) في وجه النظام العُماني، مما يهدد استقراره الداخلي وثباته.

- **الباب الرابع: باكستان.** من الحدود الشمالية ـ الغربية قد يضطر الاتحاد السوفياتي إلى أن يقتحم باكستان لضرب معسكرات اللاجئين الأفغانيين، في داخلها، ووضع حد لتسلل الثوار الأفغانيين المعادين عبر الحدود. عندئذٍ كان يمكن أن يؤدي هذا العمل إلى تقسيم باكستان بين روسيا من جهة

والهند من جهة أخرى. كما أن موسكو قد تشعر، إذا كان هدفها تقسيم باكستان، بأن التسلل عبر بلوشستان للوصول إلى مياه المحيط الهندي الدافئة قد يحصد نتيجة أفضل من الهجوم العسكري المباشر عبر الحدود الشمالية ـ الغربية.

□ **الباب الخامس: الحرب العراقية ـ الإيرانية.** لم يكن الاتحاد السوفياتي يريد إنهاء هذه الحرب، ولا المساعدة في التوصل إلى حل مشرف للعراق يحفظ فيه حقوقه التاريخية. لذلك كان يهم الاتحاد السوفياتي أن تصل الحرب إلى الشواطىء الخليجية، طموحاً منه لأن يؤدي ذلك إلى إغلاق الخليج في وجه ناقلات النفط، بقدر ما يهمه أن لا يحقق العراق انتصاراً حاسماً على إيران، لأن إيران، كانت بالنسبة للسوفيات في الأمس، وما زالت بالنسبة للروس اليوم، أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية.

لكن هذه الأبواب ظلت مقفلة، والتوقعات الاستراتيجية لم تنطبق على الواقع. لكن ظلت هناك نافذة وحيدة واحدة من الممكن أن تتسرب منها الرياح الشمالية الباردة، خالقة حالة من اللااستقرار في مناخ الخليج السياسي. هذه النافذة هي الخطر الإسرائيلي على الخليج الذي لم يعد خطراً مؤجلاً، بل أصبح خطراً داهماً.

□ □ □

قال محدثي الخليجي: سأحصر حديثي عن القضية الإسرائيلية بالنسبة لدول الخليج، بمعناها الصهيوني الاستيطاني التوسعي الاستعماري من قبل مجموعة شعوب تنتمي إلى دين معين ولا تستطيع العيش بسلام وسط المجموعة العربية غير اليهودية. وأيضاً

بمعناها الصهيوني القائم على طرد شعب من أرضه وإحلال شعوب أخرى من شراذم اليهود في العالم محله. ولن نتحدث هنا عن القضية الفلسطينية بمعناها التعايشي السياسي والاجتماعي ولا بمعناها القومي ولا الوطني السياسي والاقتصادي، ولا عن «أوسلو» ولا عن السلطة الفلسطينية. ولا عن مفاوضات السلام وتوابعها. فما دامت إسرائيل هي إسرائيل التي نعرفها فسيبقى طموح السلام بالنسبة إلى دول الخليج تنظيراً بعيداً عن التطبيق، لأن إسرائيل ستبقى طامحة لأن تصل إلى رمال ومياه الخليج الدافئة بأية وسيلة ممكنة، طوعية كانت أم قسرية.

هل يمكن إخراج ما سميناه بالقضية الإسرائيلية من الخليج؟ سألت محدثي.

قال: طبعاً لا، ما دام الخليج جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، وما دامت ارتباطاته ومواثيقه وانتماءاته القومية والدينية عربية أولاً وأخيراً فلا يمكن إخراج القضية الإسرائيلية من المأزق الخليجي بتاتاً. يضاف إلى ذلك العلاقة الإسرائيلية ـ الأميركية وتناقضها مع العلاقة الخليجية ـ الأميركية.

هنا أريد أن أؤكد (والكلام للديبلوماسي الخليجي المحنك) أن العلاقة الإسرائيلية ـ الأميركية هي السبب الرئيسي للمأزق الخليجي، لأن هذه العلاقة هي جزء من السياسة الداخلية الأميركية لا السياسة الخارجية الأميركية. القضية الإسرائيلية قضية داخلية أميركية وليست قضية خارجية كما هي قضية العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان مثلاً، أو العلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أو حتى مع أوروبا الغربية التي هي علاقة تحالفية ترتكز على معطيات وثوابت مرحلية للسيادة الخارجية الأميركية. إن الولايات

المتحدة حريصة على الدفاع عن اليابان وأوروبا الغربية وكوريا الجنوبية كجزء من الدفاع عن مصالحها وأمنها. لكن لا اليابان ولا أوروبا الغربية ولا الحلف الأطلسي ولا ابن كيم إيل سونغ ولا غريمه في كوريا الجنوبية جزء من السياسة الأميركية الداخلية تقرر ما تقرره، كما هي حال القضية الإسرائيلية.

ليس هناك اتفاق أمني عسكري سياسي رسمي ومعلن مثلاً حتى الآن بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كما هو حاصل بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية وكوريا الجنوبية والحلف الأطلسي. إن الالتزام العلني والرسمي بالدفاع عن هذه الدول بالنسبة إلى أميركا لا يقابله التزام مماثل في حجمه المعلن والرسمي بالنسبة إلى إسرائيل. وعلى رغم ذلك فإن هذه المناطق ليست جزءاً داخلياً من السياسة الأميركية، بينما إسرائيل هي في صلب القضايا الأميركية الداخلية. وكأنها ولاية إضافية إلى الولايات الأميركية الخمسين. وما دامت إسرائيل هي هكذا، فالمأزق الخليجي يزداد عمقاً وصعوبة كما يزداد الشعور بالحصار.

توقف محدثي قليلاً، وكأنه أراد استرجاع أفكاره، وقال: إذن تكون المهمة الأولى لدول الخليج، هي إخراج القضية الإسرائيلية من كونها مشكلة داخلية أميركية وتحويلها إلى مشكلة خارجية كما هي حال الدول الأخرى ذات العلاقة المتميزة مع واشنطن. وإلى أن يتم نقلها إلى هذا الصعيد يبقى الحديث عن التطبيع مع إسرائيل وسلام الشرق الأوسط موضوعاً مؤجلاً وغير ذي بال في الخليج.

□ □ □

كانت كرة النظرية التآمرية قد استقرت في ملعب محدثي. وكان

الحديث بينه وبيني قد استهلك عشرات من فناجين القهوة وأكواب الشاي، بقدر ما قاد إلى تراكم عدد من الأسئلة التي تنتظر أن أطرحها، وينتظر محدثي أن يزيد الشرح فيها.

وقطع محدثي الخليجي بعض الصمت الذي ساد بيننا وقال:

أريد أن أعود إلى الحكاية عن غضب الآلهة التي رويتها في البداية، لأقول إن المغزى من هذه الطرفة أن القضية ليست في الحرب ولا في السلاح، القضية هي فيمن سيحمل هذا السلاح ومن سيدير أمر هذه الحرب.

هنا يجب أن نتوقف لحظة لنعيد ترتيب مجموعة من الأسئلة في الوقت الذي أصبح حديث الأمن في الخليج حديث الساعة. وأصبحت قضية التسلح في الخليج قضية المحافل العالمية كلها. وباتت قضية الدفاع عن الخليج شاغل الدول الكبرى، حيث لم تعد قضية التآمر على الخليج مسألة تنظير محتمل، بل صارت مسألة واقع تواجهه دول الخليج منفردة أو مجتمعة بشكل يومي ودائم.

السؤال الأساسي: هل في الخليج اليوم، مَنْ سيحارب من أجل الدفاع عنه؟ هذا السؤال يشغل، أكثر مما تتصور، مخيلة المتتبعين لظروف الخليج وهمومه. ومن ضمن هذا السؤال سؤال آخر: هل تعلّم الخليجيون من تجربة الغزو العراقي ونتائجه، وحرب «عاصفة الصحراء» وكوارثها، شيئاً؟ لا جواب.

لنبدأ القول إن أحداً لا يمكنه أن يدافع عن الخليج إلاّ أبناؤه. وإن أميركا لن تدافع عن الخليج كما حصل في العام ١٩٩٠، أياً كان العدو. انطلاقاً من هذه البديهية لا بد من التساؤل: هل هناك في دول الخليج اليوم مفهوم الوطن والمواطنية، الوطن الذي يذاد عنه،

والمواطن الذي يموت استبسالاً من أجل الوطن، من دون أن يستدعي الجنود الأميركيين. الوطن الذي هو الأرض والعشيرة والأهل والتراب. والمواطن الذي هو الإنسان المنتمي إلى جغرافية الأرض الخليجية وتراثها وحضارتها، المتمسك بقيمها، المستفيد من مواردها ووجودها، العائش على خيراتها، الحارس على قيمها، الواعي لقوميتها، العارف بشعابها وشعوبها. الوطن الذي ليس الخيمة ولا الفندق. والمواطن الذي لا يحمل الخيمة على كتفيه ويرحل عندما يختفي الكلأ. ولا ينتقل من فندق إلى آخر عندما تتوقف خدمات الغرف. الوطن الذي لم يعد مجموعة مضارب في الصحراء أو حقائب في طائرة. والمواطن الذي لم يعد بدوياً متنقلاً.

الأهم من هذا: الوطن الذي ليس حساباً في بنوك سويسرا وأميركا وفرنسا وبريطانيا، والمواطن الذي لا يعتبر أن وطنه حيث حسابه المصرفي في جنيف أو نيويورك أو لندن أو باريس.

ربع قرن مرَّ على الاستقلال. خمس وعشرون سنة مرت على الخليج وفيها بعض ما في التجربة والخطأ، بل فيها الحد الأدنى الذي يمكن أن يرسخ معنى الوطن والمواطنية. البعض الآخر من الدول الخليجية عمره أكثر بكثير من السنين التي مرت. وبالتالي فإن تجربته أعمق. ومن عمق التجربة الخليجية ومن واقع الظروف المحيطة بها، لا بد من التوصل إلى مفهوم مشترك لكيفية الدفاع عن الخليج وبأية سواعد.

هنا ابتسم محدثي الخليجي وقال: لنتذكر كيف يتعامل مواطن حضاري من أقوام أخرى في وطنه ودولته. من الأقوال الشائعة أن الفرنسي يدفع حياته ثمناً للدفاع عن وطنه، لكنه لا يدفع ضرائبه

إلى حكومته. بينما يدفع الإنكليزي الضرائب المتوجبة عليه من دون تهرب، ولكنه لا يحارب دفاعاً عن وطنه ولا يدفع حياته ثمناً له.

في الحالة الأولى: لا يتردد الفرنسي في الدفاع عن الوطن أياً كان السبب، بينما يتهرب من دفع الضرائب. لأن الفرنسي لا يثق عادة بحكومته. وبالتالي فهو يضع الوطن فوق النظام والحكومة. الوطن لا يقبل التردد والمزاح، بينما الضرائب أمر يقبل التهرب.

في الحالة الثانية: يثق الإنكليزي بحكومته. وهو بالتالي، لا يتردد عن القيام بواجبه تجاهها بدفع ما يترتب عليه من ضرائب تلقائياً. لكنه ليس على استعداد للموت في سبيل الوطن لأنه يعتقد ـ بحكم ثقته بحكومته ـ أن على حكومته تلك، منع أسباب الحرب قبل وقوعها. وفي حال فشل حكومته بذلك فإنه يسقطها للمجيء بحكومة قادرة على التوصل إلى حل يمنع الحرب ويحقن الدماء. لأن الوطن بالنسبة للإنكليزي ليس حدوداً ومياهاً بل هو مصالح مترامية الأطراف، اعتادها منذ أيام الأمبراطورية الشاسعة التي غطت ثلثي المعمورة. اعتاد أن تكون له مصالح في نيودلهي أو نيروبي أو جوهانسبورغ أو عدن أو قبرص أو حتى في القاهرة. المصالح عند الإنكليزي هي التي تحمي الوطن لا الرجال الذين يموتون من غير داعٍ دفاعاً عن حدود «وهمية» لوطن بلا مصالح.

□ □ □

سرح الديبلوماسي الخليجي عند هذا المفترق من الحديث، وتنهد وقال: أتريد أكثر من هكذا غمة تجثم على صدر هذه الأمة؟

قلت له: من البديهي أن لا يكون حديثنا مفرحاً، غير أنني أعتقد أنه حديث واقعي. لكن إلى أين ننتقل من هنا؟

قال محدثي: ننتقل إلى التفاؤل بالجيل الخليجي الجديد الذي سيسد كل هذه الثقوب ويحمل مفاتيح الأبواب المشرعة في جيبه.

قلت له: متى؟

أجاب: ذلك يتوقف على قراءة الخليج لكتاب «أسباب الفاقة في أسرار الطاقة»، حينما يصبح سعر البرميل دولاراً واحداً، وعندما لا يشفع لا نفط ولا كلأ.

قلت: لكن مَنْ سيحارب عندئذ دفاعاً عن الخليج؟

وحتى لا يأتي جوابه محرجاً، قال: آخ لو يقرأ ملوكنا وأمراؤنا ورؤساؤنا وقادتنا وشيوخنا، تاريخ الفتوحات العربية الإسلامية والغزوات الأجنبية، لعلهم يبصرون كيف كنا نحمل السلاح، ومن منا كان يحارب، ومَنْ منا كان يدير أمر الحرب.

قلت: لعل الخليج هذه المرة، لن يبقى وحيداً ويندم!

٤ ـ أميركا والخليج

أيهما أغلى،
النفط أم الدم؟

■ «عن جابر أن رسول الله قال:
الجيران ثلاثة: جارٌ له حق واحد، وجارٌ له حقّان، وجار له ثلاثة حقوق.
فأما الذي له حقّ: فجارٌ مشرك لا رَحِمَ له، له حقّ الجوار.
وأما الذي له حقّان: فجارٌ مسلمٌ لا رَحِمَ له، له حقّ الإسلام وحقّ الجوار.
وأما الذي له ثلاثة حقوق: فجارٌ مسلمٌ ذو رَحِم، له حق الإسلام وحق الجوار وحق الرَّحِم».□

«الجامع الصغير»
للسيوطي

هل آن أوان الرحيل؟

حملت سؤالي المبهم هذا، إلى صديق خليجي وصل إلى بيروت بعد طول غياب عنها، وقلت له: هناك همس في الأوساط الخليجية وحديث في الدوائر الأميركية، بأن الولايات المتحدة تفكر جدّياً بالانسحاب عسكرياً من دول الخليج. ما صحة هذا الهمس وصدقية هذا الكلام؟

ابتسم صديقي الخليجي، وقال: أخاف أن تسألني متى وكيف، وأن تطلب مني أن أعطيك جدولاً زمنياً بمواعيد الانسحاب. وضحكنا معاً.

وصديقي الخليجي هذا، يملك عقلاً وقّاداً وذهناً حاداً وشخصية

جذابة، لامع في حديثه وشيِّقٌ في شرحه. كان من أوائل الخليجيين الذين جاءوا بيروت في الخمسينيات ليدرسوا في الجامعة الأميركية. وعندما عاد إلى بلاده خريجاً، اعتبر نفسه منتسباً إلى جمعية «بروتستانت» رأس بيروت، وحبيب عجائزها وتلميذ تقاليدها. ويفخر صديقي هذا بأنه من أحفاد القراصنة العرب الذين كانوا يمخرون عباب الخليج العربي وشواطئه في غزواتهم المتكررة على أساطيل الدول الأجنبية، ويقفون في وجه الدول الكبرى وشركاتها التجارية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبقدر اعتزازه بأجداده القراصنة العرب، الذين جاء الاستعمار البرتغالي ومن بعده البريطاني، للتصدي لهم وليسيطر على سواحل الخليج العربي بحجة قطع دابرهم في مياهه، وإعلان معاهدة «السلام الأبدي» بعد استيلائه على بلادهم، يفخر صديقي الخليجي أيضاً بأنه سليل الرعيل الأول من المثقفين والمتعلمين الذين درسوا في الجامعة الأميركية في بيروت، والذين شكلوا نخبة في دول الخليج، أطلقوا على أنفسهم تهكماً اسم قبيلة «أنكلو ـ أميركان بدو»، وقد انخرط معظمهم في سلم الإدارة والوظيفة أيام الوجود البريطاني، ومن بعده في حكومات الاستقلال الأولى.

ويتحدث صديقي بغبطة عن أجداده العرب القراصنة، وكيف وقفوا في وجه المطامع الأجنبية في سواحل الجزيرة العربية، إلى أن زالت دولتهم. ويعترف أن بعض «القرصنة» ما زالت في دمائهم، وأن معظمهم كان ينتمي في شبابه وحياته الجامعية إلى تيار القوميين العرب، وهي من أحد أسباب نجاحهم وصمودهم حتى الآن، وسط المتغيرات الكثيرة التي عصفت ببلادهم في ربع القرن الأخير. ولصديقي هذا تصورات مدهشة، لا أشاركه في الكثير

منها. لكنها تحمل نكهة الطرافة والتحدي في آن معاً، بقدر ما فيها بعض «الزكزكة» لبعض أنظمة ورجالات الخليج. وهو الخليجي شارك في السلطة في بلاده، في مواقع هامة وحساسة، إلى أن تقاعد من العمل الحكومي والسياسي.

□ □ □

قبل أن يأتي أوان الرحيل، جاء أوان الحديث الذي بدأ بين أكواب الشاي التي تراكمت على الطاولة في جناحه في ذلك الفندق البيروتي الكلاسيكي القديم الذي كان يعرفه منذ إقامته في بيروت، ومن بعدها خلال زياراته المتكررة لها، إلى أن انقطع عنها طوال سنوات الحرب.

وأردت أن يكون حواري استفزازياً بعض الشيء، لأخرج منه المثير في فكره وتصوراته. فقررت أن أتجاهل موضوع احتمالات الانسحاب العسكري الأميركي من الخليج، الذي جئت وفي نيتي الخوض فيه والاستماع إلى تحليلاته، وأن أقفز إلى موضوع ـ أعتقد أنه لم يتوقعه ـ قبل أن أعود إلى قضية تراجع الاستعمار بعد عودته الثانية.

- قلت له: لقد انهارت محادثات السلام في الشرق الأوسط كما ترى، وتراجعت القضية الفلسطينية إلى آخر أولويات الاهتمامات العربية، وخاصة بالنسبة لدول الخليج العربية، وإن من أسباب ذلك أصلاً، تأسيس مجلس التعاون الخليجي، الذي أضاف محوراً جديداً إلى المحاور العربية المتعددة، فقضى على جامعة الدول العربية. ثم حلّت المصيبة الكبرى، بسبب دول الخليج، في الغزو العراقي للكويت ومن بعده حرب «عاصفة الصحراء». وكان ذلك كله على

حساب القضية الفلسطينية، والتي بسببها وصلت إلى حضيض الذل التي هي فيه اليوم.

□ **قال: غريب أمركم أنتم أهل بلاد الشام. لا تسعدون إلاّ إذا وجدتم من تضعون اللوم عليه. لماذا تريدون من دول الخليج أن تكون جبهة مواجهة مع إسرائيل. ولماذا تريدون أن تتحمل هذه الدول عبء القضية الفلسطينية دائماً، وأنتم تنظّرون وتوزعون شهادات الوطنية والنضال. لماذا يحق لباقي العرب أن يحاربوا بعضهم بعضاً، أو أن يتفقوا مع بعضهم البعض، بعيداً عن فلسطين، ولا يحق لدول الخليج أن تتفق مع بعضها أو تتعاون. لماذا يُطلب منا دائماً ثمن أكبر من الثمن الحقيقي للقضية الذي يتوجب على العرب الآخرين تحمل القسط الأوفى منه. أذكر لي واقعة واحدة أساسية، قبل حرب الخليج تحديداً، تخلّت فيها دولنا عن القضية الفلسطينية. حتى بعد حرب الخليج، مشت هذه الدول في خطواتها السياسية بموجب دفتر الشروط الذي وضعته منظمة التحرير الفلسطينية، وحسب تعليمات رئيسها، خطوة خطوة من مؤتمر مدريد حتى اتفاق أوسلو، نحو ما سمي بالتطبيع مع إسرائيل. لقد أضاع العرب القضية الفلسطينية برمتها خلال نصف قرن ونيف، وفجأة خافوا من أن يضيّع الخليجيون ما تبقى من فتاتها، فصرخوا واخليجاه. وظنوا أنه يمكن لمعتصم خليجي أن يسمع تلك الصرخة، فيأتي راكباً حصاناً أسود، ليغطي فشلهم واندحارهم.**

قُلْ لي ـ والكلام ما زال لصديقي الخليجي ـ بالله عليك،

ما هو الخليج بكلمتين. الخليج بالنسبة إلى دول العالم هو: نفط ومال. ولأنه كذلك يعتقد بعض العرب، أنه كتلة واحدة. ذات صيغة واحدة، يستطيع أن يفاوض العالم بنفطه وماله، ويفرض شروطه من أجل القضية الفلسطينية. ليس هذا كلاماً قد ولّى اليوم، لكنه في الأساس، لم يكن كلاماً صحيحاً على الإطلاق. هل تستطيع ـ أو كيف تستطيع ـ ست دول خليجية، متنوعة السياسات والأهواء والمشارب، ومتفاوتة في درجات الرضوخ للضغوط الأميركية والغربية المعروفة، أن تفعل شيئاً للقضية الفلسطينية التي يخاف عليها العرب اليوم بعد أن تمّ بيعها بالمزاد العلني، أكثر مما استطاعت الدول العربية مجتمعة أن تفعل شيئاً؟

□ □ □

وقبل أن أستطيع إقحام سؤال رديف في حواري مع هذا الصديق، أنزل كوب الشاي من يده بعصبية ظاهرة، وكأن سؤالي قد فَعَل فِعْل الاستفزاز فيه.

□ قال: تتكلم عن جامعة الدول العربية. لقد جرّب العرب طريق الجامعة العربية لمدة خمسين سنة. أين وصلوا؟ إلى الحد الذي لا يسمن ولا يغني من جوع. أتريد أن أذكّرك بالبيان التافه العقيم الذي توصلت إليه الجامعة العربية في اجتماعها في ١٦ أيلول ١٩٩٨، في قضية لا علاقة لها مباشرة بالقضية الفلسطينية، هي الحلف التركي ـ الإسرائيلي. إنه أسلوب الحد الأدنى، أسلوب الحلول الوسط، الذي تلجأ إليه عادة الأمم المتحدة. إنه أسلوب

التصويت بالإجماع، أو أسلوب الفيتو المبطن. قد تسألني لماذا فشلت الجامعة العربية؟ لأن العالم ـ بما في ذلك العالم العربي ـ قد أصبح كبيراً جداً، وقد ازداد عدد الدول العربية خمسة أضعاف منذ تأسيسها. وأصبحت الدول بفضل ذلك أكثر اعتماداً على بعضها البعض، فاقدة بذلك استقلالها السياسي والاقتصادي التقليدي. وبالتالي لم تعد دول العالم العربي جزراً مسورة قادرة على العيش لوحدها. هذا ما يسمونه اليوم بـ «العولمة». العولمة التي عقد في السنوات الأخيرة حولها عشرات المؤتمرات، وصدر في شرحها وتفسيرها، معها وضدها، مئات الكتب.

ثم إن هناك مشكلة عربية مختلفة. فلكل دولة عربية جارة مختلفة معها، أثقلتها بالهموم. أتريد لائحة طويلة بذلك؟. لنبدأ من الجزيرة العربية: السعودية واليمن. قطر والبحرين. الإمارات وإيران، ثم مصر والسودان. الجزائر والمغرب. ليبيا والعالم. سورية والعراق. سورية وتركيا. الأردن والكويت. الكويت والعراق. العراق وكل الدول الخليجية، الخ. الخ. الخ. هذا إذا نحينا الموضوع الإسرائيلي جانباً. إن أمة بهذا الوضع، ماذا ترجو منها؟

الأهم من ذلك ـ وصديقي الخليجي ما زال مسترسلاً في كلامه ـ أن كل مشكلة بين هذه الدول العربية، مرتبطة بعوامل خارجية من خارج الإطار العربي ذاته، تصب في مصدر واحد، هو أميركي ـ أوروبي ـ غربي. ذلك كله في عصر النظام العالمي الواحد والقطب العالمي الأوحد، والعولمة، التي لا إطار لها. في الماضي، كانت الخلافات

العربية أرحم وارتباطاتها أوضح. مثلاً، كانت مشكلة ليبيا وتشاد مرتبطة بفرنسا. وكانت مشكلة الصومال وأثيوبيا مرتبطة بكوبا. وكانت مشكلة اليمن الشمالي مع اليمن الجنوبي مرتبطة بالاتحاد السوفياتي. مشكلة سورية والعراق مرتبطة بإيران. مشكلة الأردن ولبنان مرتبطة بالفلسطينيين. كانت تلك المشاكل مرتبطة بثلاث جهات واضحة. إما الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفياتي، أو أوروبا. أما اليوم فالمشكلة ـ بل كل مشكلة ـ مرتبطة بأميركا.

إذن ليس هناك مشكلة قائمة لوحدها وبمعزل عن عوامل خارجية. لذلك تجد أي دولة عربية نفسها مبعدة في ما يتعلق بحل المشاكل الثنائية. فمثلاً ليس لدول الخليج علاقة بالخلاف بين الجزائر والمغرب على الصحراء. ولم يكن لدول الخليج علاقة بالخلاف السوري ـ العراقي قبل حرب الخليج، وربما إلى الآن. فدول الخليج ـ ماضياً وحاضراً ـ لم يكن بمقدورها أن تتحدث مع إيران عن العراق أو مع لبنان عن الفلسطينيين أو مع الاتحاد السوفياتي عن الصومال أو مع فرنسا عن تشاد.

كان لها اتصال مباشر عضوي واحد، هو مع القضية الفلسطينية. كانت تستطيع أن تتحدث فقط عن هذه القضية مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبعض دول العالم الصناعي، كمشكلة عربية عامة، لا كمشكلة ثنائية لا تعني إلاّ طرفيها. وتوهمت دول الخليج، أنها ككتلة إقليمية، تملك المال والنفط، سيكون لها صوت أقوى إذا زجت نفسها في القضية الفلسطينية كالتزام حقيقي،

لاعتقادها في حينه ـ أي قبل مدريد وأوسلو ـ أن مستقبل علاقتها بالعالم العربي يتوقف على نجاحها في إقناع الغرب بعدالة هذه القضية. لكن الأوهام تبخرت واتضح لها دون أدنى شك، أنها لا تملك العضلات للتأثير على الغرب، وأن نصف العرب، لا تهمهم القضية الفلسطينية بالمعايير القومية. بما في ذلك بعض الفلسطينيين أنفسهم. وماتت القضية في حضن دول الخليج داخل غرفة العناية الفائقة.

□ □ □

استجمعت أنفاسي بعد هذه السحبة الطويلة من حديث صديقي الخليجي، وقلت له:

■ لنعد إلى الكلام عن المحاور الإقليمية والتجمعات الاقتصادية، لعلها تضيف شيئاً إلى حوارنا؟

□ قال: معك حق. لنبتعد قليلاً عن المقارنة السياسية ولنأخذ العلاقات الاقتصادية. ونبدأ بأوروبا. وسأشرحها لك بأسلوب مدرسي تبسيطاً لها. على سبيل المثال، نجد أن دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) تنتج النبيذ والخمور. المشرق العربي (سورية، لبنان، الأردن) ينتج الحبوب والحمضيات. العراق ينتج التمور. الخليج العربي ينتج النفط. مصر والسودان تنتجان القطن. كل موضوع من هذه المواضيع يحتاج إلى علاقات منفردة مع الاتحاد الأوروبي، واجتماعات خاصة، إلى حين التوصل إلى اتفاق معيّن مع الدول المستوردة أو المستهلكة. ففكرة التكامل الاقتصادي لم تستطع أن ترى النور على يد الجامعة العربية، لذلك نعود إلى فكرة التجمعات الإقليمية ـ

وأهمها عربياً ـ مجلس التعاون الخليجي. هذا المجلس وفّر لنا، نحن الخليجيين، التنسيق الاقتصادي بظروف بيئية متساوية، وأعطانا حجماً تفاوضياً أكبر، استطعنا في مرحلة معينة، ومازلنا نستطيع، أن نفرض من خلاله مكاسب أكثر لنا. لذلك نحن حريصون أن تكون أرضية مجلس التعاون الاقتصادية، أقوى من أرضيته السياسية.

من هنا وفي مرحلة من المراحل عند بدايات تأسيس مجلس التعاون ساورنا طموح قومي هو أن نكون الولايات الجنوبية، للولايات المتحدة العربية، كما كانت تكساس بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية. فالتكامل العربي يبدأ بالتكامل الإقليمي في الخليج، إذا حقق تكامله الاقتصادي ضمن بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية تكون هي الأساس.

ومَنْ كان له طموحات كهذه، لا يتهم بإضعاف الجامعة العربية ـ والكلام ما زال لصديقي ـ فليس لنا مصلحة في ذلك. فالذي قوّض الجامعة العربية كانت الصراعات القطرية بغطائها القومي داخل المجموعات والتكتلات العربية. وعندما جاءت معاهدة كامب دافيد، طار نصف الجامعة العربية بخروج مصر منها وانتقالها إلى تونس. عندئذٍ شعرت دول الخليج بأن عليها أن تفتش عن ذاتها وعن أمنها، خوفاً من طوق الحصار الغربي التاريخي عليها. ويمكن تلخيص هذا الموقف بجملة واحدة، أنه كان «حصانة من أجل التطور ومناعة ضد الموت». وحملنا هذه المقولة، خوفاً من منعنا من التقدم وحرصاً على أن لا يكون تخلفنا عائقاً، حتى لا ننتهي إلى ما انتهى إليه ملوك

الطوائف في التاريخ العربي. منهم من قضى نحبه، ومنهم مَنْ ينتظر. فتكتلنا الجغرافي لم يكن خروجاً على ميثاق الجامعة العربية، لأننا نحن لسنا خوارج العرب. لقد كنا نحمل صوتاً عاقلاً في وجه أصوات النشاز العالية.

□ □ □

سكت صديقي الخليجي برهة وفرك جبينه بأصابعه، وكأن صداعاً مفاجئاً قد اعتراه، وتطلع نحوي بشيء من التحدي، وكأنه يقول لي: إسألني.

■ قلت له: لنحسم موضوع القضية الفلسطينية ودول الخليج، بتصور لما كان يمكن أن تكون عليه الأحوال لو لم تزلزل الأرض الخليجية زلزالها، ويحدث ما حدث فيها، من الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى حرب «عاصفة الصحراء» وسقوطها في قبضة الاستعمار الجديد. من هنا إلى أين؟

□ **قال صديقي الخليجي: هذا سؤال مطاط. سأحاول أن أجيبك عليه ماضياً وحاضراً. والماضي دروس، أما الحاضر فمازال في طور استيعاب هذه الدروس، وهو يسعى إلى مخارج للمآزق التي وجد نفسه فيها في السنين العشر الأخيرة، ولم يتحسب لها.**

تريد حسم هذا الموضوع؟ إسمع جيداً. لنوضح أمراً يعنينا نحن الخليجيين، لمرة واحدة وأخيرة. إننا نعرف في قرارة أنفسنا ـ مهما سمعت أو قرأت من تصريحات خنفشارية لوزرائنا ـ أن لا استعداد ولا أمن ولا رخاء لبلادنا، إذا لم تحل القضية الفلسطينية، حلاً ينهي الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفي ما يعني الفلسطينيين تحديداً، حلاً عادلاً وآمناً

عند القرن الواحد والعشرين. وهذا من ناحية، أمر ليس بيدنا. من ناحية ثانية، إن القضية الفلسطينية لا يحلها اليوم إلاّ سائلان: النفط والدم، شرط أن يسكبا معاً. هذا ما فشلنا فيه كلنا كعرب في الماضي. وهذا ما هو صعب جداً تصوره اليوم. السائل الأرخص هو النفط بالطبع لكن هذا السائل النفطي لا يملكه إلاّ تجمع دول الخليج، بينما لا يملكه أي تجمع عربي آخر، أكان مغاربياً أو مشرقياً أو نيلياً. لكن السؤال كيف يُسكب هذان السائلان معاً وبأية وسيلة؟ الجواب النظري، يسكب كل بلد عربي من الذي يملكه فعلاً، فسكبهما معاً وفي آن واحد يمنح القوة المطلوبة للتوصل إلى حل حاسم للقضية الفلسطينية. نحن نقطع النفط وأنتم تحاربون وتضحون بأرواحكم. لا تسألني كيف. فلا أنا أعرف ولا غيري يعرف. الذي أعرفه، أن كلينا يجب أن يضحي بما يملك ـ بل بأعزّ ما يملك. هكذا يكون التزامنا ـ والتزامكم ـ بقضية العالم العربي المركزية الكبرى.

قد تقول إن هذا كلام رجل كهل وصل إلى مشارف اليأس من الأحوال العربية. ربما! لكنه حديث واقعي لرجل سياسة شهد على امتداد خمسين سنة، تقلب الزمان وتبدل عزّ السلطان. ورأى أن عشرة آلاف جندي إسرائيلي فقط قادرون على تهديد الجزيرة العربية، إن لم يكن احتلالها، متى أرادت إسرائيل ذلك. ونحن في الخليج قابعون نتفيأ شمس الحماية العسكرية الأميركية بقواعدها في أراضينا وأساطيلها في مياهنا، وطائراتها في أجوائنا. نحن في الخليج لا ننام وأبواب بيوتنا مفتوحة. هذه مقولة لبنانية دفع

اللبنانيون ثمنها عشرين سنة حرباً. ليس فقط لأن الأميركيين موجودون عندنا، بل لأن بيننا من لا يستطيع الاستقواء على الأميركيين، فيستقوي علينا.

الأهم من ذلك أننا لا نعرف أن الحياة خارج العالم العربي حياة لا معنى لها. فالكلام في زمن التفاهة، ساعة يهدد بالانتماء إلى مجموعة المحيط الهندي، وساعة بالانتماء إلى الكومنولث البريطاني، وساعة بالانتماء إلى تجمع آسيا الغربية، أو الوسطى، أو الصغرى. وكأننا يتامى الدهر، نحن الذين لنا جذورنا وتاريخنا وقبائلنا، والأهم من ذلك، لنا عروبتنا. وقد تعلمنا أن مَنْ خرج من العالم العربي، خرج من نفسه. وهناك مثالان صارخان. مَثلُ مصر في عهد أنور السادات بعد كامب دافيد. ومَثلُ فلسطين في عهد ياسر عرفات بعد اتفاق أوسلو. لقد ظنّ الرجلان أنهما بخروجهما من العالم العربي، قادران على حل مشاكلهما مع الطرف الآخر غير العربي. فخسرا العرب، ولم يربحا القضية. وكان ظنهما قائماً على أن الانفراد بقضية في هذه الخطورة يتيح لهما ترتيب شؤون بيتهما الداخلية، بعيداً عن تدخل أو إزعاج العرب الملحاحين والمتطلبين والمزايدين. وربما أدركا كلاهما ـ ولو متأخرين ـ بعد كل الذي حصل منذ اتفاق كامب دافيد إلى اتفاق أوسلو، أن الخروج من العالم العربي لن يقي أحداً متاعب العالم العربي، بل سيزيد المشاكل المحلية ويعقدها.

□ □ □

ساد الغرفة فترة قصيرة من الصمت (طلب محدثي من «خدمات

الغرف» مزيداً من الشاي له والقهوة لي) حاولت أن أقطعها بسؤال شغل بالي عندما أخذ الحديث هذا المنحى.

■ قلت له: كيف يمكن تحقيق لقاء هذين السائلين: النفط والدم؟ هل دول الخليج قادرة على التمرد على علاقاتها الخاصة بالأميركيين، مع أن ذلك من سابع المستحيلات. وهل بقية العرب قادرون على شن حرب أو القيام بثورة، هي من قبيل المعجزات في ظل الأوضاع العربية الراهنة؟ ألا تعتقد أن هذا كلام رومانسي فيه الكثير من «التفشيخ» كما يقول اللبنانيون؟

ضحك صديقي الخليجي، وكأنه استمرأ هذه المقولة، بقدر ما سُر «بشيطنة» أفكاره.

□ **قال: لنبدأ بالموضوع الأميركي. العلاقة بين العرب وأميركا لا علاقة لها بهذين السائلين، ومدى فعالية التقائهما، فمنذ الحرب العالمية الثانية وإلى الآن، والعلاقة العربية ـ الأميركية مسكونة بالشيطان الإسرائيلي، بقدر ما هي محكومة، منذ ذلك الوقت وإلى اليوم، بثلاث قواعد:**

□ **الأولى: إن العالم العربي، أو الجزيرة العربية تحديداً، منطقة أميركية حسب «اتفاق يالطا» الذي تمَّ بين روزفلت وستالين وتشرشل، بعد الحرب العالمية الثانية.**

□ **الثانية: إن خلق الكيان الإسرائيلي داخل العالم العربي، قد أصبح جزءاً عضوياً من السياسة الأميركية والحضور الأميركي في العالم العربي، وامتداداً حيوياً لأمن ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.**

- ☐ الثالثة: إن وجود النفط في الأرض العربية، وحاجة أميركا والعالم الصناعي لهذا السائل، جعل للسياسة الأميركية في العالم العربي خطين متوازيين. خط إسرائيلي وخط نفطي. وبالتالي جعل الدفاع عن النفط بأهمية الدفاع عن إسرائيل.

ولم يفهم العرب هذه القواعد (والكلام ما زال لصديقي الخليجي). ولم يعرفوا كيف يتعاملون معها. بينما استفادت إسرائيل من كل متغيرات الأوضاع الدولية، لتأليب الرأي العام الأميركي والغربي ضد العرب. فشل العرب فشلاً ذريعاً في لعبة الإعلام والدعاية والعلاقات العامة واللوبي السياسي، على الرغم من الأموال الطائلة التي صرفت تحت هذه العناوين. في هذا المجال لعبت إسرائيل لعبة ذكية وبسيطة في آن. وعلى سبيل المثال: إذا برز عالم أو مخترع أو كاتب عربي، فهو سوري أو لبناني أو فلسطيني أو مصري. وإذا ألقي القبض على مجرم ما، فهو عربي أو مسلم، من دون ذكر هويته القطرية. وإذا تمَّ تحقيق إنجاز عربي، من أي نوع، فهو إنجاز مصري أو سعودي أو أردني. وإذا وقع حادث إرهابي، فالذي قام به هو عربي ومسلم. لعبت إسرائيل لعبة التأليب هذه. الأمور الحسنة يعزونها إلى البلد العربي الذي جاءت منه أو تمت فيه. أما الأمور السيئة فكلها عربية. مثال آخر: في هافانا (في سابق الأيام) العرب شيوعيون. في نيودلهي، العرب عالم ثالث من جماعة دول عدم الانحياز. في إسلام آباد، العرب مسلمون. في الشرق الأوسط، العرب فلسطينيون. وهكذا

دواليك. ولم يعرف العرب كيف يستفيدون من هذه المواقع الثلاثة. لكن إسرائيل عرفت كيف تصنّفنا وتستعدي علينا الرأي العام الأميركي والغربي.

هكذا استطاعت إسرائيل تصنيفنا في الخانة التي تريدها حسب مصالحها وظروف الرأي العام الأميركي في حينه. كل ذلك من دون أن نستطيع كعرب أن نوظف مواقعنا المتعددة، من داخل هذه التصنيفات لمصلحتنا مع الدول نفسها التي نحن متهمون بها.

□ □ □

واستبق صديقي الخليجي سؤالي المرتقب، بقوله:

□ من المؤكد أنك ستسألني، ماذا نستطيع أن نفعل إذا كنا غير قادرين أن نعلن الحرب غداً، ونقطع النفط بعد غد. بل كيف يمكن أن تسمح الأقدار الدولية بلقاء الدم والنفط في معركة واحدة؟

لا أملك إلاّ جواباً بدائياً. لكنه في رأيي جواب عملي. هو أن يقاطع العرب أميركا تجارياً كما قاطعتها الصين تجارياً لأكثر من ربع قرن، إلى أن تغيرت المعادلات الدولية، وجاء الوقت وأدركت الولايات المتحدة أنها تحتاج إلى الملايين البشرية في الصين، وأن أبواب بلاد «السور العظيم» لا يمكن أن تبقى موصدة في وجهها. فرضخت. ومع المتغيرات في الساحة العالمية، بدأت الصين تشتري من أميركا التكنولوجيا المسموح بها والسلاح والغذاء وألف

صنف وصنف. وسبق لك أن كتبت في هذا الموضوع، ومع هذه الدعوة، أكثر من مرة.

هل تتصور ماذا سيحدث لو قاطع، تجارياً، ملايين العرب أميركا؟ نركب السيارات الأوروبية واليابانية بدلاً من الأميركية. ونأكل الهامبورغر الكندي بدلاً من الأميركي. ونشتري العلكة الإنكليزية بدلاً من الأميركية. ونستورد الكومبيوترات من اليابان وسنغافورة وألمانيا بدلاً من أميركا. ونشتري السلاح والتكنولوجيا من فرنسا وبريطانيا. هل تتصور حجم كل هذا. فكل نوع أميركي، يقابله نوع مماثل غير أميركي. حتى ولو لعبت أميركا لعبة المعسكر الواحد، من داخل المعسكرين الغربيين، نبيع النفط لأوروبا وآسيا بسعر أقل مما نبيعه لأميركا، (مهما هبط سعره اليوم) لإغراء الدول الأوروبية والآسيوية بعدم الرضوخ للضغوط الأميركية وبيعنا بضاعتها. وهذا ممكن إذا أردنا، لأن سوق النفط سوق تنافسي تتغير أسعاره دائماً. ويستمر هذا التساهل في أسعار النفط مع أوروبا، كلما تساهلت أوروبا معنا سياسياً وتجارياً. نشتري من كل بلدان العالم المتوافرة فيها حاجاتنا ولا نشتري من أميركا. في الوقت نفسه لا نوظف أموالنا في المصارف والأسواق المالية والبورصات الأميركية. نوظفها في أوروبا وفي أستراليا أو أي مكان في العالم.

نقوم بذلك تدريجياً ومن دون ضجيج وإعلام وصياح. ولن ينقصنا شيء، حتى يصبح هذا الأمر موقفاً شعبياً تلقائياً لا يستطيع أحد إيقافه. وسيحاربنا اللوبي العربي من

أصحاب الوكالات الأميركية وممثلي المصالح الأميركية التجارية المتعددة. لكنهم لن يستطيعوا فعل الكثير. ضغط من هنا، وضغط من هناك. رفض من هنا ورفض من هناك. ففي السوق العالمية المفتوحة والحرة لا يستطيعون إيقاف هذا المد. وسترضخ الحكومات المتعاملة تجارياً مع أميركا، وخاصة في موضوع التسلح والتكنولوجيا، فتهمل العروض الأميركية، بحثاً عن عروض أوروبية، أو جنوب أفريقية، أو صينية أفضل.

لا نعادي أميركا علناً، ولا نضرب مصالحها عندنا، ولا ننسف سفاراتها، ولا نستفزها، ولا نعطيها مبرراً واحداً أكان عسكرياً أم سياسياً. صحيح أنها القطب الأوحد في النظام العالمي الجديد، لكن في ظل «العولمة» الاقتصادية، يغدو اللعب الاقتصادي أمراً غير مستهجن. وعندما تشعر أميركا أن أنياب العرب الاقتصادية بدأت تعضّ في اقتصادها، ستستدير نحوي وتسألني: ماذا أريد. عندئذٍ فقط تدرك أميركا أن مصلحتها الاقتصادية معي وعندي. وهذه المصلحة لن يتأمن تحقيقها إلّا عند التوصل بمساعدتها إلى حل عادل ومشرّف لقضيتي. وعندئذٍ فقط نكون قد مسسنا بقدس الأقداس الأميركية، وهي مصلحتها الاقتصادية. فهمت!

□ □ □

شعرت أن محدثي الصديق الخليجي قد تعب بعض الشيء، وأنا لم أدخل بعد في الموضوع الأساسي الذي جئت من أجله، وهو احتمالات الانسحاب العسكري الأميركي من الخليج.

■ قلت له: كثيرون يجدون في هذا الحديث مادة للتندر وبالتالي الاستخفاف بكل الطروحات التي أوردتها. وسيجد فيه المسؤولون الخليجيون الكثير من الهرطقة السياسية، وأضغاث أحلام سياسي متقاعد لم يعد لديه سوى التمنيات والأحلام، وكأنه يمارس فعل الندامة على ما ارتكبته بلاده الخليجية من تقصير طوال سنوات وسنوات. ثم أين حديثنا من الانسحاب الأميركي المرتقب؟

□ **قال: لنتفق أن حديثنا عن الانسحاب الأميركي، حديث مؤجل. أما في ما قلته، فقد يكون فيه بعض أضغاث أحلام وبعض التمني. لكن ليس فيه أية عقدة ذنب، لأن دروس الماضي ـ المعاصر، قد علمتنا أن «الحصانة من أجل التطور والمناعة ضد الموت»، تعني أننا نملك كل مؤهلات الحياة. فنصل إلى ما وصل إليه غيرنا. غير أننا لا نملك، كغيرنا من الشعوب، شجاعة أفكارنا. وشجاعة أفكارنا هي بذور تزرع في أرضنا، وإن كانت يباباً. إذ لا بد للمطر والرياح الموسمية، شمالية أو جنوبية، أن تروي بعضها، فتعطيها شجاعة الحياة.**

■ قلت لصديقي وهو يودعني: أين سفن أجدادك القراصنة العرب، التي كانت تملك الشجاعة لتقاتل الدول الاستعمارية الكبرى، لأرى كم شراعاً وراءها يجري في الخليج. لعلك المتفائل الوحيد على قيد الحياة في العالم العربي اليوم.

□ **قال الصديق: لا تعليق لديَّ، سوى تذكيرك بما قالته الحكماء، نقلاً عن «الأخبار الطوال» لأبي حنيفة الدينوري، وأنت ممن تستهويهم هذه الأقوال:**

«لا تنم عن عدوّك، فإنه غير نائم عنك.

ولا تتغافل عنه، فإنه غير متغافل عن تتبع عثراتك.

وكيف لا يكون كذلك، وهو يرى أن بحياتك يكون موته، وبغناك يكون فقره، وبقوتك يكون ضعفه؟».

وحزنت!



٥ ـ أميركا والخليج

البقاء لله
والحماية لأميركا!

■ دخل أبو النضر سالم، مولى عمر بن عبدالله على عامل للخليفة، فقال له العامل:
- إنّا تأتينا كتب من عند الخليفة فيها وفيها! ولا نجد بدّاً من إنفاذها فما ترى؟

فقال أبو النضر:
- قد أتاك كتاب من الله تعالى قبل كتاب الخليفة، فأيهما اتبعت كنت من أهله. □

العقد الفريد
لابن عبد ربه

يبدو أن كل الطرق سوف تؤدي إلى أسامة بن لادن أينما كان.

فما إن وصل وليم كوهين وزير الدفاع الأميركي إلى الرياض الأربعاء ١٣ تشرين الأول ١٩٩٨، في اختتام جولته الخليجية التي شملت دول مجلس التعاون الست، حتى حثّ المسؤولين السعوديين الذين التقاهم، على توجيه الاتهام رسمياً لأسامة بن لادن، لا كمعارض سعودي، بل كمخرّب إرهابي أدار قضية تفجير مبنى القوات الأميركية في الخبر في العام ١٩٩٦، الذي ذهب ضحيته ١٩ عسكرياً أميركياً، وقبله مبنى البعثة العسكرية الأميركية لتدريب الحرس الوطني السعودي في الرياض، الذي أدى بدوره إلى مقتل عدة أشخاص.

ما هي أهمية أن تتهم السعودية رسمياً أسامة بن لادن، سوى أنها تسهل على السلطات الأميركية بعد ذلك ملاحقته قضائياً وتقديمه إلى المحاكمة في الولايات المتحدة، وإن كانت الصعوبة واحدة سواء في العثور عليه أو اعتقاله حياً، أكان متهماً رسمياً أم غير متهم. لكن الأهمية بالنسبة إلى الأميركيين، ومن وجهة نظرهم، أن الدولة السعودية هي التي تتهم رسمياً أحد مواطنيها بالإرهاب، وليس الولايات المتحدة وحدها، مما يعطي لواشنطن شرعية ملاحقته الأمنية، وشرعية ملاحقته السياسية، في كل مكان في العالم. وما زالت السعودية ضنينة من ناحية ومترددة من ناحية ثانية في إعطاء هذه الشرعية القانونية للسلطات الأميركية، لعدة أسباب واعتبارات، أهمها أن أميركا ستطلب محاكمته في أراضيها لاعتدائه على مبنى أميركي ذي حصانة وعلى مواطنين أميركيين. بينما ترغب السعودية في حال تسليم بن لادن أو اعتقاله أن تتم محاكمته في أراضيها وبموجب قوانينها وعلى أساس الشريعة الإسلامية المعمول بها في السعودية، وعلى أساس القصاص الإسلامي المطبق في البلاد.

□ □ □

صحيح أن أسامة بن لادن يقع تحت عنوان (الإرهاب) بالنسبة للأميركيين والسعوديين معاً، إلاّ أن لكل من الجهتين فهمهما المختلف لمعنى الإرهاب، وخاصة بالنسبة إلى الرسالة السياسية التي يؤديها كما الوسيلة التي يتبعها. لذلك فإن موضوع الطلب الأميركي من السعودية باتهامه رسمياً له أكثر من دلالة.

أولى هذه الدلالات تذمر أميركا، الرسمي والإعلامي، من أنها لا

تجد تعاوناً كافياً من قبل الأجهزة السعودية في تبادل المعلومات الأمنية، وخاصة في قضية تفجير الخبر. فالسعوديون لا يشركون الأميركيين بالمعلومات التي يملكونها عن تفجير الخبر، أو أنهم يشركونهم بالقليل منها فقط الذي لا يُسمن الأميركيين ولا يُغنيهم عن معرفة كل شيء، وفهم جميع الأمور المتعلقة بالموضوع. وقد خلق هذا الوضع شعوراً من عدم الارتياح بين الأجهزة الأمنية بطرفيها. فالسعوديون لا يريدون أن يضعوا معلوماتهم كلها في سلة الأميركيين، لاعتبارات عدة، منها: الخوف السعودي من تسرب هذه المعلومات إلى طرف ثالث أو أطراف أخرى (إسرائيل مثلاً؟) عبر الطريق الأميركي، تتضمن معلومات لا تريد أن يطلع عليها أحد. خصوصاً إذا كان في هذه المعلومات إشارات إلى الوضع الداخلي، قد يستغلها أعداء النظام السعودي ضده.

الأمر الآخر، أن جريمة تفجير الخبر قد ارتكبت على أرض سعودية وبرعايا سعوديين وإن كان هدفها مواقع وأشخاصاً أميركيين، وبالتالي فإن الموضوع يتعلق بالدرجة الأولى بأمنها هي، وهي وحدها صاحبة التقدير الأول والأخير: ماذا تُسرّب وكم إلى الأميركيين. فمن الواضح أن السعوديين متضايقون من الرعونة الأميركية في التدخل أمنياً في قضاياهم، وكأن القانون الأميركي هو وحده الذي يملك السيادة ويتحكم بمسار الجريمة عند وقوع أي حادثة ضد هدف أو شخص أميركي بغض النظر عن البلد الذي وقعت فيه. وكأن رجال مكتب التحقيقات الفيديرالي (أف.بي.آي) هم بوليس العالم، يجتاحون بطريقهم قوانين وسيادة البلدان التي تقع فيها حوادث من هذا النوع، كما يجتاحون، (كما نرى في الأفلام السينمائية) بسياراتهم مناطق

البوليس المحلي في الولايات الأميركية، دون اعتبار لحرمة أي هيئة أمنية أو قضائية أخرى.

□ □ □

ولما كان القرار في هذا الموضوع ما زال في يد السعودية، جاء كلام وزير الداخلية السعودي في تصريحات صحافية، خلال زيارة وزير الدفاع الأميركي لبلاده، نافياً أن تكون السعودية قد طلبت من حكومة الطالبان في أفغانستان تسليمها أسامة بن لادن، مشيراً إلى أن قطع العلاقات مع الطالبان (أو على الأصح تجميدها) قد تم «نتيجة تصرفات معينة قامت بها الطالبان»، من دون أن يوضح ما هي هذه التصرفات. ويذكر الوزير السعودي أن المملكة العربية السعودية «كانت أول دولة اعترفت بالحكومة الأفغانية الحالية». لذلك كانت السعودية تتوقع أن يكون لها دالة أكبر على الطالبان في أفغانستان، ويرى الديبلوماسيون المقيمون بالرياض، أن أحد أسباب إبعاد القائم بالأعمال الأفغاني في الرياض، مولاي شهاب الدين، هو رفض الطالبان تسليم أشخاص سعوديين (غير أسامة بن لادن) مشتبه بتورطهم في حوادث التفجيرات في السعودية، ويقيمون في أفغانستان. في الوقت عينه سحبت السعودية القائم بأعمالها في أفغانستان (المقيم فعلاً في باكستان).

وعندما كان وليم كوهين، وزير الدفاع الأميركي يبحث مع نظيره السعودي وغيره من المسؤولين في الرياض في القضايا المشتركة بين البلدين، وعلى رأسها كيفية ردع الإرهاب عن القواعد العسكرية الأميركية في المملكة، كان الملّا محمد عمر زعيم حركة طالبان يدلي بتصريح لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية (١٦/١٠/١٩٩٨)، يقول فيه إن «قضية أسامة بن لادن من القضايا التي

تتعلق بالإسلام والمسلمين وهو الذي جاء إلى أفغانستان قبل سيطرة الطالبان على الحكم وقيام الإمارة الإسلامية فيها بسنوات عدة. وهذه القضية الفصل فيها يتعلق بعلماء أفغانستان والمملكة العربية السعودية، وقد قلت للوفد السعودي الرسمي الذي زارنا هنا، أثناء المقابلة معهم، إنني أستفتي العلماء فيما يخص قضية أسامة بن لادن. هل تسليمه لجهة ما أمر يجوز شرعاً أم لا. لكن شرط أن يكون العلماء مستقلين». ولم ينس أمير الإمارة الإسلامية في أفغانستان أن يشيد بالمملكة العربية السعودية وحكومتها لدعمها «والتي وقفت معنا أثناء جهادنا ضد الغزو السوفياتي وقدمت مساعدات ملحوظة. ونأمل أن لا يكون هناك مشاكل مع حكومتها».

إذن هناك كلام واضح عن طلب سعودي بتسليم أسامة بن لادن، وإن كان غير معلن عنه رسمياً. وهذا الطلب، أصبح مقبولاً من ناحية المبدأ عند الطالبان، بعد أن يُستفتى بشرعيته لجنة من العلماء المسلمين شرط أن يكونوا مستقلين. والإصرار على استقلالية العلماء الذين سيحتكم إليهم الطالبان في قرارهم النهائي بالتسليم أو عدم التسليم، يعود إلى استمزاج سعودي بأن يكون بينهم أيضاً علماء سعوديون. ومن هنا جاء التأكيد على استقلاليتهم، خوفاً من التأثير السياسي السعودي على قرارهم النهائي. فإذا قبل السعوديون مبدأ تحكيم الشرع الإسلامي في قضية بن لادن، فسيضطرون إلى قبول نتيجة التحكيم إذا كانت سلباً، لأنها استندت إلى الشرع الإسلامي، وهو القانون العضوي المتكامل، للنظام السعودي.

بين الشد والجذب في عملية البحث عن ضغوط، وضغوط مضادة، في موضوع أسامة بن لادن، لا يستطيع السعوديون أن يستجيبوا

للطلب الأميركي باتهام بن لادن بالإرهاب رسمياً، كما جاء آنفاً، قبل أن يأتي قرار تحكيم العلماء في أفغانستان، مما يعطيهم الفرصة في حال تسليمه لاتهامه رسمياً. في الوقت نفسه، إذا سلّم الطالبان بن لادن إلى السعوديين، فلا يمكن للسعوديين أن يسلموه إلى الأميركيين لتجري محاكمته وإدانته في الولايات المتحدة، فهو أولاً وأخيراً مواطن سعودي ينتمي إلى عائلة سعودية معروفة، ارتكب جرائم إرهابية على أرض سعودية، فيحاكم بموجب القوانين والأعراف السعودية التي تستند كلها إلى الشرع الإسلامي. عندئذٍ قد يكبر المأزق بين الرياض وواشنطن، مهما اتسعت دائرة تبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب بين السعودية والولايات المتحدة.

□ □ □

انطلاقاً من مصاعب التفاهم بين الرياض وواشنطن، حول هذه القضية وسواها من القضايا، هل تفكر فعلاً الإدارة الأميركية الحالية، بالانسحاب عسكرياً من دول الخليج العربية؟ وما هي أسبابها لهذا التفكير؟

يقول العارفون في الشؤون الأميركية، إنه على الرغم من صورة القلق الداخلي التي تعتري إدارة الرئيس كلينتون في واشنطن، إلاّ أن السياسة الخارجية للدولة الأميركية، تبقى بمعزل عن كل ذلك. مع فارق أساسي هو وجود رئيس فعال مسيطر على مفاصل الحكومة والكونغرس، أو وجود رئيس (كلينتون) يريد أن يحمي رأسه ووجوده في البيت الأبيض إلى نهاية ولايته، فيساوم في كل قرار خارجي يتخذه، إذا كان ذلك القرار لا يعطيه النصر الذي يعزز وضعه الداخلي. فالمصالح الأميركية العليا تستمر وإن زالت مصالح الرؤساء الآنية.

□ □ □

وسط هذه الأجواء، يفيد العارفون في واشنطن، أن هناك مناقشات حامية تدور في أروقة وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، حول وضع الوجود العسكري الأميركي برمته في الجزيرة العربية، بعد حادث تفجير السفارة الأميركية في كل من نيروبي ودار السلام، وقبلها حوادث التفجير التي وقعت في الرياض والخبر. بل لعل حوادث التفجير هذه كانت سبباً رئيسياً لفتح باب النقاش حول إجراء مراجعة شاملة للوضع العسكري الأميركي في دول الخليج، بعد انقضاء ثماني سنوات على نهاية حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء). وهناك فريقان في كل من الخارجية والبنتاغون، يتحاوران حول «مع» و«ضد» الطروحات التي يجري تداولها.

هناك فريق يرى جملة اعتبارات تجعل من الوجود العسكري الأميركي في الخليج، غير ذي أهمية الآن، بعد أن حقق أهدافه في تحرير الكويت وتدمير العراق واحتواء إيران. منها:

- أولاً: إن الوجود العسكري الأميركي في دول الخليج، أمر باهظ الكلفة، يصل في معدله إلى حدود خمسين مليار دولار سنوياً، وحتى لو دفعت الدول الخليجية التي توجد القوات الأميركية على أراضيها أو في مياهها، جزءاً ولو كبيراً، من هذه الكلفة، فإن كلفتها تبقى عالية جداً وتشكل عبئاً على دافع الضرائب الأميركي. إلى جانب أن تَمَنُّع الدول الخليجية في دفع نفقات أي حشود جديدة، في حال حدوث «أزمات طارئة»، كما حدث عندما تمّ الحشد ضد العراق في شباط ١٩٩٨، جعل الولايات المتحدة الأميركية تعيد التدقيق في حساباتها المالية.

□ **ثانياً**: منذ غزو العراق للكويت في آب ١٩٩٠، تكوّن انطباعان.

الأول، شعور دول الخليج أنها أصبحت محميات أميركية (كما كانت محميات بريطانية حتى العام ١٩٧٠). وأن أمر الدفاع عنها موكول إلى أميركا، وداخل في حسابات فاتورة النفط.

والثاني، شعور أميركي بأن الدفاع عن هذه الدول الخليجية عسكرياً هو واجب من صلب السياسة الأميركية في المنطقة، من دون أن يؤدي إلى قيام قواعد دائمة، كما كان لأميركا قواعد في المحيط الهادي وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، مع العلم أنه لا يربط بين أميركا ودول الخليج، أي حلف عسكري كحلف الأطلسي مثلاً.

وكان من نتيجة الشعور الأول، اعتماد دول الخليج عسكرياً على الحماية الأميركية، وإغفال ـ أو إهمال ـ بناء قوة ذاتية عسكرية وطنية (ولو بمساعدة أميركا) تقوم هي بمهمة الدفاع الأولى والأساسية عندما يتعرض الوطن لاعتداء أو خطر. وفي غياب جيش وطني كامل العدة والعتاد، تولد الشعور الثاني لدى الأميركيين بأن ما دام الأمر كذلك، فلماذا لا نستفيد في المدى القصير نحن من هذا الوضع، من دون النظر إلى مضاعفاته في المدى البعيد.

□ **ثالثاً**: إن تبرير استمرار الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، وتحويلها إلى محميات عسكرية أميركية، لم يعد مقنعاً اليوم، وهو الذي قام أساسا على فرضيات خاطئة. وهي

وجود أخطار خارجية دائمة تهدد أمن دول الخليج واستقرارها، مصدرها إما العراق أو إيران. أما إسرائيل فلا.

من الواضح أن الواقع القائم الآن لا يتلاءم مع هذه المقولة، فالأخطار الخارجية تغيّرت خلال التسعينيات. فلا العراق يشكل خطراً من أي نوع كان على دول الخليج، ولا إيران في عهد محمد خاتمي الانفتاحي على دول الخليج والسعودية من ناحية، والساعي لمد جسور مع الولايات المتحدة من ناحية ثانية، تؤسس لهكذا خطر. فأيام خطر حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية) قد ولّت، حين كانت أميركا تستطيع عن طريق ضمانات عسكرية مباشرة من خارج أراضي الجزيرة العربية تأمين حماية دول الخليج، خوفاً من انزلاق هذه الحرب إلى أراضيها. ففي أقل من عشر سنوات تحولت هذه الأخطار إلى أخطار محلية أو داخلية.

- **رابعاً:** إن الأخطار الخليجية الراهنة، تتمثل اليوم بتأليب القوى السياسية الداخلية والمعارضة في كل بلد خليجي، ضد أنظمتها عن طريق تحريض الشارع الخليجي (إن صح التعبير) ضد الولايات المتحدة ووجودها العسكري البارز في أراضيها. ما أدى إلى بروز ظاهرة الإرهاب ضد القواعد العسكرية الأميركية وأشخاصها، كما حدث فعلاً في شرق أفريقيا والسعودية. وبالتالي فإن الخطر الذي يهدد أنظمة دول الخليج، هو الظاهرة الاستفزازية للوجود العسكري الأميركي وأشخاصه، مما يدفع المحللين السياسيين في ظل الإدارة الأميركية إلى التساؤل عن مدى ضرورة الإبقاء على هذا الوجود ـ عسكرياً وسياسياً ومالياً ـ إذا كانت نتائجه قد

وصلت إلى هذا الحد. مع العلم أن الردع الأميركي لهذا الخطر (مزعوماً كان أو حقيقياً) كان ممكناً تحقيقه، وما زال قادراً على ذلك بحكم التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، من دون أن تكون القوات الأميركية مقيمة على أرض هذا البلد أو ذاك.

كما يعتبر هؤلاء المحللون الأميركيون أن الإطار الحقيقي والدفين الذي يشكل أخطاراً تحيق بدول الخليج، هو حالياً خطر داخلي بحت يعود إلى تلكؤ الأنظمة الخليجية في اتباع أنظمة سياسية واجتماعية ليبيرالية بمعنى أو بآخر، تحقق انفتاحاً في الجو السياسي العام بدلاً من الاختناق الحالي، الانفتاح الذي سيكون بحد ذاته بديلاً للصراعات الطائفية أو الاختلالات الاجتماعية ورادعاً ضد الإرهاب وأصحابه بإفقادهم مبرراته. فغياب التمثيل الشعبي مع غياب المشاركة بالقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتكافؤ الفرص الاقتصادية، قد دفع الكثير من المواطنين إلى اعتبار أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن ذلك. أمر آخر في غاية الأهمية تعرفه أميركا جيداً، هو أن الخلافات الحدودية بين دول الخليج، إذا لم تسوَّ، بشكل نهائي في قادم الأشهر، هي التي ستشكل فتيل الأزمات المقبلة. كما هو الحال فعلاً بين الرياض وصنعاء وبين المنامة والدوحة ـ أو ربما ـ بين أبو ظبي وطهران. هذا إذا لم يُنبش خلاف حدودي آخر ما زال راقداً حتى الآن تحت التراب، أو خلاف قديم قد يتجدد إذا عثر على نفط حوله وحواليه.

□ □ □

انطلاقاً من واقع العلاقات الأمنية بين الرياض وواشنطن بالذات، جاءت وصفة الانسحاب الأميركي من دول الخليج. هنا يركّز

فريق من المحللين الأميركيين على ضرورة الانسحاب لأسباب محض مالية واقتصادية. أولها، الكلفة المالية العالية للوجود الأميركي. وثانيها، أن المصالح الأميركية الحقيقية في الجزيرة العربية لم تعد تستوجب هذا القدر من الالتزام العسكري، وخصوصاً بالنسبة إلى مصادر الطاقة وأسواق النفط والغاز. وثالثها جاء بعد تفجير السفارتين الأميركيتين في كينيا وتانزانيا الذي أضاف العامل الأمني إلى العاملين المالي والاقتصادي. وبهذه النظرة التحليلية يكتمل منطق ثلاثية الانسحاب من الخليج.

ولعل أكثر ما يزعج الدوائر الأميركية ويقلق المحللين، هو أن دول الخليج تتصرف وكأن القوات الأميركية باقية أبداً لحمايتهم، ولا تدرك وجاهة الحجج الأميركية التي تدعو إلى الانسحاب. فلا تقوم باتخاذ أي خطوات أمنية أو عسكرية بين بعضها البعض يمكن أن تغني عن الوجود العسكري الظاهر على الأقل، مع الإبقاء على المظلة الدفاعية من دون أن يكون لها وجود فاضح واستفزازي على الأرض. فالذي يراه هؤلاء المحللون الأميركيون، أن مع غياب الأخطار الخارجية مرحلياً والناتجة عن طموحات دول الجوار، فإن الأخطار الأمنية الداخلية تزداد احتمالاتها مع تدهور أسعار النفط يومياً، ما دفع هذه الدول النفطية إلى تقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والرفاه الصحي والوظيفة الفورية لكل خريج جامعي. وبالتالي لم تعد قادرة أن تكون أنظمة ريعية تكفل مواطنيها من المهد إلى اللحد. إلى جانب انحسار فرص العمل التجاري الحر بسبب الركود الاقتصادي الإقليمي والعالمي وقلة السيولة النقدية في دول العالم كله.

ويقول المحللون الأميركيون هؤلاء، إن إدارة الرئيس جورج بوش،

هي التي أسست عملياً للوجود العسكري الأميركي في الخليج عند تشكيل قوات التحالف الدولي التي قامت بحرب تحرير الكويت وتدمير العراق وخلق هذه الحالة الاستعمارية الأميركية الفريدة من نوعها في أرض الجزيرة العربية، عن طريق التخويف من الخطر العراقي ـ الإيراني، والترهيب من عودة هذا الخطر في أية لحظة تفقد فيها هذه الدول الحماية الأميركية. في الوقت نفسه يلومون إدارة الرئيس كلينتون على عدم اتخاذ خطوات حازمة لحمل دول الخليج على تحمل مسؤوليات الدفاع الوطني والإقليمي بصورة جدية، عن طريق توفير العناصر البشرية المحلية وتدريبها لاستعمال الأسلحة المكدسة والمتراكمة، التي باعتها أميركا لهم بعد حرب «عاصفة الصحراء»، حتى لا تتحول رمال الخليج إلى مجرد ترسانة كبيرة للأسلحة المتطورة والأعتدة العسكرية والأنظمة الدفاعية الدقيقة، لا تعثر إلا على القليل من الذين يجيدون استعمالها.

وأعطى هذا الواقع مفعولاً عكسياً ضد أميركا، لأن معظم الرأي العام العربي في الخليج وخارجه يعتقد جازماً بأن الولايات المتحدة هي التي تضغط على حكام دول الخليج لشراء كميات كبيرة من الأسلحة الأميركية والأوروبية التي لا يمكن استهلاكها إلاّ بحرب كبرى إذا أجادوا استعمالها. وقد تمّ هذا بغض النظر عن قدرة هذه الدول على استيعاب هذا الكم الهائل من السلاح، ومن غير اعتبار لأحوالها المالية والاقتصادية وقدراتها البشرية. خصوصاً أن أكثر مشتريات السلاح قد تزامنت مع انخفاض أسعار النفط، ومع توجه حكومات الخليج نحو «ترشيد» الإنفاق، الذي أضر ضرراً كبيراً بمعظم الطبقة المتوسطة والفقيرة في الخليج.

وقد زاد تفاقم هذا الوضع التسلحي فاعلية التحريض، ضد الوجود

العسكري الأميركي، الذي بدوره عزّز الأخطار الأمنية الداخلية في كل دولة. إضافة إلى الاعتقاد السائد في معظم الأوساط، أن نزعة دول الخليج إلى التسلح الزائد، لا تعود إلى هواجسها الأمنية بقدر ما يعود إلى العمولات الضخمة الناتجة عن صفقات السلاح التي يعقدها تجار الأسلحة، العالميون والمحليون. فعملية شراء السلاح بكميات هائلة قد بدأت من قبل حرب الخليج الثانية، وكانت في معظمها أكثر مما اشترته هذه الدول بعد الحرب، أي عندما أصبح لشراء السلاح مبرر حقيقي أو منطقي.

□ □ □

إن الأزمة الحقيقية التي تراها الدوائر الأميركية في الخليج، تعود إلى سبب رئيسي هو فشل مجلس التعاون الخليجي بعد سبع عشرة سنة على قيامه، من أن يتحول إلى حلف عسكري بين هذه الدول الست، أو أن يصبح قوة عسكرية إقليمية فعالة، خصوصاً أن في حوزتها أحدث نوعيات السلاح والمعدات العسكرية. كما فشل مجلس التعاون في أن يتحول إلى منظمة اقتصادية، شبيهة بالسوق الأوروبية المشتركة، من قبل أن تتحول بمرور السنوات إلى ما هو اليوم «الاتحاد الأوروبي». وأميركا تلوم أميركا لهذا الفشل، حسب ما يرى المحللون في واشنطن، لأنها لم تحث دول الخليج بما في الكفاية ـ بالتهديد أو الترغيب ـ على التوصل إلى هذه الأهداف. في الوقت نفسه، ترد أميركا على أميركا في هذا المجال بالقول إن دول مجلس التعاون مجتمعة لا تملك القوى البشرية الكافية للدفاع الجماعي الإقليمي الفعال عن المنطقة. وفي وجود هذا النقص الفادح في القدرات البشرية، يبقى التناسب مفقوداً بين تلك القدرة والأسلحة المكدسة.

وما يشغل البال الأميركي، أنه في غياب نظام خليجي فعّال للأمن الجماعي، يستطيع حل النزاعات الحدودية، كما هو الحال بين السعودية واليمن وبين البحرين وقطر، تبقى تلك النزاعات عرضة للانفجار المفاجىء، على نحو يمكن أن يحرج الولايات المتحدة، أو أن يدفعها إلى الانحياز إلى هذا الجانب أو ذاك، خصوصاً أن الدول الخليجية الضعيفة تستقوي بطبيعتها على جيرانها بقوى خارجية، أو تحاول ذلك.

من ناحية أخرى، يقول خبراء الخليج الأميركيون في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، المعارضون للوجود العسكري الأميركي في المنطقة، إن السبب في وجود هذه العلاقة الخاطئة بين دول الخليج وأميركا، تعود إلى قبول واشنطن بالدرجة الأولى بمنطق الأنظمة الخليجية القائل: نريد إبقاء الحماية الأميركية، في الوقت نفسه نريد منها أن تظل خفيّة. وذلك كي لا تستثير دول الخليج، شعوبها وشعوب المنطقة ودولها. أي أنها تريد القوات الأميركية إلى درجة كافية للحماية، لكنها تريدها بصورة غير مثيرة للمشاعر الشعبية الوطنية. وهذه المعادلة المتأرجحة بين الحاجات العسكرية والاعتبارات السياسية المحلية، قد أدت إلى هذا الخلل الظاهر.

ومما يزيد في هذا الخلل، أن ليس بين الولايات المتحدة ودول الخليج معاهدات دفاعية رسمية. فما هو قائم الآن مجموعة من اتفاقات التعاون الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة وبين دول مجلس التعاون ما عدا السعودية التي امتنعت حتى الآن عن توقيع اتفاقية من هذا النوع لاعتباراتها السياسية الخاصة. على الرغم من أن الروابط العسكرية بين السعودية والولايات المتحدة هي الأقوى والأكبر بالمقارنة مع دول المجلس الأخرى. فالتعاون الدفاعي بين

الرياض وواشنطن يقوم على اتفاقات تفاهم غير رسمي منذ زمن طويل، وهذا النمط من العلاقات، هو موضع اعتراض داخل الدوائر العسكرية الأميركية، منذ الهجمات الإرهابية الأخيرة على المؤسسات الأميركية في المنطقة.

□ □ □

تعاني كلفة أعباء الحماية الأميركية لدول الخليج، مشكلة إسهام الدول الخليجية فيها التي تفاعلت في أروقة السلطة الأميركية ومراكز البحث والاستشارات، عبر وجهة نظر ترى أنه لا ضرورة للأعباء المالية الباهظة التي يتحملها دافع الضرائب الأميركي، دفاعاً عن أنظمة ملكية ـ أميرية ـ مشيخية ـ غير ديموقراطية، لا مبرر لها إلاّ وجود النفط في أراضيها. خصوصاً أن الإدارة الأميركية تغض النظر عن قصور تلك الدول في مراعاة حقوق الإنسان والأقانيم السياسية كحرية التعبير والرأي التي تدعو إليها الولايات المتحدة في دول أخرى، كالصين مثلاً.

تحت ثقل هذا الشعور الأميركي العام، أصرّت الولايات المتحدة على مساهمة الدول الخليجية في كلفة الحماية العسكرية. لكن الانتقاد الأميركي لهذه المساهمة، لم يقتصر على «ضآلتها» من وجهة النظر الأميركية، بل على النظرة الخليجية إليها، ما ينقص من هيبة الوجود الأميركي. وهي نظرة تشير إلى أن القوات الأميركية، هي قوات مرتزقة، تدفع لها دول الخليج أجراً لقاء حماية أنظمتها. وهذا ما لا ترتاح إليه واشنطن. فواشنطن ترى أن أساس العلاقة يجب أن يقوم على الدم الذي يقدمه الخليجيون دفاعاً عن بلادهم، لا المال وحده الذي يكفل لهم الحماية. أي أنه ما لم يكن الخليجيون مستعدين لبذل دمائهم في الدفاع عن أوطانهم، فإن

الرأي العام الأميركي لن يقبل بالتضحية بدماء أبنائه دفاعاً عن الدول الخليجية لقاء حفنة من المال.

المشكلة في دول الخليج أنها لا تستطيع اليوم، بحكم أوضاعها المالية والاقتصادية المتردية بسبب هبوط أسعار النفط، أن تفي بكلفة الخدمات الدفاعية المطلوبة، إلّا على حساب المواطن الخليجي الذي ستجره الأزمة إلى أوضاع اقتصادية خطيرة، لا أحد يعرف مضاعفاتها الأمنية على تلك الأنظمة. وهذا ما يسمى بالتعبير الأميركي «كاتش ٢٢»، أي أن في وجهي المشكلة شيئاً، من أي زاوية عالجتها. أما الوجه الآخر للمشكلة - وهي مشكلة عميقة وحقيقية، فهو أن دول الخليج لا تملك البشر لتقوم بواجباتها الدفاعية، وهي لا ترغب في بشر من عرب الجزيرة، تستوردهم فيصبحون كحصان طروادة داخل أسوارها.

□ □ □

أمام هذا المأزق الخليجي، الممتد من أسامة بن لادن في أفغانستان، إلى استشارة العلماء في شرعية تسليمه في غياب طلب رسمي بذلك، حتى الرغبة الأميركية باتهامه رسمياً بالإرهاب، إلى واشنطن مجدداً، حيث يطرح موضوع الانسحاب الأميركي من الخليج. لهذه الأسباب مجتمعة بجدية أكثر يوماً بعد يوم، لا يبقى أمام المراقب إلاّ أن يستشهد بقول لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب:

«أمسِكْ عن طريقٍ إذا خِفْتَ ضَلالة، فإن الكَفَّ عن حيرة الضّلال، خير من ركوبِ الأهوال».

٦ - أميركا والخليج

العاقل مَنْ يعرف خير الشرين

■ «قيل أمسك على النابغة الجعدي أربعين يوماً فلم ينطق بالشعر، ثم إن بني جعدة غزوا، فظفروا، فاستخفّه الطرب والفرح، فرام الشعر، فذلّ له ما استصعب عليه، فقال له قومه:

«والله لنحن بإطلاق لسان شاعرنا أسرّ منا بالظفر بعدوّنا».□

«المستطرف في كل فن مستظرف»
للأبشيهي

يقول الأمير أسامة بن منقذ في كتابه «لباب الآداب»، أن بعض الحكماء قد أوصى بنيه، فقال:

«أصلحوا ألسنتكم، فإن الرجل تنوبه النائبة فيستعير من أخيه ثوبه، ومن صديقه دابته، ولا يجد مَنْ يعيرُه لسانه».

من الواضح أن قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التاسعة عشرة التي انعقدت في أبو ظبي بين ٧ و٩ كانون الأول ١٩٩٨، وقد أرادت أن تُصلح لسانها، بعد حوالى عقدين من الخلافات، فاكتشفت أن ليس هناك من يعيرها لسانه، وإن وجدت أن هناك مَنْ يقرضها ملايينه ومَن يبيعها سلاحه ومَنْ يغطيها بأمنه ومَنْ يحميها من أعدائها، ومَنْ يشتري منها نفطها. لكن ليس هناك أبداً مَنْ يُصرح عن مشاكلها أو مَنْ يعيرها التعبير عن شجونها.

لذا كان أمر القمة الخليجية التاسعة عشرة أمراً عجيباً.

عجيب كان أمرها لعدة أسباب، أهمها أنها تنعقد وسط احتفالية غير مسبوقة في تاريخ القمم الخليجية منذ قيام مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٨٠. هذه الاحتفالية التي تمثلت في مهرجانية دولية، هي الأولى من نوعها، بدأت بحضور نلسون منديلا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وكوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة وعصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى جانب حضور جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا، بالصوت والصورة عبر الأقمار الصناعية. حتى كادت أن تُنسي الاحتفالية ـ المهرجانية بشخصياتها الكبيرة، في أية ظروف تنعقد فيها هذه القمة الخليجية، وما هي حقيقة اهتماماتها، وما هو جدول أعمالها الحقيقي وغير المعلن.

□ □ □

أقسى الظروف التي انعقدت فيها القمة الخليجية كانت ظروف انهيار أسعار النفط التي وصلت يوم افتتاح القمة إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل الواحد، وهو أدنى سعر وصلته منذ العام ١٩٨٦. لذا طغى الهم الاقتصادي على ما عداه، وجرى التركيز عليه، لأنه كان أمراً علنياً وحالة طوارئ. وجاءت «الأجندة الخفية»، التي تراكمت أوراقها تحت أوراق الأزمة الاقتصادية المحلية في الخليج، التي تفاقمت إلى درجة لم يعد ينفع فيها لوم الانكماش الاقتصادي في العالم، ولا سقوط «النمور الورقية الآسيوية»، بقدر ما هو فشل دول الخليج، منفردة ومجتمعة في إطار مجلس التعاون، في تحقيق أي نوع من التكامل الاقتصادي المقنع خلال حوالى عقدين من الزمن من المحاولات الجهيضة للتوصل إلى إطار اقتصادي ما، يكفل حماية القرش الأبيض الخليجي لليوم الأسود النفطي.

والهم الاقتصادي المعلن للقمة الخليجية كان لإبعاد الأنظار عن «الأجندة الخفية»، لأن الموضوع الاقتصادي هو الأسهل ولا يثير جدلاً بسبب معاناة جميع دول الخليج من نتائجه، إذ إن الهم السياسي هو الأكبر، ويثير كل الحساسيات وكل المناكفات وكل الخلافات. والهم السياسي، الطاغي في خلفية تفكير كل الزعماء الخليجيين، يتوزع بين عدة فروع.

الفرع المحلي الداخلي وهو يتضمن خلافات الحدود بين دول الخليج، التي أعلن رسمياً أنها لن تبحث في المؤتمر. كذلك يتضمن الحساسيات الشخصية بين الزعماء الخليجيين أنفسهم.

والفرع العربي ـ الإقليمي، يبدأ بالموقف من دول الجوار، أكان من العراق ورئيسه وحصاره، ويمر بالموقف من إيران وصراعاتها الداخلية واحتلالها للجزر العربية ـ الإماراتية الثلاث، حتى يصل إلى الموقف من إسرائيل ومسيرة السلام في الشرق الأوسط وتطورات الأوضاع الفلسطينية على ضوء الاتفاقات الأخيرة وتفاعلاتها على الأرض.

أما الفرع الدولي، فهو الذي يشمل الوجود العسكري الأميركي تحديداً في الجزيرة العربية، والغربي إجمالاً، ومدى انصياع الأنظمة الخليجية للتحكم الأميركي فيها، وإلى أية درجة سيبقى وضع الحماية الأجنبية الحالية ساري المفعول.

□ □ □

بعيداً عن مُداراة دول الخليج لأمورها بالكتمان، لا بد من التذكير أن ليس كل ما يُعرَف يقال في الجلسات المغلقة، الثنائية والجماعية، بين زعماء دول الخليج. فمجلس التعاون الذي قام أصلاً بسبب

الحرب العراقية ـ الإيرانية، قد عاصر حربين مدمرتين إقليميتين هددتا كيان دوله، قامتا أصلاً بسبب العراق. لذلك كانت أزمة العلاقات بين العراق والأمم المتحدة، ومدى التزام العراق بقرارات مجلس الأمن، والخوف مجدداً من توتر أجواء حرب بين واشنطن وبغداد، هي أحد البنود الخفية التي تناولها الزعماء الخليجيون في اجتماعاتهم السرية، وخاصة بالنسبة إلى رفع الحصار عن الشعب العراقي، بعيداً عن أي تعقيد عسكري أو توتر سياسي.

ولا تنسى دول مجلس التعاون أنه طوال السنين الماضية، احتلت المسائل السياسية والعسكرية والأمنية الأولويات في حياة هذا المجلس، على حساب المسائل الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، والتي اتضح عن طريق الممارسة أنها هي التي عوّل عليها الخليجيون بالدرجة الأولى وانتظروا ثمارها، لأنهم كانوا يعرفون أن المسائل السياسية والعسكرية كان لها رب يحميها. فبينما كان الناس ينتظرون التركيز بشكل موسّع وأساسي على تحقيق طموحاتهم المعيشية والحياتية والاقتصادية، انصرف المجلس إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية في السنوات الثماني الأولى من تأسيسه (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وإلى حرب تحرير الكويت و«عاصفة الصحراء» التي ما زالت مستمرة من ١٩٩٠.

لذا يأمل المواطن الخليجي العادي، أنه في حال رفع الحصار عن العراق وشعبه، سيختفي عنصر التوتر الأمني والسياسي، وبالتالي يمكنه التفرغ لقضاياه التنموية. لذلك حاولت القمة الخليجية، خارج إعلان البيان المشترك، صياغة استراتيجية اقتصادية ـ اجتماعية جديدة، لمواجهة المخاطر والتحديات التي ستواجهها في مطلع القرن المقبل، آخذة بعين الاعتبار، وعلى ضوء تجارب

السنوات الماضية، المتغيرات الطارئة حالياً والتي ستطرأ مستقبلاً، بحيث تتمكن من إبعاد منطقة الخليج عن نزاعات ـ مهما كانت أساسية ـ قد تعيد التوتر مجدداً، ومعه الخوف والقلق على مصير دولها. لذا تسعى دول الخليج، انطلاقاً من قمة أبو ظبي، أن تكون الأولويات للمواطن الخليجي وهمومه الاقتصادية، بعيداً عن تكرار تجربة سنين طويلة، قد تحتاج إلى سنوات أخرى، قبل أن تصل به إلى شاطىء الأمان.

وعلى الرغم من ذلك، لم يقدّم زعماء مجلس التعاون الخليجي المجتمعين في أبو ظبي، إلى كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، أية مبادرة خليجية لاحتواء الأزمة بين العراق والأمم المتحدة غير مستغلين وجود المبعوث الدولي بينهم. واكتفى بعض زعماء الخليج، لا كلهم، بتسميع الأمين العام للأمم المتحدة معارضتهم توجيه ضربة عسكرية أميركية للعراق من شأنها أن تزيد الموضوع العراقي تعقيداً، ومعه معاناة الشعب العراقي، والتي بدورها قد تسبب انفجاراً ضخماً داخل العراق، سيندلق حتماً إلى داخل وأطراف دول الخليج.

إن غياب المبادرة الخليجية يعود إلى انقسام الزعماء الخليجيين أنفسهم حيال موضوع العراق ونظامه ورئيسه. فالإمارات ومعها قطر، أسمعت الأمين العام كلاماً فحواه أن على الأمم المتحدة تفعيل دورها لإنهاء الحصار الاقتصادي على العراق، واقترحت تشكيل لجنة دولية لتقصي المواقف تقف على حقيقة التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وتقييم المراحل التي قطعتها لجان التفتيش حتى الآن، قطعاً لدابر أزمة جديدة مفتعلة قد تثيرها هذه اللجان. وأصرت الدولتان على الأمين العام نقل وجهة نظرهما إلى الدول

الدائمة العضوية في مجلس الأمن. فغياب مبادرة خليجية موحدة وواضحة تمثل إجماع دول مجلس التعاون على المطالبة برفع الحصار عن العراق ورفض اللجوء إلى القوى العسكرية الأميركية مهما كانت مسبباتها، لضرب العراق، والامتناع عن إعطاء تسهيلات من أي نوع كان للقيام بهكذا عمل، قد جعل الموقف الخليجي ضعيفاً إزاء تحميل دول المجلس وزر تدمير العراق ومقتل شعبه.

□ □ □

وظهرت «الأجندة الخفية» عندما وصلت القمة الخليجية إلى صياغة البيان المشترك. فقد احتدم الخلاف حول البند المتعلق بالعراق، عندما أرادت دولة الإمارات أن تكون لهجة هذه الفقرة مخففة وغير عدائية ومختلفة عمّا سبق صياغته في البيانات السابقة، فاعترضت الكويت وطالبت دول أخرى بوجوب أن يكون البيان قوياً وواضحاً في ضرورة التزام العراق بجميع القرارات الدولية. وجاء النص النهائي في البيان المشترك عنيفاً على شاكلة ما سبق أن صدر من بيانات سابقة، وكأن ثماني سنوات من التطورات داخل العراق وخارجه لم تغيّر من المعطيات الإقليمية والدولية. وخسرت الإمارات جولة الاعتدال الأولى.

بعد الصِدام السياسي حول العراق، جاء الخلاف السياسي حول دعوة دولة الإمارات ورئيسها الشيخ زايد إلى عقد قمة عربية، (التي بدت «مخففة» في نص «إعلان أبو ظبي») ليزيد في توتر الأجواء السياسية بين زعماء دول مجلس التعاون، إلى درجة وقوع خلافات جوهرية حيال مضمون «إعلان أبو ظبي»، مما أخّر إذاعته وأخّر معه الجلسة الختامية للقمة الخليجية، أكثر من ثلاث ساعات. فقد

اعترضت الكويت اعتراضاً شديداً حيال إصرار دولة الإمارات العربية المتحدة - رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي ورئيس القمة - على ضرورة أن يتضمن الإعلان الدعوة لانعقاد قمة عربية موسعة تستطيع «إعادة ترتيب أوضاع البيت العربي وبناء جدار قوي من التماسك للأمة العربية في ظل الظروف والمتغيرات التي تمر فيها حالياً» - على حد قول مصدر إماراتي.

وقد اعتبرت الكويت - تحديداً - بتشجيع خفي من دول أخرى، أن التوقيت غير مناسب لانعقاد مثل هذه القمة في هذه الظروف «التي تمارس فيها الحكومة العراقية سياسة المماطلة حيال تنفيذ جوانب أساسية في التزاماتها الدولية (...) والأزمات التي يمكن أن يكررها النظام العراقي في مواجهته مع الأمم المتحدة بسبب رفضه الالتزام الكامل والتام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على الكويت». إضافة إلى أن الكويت ومن معها من دول، قد أعطت تفسيراً للدعوة إلى قمة عربية، بأن ذلك يعني المصالحة والتسامح مع العراق، مما يرسل إشارة غير صحيحة إلى بغداد قد تفسر على غير محملها، خصوصاً أن البيان الختامي للمؤتمر قد كرر مواقف مجلس التعاون من الأزمة العراقية التي وردت في كل بيان ختامي منذ العام ١٩٩١، ومنها مطالبة العراق الاعتراف بخطئه في غزو الكويت.

□ □ □

وسط هذه الضغوط التي مورست في أبو ظبي، سحبت دولة الإمارات دعوتها لعقد قمة عربية. وخلا «إعلان أبو ظبي» من أية إشارة صريحة إلى هكذا دعوة. مما دعا وزير خارجية الإمارات راشد عبد الله النعيمي إلى القول: «لقد اتفقنا أخيراً على الشيء الممكن وإن كان ليس هو ما نطمح ونسعى إليه». ولم يكن الوزير

الإماراتي بحاجة للاعتراف بوجود خلافات حادة في صفوف دول مجلس التعاون، لكي يقول أيضاً «لدينا في دولة الإمارات رؤية واضحة حول العمل العربي المشترك، وأردنا أن نبدأ الخطوة من الآن، فالخلافات كانت حول التوجهات العامة لهذه الرؤية. ولربما إلى حين من الزمن تتحقق الآمال». فالإمارات ورئيسها الشيخ زايد يحملان لواء الدعوة إلى قمة عربية موسّعة منذ العام ١٩٩٦، نتيجة لضعف الموقف العربي وازدياد معاناة الشعب العراقي نتيجة لحصاره وتراكم الأزمات المفتعلة بين النظام العراقي ومجلس الأمن ممثلة بالتهديدات العسكرية الأميركية. وكان «الفيتو» الكويتي يقف دائماً في وجه هذه الدعوة التي يردد المعارضون لها، القول بأنه «يجب الإعداد لها جيداً». وهذا قول غير مقنع لدولة الإمارات التي ترد عليه بالقول إن الذي يريد إعداداً جيداً للقمة عليه أن يجتمع ثم يقوم بالإعداد الجيد المطلوب، مهما كانت الظروف والعقبات. ففي القمة يمكن البحث عن حلول للمشاكل العربية عن طريق المصالحات، وهو أمر مفيد على كافة المستويات. لكن المزامير التي يقرأها الشيخ زايد، لا تسمعها الكويت ولا غيرها. وهكذا خسرت الإمارات أيضاً جولة الاعتدال الثانية.

□ □ □

أما في موضوع العلاقات مع إيران، فلم يطرأ جديد سوى أن وجود الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، قد أعطى لدولة الإمارات فرصة لتأكيد حقها في الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران، مرحبة بالوساطة التي يقوم بها الأمين العام، مع العلم أن إيران لم تستجب لهذه الوساطة، ومع قول خجول بأن ما تسعى إليه الإمارات مع إيران هو حل المشاكل العالقة وإزالة سوء التفاهم. فالعلاقات بين أبو

ظبي وطهران قائمة ومستمرة، وما بينهما هو احتلال جزر الإمارات. وبالتالي ما تريده الإمارات هو معالجة هذا الوضع من خلال الطرق المشروعة السلمية التي تقررها الشرعية الدولية، عن طريق إبراز الأدلة المتوافرة لدى الدولتين التي من شأنها أن تظهر مَنْ لديه حق. وتؤكد الإمارات أنه لا يمكن أن يكون هناك حسن جوار ما دام هناك احتلال، معولة على جهود أنان للتوصل إلى مفاوضات ما، حول هذه الجزر تحديداً، وليس حول مجمل قضايا أخرى يتحكم بها سوء التفاهم بين البلدين.

واخترعت القمة الخليجية التاسعة عشرة، بدعة جديدة في تاريخ المؤتمرات، هي «البيان» و«الإعلان». فالبيان، هو البيان المشترك التقليدي الذي تُحدد فيه السياسات والمواقف التي يجري الاتفاق عليها بعد كل مؤتمر. أما الإعلان الذي يصدر باسم البلد الذي يعقد فيه المؤتمر، وهو نص مختلف عن نص البيان المشترك، فقد فسره الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جميل حجيلان بقوله، إن البيان يستعرض كالعادة جهود القمة، وما اتخذ من قرارات، بينما يعبّر الإعلان عن موقف ورأي القادة السياسي. والتعبير عن موقف سياسي لقادة دول الخليج، لا بد من أن يتغير سنة عن سنة (أو لا يتغير أبداً) في إعلان يصدر بعد القمة، هو بدعة محمودة، أثبتت تجربة قمة أبو ظبي أهميتها، إذ خرجت الخلافات الأساسية إلى العلن، وأثبتت أهمية شفافيتها أمام الرأي العام الخليجي والعربي بالدرجة الأولى.

□ □ □

وسط اهتمام القمة الخليجية بما سمته بـ «المتغيرات» عن طريق تركيزها على النواحي الاقتصادية، هربت من البحث في الموضوع

العسكري ـ الدفاعي الذي يؤجل البحث فيه سنة بعد سنة، وهو تطوير قوات «درع الجزيرة» الخليجية وزيادة عدد أفرادها وقدراتها التسلحية. ويحتاج مشروع تطوير قوات «درع الجزيرة» إلى إقامة مدينة عسكرية لهذه القوات تقدر تكاليفها بحوالى ٣٠٠ مليون دولار.

وهذه القوات المؤلفة من فرق عسكرية تنتمي إلى دول مجلس التعاون، أغلبها سعودي، تقيم حالياً وتعمل في مرافق مدينة الملك فهد العسكرية التابعة للجيش السعودي، بالقرب من مدينة حفر الباطن. كانت القمة الخليجية السابقة، قبل اثنتي عشرة سنة، قد أقرت زيادة عدد أفراد هذه القوات لتصبح فرقة مشاة ميكانيكية يراوح عددها بين ١٢ و١٨ ألف عسكري وتشارك فيها وحدات من جيوش دول مجلس التعاون الست. ويبلغ عدد أفراد هذه القوة حالياً، التي تشكلت العام ١٩٩٦، حوالى ٤ آلاف جندي، لم يجرِ استخدامهم حتى الآن، على الرغم من الحربين الكبيرتين اللتين مرتا على الجزيرة العربية. ولم يأتِ على ذكر هذه القوات في المؤتمر، سوى سطرين في البيان المشترك دعيا إلى تطوير «درع الجزيرة» ومتابعة تنفيذ شبكة الاتصالات والتغطية الرادارية والإنذار المبكر ومجالات التعاون العسكري الأخرى. وكان الله يحب المحسنين ـ عسكرياً!

□ □ □

إذا كان للدول الفقيرة مؤتمراتها، فلماذا لا يكون للدول الغنية مؤتمراتها أيضاً؟ وهناك مَنْ يقول إن الدول الفقيرة تعقد من المؤتمرات أكثر مما تعقد الدول الغنية، خصوصاً أيام عهد القطبين

الدوليين في النظام العالمي القديم قبل انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه بقية الأنظمة الشيوعية.

طرأت هذه الفكرة والقمة الخليجية تعقد في أبو ظبي، والتساؤل يدور عما إذا كانت هذه القمة هي قمة الأغنياء، في زمن الشح، أو هي قمة أغنياء في طريقهم إلى الفقر. ليس ذلك مهماً، لولا استعمال دول الخليج الغنية في مؤتمرها العتيد لمفردات جديدة، تبدأ بإعلان نهاية عهد «الطفرة» وبداية عهد «ترشيد الإنفاق» والاعتراف بالمتغيرات النفطية والمالية التي طرأت عليهم وعلى العالم منذ حرب تحرير الكويت في العام ١٩٩١، بعد أن عصفت بهم رياح الصحراء، فأوصلتهم إلى حدود التقشف. ولم تعد عين الفقراء حالياً، عيناً حسودة، بعد أن أفقرتهم الحماية الأميركية ـ الغربية وأفقرتهم أسواق النفط، وأفقرهم تجار السلاح، وأضنتهم خوات الحلفاء، العينية منها والمالية.

والفقراء يتعجبون من هذه القمة، لأن الدول الست المشاركة فيها والتي تعتمد كلها على ثروة النفط، احتاجت إلى حوالى عشرين سنة لتكتشف أن حمايتها من الفقر، كانت بحاجة في الدرجة الأولى إلى ما توصلت إليه القمة من مقررات، كان من الممكن تحقيقها والبدء بتنفيذها قبل عقد من الزمن على الأقل. بدءاً بخفض إنتاج النفط وتحسين أسعاره، وولادة السوق الخليجية المشتركة التي حددت موعدها في آذار سنة ٢٠٠١، وسمتها خجلاً بالاتحاد الجمركي. فالمدة التي قطعتها دول الخليج منذ تأسيس مجلس التعاون حتى الوصول إلى سنة ٢٠٠١، هي ضعف المدة التي حققت فيها الدول الأوروبية الانتقال من السوق المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي.

فالهدر الزمني، والتردد السياسي، والأنانية القطرية، قد أضاعت على الدول الخليجية فرصة العمر التي لا تعوض. ناهيك باعتماد استراتيجية تستهدف تحقيق التوازن السكاني، الذي أصبح من الصعب اليوم تفادي مضاعفاته السياسية، بالنسبة لعلاقات دول الخليج بالقارة الآسيوية، ومضاعفاته الاجتماعية بالنسبة لتغلغل الآسيويين في البنية السكانية لهذه الدول، وتأثيرها على الناشئة من جهة وعلى سوق العمالة من جهة أخرى.

وموضوع التوازن السكاني هو لغم موقوت قد يجد الخليجيون من الصعب جداً، إذا استمروا في عدائهم للعمالة العربية، تصحيحه. فإذا كان من الممكن رفع أسعار النفط عن طريق الالتزام بخفض الإنتاج، فمن الصعب جداً طرد العمالة الآسيوية وإعادة التوازن إلى التركيبة السكانية إلاّ بتعريب العمالة والاتجاه نحو سياسة انفتاح على العرب، في السياسة والثقافة والاجتماع.

□ □ □

قد ترى القمة الخليجية، أن من الضروري أن تجد من تستعير لسانه، ليغطي على الكثير من الخلافات الخفية بين زعمائها، ذات العناوين المطروحة. لكن يبدو أنه من الصعب، وقد غلب الطبع على التطبع، بعد مرور حوالى عشرين سنة، أن تواجه دول الخليج عصر القرن الواحد والعشرين ومتغيراته مهما ادعت خلاف ذلك. فإيجاد صاحب لسان يجيد الصياغة، لأمر مختلف عن إيجاد حقائق على الأرض تطلق لسانه وتسند حججه.

وبانتظار القمة العشرين في العاصمة السعودية الرياض في نهاية العام ١٩٩٩، وعلى مشارف القرن الواحد والعشرين، ما على

زعماء دول مجلس التعاون الخليجي، إلاّ التشبه إن لم يكن الامتثال، لقول عمرو بن العاص:

«ليس العاقل الذي يعرف الخير والشر، وإنما العاقل الذي يعرف خير الشرين».



٧ ـ أميركا والخليج

الدعوة إلى «حلف أطلسي عربي»

■ «اجتمع رؤساء بني سعد يوماً إلى أكثم بن صيفي، بعد أن أسنّ، فقالوا له:
يا أكثم، نريد أن نستشيرك في ما دهانا من يوم الكُلاب، ونريدك أن تدلّنا إلى رأي ناجح نتدبّر فيه أمرنا.
فقال: إن وهَنَ الكِبَر قد فشا في بدني، وليس معي من حدّة الذهن ما أبتدىء به الرأي، ولكن اجتمعوا وقولوا آراءكم، فإذا مرّ بي الصواب عرفته». □

«مروج الذهب»
للمسعودي

سأتجرأ في طرح فكرة قد تبدو للبعض ساذجة، وللبعض الآخر هلامية، ولواحد من هنا أو هناك غير واقعية وغير عملية، بل غير ممكنة. وكنت قد طرحت هذه الفكرة، على زميلٍ لي فوصفها بأنها «من المستحيلات العربية». ولكنها ـ في اعتقادي ـ فكرة قد يثير طرحها نقاشاً واسعاً، قد يعقلنها أو يشذبها أو يضيف عليها، أو قد تجد مَنْ يقذفها بأبشع الأوصاف والتهم. ولكنها في النهاية فكرة مثيرة للجدل قد تستهوي المواطن العربي الذي لا يريد لبلاده أن تكون للاستعمار الجديد مقراً ولا ممراً.

□ □ □

لعله من المفيد رسم صورة قلمية لخلفية هذه الفكرة التي بدأت في الأيام الأولى لغزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠، وما تلاها من قيام التحالف الدولي إعداداً وتنفيذاً لحرب «عاصفة الصحراء» أو حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، بعد أن تمّ رفض الحل العربي، بصيَغه المتعددة، لتلك الأزمة. فأسس هذا التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، لعودة الاستعمار، بموافقة عربية كاملة ضمنية وعلنية، واضعاً يده كلياً على استقلالية القرار العربي.

إن ما حدث في الخليج وحدث في العالم إبان/ وغداة الحرب المدمرة في العام ١٩٩٠ - ١٩٩١، وما انطلق منها من تعبيرات شاعت ودلّت على الوجهة التي سوف يسلكها العالم بقيادة الولايات المتحدة، كحقيقة واقعة فرضتها أميركا. ثم راحت تعمل على رفعها إلى مصاف الفكرة المثالية وكأنها «اليوتوبيا» البديلة للقرن الواحد والعشرين.

كان ذلك العام، عام موت الأيديولوجيا وسقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، وما سبق من انفراط عقد منظومة الدول الاشتراكية عند انهيار جدار برلين وانتقال دوله من موالاة الماركسية إلى اعتماد النظام الاقتصادي الحر. كل هذا وغيره من أحداث جسام شهدها العالم، عكس نفسه ظلالاً رمادية على العالم العربي، الذي استيقظ غداة حرب الخليج على واقع جديد ينذر بأوخم العواقب، ليس أقلها تفكك ما تبقّى من عرى التضامن الشكلي للعرب، وسقوط فكرة وحدة المصير العربي.

ومن باب الصدف أنني كنت قد كتبت مقالاً في مجلة «المستقبل» الباريسية التي كان يصدرها آنذاك الزميل والصديق نبيل خوري، وكنت في حينه من بين كوكبة من الصحافيين والكتّاب العرب

الذين ساهموا في هذه المجلة الراقية. وفي «المستقبل» ذاتها أطلقت على مقالاتي عبارة «الفترة الحرجة» التي ما زلت اعتمدها كعنوان دائم لمقالاتي في «النهار» اليوم. كان ذلك المقال بعنوان «الخليج العربي: عودة الاستعمار»[١]، توقعت فيه ما حدث في الجزيرة العربية عند غزو العراق للكويت، وما حصل بعده من وصول القوات الأميركية والأجنبية و«احتلالها» قواعد في المنطقة والسيطرة على مقدراتها. وشارحاً أبعاد المؤامرة المحتملة في حينه والتي تحققت فيما بعد. وكان المقال عبارة عن حديث بين ديبلوماسي بريطاني عرف منطقة الخليج العربي وخدم وعاش فيها، وبين صحافي عربي. ومرت اثنتا عشرة سنة على هذا المقال، حين وقعت حرب «عاصفة الصحراء»، وإذا بمعظم ما جاء فيه قد تحقق.

وعمم مشكوراً أكثر من زميل، هذا المقال، بإعادة نشره في صحفهم خلال فترة الحرب، فأخذ نصيبه من الانتباه، بعد أن تم توزيعه وتداوله على نطاق واسع في أوساط خليجية متعددة.

واليوم بعد مرور حوالى عشرين سنة على صدور مقال «المستقبل»، تأكد للجميع بأن الاستعمار قد أناخ وسكن بيننا.

□ □ □

أنا أعرف أن أصحاب الأنظمة العربية، لا يسمون القواعد والقوات العسكرية الأجنبية المتواجدة على أراضيهم وفي مياههم وفي أجوائهم، استعماراً. ولا حتى استعماراً جديداً. لأن معظمهم لم يعرف، أو ربما نسي، كيف كان شكل وجه الاستعمار الكولونيالي القديم. بل ولا يسمونه حتى حماية. وهم يعرفون في واقع الأمر أنه حماية أجنبية، ضد انتفاضة ـ ربما وطنية ـ في الداخل أو غزو أو اعتداء ـ ربما أجنبي ـ من الخارج. فكلمة استعمار لم تعد متداولة

اليوم، لأننا منذ حوالى عشر سنين، وتحديداً منذ غزو العراق للكويت ومن بعدها حرب «عاصفة الصحراء»، تحالفنا مع الاستعمار القديم لنحرر الكويت من القبضة العراقية، فأتينا بالاستعمار الجديد. وعن طريق هذا التحالف أصبح الاستعمار حليفنا وحامي حمانا. وسقطت كلمة استعمار من التداول، وأصبح استعمالها، إما لا معنى له، أو أنه يقود إلى غضب الأنظمة المحمية.

في الأيام الخوالي كان للاستعمار القديم عدة مراتب. كان هناك مرتبة المُستَعْمَرة التي تحكم مباشرة من عاصمة البلد المُستَعمِر. وكان هناك المحمية أو المحميات التي تحكم محلياً من قبل زعمائها، وخارجياً من قبل الدولة المُستَعمِرة أيضاً. وكان هناك أيضاً بلدان تقع تحت ما يسمى بالانتداب (كسورية ولبنان)، التي منحته عصبة الأمم لبريطانيا وفرنسا عند نهاية الحرب العالمية الأولى. وهكذا تعددت الأسماء والاستعمار واحد.

ولما كانت كلمة الاستعمار قد مُنعت من التداول، فقد التبست أيضاً على المواطن العربي العادي، فلم يعد يعرف فعلاً ماذا تعني في زمن «العولمة» وإلى أين تؤدي، وأنها نقيض كلمة الاستقلال، وأن ماضي معظم البلدان العربية وكفاحها من أجل نيل الاستقلال كان قائماً على النضال ضد الاستعمار والانتداب والحماية الأجنبية، في سبيل الوصول إلى ذلك الاستقلال. حتى ضاع ذلك الاستقلال ومقوماته في ضبابية الأحداث السياسية التي مرت على العالم العربي في ربع القرن الأخير.

لذا فإن الهدف الأساسي من وراء هذه الفكرة والسعي من أجلها، هو إنهاء الاستعمار الجديد في الجزيرة العربية وتصفية القواعد

الأجنبية في دول الخليج العربية، وتحقيق أمن قومي عربي، بقوات عربية للجميع. بحيث تستغني الدول المعنية عن وجود القوات الأجنبية على أراضيها عندما تشعر بالأمان التام. ويتم تدريجياً انسحاب القوات الأجنبية وإخلاء القواعد، خلال المدة المحددة التي سيتم الاتفاق عليها عند تشكيل قوات الأطلسي العربية.

□ □ □

حتى لا تدخل هذه الفكرة في تعقيدات كثيرة، ولكي يسهل طرحها، وهي في أساسها فكرة تهدف إلى توفير الأمن بمعناه القومي لكل قطر أو بلد عربي يخشى على أمنه في الداخل أو الخارج. أي يخشى من محاولات تخريبية من معارضي سياسة النظام في الداخل (بغض النظر عن شرعيتها وأسبابها)، أو من محاولات اعتداء خارجي على النظام من جيرانه أو سواهم، يمس سيادة البلاد أو يعتدي على حدودها أو يحتل أراضيها (بغض النظر أيضاً عن ادعاءات الطرف المعتدي أو مبرراته). علينا التأكيد أن توفير أمن قومي عربي عملي، يعني شيئاً واحداً فقط: هو تشكيل تحالف قوات عربية مشتركة لهذه الغاية فقط.

كيف؟

إن الوصول إلى تحقيق هذه الفكرة ـ قبل الدخول في تفاصيلها العملية ـ لا يحتاج إلى أية اتفاقية أمنية جديدة بين الدول العربية. وتسهيلاً لهذه الغاية، خصوصاً إذا ما بدأ الحديث في مضمون هذه الفكرة والمفاوضات حولها، لا ضرورة لأن يضيع الأمر في متاهات الخلافات العربية حول وجود معاهدة أمنية أو عدم وجودها، (مع كل مظاهر النيات الحسنة). لأنها تنطلق أولاً وأخيراً من اتفاق

الدفاع العربي المشترك الموقّع من قبل الدول المؤسسة للجامعة العربية في العام ١٩٥٠.

من خلال هيكلية اتفاق الدفاع العربي المشترك، يتم تشكيل قوات عربية مشتركة، بأسلحتها المختلفة والمطلوبة لمهماتها. وتتبع هذه القوات لقيادة عربية مستقلة، وتمويل عربي خاص، من خارج الموازنات والتعامل المالي التقليدي بين الدول العربية. وتتكون هذه القوات من أسلحة برية وجوية وبحرية، على غرار قوات حلف شمال الأطلسي وتنظيماته وطرق تمويله. ويمكن لهذه القوات أن تكون في عدة بلدان عربية، وليس في بلد واحد، حسب الحاجة في استخدامها وحسب موافقة الدول المعنية. وبالتالي ليس من الضرورة أن يكون لها قواعد ثابتة في بلد معين. وإنما على غرار ما يحصل حالياً في منظمة حلف شمال الأطلسي، حيث توجد قوات أميركية برية في ألمانيا وجوية في بريطانيا. وعلى سبيل المثال هناك اليوم قوات بريطانية وفرنسية وألمانية في البوسنة، وهكذا.

ومهمة القوات العربية المماثلة لقوات شمال الأطلسي، أن تفصل في المناطق العربية الساخنة حالياً بين «عدوين» عربيين يقفان في وجه بعضهما البعض. على سبيل المثال لا الحصر يجري الفصل على الحدود بين العراق والكويت في الجنوب، وعلى الحدود بين العراق وتركيا في الشمال. وفي مثل هذه الحالة، تتكون قوات الأطلسي العربية، من عناصر قوات سورية، ومصرية، وسعودية لتطمين الكويت، في حال اعتراضها.

ومن الأمكنة الأخرى التي يمكن أن توجد فيها قوات الأطلسي العربية هي شبه الجزيرة العربية وما يعرف بدول الخليج، إنما بتكوينات قُطْرية مختلفة. مثلاً بين البحرين وقطر (الخلاف بينهما

على جزر حوار). أو في دولة الإمارات العربية المتحدة وسط مياه الخليج (الخلاف مع إيران على جزر الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى). وفي سواحل اليمن على البحر الأحمر (الخلاف مع أريتريا على جزر حنيش). أو في مناطق خارج الجزيرة العربية، بين مصر والسودان (الخلاف حول منطقة حلايب). أو المغرب والجزائر (الخلاف على الصحراء الغربية): كما يمكن أن تتواجد هذه القوات في منطقة أي خلاف حدودي بين أية دولة عربية وأخرى. وتبقى هذه القوات في تلك المنطقة إلى حين حلّ ذلك الخلاف الحدودي، وبموافقة الدولتين المعنيتين.

وهذه الفكرة لها سوابق، وإن كانت بطرح آخر وظروف مختلفة، وذلك عندما تواجدت قوات مصرية جوية في العراق في الستينيات، بناء على طلب بغداد أيام الرئيس عبد السلام عارف. وقوات عربية مشتركة (مصرية، سورية، أردنية) على الحدود بين العراق والكويت، في عهد عبد الكريم قاسم بعد قيام الثورة العراقية، عندما هدد الأخير باحتلال الكويت في العام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، وقد حلّت هذه القوات محل القوات البريطانية آنذاك. كما اشتركت قوات سورية في القتال مع العراق ضد الأكراد في تشرين الثاني ١٩٦٣، أيام حكم الرئيس عبد السلام عارف أيضاً. أما في حرب تشرين ١٩٧٣، فقد شاركت قوات عربية في الحرب إلى جانب مصر، وقوات عراقية إلى جانب سورية.

كما ويتفق على تشكيل قوات الأطلسي العربية لمدة تجريبية لا تقل عن خمس سنوات، قابلة للتمديد. على أن يتزامن معها الاستغناء عن القواعد الأجنبية وانسحاب قواتها الموجودة في دول الجزيرة

العربية تدريجياً، ويتم جلاؤها عند انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها.

ويتم تشكيل قيادة عربية لهذه القوات من خلال اتفاق الدفاع العربي المشترك، ويتم تعيين قائد عربي عام متفرغ وعالي الكفاءة لهذه القوات ومساعدين له، بالتوافق بين الدول العربية المشاركة بهذه الفكرة. ولا بد أن يتم تشكيل هذه القوات بكلفة أقل بكثير مما تدفعه الدول المعنية لوجود القواعد العسكرية الغربية على أراضيها. وربما بكلفة لا تزيد على عشرة بالمائة مما تنفقه حالياً على مشترياتها من السلاح، وتكديسها له.

□ □ □

ما بعد هذا الحد، تدخل فكرة ـ مشروع تشكيل قوات أطلسي عربية، في النفق المظلم.

ماذا ستقول الولايات المتحدة الأميركية عنه، وهل تقبل به؟ ماذا سيقول العرب لأميركا عنه، وكيف «سيبيعونه» لواشنطن؟ كيف سيقنعون أميركا وبريطانيا بالانسحاب من أراضيهم؟ ماذا ستكون ردود فعل إيران تجاهه؟ وردود فعل تركيا، كإحدى دول الجوار الإقليمي الأخرى؟ أما بيت القصيد، كيف ستتصرف إسرائيل حياله؟

أسئلة، أسئلة، أسئلة.

بكثير من التبسيط، على العرب (وخصوصاً حلفاء واشنطن) أن يقولوا لأميركا كلمتين: **دعونا نجرّب**. فالولايات المتحدة، القطب الأوحد في النظام العالمي الجديد، لا تستطيع أن تبقى بقواتها وجيوشها وعتادها إلى الأبد على الأرض العربية، بحجة الدفاع عن

مصالحها النفطية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، متمتعة بالسلام والراحة اللتين تنعم بهما الآن. فأي تغيير ولو طفيف في الوضع الإقليمي، قد يؤدي إلى انفجار عنفي ـ إن لم يكن دموياً ـ قد يشعل النار بقواعدها ويطيح حلفاءها.

وبالتالي كلما طال وجود القوات الأجنبية، كلما تحول ذلك إلى عد عكسي ضد مصالحها. لذا فإن كلمتي: **دعونا نجرّب**. يجب أن تعنيا، أن يتحمل العرب مسؤولية الدفاع مباشرة عن مصالحهم والمصالح الأميركية المشتركة معاً، حتى يعود للمنطقة توازنها. في الوقت نفسه توفر هذه الفكرة عند تحقيقها، خروج أميركا من المأزق الحالي وغير المعلن، التي هي فيه. إذ إنها لا تستطيع أن تبقى في المنطقة بالشكل «المفلوش» أو المتمدد التي هي عليه الآن، وحلفاؤها مستمرون في دفع فاتورة هذا البقاء إلى ما لا نهاية. في زمن شحّت فيه الموارد، وتراجعت فيه أسعار النفط، وارتفعت فيه أسعار السلع الاستراتيجية ولا سيما السلاح.

وعلى العرب، حين يتحدثون في هذا الموضوع مع أميركا محاولين إقناعها، أن يطالبوا باستعادة حقهم في السيادة، التي أضاعوها في لحظة مأسوية من التاريخ العربي. وإذا لم تستوعب أميركا مدى حساسية الوضع، فعلى حلفائها أن يقوموا بنصحها في أن تستمع إلى مطالبهم المعقولة، قبل أن يضطروا إلى مواجهة مطالب غير معقولة من أعدائهم قد تؤدي إلى دفع ضريبة الدم.

والحديث مع أميركا حول هذه الفكرة، سيشمل قطعاً الحديث عن إسرائيل. فعلى العرب أن يؤكدوا لأميركا، حتى تؤكد بدورها لإسرائيل، أن فكرة قوات أطلسية عربية، غير موجّهة ضدها، في أي حال من الأحوال. بل هي قوة دفاعية، لا قوة حرب هجومية،

لفصل النزاعات بين الدول العربية ومنع تدخل قوات أجنبية في أي خلاف عربي - عربي. وحتى أنه من الممكن مستقبلاً، أن تفصل قوات الأطلسي العربية بين إسرائيل وأية دولة تقع في نزاع معها. فمن الضروري جداً تحييد إسرائيل تجاه هذه الفكرة. وفي حال حدوث سلام شامل وعادل ومقبول عربياً، تصبح قوات الأطلسي العربية، في غنى عن دعوة أية قوات أجنبية أو دولية (نسبة إلى الأمم المتحدة) للقيام بدور أمني في المنطقة.

وبغض النظر عن رفض إسرائيل أو قبولها لفكرة قوات أطلسي عربية، فإن تشكيل هكذا قوات سيحسن الوضع التفاوضي العربي مع إسرائيل، على افتراض أن موضوع السلام الكامل مع إسرائيل سيجرجر سنوات أخرى. ورفض إسرائيل لتشكيل قوات عربية، لا قيمة له، ويصعب عليها تعطيله في حال وجود توافق عربي على ذلك. لأن هذه القوات ليس من مهامها «تحرير» الأراضي المحتلة، بقدر منع احتلال أراضٍ جديدة من قبل الجيران لبعضهم البعض.

أما إيران، كإحدى دول الجوار غير العربية، فستستهجن هذه الفكرة، بادىء الأمر، وتعتبرها معادية لها. لكن بعد التمحيص والشرح (إذا أحسن ذلك الطرف العربي) ستجد أن قيام هكذا قوات عربية في الخليج خصوصاً، سيساهم في إجلاء القواعد الأجنبية وجلاء القوات الغربية وإبعادها عن المنطقة، وهو مطلب استراتيجي إيراني قبل أي شيء آخر. فإيران منذ أيام الشاه حتى قيام الثورة الإسلامية وما بعدها، تدعو إلى إبعاد القوات الأميركية والغربية عن منطقة الخليج. وبالتالي قد تناسبها هذه الفكرة لأنها تمثل تغييراً جذرياً في سياسة دول الجوار، بحيث لم تعد الاستعانة بقوات أجنبية أمراً وارداً، كلما اختلفت دولة عربية مع إيران.

ومن ضمن احتمالات هذه الفكرة مستقبلاً كي تصبح فعلاً فكرة «أطلسية»، توسيع تشكيل هذه القوات، لتمسي قوات عربية ـ خليجية، بمعنى إدخال إيران فيها، وبذلك يتم تحييد إيران في الخلافات العربية ـ العربية، بإعطائها دوراً إقليمياً، وتطمينها بأن حرباً مماثلة للحرب العراقية ـ الإيرانية لن تقع. وهذا بدوره يطمئن الدول العربية (الخليجية خاصة) بأن أي توسع إيراني، لن يقع أيضاً. فهي تحمي العرب من إيران، وتحمي إيران من العرب ومن نفسها. أما تركيا، وهي دولة مشاكسة ولها خبرة أطلسية حقيقية وطويلة، فقد تكون أكثر فهماً للفكرة، وأكثر معارضة لها. لكن الحل للعقدة التركية، سيكون بيد أميركا، وكجزء من قبول واشنطن بالفكرة.

□ □ □

من الطبيعي أن فكرة بهذا المستوى ما هي إلاّ محاولة، وإن بدت من المستحيلات العربية في هذه المرحلة، أو ربما وسيلة من وسائل الخروج من المأزق العربي الحالي وتداعياته التي يعيشها العالم العربي. فمنذ صيف ١٩٩٠ إلى ربيع ١٩٩٨، تركت حرب الخليج الثانية آثاراً مدمرة على كل بلد عربي، مهما قرب أو بَعُد عن ساحة المواجهة. ومن دون الدخول في تفاصيل ذلك المأزق، والتي باتت معروفة، فإن هذه الفكرة، تحتاج أول كل شيء إلى توافق عربي لقبولها، وقناعة عربية مشتركة بأنها ليست **حلاً** لوجود القوات الأجنبية على الأرض العربية، بل **حل** لجلاء الاستعمار الجديد.

والتوافق العربي المطلوب، يبدأ تدريجياً بقبول دول عربية كالسعودية والعراق ومصر وسورية والأردن والمغرب بهذه الفكرة، والمشاركة بقوات من جيوشهما في قوات الأطلسي

العربية، بحيث تشكل تحالفاً عضوياً بين مجموعة الدول الست هذه، ينضم فيما بعد إليها من يريد من الدول العربية، كل حسب قدراته العسكرية وحاجته إليها وتقبله نفسياً لمهماتها. وهذه الفكرة بحد ذاتها، بعد حصول توافق عربي عليها، تحتاج إلى مؤتمر قمة عربي لبحثها وإقرارها ككل (Package Deal)، بعد أن يكون قد تمّ تسوية المشاكل العالقة بين كل قطر عربي وآخر. وتتخذ القمة العربية الخاصة بموضوع تشكيل قوات الأطلسي العربية، جميع القرارات التنفيذية في هيكليتها وإداراتها وماليتها وقياداتها وصلاحياتها وسواها من تفاصيل التفاصيل، بحيث لا تعود القمة العربية إلى هذا الموضوع، إلاّ عند انتهاء مدة خدمة هذه القوات، لتجديدها أو إلغائها.

في مقال ممتاز أشار الزميل عبد الجليل زيد مرهون في مجلة «المستقبل العربي»[٢]، إلى العلاقات الخليجية ـ العراقية ومستقبل الأمن في الخليج، طارحاً في سياقه أن أحد الخيارات النظرية في سبيل مساعدة العراق على بناء «جدار ثقة أمني» مع جيرانه الخليجيين، هو العودة إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك. وأن التصور المقترح هو إرسال قوات عربية للمرابطة في جنوب العراق، على أن يكون لها وضع قانوني شبيه بوضع قوات حلف شمال الأطلسي التي تمّ نشرها في عدد من الدول الأعضاء فيه. مؤكداً أن هذا الأمر يحتاج إلى توافق عربي، بين دول الخليج بالذات، من دون التذرع بمقولات السيادة الوطنية.

وقد سمح لي هذا المقال بالتوسع في هذا الموضوع من جوانبه العملية، كأحد السبل لفك عقدة مفهوم الأمن الخليجي القائم حالياً على الاعتماد على وجود قوات وقواعد أميركية أجنبية في

أرض الجزيرة العربية ومياه الخليج. كما دعاني إلى النظر في ماهية معاهدة الدفاع العربي المشترك.

□ □ □

ما هي «معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري»، الموقعة من قبل الأعضاء المؤسسين للجامعة، في ١٣ نيسان ١٩٥٠ في القاهرة وهم: الأردن (عوني عبد الهادي)، سورية (ناظم القدسي)، العراق (نوري السعيد)، السعودية (يوسف ياسين)، لبنان (رياض الصلح)، مصر (مصطفى النحاس)، اليمن (علي المؤيد)، والتي انضم إليها عبر السنين بقية أعضاء الجامعة العربية عند حصولهم على الاستقلال وانضمامهم إلى الجامعة.

وتنص المادة الثانية من هذه المعاهدة على الآتي:

«تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً. لذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستعمل جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات».

وهذه المادة الثانية، هي المادة الأساسية التي تعنينا، وتعيننا على

تطبيق هذه الفكرة. بقدر ما توفر المادة الخامسة آلية لهذا العمل بأن: «تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة، لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه». التي يوضحها بالتفصيل وبدقة الملحق العسكري للمعاهدة والبروتوكول الإضافي التابع له. وكان من المفيد نشر النص الكامل لهذه المعاهدة وملاحقها، لولا ضيق المجال في هذا المقال(٣).

□ □ □

إذا كانت معاهدة الدفاع العربي المشترك قد وضعت في بداية الخمسينيات إبان زهو أيام الاستقلالات العربية، وبعد أن بدأ الاستعمار بإعلان رحيله، فقد وضع اتفاق «إعلان دمشق» في بداية التسعينيات وفي الأيام التي أكد فيها الاستعمار عودته، وقد أخذ يؤسس لقواعده في أرضنا، ويجعل من وجوده أمراً طبيعياً وشرطاً من شروط وجود كياناتنا.

وقّع «إعلان دمشق» للتنسيق في العاصمة السورية في السادس من آذار/مارس ١٩٩١، من قبل وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، ومصر وسورية، بعد أن أخرجت قوات التحالف الدولي القوات العراقية من الكويت معلنة تحريرها، ومؤكدة وجودها الدائم في أراضيها.

وقد جاء اتفاق «إعلان دمشق»، ولم تمر سوى أسابيع قليلة على حرب «عاصفة الصحراء» التي بدأت في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، كأول رد فعل عربي على وجود الجحافل العسكرية الغربية في الجزيرة العربية، وقد صحا العرب من صدمة ما حدث أيام تحرير الكويت، بعد أن تصدع البيت العربي بكامله وأصبح عدم انهياره

متوقفاً على أعداد القوات الأجنبية وقواعدها الموجودة في بلادنا.
كان «إعلان دمشق» بمثابة احتجاج ضمني عربي على «عاصفة الصحراء»، ومحاولة خليجية لإرضاء الحليفين العربيين مصر وسورية، اللذين أحرجا بوجودهما داخل قوات التحالف الدولي الغربي.

لذلك انطلق «إعلان دمشق» من أن التنسيق والتعاون يتم بموجب ١ ـ «العمل بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الأخرى» (...) و٢ ـ «العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك. واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك...».

بينما في المجالين السياسي والأمني أكدت «الأطراف المشاركة احترامها لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن سلامة الدول العربية. وأن تشير على وجه الخصوص إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية ـ وهذا بيت القصيد ـ التي تعتبر أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها، يمثل نواة قوة سلام عربية تسعى لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج، ونموذجاً يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل».

ويتضح من نموذج معاهدة الدفاع المشترك، الأقدم، ونموذج «اتفاق دمشق» الأحدث، أن فكرة قيام حلف أطلسي عربي أساس حقيقي

في المضمون السياسي لـ«إعلان دمشق» ولها آلية للتنفيذ في معاهدة الدفاع المشترك. وبالتالي فإن الفكرة ليست بعيدة على الإطلاق عن ذهن أصحاب «اتفاق دمشق»، وقد مرّ عليه حوالى سبع سنين، ولم ينفذ البند «ب» المشار إليه آنفاً، الذي هو من أهداف التنسيق والتعاون في الإعلان. لم ينفذ لأن ليس هناك رغبة في تنفيذه، ولأن ثمة، من بين الموقعين وخارجهم، من لا يريد تنفيذه، معتبراً أن ذلك سابق لأوانه، فالحاجة إلى وجود قوات أجنبية ما زالت قائمة، والضغوط ما فتئت ملحة لاستبقائها.

إن منْ يعيد قراءة «إعلان دمشق» وقبله اتفاق الدفاع المشترك، يكتشف مدى ترابط الواحد مع الآخر في تشكيل بنية تصلح لإطلاق فكرة حلف أطلسي عربي، يخرج القوات الأجنبية من الأراضي العربية، ويعيد تشغيل كل ما تعطل من آليات العمل العربي المشترك.

لذا، فإن طرح هذه الفكرة يحتاج إلى فتح أبواب النقاش حولها، سواء في متنها أو في هوامشها. فإذا أدلى الناس بآرائهم ومرّ بهم الصواب عرفوه!

ولعل من الضروري الإشارة إلى تنظيم حلف شمال الأطلسي، كنموذج لفكرة القوات المقترحة، وكنمط للتعاون العسكري بين عدد من مجموعات الجيوش والأساطيل البحرية والقوات الجوية التي تجمعها مصالح وأهداف مشتركة. وتتلخص هذه الأهداف في تأمين المصالح العليا للمعسكر الغربي والتصدي لأي عدوان على أوروبا الغربية تحديداً، ومصالح العالم الغربي تعميماً. ويتبع الحلف نظام القيادة المتحالفة التي تضم عدة قيادات تمثل دول الحلف كافة. ويتولى قيادة كل منها قائد معين من أقوى دول الحلف في

منطقة اختصاص هذه القيادة الفرعية، وأكثرها مساهمة في قواتها المتمركزة داخل حدودها.

ونظراً إلى اعتماد الحلف على القوات المشتركة من دوله، فإنه ينص على طريقة تحقيق التعاون المشترك بينها وتأمينه من خلال إجراء تدريبات مشتركة وزيارات متبادلة، ومناورات في وقت السلم، ومن خلال وضعها تحت الطلب في وقت الحرب. والفكرة في تبني نموذج حلف شمال الأطلسي للتعاون العسكري العربي، تعود إلى عدة عوامل، أهمها: وجود دولة متميزة في قوتها الشاملة، من الناحية العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية، إلى جانب القوة النووية التي تملكها، وهي الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك كان من الضروري أن تشرك دول أوروبا الغربية في قيادة الحلف لمساهمتها بقسط كبير فيه(٤).

في المقابل، ليس في النموذج العربي المقترح، من هو أميركا وأقوى وأكبر وأقدر. فالدول العربية، التي قد تشارك في قوات الأطلسي العربي، قد تكون متساوية في القدرات العسكرية، وإن كانت مصر أكثرهم سكاناً، والسعودية أغناهم مالاً. وبالتالي ليس هناك فرص للهيمنة على هذه القوات بين دولة عربية وأخرى. وليس هناك «الدولة القائد»، عندما تتوزع القدرات، بين بشرية وعسكرية وتسلحية واقتصادية ومالية وسواها، فتتوازن القوى بشكل شبه متساوٍ. ومن المعروف عن حلف شمال الأطلسي بطء عملية صنع القرار واتخاذه. وهذا أمر يناسب العرب إذا حذوا حذوه. وحتى في حال تراكم حدة الخلافات بين بلد عربي وآخر، فإنه لن يبلغ حدة الخلاف بين تركيا واليونان، العضوين في حلف شمال الأطلسي، لأنه لو طلب منهما الاستجابة لخطر يهدد الواحدة أو الأخرى، فلن

يستجيبا لبعضهما البعض، حيث لن يتلقى جنرال تركي أوامره من جنرال يوناني والعكس صحيح.

□ □ □

صحيح أن معاهدة الدفاع العربي المشترك لم توضع قط موضع التطبيق منذ تأسيس جامعة الدول العربية قبل حوالى خمسين سنة، وقد مرّ العالم العربي بأحلك الظروف، من الحروب العربية ـ الإسرائيلية إلى الحروب العربية ـ العربية إلى حروب الخليج. وكان كل ظرف من هذه الظروف يستدعي تطبيق هذه المعاهدة، ولو في جانب من جوانبها، ولكن لم يكن هناك حياة لمن تنادي.

إذاً ما الذي يجعل هذه المعاهدة اليوم ممكنة التطبيق، حتى لا تبقى من «المستحيلات العربية» على حد تعبير زميلي العزيز؟

الجواب، إن في هذه المعاهدة آلية جاهزة وكاملة لتحقيق فكرة إنشاء قوات أطلسي عربية. ولكن كما كان ينقصها في الماضي العزم على تنفيذها والإيمان بجدواها والجرأة في الاستفادة منها، مازالت هذه الأمور كلها تراوح مكانها بعد نصف قرن من الكوارث. ومن الممكن القول، من دون أدنى تفاؤل، أن لا شيء قد تغير. لكن اليوم غير الأمس. فالوجه الآخر لإمكانية إيجاد بصيص نور في نهاية النفق العربي المظلم، هو أنه قبل خمسين سنة، كانت الدول العربية وحكامها يعيشون زهو الاستقلال بعد نضال طويل في سبيله، في زمن انكفأ فيه الاستعمار، وفي جو من الثقة بالنفس وبالآخرين. وتداعت عقود الزمن وحصلت الهزائم الخارجية والانهيارات الداخلية. وتغيّر الزمان كما تغيّر السلطان. ووصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم.

ولا بد أن نحمّل هذا اليوم الذي وصلنا إليه بعض التفاؤل (وإن كان التفاؤل ليس مهنة الكتّاب) لأن ثقل الاستعمار الجاثم على صدر العالم العربي وظروف النظام العالمي الجديد المكبلة والمسيطرة عليه، قد تعيد شيئاً من الصحوة إلى أذهان أصحاب الأنظمة، فيتنادون جميعاً، بأن كفى ما حدث لنا حتى الآن، وإن كان البعض مديناً للاستعمار بالبقاء. وليس هناك من معتصم يستصرخونه.

قد يهتف من يستمرىء الحياة في زمن الاستعمار، بأن فكرة تشكيل قوة أطلسي عربية، هراء في هراء. لا بأس، شرط أن لا يرفعوا أصواتهم عندما تزول مصلحة الاستعمار في حمايتهم، ويصبحون غير قادرين على حماية مصالحه. وهذا احتمال على قاب قوسين أو أدنى.

إن كل الأفكار البعيدة عن الأذهان في زمانها، قد تبدو ضبابية ومستبعدة. وككل دعوة خيّرة قد يمكث شيء منها في الأرض. ولا صاحب لها إلاّ الريح.

□ □ □

ماذا يبقى من هذه الفكرة؟

مجرد حكاية، نقلاً عن أبي حيّان التوحيدي في كتابه «الصداقة والصديق»، تقول:

«لقي رجل صاحباً له فقال له:

إني أحبك.

فقال: كذبت، لو كنت صادقاً ما كان لفرسك برقع وليس لي عباءة».

يا ترى مَنْ يتكرم علينا من أصدقائنا الأميركيين الذين يحبوننا في زمان النظام العالمي الجديد بعباءة لنا، ومن صنعنا، فنهدي إليهم من طرفنا الحمير والبراقع، من صنعهم!

الهوامش:

(١) مجلة «المستقبل» ـ باريس ـ العدد: ١٢٧ ـ ٢٨ تموز ١٩٧٩. وأعيد نشره في مجلة «الناقد» ـ بيروت ـ العدد: ٢٤ ـ نيسان ١٩٩١.

(٢) مجلة «المستقبل العربي» ـ العدد ٢٢٩ آذار ١٩٩٨. الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت.

(٣) راجع مطبوعات وثائق الجامعة العربية، الصادرة في القاهرة.

(٤) راجع كتاب «التعاون العسكري العربي»، لطلعت أحمد مسلّم ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ ١٩٩٠.

العودة إلى الفتنة المقدسة



١ ـ الإسلام والارهاب

أسامة بن لادن: مَنْ هو؟

■ «قال الحجاج بن يوسف الثقفي لإمرأة من الخوارج: إقرئي شيئاً من القرآن.
فقرأت: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يخرجون من دين الله أفواجاً...﴾.
فقال لها: ويحك يدخلون!
قالت: قد دخلوا وأنت أخرجتهم!» □

العقد الفريد
لابن عبد ربه

مَنْ هو أسامة بن لادن؟ أين هو أسامة بن لادن؟ ما هي قضية أسامة بن لادن؟

أسئلة، أسئلة، أسئلة!

هل أسامة بن لادن بطل وطني؟ أو في طريقه ليصبح أحد حاملي التسمية؟ هل هو مجاهد إسلامي يدعو إلى الفضيلة وينهى عن الرذيلة؟ هل هو داعية أصولي يملك فكراً إسلامياً مغايراً لما هو سائد؟ هل هو مناضل صنديد من أجل حقوق الناس المستضعفين بكل المقاييس؟ هل هو إرهابي محترف يريد تدمير العالم؟ هل هو مليونير مترف يريد أن يغيّر العالم بأمواله ليجعله على صورته؟ هل هو أحد سيوف الإسلام المسلولة، فيُريد أن يُسمِع صليلها وضوضاءها الدنيا؟

ولماذا كل ذلك؟ أدفاعاً عن حرمات الأراضي العربية المقدسة ـ ومن بينها بلاده المملكة العربية السعودية ـ التي دنستها ـ في رأيه ـ أقدام الغزاة الأميركيين الجدد، أم ليعلن ثورة كبرى لتحرير المسلمين ـ ومن بينهم العرب ـ من طغيان «الكفار» بحلول القرن الواحد والعشرين. أهو كل هذا، أو لا شيء من هذا؟

تلح الأسئلة أكثر إذا سألنا: ما هي قضيته؟

أهي ـ من دون سفسطائية ـ تحرير الأمة الإسلامية ومعها الأمة العربية من الاستعمار الأميركي ـ الغربي ـ الإسرائيلي المهيمن على العالم اليوم، ووقف هجمة الثقافة الغربية الإلحادية بمفاهيمها الأميركية المعادية للإسلام وللعرب؟

أهو بوليفار عربي (نسبة إلى سيمون بوليفار محرر أميركا اللاتينية من الاستعمار الإسباني)، أم هو الشريف الحسين بن علي شريف مكة وبطل الثورة العربية الكبرى التي قادها بمساعدة بريطانيا من الحجاز ضد الأمبراطورية العثمانية وفشلت في كل أهدافها القومية؟

أم هو جمال عبد الناصر، من طراز إسلامي، لا يملك أرضاً ولا وطناً ولا جيشاً وطنياً، يزحف به لاحتلال مواقع السلطة في بلاده، مستبدلاً الدعوة القومية بالدعوة الإسلامية، والفكر القومي الاشتراكي العلماني بالفكر الإسلامي الديني الأصولي، من دون أن يكون فاعلاً على أرض بلاده. أم هو خالد بن الوليد آخر جاء ليدحر الروم من بلاد العرب؟

أو صلاح الدين الأيوبي ينتظر «حطين» الخاصة به ليهزم الصليبيين الجدد في حملاته «الإرهابية» ضدهم، على أساس المفهوم

الإسلامي الشيعي، أن «كل أرض كربلاء وكل يوم عاشوراء»، وهو السني الشديد التعصب ضد الشيعة؟

أم هو آية الله خميني آخر، إنما بهوية سنية، يحرّض الجماهير باسم الإسلام، كما حرّضها خميني من منفاه في باريس قبل أن يدخل طهران دخول الفاتحين، ليقلب نظام الشاه ويؤسس لنظام ديني ثيوقراطي يعتمد على الاجتهاد الشيعي؟ ولا شك أن بن لادن يملك إعجاباً خفياً بخميني وتجربة الثورة الإسلامية في إيران، على الرغم من أنه لا يملك المرجعية الدينية الصالحة، ولا هو من العلماء المسلمين. لذلك يتعمد أن يصدر بيانات أكثر مما يصدر فتاوى، لأنه يدرك أن لا صلاحيات دينية تخوله ذلك. هذا على الرغم أيضاً من مفاهيمه الدينية المعادية إجمالاً للشيعة. هل يطمح بن لادن يا ترى لأن يعود يوماً ما من منفاه الحالي أو المستقبلي إلى بلاده على الطريقة الخمينية؟

هل أسامة بن لادن في نهاية المطاف «المسلم الدجال»، الذي لا يريد أكثر من استقطاب انتباه العالم، وإثارة أكبر دولة، وإرهاب قواتها وإرباك سياساتها؟

يحار المعلّق من أين يبدأ؟

□ □ □

لنبدأ بالسؤال السهل الممتنع: أين هو ذلك الرجل المتهم بأنه «الإرهابي الأول» في العالم، الذي يقف وراء تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام، في ٧ آب ١٩٩٨ وقبلها تفجير المراكز العسكرية الأميركية كمركز تدريب الحرس الوطني السعودي في الرياض في تشرين الثاني ١٩٩٥، وأحد مراكز

القوات الأميركية في الخبر/ الظهران في حزيران ١٩٩٦. وقد وضعت واشنطن لرأسه ثمناً قدرته بمليوني دولار، وهو مبلغ زهيد وتافه بالنسبة إلى أسامة بن لادن، يصرفه على أنصاره من جيبه. وكما أساءت أميركا تقدير أمور كثيرة في تصرفاته، أساءت تقدير ثمن رأسه الحقيقي. ولا شك أنه يشعر بالإهانة لهذا الرقم، ساخراً من «الكرم الأميركي»، مقابل السخاء العربي.

في مغارة محفورة داخل الصخر، يعلوها بعض أشجار الأرز وعلى مدخلها أشجار متعددة من النوع الذي ينمو في الجبال شبه الجرداء، ثمة ثلاث غرف، ترى في واحدة منها شاشات أحدث أنواع الكمبيوتر وهي تبرق وآلات الفاكس وهي تعمل، وتليفونات مربوطة بالفضائيات. وفي الأخرى مكاتب. أما الثالثة فهي عبارة عن غرفة نوم. في هذه المغارة التي تعلو قليلاً عن مدينة جلال آباد في شرق أفغانستان، ويربطها بها طريق ترابي، يعيش أسامة بن لادن. والمغارة هذه هي مركز قيادته ومركز الاتصالات التي يديرها عبر أحدث الوسائل التي توفرها التكنولوجيا الحديثة في هذا العصر. من هنا يدير هذا المليونير الأصولي السعودي، حربه ضد الولايات المتحدة. وتقول مصادر المخابرات الأميركية إن عبر شبكة الاتصالات هذه، في المغارة وغيرها، يرسل بن لادن تعليماته بواسطة البريد الإلكتروني إلى أنصاره في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة.

ومن المعروف أن لأسامة بن لادن ثلاث قواعد في أفغانستان، منها مخيمان يتنقل بينهما لأسباب أمنية ويستقبل فيهما ضيوفه ومن بينهم الصحافيون، ويعقد فيهما اجتماعاته، واحد في قندهار وآخر في لوغار. لكن المغارة التي في خوست (شمال شرق أفغانستان،

والقريبة من جلال آباد، وهي المنطقة التي قصفتها أميركا) هي مركزه الحقيقي.

وفي غرفة نوم بن لادن والى جانب فراشه تجد ثلاث «فرشات» مصنوعة من الصوف الخفيف وممدودة على الأرض بالقرب من حيطان تعلوها رفوف صفّت عليها كتب إسلامية كثيرة ومراجع دينية عديدة. أما الغرفة الثالثة التي يقال إنها مكتب، فهي عبارة عن أكوام من السلاح من مختلف الأشكال والأحجام محشورة بين عدة طاولات.

ويحيط بمغارة بن لادن مدافع مضادة للطائرات في حراسة مجموعة من «الأفغان العرب»، من اليمن والكويت والسعودية والجزائر والسودان ومصر، معظمهم من المحاربين القدماء الذين خدموا في الحرب ضد السوفيات، بعضهم مَنْ رجع إلى بلاده ثم عاد إلى أفغانستان، وبعضهم الآخر ظل في البلاد منذ ذلك الحين. ولعل بن لادن لم يحتج إلى حراسة من قبل، كما يحتاج إليها اليوم. فبعد القصف الأميركي ستظل المخابرات الأميركية والإسرائيلية تلاحقانه، بعد أن وُضِع ثمن لرأسه، وهما لن يتورعا عن إعداد خطة أو القيام بعملية لقتله أو خطفه، إن لم يكن قد تمّ وضع خطة فعلاً وبدئ بتنفيذها.

هذه هي صورة المكان التي ينقلها الذين التقوه هناك، تؤكدها الصور الفوتوغرافية المتوافرة في الصحافة العالمية. لكن ما هي صورة الرجل نفسه؟[1].

□ □ □

أسامة بن لادن (٤١ سنة) رجل طويل القامة نحيلها، يطغى بقامته

الفارعة على أنصاره وحراسه ومرافقيه من «الأفغان العرب»، المحيطين به دائماً، وهو يتجول بين مغاوره ومخيماته. له عمامة بيضاء ولحية طويلة أطلقها عندما جاء إلى أفغانستان قبل عشرين سنة، لكنه أصبح اليوم خفيف اللحية أشيبها وقد هذّب أطرافها. وعلى الرغم من أن ملامح بن لادن قد تغيرت إلى حد كبير منذ اليوم الذي جاء به مجاهداً ضد الروس في أفغانستان في العام ١٩٧٩، إلاّ أنه من الصعب أن يخطىء المرء عينيه الثاقبتين والرهبة المتجلية فيهما. وقد خلع اليوم اللباس السعودي التقليدي، واستبدله بالزي الأفغاني الذي يصلح أكثر للجبال والطقس البارد والمؤلف من سروال وقميص وفوقه حرام يضعه على كتفيه أو يلتف به. كما استعاض عن الكوفية والعقال التقليديين في بلاد الجزيرة العربية، بالعمامة الإسلامية البيضاء. ويعود بين وقت وآخر ـ وخاصة في الصيف ـ إلى اللباس السعودي، مع غطاء الرأس التقليدي الذي يضعه العلماء في السعودية، وهو طاقية بيضاء فوقها كوفية حمراء، إنما من دون عقال.

ويحمل بن لادن دائماً على كتفيه «كلاشينكوف» يقول إنه غنمه من جنرال سوفياتي قُتِل في الحرب، يضعه على ركبتيه عندما يجلس. ويتوكأ إذا مشى على عصا طبيعية من أغصان الأشجار المحيطة بمعسكراته، يصقلها له أنصاره. وعندما يتحدث هناك دائماً مسواك بين أسنانه. وفي جيبه دائماً «بطارية» خوفاً من انقطاع الكهرباء التي يضخها مولد للكهرباء من موقع قريب من مغاوره.

وأسامة بن لادن يعيش هناك مع زوجاته الثلاث، ومعه أولاده عبد الله (الابن الأكبر) وسعد وعمر. ويقال إنه تزوج أخيراً ابنة الملاّ محمد عمر زعيم حركة الطالبان، ويعتقد أن هذا الزواج لتوطيد

العلاقة الشخصية بين الرجلين، مما يدعم وضع بن لادن في أفغانستان.
هذه هي صورة أسامة بن لادن، لمن عرفه أو التقاه.

□ □ □

أسامة بن لادن واحد من أربعين ولداً لمحمد عوض بن لادن، اليمني الذي جاء من حضرموت إلى السعودية في مطلع القرن، في عهد مؤسس المملكة وبانيها، الملك عبد العزيز. ومحمد بن لادن رجل عصامي بدأ حياته العملية ببناء أسوار وجدران لبيوت الملك عبد العزيز وحصونه وقراه، حتى ترقى ووصل إلى بناء مدن الحجاج، وطرقها التي كانت تحيط بالحرمين الشريفين في مكة والمدينة. وبرعاية الملك عبد العزيز وحمايته، تعهد محمد بن لادن ومن بعده أولاده وشركاؤه، عندما هطلت أموال النفط على المملكة، ببناء ثمانين بالمائة من جميع طرق السعودية.

وعندما ولد أسامة بجدة في العام ١٩٥٧، من أم هي السعودية الوحيدة من بين زوجات أبيه، كان والده واحداً من أكبر أغنياء السعودية، خارج أمراء الأسرة المالكة، وفي العام ١٩٧٠ قتل محمد بن لادن عندما سقطت طائرته الخاصة وتحطمت في الصحراء. وتولى ابنه الأكبر بَكْر من بعده، إدارة شركات أبيه، وأصبح أسامة بحكم توزيع التركة وريثاً غنياً وهو ما زال شاباً صغير السن. وعلى الرغم من أن أسرة بن لادن، كانت أسرة مسلمة محافظة كغيرها من أسر وأبناء الجزيرة العربية، إلاّ أنه لم يلاحظ على أسامة أنه كان رجلاً متديناً أكثر من غيره أو متعصباً بشكل خاص عندما كان طالباً في جدة ثم في الجامعة يدرس الاقتصاد وإدارة الأعمال، كما يؤكد زملاؤه ومعاصروه في تلك المرحلة. في الجامعة اختلط أسامة بمجموعة من المصريين الذين كانوا ينتمون إلى

جماعة الأخوان المسلمين، فوقع تحت تأثيرهم. ويقال انه ارتبط بالجماعة الإسلامية في العام ١٩٧٣. وكان أهم ما تركه اتصاله بجماعة الأخوان المسلمين، إضافة إلى دعوتهم لإقامة مجتمع إسلامي، تعزيز كرهه ورفضه للنفوذ الغربي وقيمه الثقافية والحضارية. لكن أسامة لم يكن ناشطاً بالمعنى الحقيقي داخل الأخوان.

ومرت سنوات عدة إلى أن قام الاتحاد السوفياتي في كانون الأول من العام ١٩٧٩ بغزو أفغانستان. وكان عمر أسامة ٢٢ سنة. بعدها بأيام قرر رجلنا الرحيل إلى أفغانستان والانضمام إلى المجاهدين لمقاتلة الروس. ولأنه كان من أسرة تعمل في المقاولات وبناء الطرق وعندها إمكانات ضخمة في هذا المجال، أخذ معه إلى أفغانستان فريقاً من عمال هندسة مقاولات البناء المتخصصين في بناء الطرق، بعلم وموافقة حكومته وعائلته. واكتسب بن لادن في أفغانستان سمعة عالية لكفاءته العسكرية في المعارك التي شارك فيها ضد السوفيات، مما جعله بطلاً في أعين رجاله.

وأسامة بن لادن الذي تقدر ثروته بين ٣٠٠ و٥٠٠ مليون دولار، (التي يتحفظ عليها السعوديون ويقولون إنها أرقام مبالغ فيها) يدير أمواله أيضاً من مركز الاتصالات إيّاه، عبر عدد من شركات ومصارف عبر البحار of shore متعددة وبأسماء مستعارة وأسماء حقيقية لرجال أعمال وواجهات تجارية دولية. وهو على اتصال دائم ببيوتات المال وأسواق البورصة العالمية أيضاً، بقدر ما هو على اتصال بأنصاره ومحازبيه. وكل أعماله التجارية والمالية تتم عبر مؤسسات شرعية قانوناً ومعترف بها لدى الغرب والعالم الرأسمالي. وهذه الشبكة من الشركات والأموال هي التي يريد

كلينتون تجميدها ومصادرتها. وإذا كان بن لادن يدعو إلى محاربة الغرب، إلاّ أن جهاده يعتمد اعتماداً كاملاً على التكنولوجيا الغربية وأسواق المال الرأسمالية.

ويعيش بن لادن حياة بدوية بسيطة جداً من حيث المأكل والملبس. كذلك يعيش مَنْ معه من مريديه وأنصاره ومرافقيه. ويروي تقرير لأحد الذين زاروه أن غداء ضم بن لادن و١٢ من مرافقيه، كان قوامه بضع بيضات مقلية وبعض الجبن الأبيض والخبز المقدد والشاي.

وتعتبر عائلة بن لادن اليوم واحدة من ست عشرة عائلة سعودية، تسيطر على عشرة بالمائة من الشركات السعودية المساهمة العامة، وتحتل ثلث مقاعد مجالس إدارة هذه الشركات. وعائلة بن لادن، وكلهم أبناء محمد عوض بن لادن، الذي يعتبر أحد رجال الأعمال الذين ساهموا في تأسيس نشاط قطاع المقاولات والبناء في السعودية. وهم المهندس بكر والمهندس يحيى، وحسن وصالح. وصالح بن لادن يملك وحده ثلاثة مقاعد في مجلس إدارة شركة «الباحة للاستثمار» وشركة «جازان الزراعية» وشركة «مكة للإنشاء والتعمير». ومن الملاحظ أن ليس لعائلة بن لادن وجود ملحوظ في القطاع المصرفي، إلاّ أن لها حضوراً بارزاً في الشركات العقارية، حيث تحتل مقعدين في مجالس إدارة كل من شركة «مكة للتعمير» وشركة «طيبة». وهذا قد يفسر لماذا شركات بن لادن، هي إحدى أكبر مجموعات شركات المقاولات في السعودية وربما في الشرق الأوسط، حيث نفذت مشاريع عديدة لصالح مجموعة كبيرة من الشركات الأخرى التي تساهم فيها. ولعل من أضخم المشاريع

المعروفة لمجموعة بن لادن، مشروع توسيع الحرم المكي الذي تقدر كلفته بمليارات الدولارات[٢].

وبسبب هذا الاتساع في الشركات والمصالح والأموال لأسرة بن لادن في السعودية وخارجها، يرى المراقبون أنه من الصعب تجميد أموال أسامة، كما تريد وتهدد أميركا، ولو تعاونت معها دول أخرى «تضررت من أعماله الإرهابية» على حد قول صموئيل بيرغر، مستشار الأمن القومي الأميركي. لأنه يصعب جداً الفصل بين ما لأسامة وما لأشقائه، وما ورثه عن أبيه وما لم يرثه بعد، مهما كانت خريطة أموال وشركات بن لادن، وكلها قانونية، واضحة. وخصوصاً أن الأسرة قد أعلنت ولاءها للنظام في السعودية وتنصلت من ابنها في بيان علني.

□ □ □

قضى أسامة طوال فترة الحرب ـ أو الجهاد ـ ضد السوفيات في أفغانستان في مد الطرق للمجاهدين وبناء المغاور في الجبال كمخابىء للأسلحة والذخيرة. وكانت الحرب في تلك الفترة تحظى ببركة كل السعوديين ـ حكومة وشعباً ـ وخاصة المحافظين من أبناء بلده، بما في ذلك أسرته، التي كانت ترى في حرب أفغانستان جهاداً مقدساً ضد الإلحاد والشيوعية.

أثناء هذه المرحلة، أقام أسامة اتصالات بوكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. أي. آي) .C.I.A، التي كانت تقوم بتدريب وتنظيم المجاهدين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي والعربي، حيث بنى لهم معسكرات للتدريب بتمويل من بلده، كالمعسكر الذي قصفه الأميركيون في خوست. وظلّت العلاقة بين أسامة والمخابرات المركزية الأميركية قائمة طوال السنوات العشر للحرب.

وانضم إلى بن لادن عشرة آلاف سعودي جاء بهم إلى أفغانستان خلال سنوات الحرب. وفي نهايتها، عاد معظم المحاربين إلى بلادهم، حاملين معهم كل الحماسة الدينية والزهو بالانتصار على دولة الإلحاد. وعندما سقط الاتحاد السوفياتي وتفكك في العام ١٩٩١، تأكد لهؤلاء المحاربين القدماء من المجاهدين في أفغانستان، أنهم هم الذين حققوا ذلك.

ولما كان هؤلاء المجاهدون يملكون الحماسة الدينية، والفخر بانتصار الإسلام، والشعور المتزايد بالقوة، مع أفضل تدريب عسكري متقدم في العالم، وكره دفين شديد لكل ما لا يتفق مع رأيهم وتفسيرهم لمفاهيم الدولة في المجتمع الإسلامي، انقلبوا على صانعيهم الأميركيين الذين كانوا يلقبونهم «المقاتلون من أجل الحرية»، دفعة واحدة، ليفرغوا ضدهم كل هذه الانفعالات والعواطف. وفي ظنهم أنهم وجدوا ضالتهم. فإن استطاعوا هزيمة الاتحاد السوفياتي وقواته الجرارة في أفغانستان، فهم قادرون على أن يهزموا أميركا في مصر والسعودية أو أي بلد مسلم آخر. لقد اشتروا من الأميركيين الخبرة، وملكوا تقنية السلاح العالية، وتمرّسوا في التدريبات الصعبة، فلم يعد ينقصهم إلاّ الهدف والظروف.

أما الظروف فقد تحققت بغزو العراق للكويت في آب ١٩٩٠، وبناء قوات التحالف الدولي وقيام حرب «عاصفة الصحراء» التي نجم عنها وجود دائم للقوات الأميركية في الجزيرة العربية. وكان ذلك هو الهدف الذي أتت به الظروف.

□ □ □

بدأت مشاكل بن لادن عند عودته إلى السعودية من أفغانستان في العام ١٩٨٩، وقبل انتقاله إلى السودان بعد قيام ثورة الإنقاذ

الإسلامية التي كان يدعمها. وكان قد عُرف عنه بأنه قام بتشكيل جماعة «الأفغان العرب» بزعامته. في «الفترة السودانية» اتهمته السلطات المصرية بتمويل بعض المجموعات الإسلامية المتطرفة في مصر وقدمت وثائق في هذا الصدد. كما اتهمته في الوقت نفسه حكومة اليمن الجنوبي (قبل الوحدة) والحزب الاشتراكي الحاكم في حينه، بتمويل تنظيم «الجهاد الإسلامي اليمني» المعادي للنظام الجنوبي. وإذا بالحكومة السعودية تسقط عنه الجنسية السعودية وتسحب جواز سفره في العام ١٩٩٤، لما بدر منه ـ حسب بيان وزارة الداخلية السعودية الرسمي ـ من «تصرفات غير مسؤولة تتعارض مع مصلحة المملكة وتسيء إلى علاقاتها مع الدول الشقيقة». وقد تزامن الموقف الرسمي السعودي، مع بيان لأسرة بن لادن أعلنه كبير العائلة، والشقيق الأكبر لأسامة، بَكر محمد بن لادن، يذكر فيه باسم العائلة «أسفه وشجبه بقوة لتصرفات شقيقه، مؤكداً أنه حاول عبثاً منذ أكثر من سنتين ثنيه عن نشاطاته».

ظل أسامة بن لادن على اتصاله بالأميركيين طوال تلك الفترة، حتى انتقاله إلى السودان في العام ١٩٩١. فقد كان بالنسبة للأميركيين الممول والمنظم الفعال للأفغان العرب. ولما كان المقاول يبقى مقاولاً، فإن أول ما قام به هناك، أنه بنى طريقاً استراتيجياً للحكومة السودانية إلى جانب عدة طرق فرعية في جميع أنحاء السودان. وكان أسامة بن لادن يملك مزرعة ضخمة في السودان، على الحدود مع أثيوبيا بالقرب من بلدة وادموني، يقيم فيها مع أنصاره من «الأفغان العرب». واكتسب أسامة سمعة جيدة وكبيرة بكرمه ورعايته لجماعته من الذين قاتلوا معه في أفغانستان. وتقول مصادر الاستخبارات الأميركية إن المزرعة في السودان كانت

معسكراً لتدريب الإرهابيين ويوجد فيها مطار خاص. وكان أسامة على صلات جيدة بالنظام الإسلامي في السودان، ومعرفة وثيقة برجالاته. وتحت الضغط الأميركي، طلبت الحكومة السودانية من بن لادن مغادرة السودان في حزيران من العام ١٩٩٦، حيث غادرها إلى أفغانستان. ويشعر بن لادن بمرارة كبيرة من معاملة الحكومة السودانية له، مثلما يشعر بالخذلان من قبل من وثق بهم في أوساطها. لكنه يحرص أن لا يتفوه بأي كلمة تسيء إلى السودان، ويذكر دائماً الجانب الإيجابي من تجربته فيها.

وكانت الحكومة السودانية قبل ترحيل بن لادن قد سلمت، تحت ضغط مماثل، كارلوس (الإرهابي الشهير) الذي كان مقيماً عندها، إلى السلطات الفرنسية لتقديمه إلى المحاكمة، هناك. وفي السودان، استثمر بن لادن جزءاً من أمواله في تعزيز زراعة وصناعة «الصمغ العربي»، الذي تشتهر به البلاد، وتصديره إلى الخارج حيث يستعمل في العالم الغربي في صناعة المأكولات والمواد الغذائية. كما أسس شركة «وادي العقيق» للزراعة التي كانت تقوم بتصدير السمسم إلى العالم. كما كان الممول والمستثمر لمصنع أدوية «الشفاء» الذي قصفته الطائرات الأميركية تحت حجة أنه كان ينتج مواد كيماوية سامة للأسلحة الجرثومية. وعندما غادر بن لادن السودان إلى أفغانستان في ١٨ أيار ١٩٩٦، ترك كل استثماراته للحكومة السودانية بلا مقابل بما في ذلك جميع معداته للمقاولات ووسائل اتصالاته التكنولوجية. وعاد ومعه مئات من الأفغان العرب الذي جاء بهم إلى السودان عندما لجأ إلى هناك.

□ □ □

يقول أسامة بن لادن إنه تجاوز الأربعين ولم يعد هناك ما يخشاه في

الحياة، وكل ما يتطلع إليه هو لقاء ربه، ويعتبر أن دول المنطقة اليوم هي عميلة لأميركا وإسرائيل، مقدراً أن حجم المعارضة لها يشمل جميع شرائح المجتمع بما فيها الأمنية والعسكرية، لأسباب عدة أهمها الوجود العسكري الأميركي والأزمة الاقتصادية التي يعانيها الناس نتيجة الإنفاق على تلك القوات.

ويعرّف بن لادن الإرهاب، بالإرهاب «المذموم» والإرهاب «المحمود» فالإرهاب المذموم هو الذي يرتكبه اللصوص والمجرمون في حق الناس عبر العصور. أما الإرهاب المحمود فهو الذي يقوم ضد دول «كبرى» جاءت لنهب ثروات هذه الأمة والاعتداء على مقدساتها. ويصف من يقوم بهذه العمليات بـ «المجاهدين بالإرهاب» ويضرب مثلاً بالإرهاب المحمود، بانفجاري الرياض والخُبَر في السعودية في العامين ١٩٩٥و ١٩٩٦. وقد ذهب ضحية انفجار الرياض ٧ أشخاص وانفجار الخبر ١٩ شخصاً.

وكان أسامة بن لادن قد أصدر في شباط ١٩٩٦ بياناً دعا فيه أنصاره إلى شن حرب عصابات ضد القوات الأميركية في الجزيرة العربية لإخراجها من هناك. ويقول بن لادن إن الحكومة الأميركية «ارتكبت أكبر خطأ في دخولها الجزيرة العربية التي لم تدخلها أي ملة من الأمم غير المسلمة منذ ١٤ قرناً». وعلى الرغم من وجود القوات الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا) في المنطقة في العهود الأمبريالية، إلاّ أنهم بقوا في الأطراف والبحار المجاورة، وقد تهيبوا جميعاً دخول منطقة الحرمين، احتراماً لمشاعر مليار مسلم. وكان من الممكن للأميركيين أن يفعلوا الشيء نفسه، وخاصة أن مصالح أميركا لم تكن متضررة بعدم دخولها إليها. فالنفط كان يباع لها بأرخص الأسعار. «ونحن لن نشتريه». وكان هذا القرار «أكبر خطأ

استراتيجي ارتكبته الولايات المتحدة، ولا سبيل لاستدراكه إلاّ بالانسحاب ووقف دعم اليهود في فلسطين».

ولا يعتبر أسامة بن لادن أن وجوده في أفغانستان على ارتفاع ٢٥٠٠ متر فوق سطح البحر، وعلى بعد ٣٠٠٠ كيلومتر عن أقرب بلد عربي، يشكل عائقاً لحركته، أو انقطاعاً عن أمته، لأنه يتحدث ويتوجّه إلى أمة الإسلام بأسرها، التي يريد تحريرها «من الكفار» والمنتشرة من مشرق الأرض إلى مغربها، ولا يتحدث إلى أبناء الجزيرة العربية لوحدهم. ومن الملاحظ أن ليس في حديث بن لادن ولا في مفرداته أي ذكر للعرب والعروبة ولا تعبير من التعابير القومية. كما ليس في خطابه النسياسي أي مصطلح من المصطلحات التي درج عليها أبناء المدارس والتيارات السياسية المختلفة في العالم العربي. ويركّز في حديثه دائماً على كونه إسلامياً منشغلاً بهموم وقضايا المسلمين والعالم الإسلامي دون غيرها. ويشير بن لادن إلى أفغانستان بالاسم العربي التاريخي لها، وهي أرض خراسان، التي يعتبرها «أرضاً حصينة تنعم بالاطمئنان والعزة والبعد عن الإذلال والخضوع الذي يمارس على أخواننا في بلادنا».

ويقول إن احتمال خروجه من أفغانستان واردة نتيجة ضغوط على حكومتها «لكن العالم الإسلامي كله وطن المسلم». لكنه ينفي احتمال عودته إلى السودان «لأن مكاننا الطبيعي في الجبال. فالخيار كان بين اليمن وأفغانستان. فجغرافيا اليمن جبلية وشعبها قبلي ومسلح يسمح للإنسان بتنشق هواء نقي غير مجبول بالهوان». وعندما سئل هل سيذهب إلى اليمن إذا اضطرته الظروف، بعلم الحكومة أو بغير علمها؟ أجاب: «سيان»، وأسامة بن لادن لا يوقع

بياناته إلاّ باسمه الشخصي، من دون أي لقب أو صفة رسمية أو إدارية أو دينية(٣).

□ □ □

لكن أي أسامة بن لادن تريد الولايات المتحدة بعد قصفها للسودان وأفغانستان؟

هل تريد أسامة بن لادن، البطل الإسلامي الوطني، الذي سيسقط عروشاً ويزلزل أنظمة، الذي سيحل محل جمال عبد الناصر ومكاريوس ونهرو ونكروما وآية الله خميني وغيرهم من أبطال التحرير الوطني في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات في العالم الثالث؟

هل تريد أسامة بن لادن، الإرهابي الإسلامي الذي سيرث كارلوس، الإرهابي الدولي، أو أبو نضال، الإرهابي الفلسطيني، وغيرهما من سفاحي السبعينيات والثمانينيات الذين زرعوا القلق والفوضى في أوروبا وبعض بلدان العالم العربي، تحت غطاء قضايا سياسية هُزمت كلها؟

أم مزيجاً من الاثنين؟ البطل الإسلامي الوطني الذي يستعمل الإرهاب وسيلة للوصول إلى السلطة، فتشجعه أميركا عن طريق أعمالها العدوانية والاستفزازية، ليصبح عدو الشعب الأميركي الرقم واحد (حسب تعبير كلينتون) وحبيب الشعوب العربية والإسلامية الأول في الوقت نفسه. وهذه ألقاب طالما أرادها بن لادن. فتساعده أميركا للوصول إلى السلطة، وهناك تفاوضه على شروط العهد الجديد، ويتغير الزمان بتغيّر السلطان.

وإذا كان للقصف الأميركي من معنى، فله معنى واحد فقط على الصعيد الأميركي الداخلي ولاعتبارات محلية صرفة. بينما ليس من

معنى خارجي، سوى التأكيد أن اليد الأميركية وإن طاولت أقصى مناطق العالم كله، فإنها لم تطل هدفها الأصلي المعلن الذي هو أسامة بن لادن. لكن الهدف غير المعلن هو الذي حقق نجاحاً وهو جعل أسامة بن لادن، قبلة أنظار العالم وبطل المسلمين والمستضعفين. فعندما تتم «التسوية»، يكون أسامة بن لادن، قد مر في عمادة النار وفاز في معركة البقاء، فاستحق الجائزة الكبرى أو الشهادة.

□ □ □

على الأغلب أن أسامة بن لادن لا يملك جواباً، لو سُئل ماذا بعد؟ إنما من المؤكد أنه يرى أن الصراع مع أميركا لم يتم فصولاً. وأن ثورة «الأفغان العرب» ما زالت بعيدة عن تحقيق أهدافها القريبة وهي جلاء القوات الأميركية عن بلاده ومقدساتها ومن ثم عن بقية ديار الإسلام. فحربه ضد «اليهود والصليبيين» ما زالت في بدايتها عند نهايات القرن العشرين وعالمه العربي والإسلامي ما زال مبعثر الولاء مشتت الأهداف. والحرب مازالت طويلة، وهو يحاول ملكاً أو يموت فيعذرا. لكن لسان حاله يهجس بأسطورة أوزيريس، التي سألت حورس: ما أعظم عمل يستطيع الإنسان أن يفعله؟

فأجابها حورس: الثأر.

الهوامش:

(١) استناداً إلى تقرير نشرته «الصنداي تايمز» ـ ١٦/٨/١٩٩٨.

(٢) استناداً إلى «الشرق الأوسط» ـ ١٤/٨/١٩٩٨.

(٣) استناداً إلى البيانات العلنية المنشورة لبن لادن، وإلى أحاديث نشرت في «القدس» اللندنية و«الإندبندنت» البريطانية ـ تموز ١٩٩٦.



٢ ـ الإسلام والارهاب

هل يصلح المليونير أن يكون إرهابياً؟

■ «قال أبو الطيب اليزيدي:
أُخِذَ رجل ادعى النبوة أيام المهدي، فأُدخِل عليه، فقال له: أنت نبي؟
قال: نعم.
قال المهدي: وإلى مَنْ بُعثت؟
قال: أَوَتركتموني أذهب إلى أحد؟ ساعة بُعثت جعلتموني في الحبس!
فضحك منه المهدي وخلّى سبيله.» □

العقد الفريد
لابن عبد ربه

□ قال لي صديق متابع لأحداث المنطقة: ألا تعتقد أنك كدت أن تحوّل أسامة بن لادن إلى أيقونة إسلامية توحي وكأن الساعة آتية لا ريب فيها؟

□ قلت للصديق المتابع: لا أعرف إذا كانت الساعة آتية أم لا، لكنني أعرف أنني طرحت الاحتمالات ونقيضها عما يمكن أن يكون عليه أسامة بن لادن، ومَنْ قال أن لا أيقونات في الإسلام. أليس آية الله خميني أيقونة في الإسلام المعاصر، كما كان عشرات ومئات من الأئمة والعلماء والأبطال عبر التاريخ الإسلامي القديم. وإذا بدأنا بتعدادهم فلا ننتهي. فكل

حقبة من التاريخ تحمل أبطالها كما تحمل أشرارها وخونتها. كل ما في الأمر أن الاحتمالات التي تحيط بأسامة بن لادن، كلها احتمالات تتأرجح بين اليأس من واقع مُرّ، وبين الرجاء في أضغاث أحلام، يرى فيها الكثيرون خلاصاً يُرتجى وإن كان بعيد التحقيق.

□ **قال الصديق: لكن الاحتمالات التي تصفها لأسامة بن لادن يستلزمها شروط كلها غير متوافرة لديه. أهمها أنه رجل لا وطن له، ولا يعمل من أرضه، وهما أمران أساسيان لنجاح أي عمل تغييري، بغض النظر عن كفاءته الشخصية لهذه المهمة. لا حزب عنده ولا جماعة، على الرغم من الواجهة العريضة التي يعلن عنها ويطلق عليها اسم «الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين». والخمسة آلاف «مجاهد» مسلح الذين تعتبر أجهزة الإعلام الغربي أنهم بأمرة بن لادن، يأتي ذكرهم كنوع من أنواع المبالغة المفرطة. فالحركات الإسلامية المؤيدة له من مختلف الأقطار والجنسيات التي تدعي ولاءها له، هي من الصنف الانتهازي الفاقع، إذ إنها منقسمة على بعضها البعض حتى في البلد الواحد. كما أن الجماعات الإسلامية بالكاد تبدو على وئام ووفاق. فجماعة القاهرة لا تنسق مع جماعة أسيوط، وجماعة الجزائر العاصمة لا تعرف ماذا تعمل جماعة وهران وقس على ذلك. فالانشقاقات بين الإسلاميين أكثر من أن تحصى. والرجل مشرد من أرض إلى أرض، فيوماً تستقبله السودان ويوماً تستضيفه أفغانستان وفي يوم آخر يفتش عن**

بلد يمكن أن يوفر السلامة وحرية الحركة، ليلجأ إليه. فالمساومة على رأسه واردة دائماً في أي بلد يكون مقيماً فيه. سواء خارج السجن أو داخله.

■ قلت لصديقي: قد يكون كل هذا صحيحاً، لأن ليس في تاريخ أسامة بن لادن ما يشير أنه سيكون أول من يؤلف جيشاً جراراً من المجاهدين، يقودهم إلى ساحات الوغى بحماسة القرون الوسطى الدينية، ليحرر ديار العروبة والإسلام من الاستعمار الغربي والأمبريالية الأميركية الجديدة. فيرتبط اسمه «بالإرهاب الإسلامي» كما ارتبط «الإرهاب اليهودي» باسم العصابات الصهيونية عند تأسيس دولة إسرائيل قبل خمسين سنة، ويرتبط اليوم باسم الدولة العبرية. أو كما ارتبط «الإرهاب المسيحي» بالصليبيين قبل قرون ويرتبط اليوم بالصرب ودولتهم في البوسنة وكوسوفو. أما «الإرهاب الهندوسي» في الهند، فقد بدأ ضد الهندوس باغتيال المهاتما غاندي عند استقلال الهند قبل نصف قرن، واستمر ضد المسلمين بعدها في كشمير وغيرها من مقاطعات الهند. كما «إرهاب التاميل» في سيريلنكا المستمر ضد أكثرية «السينهالي» منذ أكثر من عشر سنين، ولم ينته فصولاً حتى الآن. لقد تعددت الهويات الدينية والطائفية والإثنية للإرهاب، إلاّ أنه ظل إرهاباً محلياً، محصوراً في منطقة جغرافية معينة. لكن الإرهاب المتهم به أسامة بن لادن، هو «الإرهاب الإسلامي» الذي لا جغرافية محددة له، لأن المسلمين موزعون على أصقاع العالم، ولأن هدف هذا الإرهاب هو الأميركيون الذين لهم مصالح في كل بلد من بلدان الأرض.

□ قال الصديق المتابع: لا ننسى أمراً أساسياً لفت أنظار العالم عندما تركزت أصابع الاتهام على أسامة بن لادن، إذ إنه أول «إرهابي» مليونير أو مليونير إرهابي. فقد جرت العادة أن يكون الإرهابي فقيراً معدماً، فيستخدم الإرهاب وسيلة للسطو على البنوك والشركات أو سرقة الأغنياء لتمويل عملياته وأنصاره، بينما أموال هذا الإرهابي مودعة كلها في مصارف العالم وأسواقها المالية. وبالتالي لا يمكن شراؤه أو استمالته بالمال، ولا يمكن أن يرهن مشروعه السياسي لحفنة من الدولارات، أو يساوم على الالتزام بدعوته، لأن هناك في الطرف الآخر، مالاً يغريه. كذلك هو بحد ذاته مصدر الرزق لجماعته وأنصاره وبالتالي ليسوا محتاجين لمد يدهم إلى أعدائه وخيانته، كما حدث ويحدث عادة في حركات سياسية إسلامية سواء في التاريخ أو في الحاضر.

لكن السؤال، هل يصلح المليونير أن يكون إرهابياً، مهما كانت عقيدته السياسية أو الدينية، بهدف الوصول إلى تحقيق أحلامه في السلطة؟ والمليونير، بغض النظر عن الطريقة التي جاءت بها ملايينه، لا يحب في العادة أن يلجأ إلى العنف ـ من أي نوع كان ـ لتحقيق أحلامه السلطوية أو السياسية. فعنده الطريقة الأسهل، وهي إمكانية شراء المناصب والنفوذ في السلطة القائمة عن طريق المال والرشوة، بأي اسم سميتهما، يدفعه لأصحاب المفاتيح القادرة على فتح أبواب السلطة من أي طبقة كانوا. وقد يمارس المليونير إرهاباً من نوع آخر على مليونير

آخر في سبيل الاستيلاء على حصصه أو أسهمه في مصارف أو شركات يريد السيطرة عليها، تصل إلى مرحلة التهديد بالعنف وليّ الذراع. لذا مَنْ قال إن المليونير لا يصلح أن يكون إرهابياً، وأن الإرهاب وقف على الفقراء! لعل المليونير أقدر وأكفأ ـ بما يملكه من وسائل ـ من الفقير لتحقيق مشروعه السياسي، عن طريق «إرهاب» من نوع معيّن، لا يسمى عادة إرهاباً، وهناك أصحاب ملايين أغنى بكثير من بن لادن، يمارسون إرهاباً على مَنْ حولهم في السلطة، دون أن يملأوا الدنيا ويشغلوا الناس. أتريد أن نعد مليونيريي «نمور آسيا» أو «مافيات روسيا» أو «نفط الخليج» أو سماسرة أسلحة الدمار الشامل أو الجزئي أو الخفيف من العرب. معاذ الله.

□ قال الصديق: ليس الموضوع موضوع الإمكانات «الإرهابية» التي يملكها المليونير ومدى صلاحيته للقيام بأعمال، على أي مستوى، قد توصف بالإرهابية. الموضوع أن «المليونير» أسامة بن لادن، يملك أسلحة أهم من المال بكثير، وإن كان المال قد أعطاه الاطمئنان النفسي ونفى عنه الحاجة إلى التكسب على حساب عقيدته. ألا وهو الإيمان الأعمى بما يعتقده حقاً وعدلاً، ولو ذهب هو ضحيته ومعه آلاف مؤلفة من البشر.

□ □ □

■ قلت للصديق القلِق على أن يصبح أسامة بن لادن «أيقونة إسلامية» يوماً ما: لقد ذكرتني بحكاية قرأتها أخيراً عن أسامة تتعلق تحديداً بموضوع الإيمان.

يُروَى أن أسامة بن لادن، التقى الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع في المملكة العربية السعودية، إبّان الغزو العراقي للكويت في صيف العام ١٩٩٠، وكان عائداً إلى السعودية لتوه من أفغانستان بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي وهزيمته هناك. وعرض بن لادن على الأمير سلطان مساعدته في دحر بغداد وإخراجها من الكويت شرط عدم الاستعانة بقوات أميركية. وفلش بن لادن مجموعة خرائط أمام الأمير سلطان وبدأ يشرح له خططه العسكرية لدحر القوات العراقية من دون مساعدة قوات أميركية أو أجنبية في المعارك.

واستغرب الأمير سلطان استراتيجية أسامة العسكرية لمواجهة الدبابات والصواريخ وطلعات الطيران، وإمكانية استخدام الأسلحة الكيماوية العراقية، فضلاً عن احتمال اجتياح جحافل الجيش العراقي لقواته.

فما كان من أسامة بن لادن إلّا أن ابتسم وقال له: سنهزمهم وننتصر عليهم بفضل إيماننا!

على احتمال صحة هذه الرواية المنسوبة إلى مسؤول سعودي لم يذكر اسمه في مجلة «ريدرز دايجست» الأميركية، والتي نقلتها عنها جريدة «الغارديان» البريطانية في ٢٢ آب ١٩٩٨، فإننا نجد عينة من تفكير أسامة بن لادن «الإيماني» ولا نجد بالطبع أي تفكير استراتيجي أو عسكري يذكر، إلّا من النوع المضحك الذي يثير السخرية أكثر مما يثير الإعجاب. ومع التقدير والاحترام الكبيرين للإيمان الحقيقي الذي يزعزع الجبال، إلاّ أن هذا الإيمان لا يؤخذ بعين الاعتبار

في عصر التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، وبالتالي لا يحسب له الأميركيون حساباً كبيراً. لذا لجأ بن لادن بهوس الإيمان الذي يملكه، مستنداً إلى تجربته في الحرب الأفغانية ضد السوفيات واعتقاده أن حفنة صغيرة من المجاهدين المؤمنين قد هزموا إحدى أكبر قوتين في العالم، إلى حرب من نوع الكر والفر والذي يلعب الإيمان الفردي فيه دوراً أساسياً، لا يحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة جداً، سماها العالم «إرهاباً».

وأصبح هذا «الإرهاب» بفضل مَنْ سبق بن لادن، حرباً شرعية ذات أهداف محددة ولسبب محدد ـ في هذا المجال أهداف أميركية متنوعة من أجل إخراج القوات العسكرية الأميركية من أرض الجزيرة العربية ـ وكأن بن لادن وأصحابه أرادوا أن يبرهنوا أنهم قادرون، بإيمانهم، على هزيمة الأميركيين كما استطاعوا هزيمة السوفيات، مع اختلاف ظروف الحربين وجغرافيتهما. لكن التكتيك «الإرهابي» فيهما كان واحداً. والسلاح فيهما ـ الإيمان والقنبلة ـ كان واحداً. لذا على الأرجح أن جواب أسامة على سؤال الأمير سلطان، كان جاداً. ومن المؤسف أننا لن نعرف بقية القصة، هذا إذا كان لها من بقية. ومن الواضح في هذه الصورة مدى الكره الذي يحمله بن لادن للأميركيين الذي ساوى عنده كرهه للملحدين الشيوعيين السوفيات. مع العلم أنه في تلك الفترة (صيف ١٩٩٠) كان ما زال على علاقة ما بوكالات الاستخبارات الأميركية المركزية (سي. آي. إي).

إن ما يميز بن لادن عن بقية أقرانه من «المليونيرية»، أنه جمع ما لا يجمع، أو ما لا يجتمع في شخص واحد أصلاً. المال

والإيمان. الأول يُسحب من البنوك، والثاني يُسحب من القلوب. وهما إذا اجتمعا معاً في صدفة تاريخية ـ لربما أشعلا العالم.

□ □ □

في سياق المال والإيمان يطرح السؤال الأساسي، الذي هو اليوم محور حيرة وتساؤل العالم. ما هو ثمن رأس أسامة بن لادن عند مضيفيه الطالبان في أفغانستان، وكم عشرين من الفضة تريد هذه الحركة لقاء تسليمه إلى الأميركيين.

القصة بدأت قبل القصف الأميركي بأيام ثلاثة عندما وقفت مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، في نيروبي، لتقدم عرضاً لا يُرفض إلى حركة طالبان المسيطرة على أفغانستان: «سلموا لنا أسامة بن لادن، نعترف بكم». وأوضحت أولبرايت «إن معايير الولايات المتحدة للاعتراف بالطالبان هي تسليم الإرهابيين وتشكيل حكومة تمثيلية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان». ومن قبل أن يجيء رفض الطالبان لهذا العرض، ظهرت معضلة يصعب فهمها. لنوضح:

طالبان (باختصار شديد) حركة إسلامية أصولية سنّية معادية للشيعة. متأثرة بالتعاليم الوهابية، شجعتها وسلّحتها ودفعتها باكستان بتمويل خليجي إلى الدخول كطرف في الصراع بين الفرقاء المتنازعين في أفغانستان. زحفت في البدء من الأراضي الباكستانية إلى داخل الأراضي الأفغانية، بدعم أميركي واضح حتى أصبحت الطرف الأساسي في معادلة القوى الأفغانية، محققة الانتصار تلو الانتصار في مدة سنتين على بقية أطراف النزاع، حتى تمَّ لها السيطرة النهائية. ولم يتم الاعتراف رسمياً بشرعية الطالبان

كحكومة لأفغانستان إلاّ من قبل ثلاث دول: باكستان، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وللطالبان خريطة سياسية ودينية ومذهبية طويلة ومعقدة، تحتوي حركتها على عناصر من أقصى اليمين إلى وسط الفقراء المسحوقين، إلى اليسار الممثل بمجموعة من الشيوعيين السابقين الذين سبق أن تعاملوا مع السوفيات وكانوا من أركان الوجود السوفياتي في أفغانستان إلى غلاة المتعصبين المذهبيين، حتى مهربي المخدرات من أفغانستان عبر باكستان إلى أنحاء العالم.

وعلى الرغم من هذا الخليط العجيب من العناصر المشرذمة داخل حركة طالبان، إلا أنها تدعي أنها أسست الدولة الإسلامية الأكثر نقاءً في العالم، وأنها حققت «الخلافة الإسلامية الفاضلة»، أو «يوتوبيا» الإسلام على الأرض.

ويقول أسامة بن لادن، إن الطالبان يعتبرونه وجماعته كالمهاجرين عندما استقبلهم الأنصار في المدينة. فالعلاقة معهم «قائمة على البر والتقوى». ويشعر بن لادن بارتياح تام في التعاون معهم، ويثني على الإنجازات العظيمة التي حققوها في مجال تطبيق الشريعة وانتشار الأمن وزوال الخوف من مناطقهم، وبان ذلك جلياً في تقبل الناس لتطبيق الإسلام وشريعة الله عليهم. وظهر مدى ترحيب الناس بهذه الشريعة، فاختفت الظواهر السيئة من تصرفات اللصوص وغيرهم.

بعد هذا الإيضاح تبقى المعضلة:

كيف تطالب أميركا حكومة قامت بمشيئتها ومدعومة من قبلها ومسلحة من قبل أكبر حلفائها في غرب آسيا ـ باكستان ـ

ومعترف بها من قبل حليفها الأكبر في العالم العربي - السعودية - بتسليم «الإرهابي الأول» حالياً في العالم، والمعارض الأبرز للنظام السعودي، والطالبان ترفض؟ هل انقلبت الصنيعة على الصانع، أم السحر على الساحر؟

لقد جاء رد الطالبان موحياً بذلك. فقد حذرت حركة طالبان الولايات المتحدة في بيان أصدرته في ١٩ آب ١٩٩٨، من القيام بأي محاولة لاعتقال أو اختطاف أسامة بن لادن. وأشار وزير خارجية الطالبان الملّا محمد حسن في كابول في بيان أذاعته وكالة الأنباء الأفغانية ومقرها في باكستان (لاحظ مكان المقر) أنها لن تسلّم أسامة بن لادن إلى السلطات الأميركية «مهما كانت الظروف وحتى لو قدمت إثباتات على تورطه في الهجوم على السفارتين» وتعهد في البيان نفسه، زعيم حركة طالبان الملّا محمد عمر (الذي يعيش في بيت بناه له بن لادن في قندهار واسمه الكامل: محمد عمر أخوزادة وعمره ٣٦ سنة) «بالدفاع عن بن لادن» نافياً أن يكون «متورطاً في التفجيرين». ويقول محمد عمر، وبالصوت الملآن، من مقر قيادة الحركة في مدينة قندهار (جنوب أفغانستان) «حتى إذا اتحدت جميع دول العالم، فسندافع عن أسامة بدمائنا (...) إنه ضيف على الشعب الأفغاني».

كلام موثق، وكلام كبير، وكلام خطير، يزيد المعضلة تعقيداً. هل أسامة بن لادن بالنسبة إلى طالبان أهم من القوة العظمى الوحيدة، أميركا، ومعها كل دول العالم (حسب تعبيرهم) وهل هذا الضيف أغلى من الدعم السعودي؟ ألغاز محيّرة. لنحاول فكفكة ما نستطيع منها.

تشترط أولبرايت لاعترافها بالطالبان، إلى جانب تسليم بن لادن:

قيام حكومة تمثيلية واحترام حقوق الإنسان. ولو افترضنا جدلاً، أن طالبان قد نفذت الشرط الأول، وهو تسليم بن لادن، فإنها لا تستطيع ـ بل لا تريد ـ تنفيذ الشرطين الآخرين. بالنسبة الى الحكومة التمثيلية، فهذا أمر، حسب مجريات الأحداث في أفغانستان، غير وارد على الإطلاق، لأن المبرر الوحيد لقيام حركة طالبان هو القضاء على كل الأطراف السياسية الأخرى المتصارعة على الأرض الأفغانية منذ هزيمة الاتحاد السوفياتي وانسحابه في العام ١٩٨٩. وما صدّقت طالبان أنها انتصرت على القوى السياسية الأخرى عسكرياً، وسيطرت على تسعين بالمائة من أفغانستان، فهل تُسلم ما أخذته بالقوة، إلى حكومة تمثيلية تأتلف فيها مع أعدائها المهزومين؟ الأهم من ذلك، مَنْ قال للأميركيين أن طالبان حركة ديموقراطية تؤمن بالتمثيل السياسي والتعددية من حزبية أو قبلية أو طائفية؟

وتذهب السذاجة السياسية الأميركية أبعد في الشرط الثالث، وهو احترام حقوق الإنسان، فكلمة حقوق الإنسان، تعبير مطاط في كل بلدان العالم الثالث التي تعترف بها الولايات المتحدة، يشمل عادة ما يسمى بحكم القانون حينما يتعلق بالمعارضة السياسية وما يسفر عنها من سجناء سياسيين ومن مخالفات لأصول العدالة، بقدر ما يشمل مفاهيم السياسات العامة التي تنص عليها كل الدساتير، والتي تتمسك أميركا بشكلياتها، وتغض النظر عن تجاوزات الأنظمة لها، إذا كانت موالية لواشنطن، أو كان لواشنطن مصالح كبيرة فيها.

بالنسبة إلى الطالبان، فإن أهم مشكلة لديها في مجال حقوق الإنسان، هي اعتماد الشريعة الإسلامية في قوانينها، وتنفيذها

بشكل بدائي لا مثيل له في الإسلام المعاصر حتى الآن، وخاصة في ما يتعلق بالمرأة ودورها في المجتمع. حيث ألغت نهائياً دور المرأة، فمنعت عنها التعليم والعمل والخروج من المنزل منعاً باتاً وألزمت النساء ارتداء الثياب الشرعية عند خروجهن من البيت للضرورة، في زمن وصل إلى ذروة الألف الثاني ويطل على القرن الواحد والعشرين.

وقد أثار هذا العمل ـ وما زال يثير ـ على مستوى العالم كله، وعبر مؤسساته الاجتماعية الدولية، من حكومية وشعبية، نقداً شديداً وغضباً غير مسبوق في المحافل الدولية والوسائل الإعلامية، دفاعاً عن حقوق المرأة الأفغانية التي لم تهدر منذ مطلع هذا القرن كما أهدرتها الطالبان في أقل من سنتين، عن طريق تفاسير متخلفة للشرع الإسلامي يتذرع بها. وخسر الجهاز التعليمي في أفغانستان من جراء ذلك ٤٠ بالمائة من معلمي المدارس، وخسر الجهاز الحكومي ٥٠ بالمائة من موظفيه نتيجة لغياب المرأة. ناهيك عن القيود التي فرضتها الطالبان على الحياة الأفغانية، بأوجهها المختلفة، في مجال الملبس والمسكن والاختلاط والقيم الاجتماعية، في بلد مسلم ومحافظ جداً أصلاً. ومنذ أن جاءت الطالبان، هناك شعور لدى أي زائر لأفغانستان، بالعودة إلى ظلامية العصور الوسطى في هذا المجال. لذا لا يجدي الحديث عن حقوق الإنسان مع الطالبان، إذا كانت تعني حرية التحرك السياسي ضمن حكم القانون، فالمرأة الأفغانية ممنوع عليها التحرك أصلاً.

يتضح من كل ذلك أنه لا يمكن للطالبان أن ينفذوا الشروط الثلاثة المقدمة حتى يحصلوا على الاعتراف الرسمي الأميركي. لذلك يقول زعيمهم الملاّ محمد عمر في بيانه الذي بثته أيضاً إذاعة

«صوت الشريعة» وهي الإذاعة الرسمية الناطقة باسم الطالبان (يقال إنها تبث الآن من قندهار، بعد أن كانت تبث من داخل الحدود الباكستانية) أنه «لا يوجد أي ثمن، ولا يمكن أن تقبل طالبان ثمناً مهما كان لتسليم ضيوفها للأعداء، حتى ولو كان هذا الثمن ما تتكلم عنه أولبرايت من اعتراف دولي بالطالبان». ويلاحظ هنا أيضاً ـ في محاولة لتفكيك المعضلة ـ أن الملاّ محمد عمر قد استعمل كلمة «أعداء» في معرض رفضه تسليم بن لادن، فهل هؤلاء «الأعداء» هم أعداء بن لادن أم أعداء طالبان، أم أن الأعداء لكل منهما واحد. وبالتالي يعود السؤال تلقائياً، هل أسامة بن لادن أغلى عند الطالبان مِنْ حلفائها السابقين؟

بعد كل ذلك، هل يشعر بن لادن بالطمأنينة لموقف الطالبان منه؟ هل أعطته الطالبان الأمان نهائياً؟ ليس تماماً.

لا شك أن طالبان تراقب نشاطات بن لادن عن كثب إذا قام بعمليات أو نشاطات تخريبية أو إرهابية ضد دول أخرى. في الوقت نفسه يقول وزير خارجية الطالبان الملاّ محمد حسن إنه إذا ثبت تورط بن لادن في أنشطة إرهابية ضد دول أخرى، فسيقدم إلى المحاكمة داخل أفغانستان. وهذا مما يؤكد أن بن لادن تحت مراقبة شديدة، إلاّ أن محمد حسن شدد على أن بن لادن «وهب طاقاته وموارده للمساعدة في جهد حركة طالبان» ومما يجدر ذكره أن بيل ريتشاردسون سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، قد اجتمع بالملاّ محمد عمر عندما زار أفغانستان في أوائل العام الحالي. ويقال إنه تحدث معه عن بن لادن، دون أن يذكر أنه طلب تسليمه. لكن هذا لا يمنع، بعد القصف الأميركي الأخير وتصريحات أولبرايت، من أن تستعيد الإدارة الأميركية ضغوطها

على الطالبان لتسليم بن لادن، وبذلك يصبح ـ أو لعله أصبح ـ أسيراً لدى الطالبان مع عجزه عن الحركة بحرية، وأن سلامته الشخصية باتت تعتمد على النية الحسنة لدى الطالبان. لذلك يظل عند بن لادن هاجس الانتقال إلى بلد آخر. أين؟ كل البلدان احتمالات واردة وصعبة في آن معاً.

□ □ □

هنا تتحول المعضلة إلى تناقض. لأنه سرعان ما طلبت طالبان بلسان أمير المؤمنين فيها وزعيمها الملاّ محمد عمر في نبأ بثته وكالة الأنباء الأفغانية في ٢٥ آب ١٩٩٨، من أسامة بن لادن عدم الإدلاء ببيانات وتصريحات تحمل تهديداً للمصالح الأميركية بعد القصف الصاروخي. وقالت الوكالة إن أسامة وعد بذلك، وإنه سيمتنع عن تهديد أي بلد، ما لبث مقيماً في أفغانستان. وأعرب الملاّ محمد عمر عن غضبه الشخصي من تصريحات بن لادن التي تهدد بالانتقام من الولايات المتحدة. وأشار زعيم الطالبان أن أسامة نقض وعده بألّا يستخدم أراضي الأفغان للقيام بعمل من هذا النوع. وطلب عمر من بن لادن التحلي بضبط النفس وترك الأمر للطالبان «لاتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن النفس وتوقيت رد ملائم على الهجوم الأميركي على الأراضي الأفغانية».

ولمزيد من التناقض، أعلنت حركة طالبان في اليوم ذاته، أنها مستعدة لبدء محادثات مع الولايات المتحدة بشأن كل المسائل «بما في ذلك دور بن لادن». وفي اليوم التالي تماماً رفضت حركة طالبان إجراء حوار مع الولايات المتحدة، موجهة كلامها للأميركيين (عبر وكالة الأنباء الأفغانية) «ماذا بقي من الضمانات

التي عرضتموها في الماضي وتعرضونها الآن؟ لقد انتهى كل شيء بعد الضربات الأميركية».

لكن المعضلة تزداد تعقيداً إذا توقفنا عند جملة مواقف للطالبان، تحول أسامة بن لادن بموجبها إلى سجين عندهم. وقد نصحه معلق سياسي إيراني بأن يقرأ تصريحات الطالبان بشأنه باللغة الأصلية، أي لغة الباشتون، بدلاً من الاعتماد على الترجمة العربية أو الإنكليزية، لأن النص فيها يختلف كثيراً عند الترجمة. ولعل ما يخشاه البعض من أنصار بن لادن ـ في سياق التباسات النص ـ أن أموال أسامة رهينة لدى الطالبان، عبر ما قاله وزير خارجيتها الملاّ محمد حسن، أن بن لادن وهب طاقاته وموارده للمساعدة في جهاد حركة طالبان في أفغانستان. فهل يعني أن بن لادن مدعو إلى تقديم أمواله للطالبان بدلاً من وقفها على محاربة الولايات المتحدة، وإلاّ؟ هل تصادر أمواله الموجودة في أفغانستان، أو ترغمه تحت التهديد بالقتل على تحويل أمواله الموزعة على مختلف أنحاء العالم، بالوسائل الإلكترونية المتوافرة لديه، إلى الحركة؟ هل تريد الطالبان ثروته، لا جزءاً منها فقط، مقابل حياته؟

لا شك أن حركة الطالبان منقسمة حول مصير بن لادن. فهناك كتلة مؤثرة في داخلها تدعو إلى تسليم أسامة إذا ما تقدمت الولايات المتحدة بطلب رسمي لتسليمه على أساس تهم قضائية موثقة (قدم مكتب التحقيقات الفيدرالية تهمة القتل رسمياً لبن لادن الأسبوع الماضي). وهناك كتلة أخرى تحبذ إبرام صفقة مع أميركا، تعترف فيها واشنطن بطالبان كحكومة شرعية لأفغانستان وتمنحها مقعد أفغانستان في الأمم المتحدة، لقاء وضع بن لادن قيد الإقامة الجبرية داخل البلاد، بدل تسليمه أو طرده من أفغانستان.

وترمي طالبان من وراء هذين الاحتمالين إلى إقناع واشنطن بأنها الحركة التي تزعم أنها عبر انتصاراتها العسكرية على «أمراء الحرب» الآخرين من المعارضة الحالية، قادرة على إحلال السلام في أفغانستان بعد عشرين سنة من الحرب، وبالتالي لا يمكن أن تقع البلاد تحت وطأة العداء والعدوان الأميركي لمجرد الدفاع عن رجل سعودي، مهما كان له من أفضال عليها أو قدم خدمات لها.

ويؤكد هذا السياق ما قاله وزير الإعلام الملّا أمير متقي في حكومة طالبان. أن ليس لأسامة بن لادن علاقة خاصة بالطالبانيين، إلاّ أنه كان في أفغانستان عندما تشكلت حكومة الطالبان، وطلب منا حمايته فقدمنا له الضيافة بفعل الدور الذي لعبه في محاربة الشيوعيين. «ولكن ليس لنا التزام خاص تجاهه». ويعتقد العديد من المراقبين، أنه إذا حصلت مواجهة مكشوفة بين طالبان وبين الولايات المتحدة حول تسليم بن لادن أو عدمه، فلن تتردد الطالبان في تسليمه، لكن في الوقت نفسه يخشى هؤلاء المراقبون، أنه لو تمّ تسليمه، تحت أي غطاء، فإن أنصاره ومريديه سيقومون بعمليات إرهابية ضد الأميركيين في كل أنحاء العالم من أجل إطلاق سراحه. لذلك قد يكون الحل الأمثل إبقاءه تحت الإقامة الجبرية في أفغانستان.

يبقى الاحتمال الأخطر، هو أن تجري تصفيته جسدياً من قبل بعض عناصر الطالبان والمخابرات الباكستانية إرضاءً لأميركا. وليس سراً أن الكثيرين من ضباط المخابرات الباكستانية على اتصال وثيق مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي. إي.) منذ أيام الحرب ضد الاتحاد السوفياتي. والجدير بالذكر أن المخابرات الباكستانية سلّمت الفلسطيني محمد صادق هويدا المتهم بتفجيرات نيروبي

ودار السلام، كما تؤكد مصادر غربية، طمعاً بجائزة المليوني دولار التي وضعتها الوكالة بعد الانفجار. وليس هناك مَنْ يؤكد أن الباكستانيين قد قبضوا الثمن!

□ □ □

أما وقد استعرضت الولايات المتحدة عضلاتها العسكرية بقصف السودان وأفغانستان في ٢١ آب ١٩٩٨، لتؤكد لنفسها أول ما تؤكد أن سيف السلطان الأميركي طويل، يصل إلى مشارق الأرض ومغاربها، وأن «السلام الأميركي» في عصر القطب الواحد، يعم العالم كله، مع كل ما تتمتع به واشنطن من رحابة صدر واسعة ورغبة واضحة بتحقيق العدالة والحرية لكل الشعوب، شرط أن لا تأمل هذه الشعوب بأن يكون لها رغبات غير الرغبات الأميركية، وإرادة خارج الإرادة الأميركية. فالإذلال ـ كان لفترة ـ وسيظل شعار المرحلة لمدة طويلة قادمة، تمارسه أميركا على كل العرب والمسلمين من دون تردد أو وجل.

ومن هنا كان هذا الحدث أمراً جللاً، بمعنى أنه أنبأ بشكل علني وسافر أن الحرب معلنة على كل مَنْ تصفهم أميركا بالأعداء، وأن الحرب مفتوحة على جميع الجبهات، وأن الأيام القليلة الصعبة التي مرّت لا تقارن بالأيام المظلمة الطويلة المقبلة والتي لعلها لم تبدأ بعد.

□ □ □

بين هلع صديقي المتابع للأحداث، من أن يصبح أسامة بن لادن «أيقونة إسلامية» من جراء السياسة الأميركية، وبين أن تكون السياسة الأميركية ذاتها، تسعى إلى تطويبه في هذه المكانة، يُطرح

السؤال الأهم: هل تصلح «الأيقونةالإسلامية» أن تكون أداة للإرهاب في هذا العصر؟ لكن الجواب يظل غامضاً.

ولعل ضباب هذا الغموض يذكرنا بتساؤل الروائي الإنكليزي الشهير د. هـ. لورانس (مؤلف «عشيق الليدي تشاترلي»): «أه لو كان لنا حياتان. الأولى لنرتكب أخطاءنا فيها، والثانية لنتعلم منها».

لا أحد يتعلم. لا المليونيرية ولا الإرهابيون ولا حتى الدول الكبرى. فالأيقونة معلقة على الجدار. والمال في المصارف، والإيمان في القلوب، والحياة واحدة!

٣ - الإسلام والارهاب

الحرب السنية ـ الشيعية متى؟

■ قال عبد الرحمن بن خالد بن الوليد يوم صِفّين لمعاوية بن أبي سفيان:

«ما رأيت أعجبَ منك يا أمير المؤمنين! تتقدّم حتى أقولَ: أحبُّ الموت، ثم تستأخر حتى أقولَ: أراد الهرب!

فقال معاوية:

«يا عبد الرحمن إني والله ما أتقدّم لأُقتل، ولا أتأخّر لأهرب. لكن أتقدّم إذا كان التقدّم غُنْماً وأتأخّرُ إذا كان التأخر حزماً.» □

«لباب الآداب»

لأسامة بن منقذ

لم يعد أسامة بن لادن، مرحلياً، هو الخبر. ولم يعد موضوع سجنه أو تسليمه للأميركيين أو عدم تسليمه، هو المشكلة. ولم يعد نسف السفارات والمراكز الأميركية في العالم، الآن، هو القصة. ولم تعد كل الحركات الإسلامية، بمدارسها الفقهية المتعددة فيها، أو السياسية أو الإرهابية منها، هي القضية.

القضية اليوم، تقتصر على سؤال أخطر من كل ذلك: الحرب السنّية ـ الشيعية الثانية، متى؟

قبل أن يقفز أي قارىء للاستنتاج أن أسامة بن لادن، هو الذي سيكون المسؤول عنها، أقول إنه أصغر بكثير من هذا الموضوع، وإن

الأمر ليس قضيته ولا من أهدافه، من قريب أو بعيد. إذن، لندعه ينام ملء جفونه، نومة أهل الكهف، ولفترة طويلة. ولنبحث عن صانعيه وحلفائهم.

لكن متى وقعت الحرب السنّية ـ الشيعية الأولى هذا القرن؟

بعضهم يسارع ويقول إنها الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٧). وبعضهم الآخر يعتبر أن هذا القول ليس دقيقاً تماماً. لكن متى ستقع الحرب السنّية ـ الشيعية الثانية، يتساءل الكثيرون على ضوء أحداث أفغانستان، وفورة الطالبان وتوتر إيران؟

□ □ □

حملت أسئلتي ووليت صوب محدثي، الذي لم يكن هذه المرة، لا خليجياً ولا ديبلوماسياً ولا إنكليزياً ولا رسمياً ولا طرفاً بين أطراف النزاعات. كان عالماً مرموقاً ومرشداً روحياً. كان مثقفاً كبيراً وسياسياً لا علاقة له بصغائر الأمور. كان صاحب رأي ومنطق يسعى إليه الكثيرون. وكان صاحب رؤيا واسعة في سياسة وأوضاع المنطقة، واطلاع موسوعي على حال الأمة وأحوال العباد.

دخلت عليه في تلك الغرفة المستطيلة المتواضعة، وقلت له: أتحسم الجدل بيني وبين رفاقي، في وصفهم الحرب العراقية ـ الإيرانية بأنها الحرب السنّية ـ الشيعية الأولى؟

□ **قال محدثي: عندما تدرس موضوع الحرب العراقية ـ الإيرانية، فلن تجد فيه أي عمق لحرب سنّية ـ شيعية. ذلك لسبب بسيط وبديهي، أن غالبية الجنود العراقيين كانوا من الشيعة. وهذا ما روّج له النظام العراقي بصدق في دعاياته. مما ينفي نفياً قاطعاً أن الدوافع التي حدت الجندي**

العراقي على أن يحارب، كانت دوافع مذهبية، بل هي كانت دوافع وطنية مارسها جيش محترف ذو ثقافة قومية. لقد كانت الحرب حرباً وطنية عراقية تأخذ شكلاً قومياً، تحت عنوانين:

الأول: العنوان القومي العربي ـ أي العرب في مواجهة الخطر الفارسي.

والثاني: عنوان إقليمي عراقي وطني، على أساس أن إيران الجديدة ـ إيران الثورة الإسلامية ـ هي إيران الفارسية التي تشكل خطراً على القومية العربية، بما ورثته عن إيران الشاه، متمثلاً باحتلال عربستان (الأهواز) وعاصمتها المحمرة (خورمشهر). وهو الإقليم العربي الذي احتله رضا شاه، والد الشاه محمد رضا بهلوي في العشرينيات من هذا القرن، وضمه إلى إيران بموافقة بريطانيا. واحتلال الشاه الابن من بعده للجزر العربية الثلاث: الطنب الصغرى والطنب الكبرى وأبو موسى. وقبل وأثناء ذلك كله، الادعاء الإيراني في البحرين، التي لم ينقذها من الشاه سوى استفتاء الأمم المتحدة في العام ١٩٧٠. كل هذا ضمن مفهوم أن العراق هو بوابة العرب الشرقية في وجه الخطر الفارسي. وعلى هذا الأساس سوّق العراق حربه لدول الجزيرة العربية والعالم. ولم يكن الموضوع السنّي ـ الشيعي مطروحاً طوال فترة الحرب، الأولى، على الأقل.

□ □ □

■ قلت لمحدثي: لعل كل هذا صحيح، ولكن موضوع الصراع

السنّي ـ الشيعي ممثلاً بهذه الحرب، كان جزءاً أساسياً من المخاوف الخليجية ـ العربية، التي أمنّت وقوف دول الجزيرة العربية إلى جانب العراق وتوفير الدعم له.

□ **فأجاب: ربما. لكن لا تنسَ أن العراق هو الذي أطلق المسألة القومية العربية في مقابل القومية الفارسية. وهو الذي اتخذ الموقف القومي الأكثر حدة في موضوع الجزر، حيث قطع علاقاته الديبلوماسية مع بريطانيا وإيران في حينه. وهو الذي كانت له قواعد عراقية وخلايا بعثية داخل المحمرة، فحاول الاستعانة بها في بداية الحرب، وراهن على احتلالها وفصلها عن إيران، قبل أن يرده الإيرانيون على أعقابه. لجأ النظام العراقي دائماً إلى التخويف من إيران معتبراً أنه يقف في وجه جحافل الفرس التي تهدد العرب. وأنه إذا سقطت البوابة الشرقية، داست خيولهم الجزيرة العربية.**

في الوقت نفسه كان عنفوان حاكم العراق الشخصي كبيراً إلى حد أراد أن ينتقم من إذلال شاه إيران لاتفاق شط العرب المجحف بحقه الذي وقّعه في الجزائر في العام ١٩٧٦. من هنا لم تكن مسألة السنّة والشيعة داخلة في الحرب، فالعراق لم يتحرك، ولم يدعُ، ولم يحارب تحت العنوان السنّي العربي ضد الخطر الشيعي الفارسي. لقد أراد صدام حسين احتواء الشيعة عن طريق محاولاته التقرب من البيت النبوي بادعائه وصلاً بالهاشميين عن طريق شجرة عائلية تنتهي سلسلتها بالإمام علي بن أبي طالب، لم تكن

صحيحة بالطبع. لقد فعل صدام حسين ذلك لأن السنّة أقلية في العراق، وهو كان يدرك خطورة ذلك.

□ □ □

■ قلت لمحدثي: لكن الجو الذي ساد السنوات الأخيرة من الحرب، غلب عليه الطابع المذهبي، على أساس أن العراق يحارب الثورة الإسلامية، الشيعية المضمون.

□ فقال: ربما كان ذلك صحيحاً. غير أن التأييد الخليجي لم تكن له علاقة بالجانب الشيعي. فالأنظمة الخليجية تعرف أن الشيعة كأقلية في العالم الإسلامي غير قادرة على تهديدهم. كما أن دول الخليج كانت خاضعة لإيران الشاه طوال سنوات وسنوات، دون أن يكون مصدر قلقها أن إيران شيعية. فقد كانت سياسة الشاه، كما كانت سياسة بريطانيا، قبله وبعده، الحفاظ على العائلات الخليجية في الحكم. لم تكن هناك حساسية من التشيّع، بينما كان هناك خوف من المد الإسلامي الذي أطلقته الثورة الإيرانية، مما يُخرج الحركات الإسلامية السنّية من قمقمها.

فإيقاظ الحركات الإسلامية السنّية من قبل الثورة الإسلامية، هو ما يشكل خطراً على الكيانات لا خطر إيران الشيعية. فإيران الثورة فرضت شعاراً أثار حساسية لصالحها بين شعوب العالم السني. لقد تلقف العالم العربي السني الثورة الإسلامية في إيران وشعاراتها. ومثّل الانقلاب على سياسة الشاه المؤيدة لإسرائيل، حدثاً صارخاً. كما أن الدعوة لمحاربة إسرائيل والقضاء عليها، كانت أهم وأقوى الشعارات التي

خافت منها الأنظمة العربية، وأثارت الكثير من الحساسية العربية ضد إيران الثورة.

كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية تستهدف إيجاد الفاصل بين الثورة الإيرانية ومحيطها العربي، وكان العراق المتراس والحاجز. وبعد أن سالت دماء كثيرة، سياسية واقتصادية واجتماعية، حاولت تلك الحرب التحرك نحو العالم الإسلامي العربي، وتجاوز الحدود المرسومة، والتمدد تحت غطاء صراع السنّة والشيعة ضد بعضهما البعض. من هنا يغدو اعتبار الحرب العراقية ـ الإيرانية نتاجاً للصراع بين السنة والشيعة، عنواناً للإثارة لا أكثر ولا أقل في عالم الإعلام وأوساطه.

□ □ □

■ سألت محدثي: إذا نفينا أن تكون الحرب العراقية ـ الإيرانية، الحرب السنّية ـ الشيعية الأولى، فهل نحن على أبواب حرب سنّية ـ شيعية ثانية بفضل الطالبان وأحداث أفغانستان؟

□ **فردّ: علينا أن نتذكر، أن سيطرة الطالبان على أفغانستان أصبحت ممكنة، بسبب فشل الفصائل الأفغانية، من حزبية وقبلية ومذهبية التي حكمت البلاد بعد انسحاب السوفيات، من التوصل إلى صيغة مقبولة للحكم يشارك فيها جميع الأطراف، على الرغم من جهود ووساطات الأمم المتحدة. فهذه الفصائل المتنازعة لم تنطلق من موعد واحد. لقد كان لكل فريق أولوياته وطموحاته المختلفة. فالذي كان يجمعهم هو قاعدة الحرب، لا قاعدة السياسة. فالذي يحكم أفغانستان هو الجانب العرقي ـ القبلي، لا**

الجانب السياسي، الذي هو أكثر تأثيراً في مجال الواقع الأفغاني. فالجانب العرقي هو صاحب التحرك الأوسع في ساحة المعارك. إذ لما دخل الطالبان، وجلّهم شبان صغار السن، مؤلفون من عرق الباشتون ومن الفقراء ضحلي الثقافة والعلم، مندفعين بحماسة دينية هائلة، تلتبس لديهم الفكرة الشرعية بالفقه السطحي. اختلط الجانب العرقي بالجانب السياسي بالجانب الديني. وإذا بهذا الفقه السطحي تسيطر عليه حماسة الشباب بحيوية هائلة، محركة هذه الأعداد الكبيرة التي استطاعت بواسطتها الطالبان أن تسيطر على أفغانستان وتدحر بقية الفصائل من الساحة الأفغانية.

□ □ □

■ قلت لمحدثي: أوليس هناك عوامل خارجية ساعدت على انتصار الطالبان؟

□ أجاب: لولا باكستان ودورها الفعال والأساسي في الموضوع الأفغاني، ومعونة بعض دول الجزيرة العربية، والخبرة الأميركية في شؤون أفغانستان، بحكم إشرافها وتدريبها وتسليحها للمجاهدين ضد القوات السوفياتية، لما كان ممكناً للطالبان تحقيق أي تقدم. فباكستان هي التي أشرفت طوال فترة الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، على كافة الساحة الأفغانية. فكانت مركزاً لتجمع كل الأحزاب الأفغانية، ومركزاً للتدريب والإمداد والاستماع، بإشراف مباشر من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي. إي) بينما ابتليت إيران بآلاف اللاجئين على حدودها الغربية مع أفغانستان، دون أن يكون لها دور في الحرب.

حتى حزب «الوحدة» الشيعي، كان على خلافات مستمرة مع إيران. لذلك لم تكن لإيران حرية الحركة داخل أفغانستان التي كانت لباكستان. كما كان لإيران مشاكل مستمرة مع أحزاب المعارضة ومواقف سياسية متباينة مع كل الفصائل، وحتى مع الأمم المتحدة. بينما كانت باكستان الساحة الواسعة للجميع، بما في ذلك أميركا والعرب، فدخلوا بواسطتها إلى المجال الأفغاني.

من هنا استكملت العناصر التي جعلت الطالبان تنتصر في الوقت الذي كانت الأطراف الأفغانية الأخرى، مشغولة ببعضها البعض، في صراعات داخلية وخارجية.

□ □ □

■ قلت لمحدثي: أليس للمدارس الدينية الإسلامية المؤسسة في باكستان وقبلها في الهند منذ أيام الاستعمار البريطاني، دور في إفراز هذا النوع من الحركات الدينية المتخلفة، كحركة الطالبان. أوَليس للإنكليز دور في ذلك؟

□ **فقال: باستثناء حركة المودودي، التي كانت حركة إسلامية نهضوية، ظلت المدارس الإسلامية الأخرى كناية عن حركات هامشية، خارج التيار الإسلامي الأساسي والاجتهادات الإسلامية السليمة. وكان دور الإنكليز، في الفترة الاستعمارية، تعميق الهوة بين المسلمين والهندوس والسيخ، وبين السنّة والشيعة في شبه القارة الهندية. لذلك نشأت نتوءات إسلامية كثيرة، كالقاديانية والأحمدية وسواهما. وما برحت هذه المدارس أو الحركات الإسلامية وقد نشأت في العالم الإسلامي الفقير ذي الأميّة المرتفعة،**

الضحل الثقافة الإسلامية، المليء بالخرافات والشعوذة (شبه القارة الهندية مثالاً) تعيش بعداً إسلامياً تقليدياً. فهناك حقيقة ثقافية ثابتة، أن الاستعمار لا يستطيع أن يؤسس لحركات أو مدارس دينية، إلاّ إذا كان المد الجغرافي ضحلاً وجاهلاً وقابلاً لتقبل ما هو مناف للأصول الإسلامية المتعارف عليها.

□ □ □

■ قلت لمحدثي: إذن يبدو هذه المرة، أن الحرب السنّية ـ الشيعية، لن تكون حرباً عربية ـ فارسية، بل هي حرب إيرانية ـ أفغانية؟

□ فأجاب: انتبه جيداً. إن إيران ليست مؤهلة ولا مهيأة للدخول في أي حرب. إيران دولة مشغولة الآن بتنمية نفسها اقتصادياً، وهي تراهن على تنامي قدراتها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ولسبب بسيط واحد، هو أن تقول لأميركا، عند وصولها إلى هذه المستويات المطلوبة، إنها استطاعت أن تحقق ذلك من دون الحاجة إليها، على الرغم من الحصار والمقاطعة الأميركية. لذلك، فإن أي حرب، صغرت أو كبرت، تتخوف منها إيران، وخاصة حرب المستنقع الأفغاني ورماله المتحركة، فهي حرب غير مضمونة تريد تجنبها.

وإيران لا تريد أن تصطدم مع أميركا بأي شكل من الأشكال وتحت أي شعار. فقد تجنبت الاصطدام مع أميركا في حرب الخليج الثانية (حرب «عاصفة الصحراء» وتحرير الكويت) حيث تنحت إيران جانباً ولم تشارك فيها. وإيران

تعمل من خلال سياستها الجديدة، على الابتعاد عن مناطق التوتر التي تحيط بها. فهي تسعى للتقارب مع السعودية، كما هو حاصل اليوم. ومع باكستان على الرغم من أزمة الرهائن الإيرانيين في أفغانستان. ومع تركيا على الرغم من حلفها مع إسرائيل. لذا فإن أي حرب جديدة، سوف تقوّض هذه السياسة وتنسفها، مطيحة مساعي عدم فتح فجوة في جدار العلاقات السنّية ـ الشيعية. وكل الذين يقفون ضد هذا النوع من التوجه الاستراتيجي المستقل تعتبرهم إيران انفعاليين. حتى الرأي العام الإيراني المطالب اليوم بحرب انتقامية ضد أفغانستان بعد إعدام الدبلوماسيين الإيرانيين، لا يستطيع أن يفرض نفسه على قضية حيوية في مستوى الحرب. على الرغم من أن الشعب الإيراني لا يحب الحرب، لأنه يعرف كم كلفته الحرب العراقية ـ الإيرانية دماء ودماراً. فلا شعبية لأي محاولة في إيران للدخول في حرب مع أفغانستان، انتقاماً لهدر دماء الشيعة فيها، وأن محاولة من هذا النوع لن تلقى تجاوباً. فعاطفة الشارع الإيراني، التي تقول إذا كانت إيران لا تقاتل دفاعاً عن الشيعة الأفغان، وقد ذبحوا، فمن يدافع؟ يجيب عليها العقلاء، مهلاً. فالقضية أكبر وأهم من ذلك.

ومن أسباب هذا التريث، أن إيران، وقد أصبحت ثورتها الإسلامية بمؤسساتها مقبولة ومحترمة في العالم الإسلامي، واستطاعت أن تقوم بأعمال مشتركة في ومع أكثر من جهة من الجهات التي كانت تعارض إيران، وأصبح إسلامها مقبولاً في العالم السنّي، لا تريد اهتزاز هذه العلاقة اليوم. فقد استطاعت إيران أن تخاطب الواقع السنّي، بالدعوة إلى

الوحدة الإسلامية، وعقد مؤتمرات سنوية تجمع فيها كل أنواع المسلمين ومللهم، وأنشأت جامعة سيد قطب (زعيم الأخوان المسلمين الذي أعدمته مصر) التي تدرس فيها كل المذاهب السنّية الفقهية الإسلامية. هذا التوجه لن تفرّط فيه إيران الدولة والكيان، لنزوة انتقامية.

□ □ □

■ قلت لمحدثي: لكن هذا الموقف لم يمنع من وجود توتر سنّي ـ شيعي في الأوساط الإسلامية، شعبية كانت أم رسمية؟

□ فردّ: هذا التوتر يعود إلى حساسية الأقليات في كل بلد. فإذا اعتقلت إيران رجل دينٍ سنّياً، قامت قيامة العالم السنّي، واعتبر ذلك اضطهاداً للسنّة في إيران. أما إذا اعتقلت رجل دين شيعياً، وهي تقوم بذلك كل يوم، فلا تقوم الدنيا ولا تقعد، لأن الدولة تعتقل من هم منها وفيها. وكذلك يحدث إذا اعتقلت دولة سنّية ملّا شيعياً، تقوم قيامة إيران وتصرخ مطالبة برفع الأيدي عن اضطهاد الشيعة.

إنها حساسية الشعور الأقلوي لدى الطرفين، لا أكثر. والمتغيرات السياسية السريعة في العالم، كفت أن تترك أية تأثيرات على العلاقات السنّية ـ الشيعية. فكل حركة مشغولة بنفسها اليوم، بعد أن استطاعت السياسة الأميركية أن توقعها في الرمال المتحركة، من الجزائر حتى مصر. فلا وحدة حركية إسلامية اليوم، بل مجموعة حركات إسلامية متنافرة، تسعى أميركا لإقحام إيران فيها، سعياً لتعاظم التوتر السنّي ـ الشيعي.

□ □ □

■ سألت محدثي: هل يُفهم من تحليلك أن إيران الشيعية صاحبة الثيوقراطية (نظام حكم رجال الدين) الوحيدة في عالم الإسلام وخارجه (ما عدا دولة الكثلكة في الفاتيكان)، قد أصبحت براغماتية وواقعية إلى هذه الدرجة؟ وهل أصبح الكيان السياسي أهم من مضمونه الفقهي، وهل أصبح رجال الدولة والحكم (وإن كان بعضهم فقهاء) أهم من ولاة الفقه الشيعي ودُعاته؟

□ **فأجاب: لقد انفتح النظام الإيراني ـ النظام الثيوقراطي نفسه حسب وصفك له ـ على العالم الإسلامي والمسيحي معاً. لقد أصبحت ساحته واسعة، ولم يعد ضيّق النظرة السياسية أو الأفق الدولي. خذ مثلاً مشاكل الجمهورية الإسلامية السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى. تجد أن إيران مثلاً تقف إلى جانب أرمينيا المسيحية ضد أذربيجان الشيعية (هناك جالية أرمنية فعّالة داخل إيران) وتقف ضد التحريض المذهبي في طاجيكستان الشيعية على أوزباكستان السنية. على الرغم من أن الطاجيك عرق يمت بصلة إلى الفرس، بينما الأوزبك عرق أقرب إلى التُرك. فتركيا، الدولة المعنية أكثر من غيرها بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بحكم الصلات التاريخية والعرقية واللغوية، قد انكفأت عنها بعد حماسة واهتمام قصيري الأمد إثر سقوط الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات. والسبب أن تركيا السنية/ العلمانية خافت من تعقيدات الوضع المذهبي في هذه الجمهوريات، إذا تمت فيها مواجهة شيعية ـ سنية، لأن من شأن ذلك أن يندلق عليها ويفتح لها داخل تركيا باب المسألة العلوية ـ السنية. وهذا ما**

لا قدرة لتركيا على احتوائه. لذلك قررت إيران أن تظل في منأى عن هذه التعقيدات.

كما أن تركيا لا يمكن أن تحصل على نفوذ سياسي أو اقتصادي في آسيا الوسطى. فهي، بعد سقوط الخلافة العثمانية، طردت طرداً من الجنة الآسيوية، بعد أن فشلت في أن تظل قوة سياسية حقيقية، طوال الحقبة العثمانية وما بعدها، معززة موقعها الاستراتيجي. وبالانتقال إلى موضوع إسرائيل وتركيا، فإن المراقبين يرون أن الحلف الدفاعي التركي ـ الإسرائيلي، أعطى قوة لإسرائيل أكثر مما أعطى تركيا، وذلك بإعطاء إسرائيل مدى جوياً حيوياً أوصلها إلى حدود العراق وإيران، بينما لم يمنح تركيا أي إضافة استراتيجية، بل أوقعها في مشكلة مع سورية، لم يكسبها إلا مزيداً من عرض العضلات حول مياه الفرات. كما أوقعها في الحذر المصري والإيراني من هذا التحالف، بقدر ما سيوقعها لاحقاً في مشكلة داخلية، تتعلق بالمعارضة الكردية، ويسقط الادعاء التركي بوجود سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة، وخصوصاً في ظروف الوضع الداخلي المعقد لإدارة الرئيس كلينتون، حالياً.

□ □ □

■ قلت لمحدثي: لكن سياسة تركيا حالياً، والحلف التركي - الإسرائيلي يتنافيان مع سياسة إيران ومصالحها المعلنة؟

□ **فقال: التقارب الإيراني ـ التركي فيه مصلحة للطرفين. إذ لا خلاف أمني أو سياسي بين البلدين، فتركيا تخشى إيران لسبب وحيد، هو أن لإيران دوراً في الحركات الإسلامية في**

العالم. وتركيا العلمانية ـ العسكرية تريد أن تبني حولها سوراً مرتفعاً يبعد عنها أية حركة إسلامية يمكن أن تتسلل إلى واقعها السياسي الهش.

□ □ □

■ قلت لمحدثي: هل لدول الخليج العربية من دور في الصِدام السني ـ الشيعي لو حصل، أو في الاستراتيجية السياسية من القوس الممتد من تركيا إلى إيران إلى أفغانستان إلى القارة الهندية، وخاصة في حال مواجهة إيرانية ـ أفغانية؟

□ فأجاب: لا تقلق على أصحابك في الخليج. فدول الخليج العربية لا تملك أن تكون عنصراً فعالاً في هذا البازار الجاد في المنطقة. وهي تعيش، كما تلاحظ، في حالة صقيع داخلي. فالساحة السياسية الداخلية باردة. أما في الخارج، فلا تأثير لهذه الدول، حتى لو أرادت الانطلاق، أو عرفت طريقه. كل هم دول الخليج هو أن تحافظ على نفسها، وتحسم موضوع الصراع ضمن العائلة الواحدة على السلطة في داخلها، وتحل مشاكلها الحدودية مع جيرانها، وتقمع المعارضة السياسية لأنظمتها. فدول الخليج لا تتحمل أية هزة داخلية، وهي لا تريد أيضاً أن تعيش قلق هزة سياسية. فأي حديث عن تأثير دول الخليج في الأحداث التي تدور في المنطقة وحولها، حديث جهالة، لأن دورها سيبقى دور البقرة الحلوب. تساعد دولة هنا وحزباً هناك. تعطي مساعدات لنظام يقف معها، وتحجبها عن نظام لا يريدها. وسيبقى الحليب مدراراً، إلى أن يجف الضرع. هذا هو دورها، وهذه هي حدوده.

□ □ □

■ قلت لمحدثي: لو افترضنا جدلاً، أن الحرب الإيرانية الأفغانية وقعت (دون أن نسميها الحرب السنّية ـ الشيعية) وهي حرب ستجر إليها تحالفات إقليمية، منها أن باكستان ستقف إلى جانب الطالبان، وأن الهند ستقف إلى جانب إيران. فإلى أي حد ستكون «القنبلة الإسلامية» الباكستانية موضوع تهديد أو خطورة في هذه الحالة؟

□ **فقال: إن القنبلة النووية الباكستانية، والتي سميت مجازاً بـ «القنبلة الإسلامية»، لم تضعها باكستان لتدافع فيها عن العالم الإسلامي. هي سلاح داخلي للتوازن العسكري بينها وبين الهند. والاعتراض الأميركي على التفجير النووي الباكستاني، بعد التفجير الهندي، لم يكن سوى نفاق سياسي، لم يقنع أحداً، وهي العارفة به والقادرة على منعه لو أرادت. فالهند مؤهلة أن تكون في المستقبل دولة كبرى في مستوى الصين. وبالتالي فإن من المستبعد أن يكون في ذهن باكستان استعمال هذا السلاح الخطر في هذه الحرب المحتملة، أي طابع اتخذت، في وقت تقف الهند لها بالمرصاد. إلى جانب أنه من الضروري التذكير، أن إيران تتعاطف مع باكستان في مسألة كشمير، وهي مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لباكستان، تصل إلى مستوى أهمية المسألة الفلسطينية بالنسبة إلى العرب.**

لذلك، وقد ازدادت العلاقة الإيرانية ـ الهندية تقارباً استراتيجياً، وخصوصاً في مجال الصناعات العسكرية المتقدمة في الهند، فإن خطر استعمال «القنبلة الإسلامية» ضد المسلمين الشيعة ولصالح المسلمين السنة، ليس وارداً.

□ □ □

طال الحديث بيني وبين الرجل الراقي والعلّامة الجليل والذي يعرف كيف يتحدث ويدخل المواضيع من أبوابها الواسعة. وأردت أن أنهي اللقاء بسؤال أخير، عن حروب الفتنة المقدسة الجديدة التي تهدد العالم العربي والإسلامي الممتد جنوباً من أقصى الجزيرة العربية إلى قوس جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، حتى تركيا، مروراً بالطبع بإيران وأفغانستان وباكستان والهند.

■ قلت له: يُستنتج من حديثك أن الحرب السنّية ـ الشيعية الثانية لن تقع، لأن الحرب السنّية ـ الشيعية الأولى، لم تقع أصلاً. وبالتالي فإيحاءات الإعلام، ليس من الضروري أن تنطبق على أرض الواقع، وتمنيات الصحافة ليس من الضروري أن تتحقق.

□ **قال محدثي: لا داعي للتساؤل هل تقع أو لا تقع. السؤال مَنْ يريد هذه الحرب؟ وعلينا بعد ذلك أن نمنع وقوعها.**

■ قلت: لعل إيران تلتزم بقول الإمام علي بن أبي طالب لابنه الحسن:

«لا تدعوَنَّ أحداً إلى المبارزة، فإن دُعيتَ إليها فأَجِبْ، فإن الداعي إليها باغٍ والباغي مصروع».

ابتسم محدثي العلامة الوقور، ونهض من كرسيه مودعاً، وقال: أرجو.

استدارات
الزمن البطيء



١ ـ العرب وجيرانهم

المسلسل الجديد: «حلف الخائفين»؟

قال الإمام الشافعي:
«أظلم لنفسه اللئيم. إذا ارتفع، جفا أقاربه وأنكر معارفه واستخف بالأشراف وتكبّر على ذوي الفضل».

«مروج الذهب»
للمسعودي

يقول السير مارك سايكس، أحد صاحبي «اتفاق سايكس ـ بيكو» الذي قسّم خريطة المشرق العربي كما نعيشه اليوم، أنه عندما كان عضواً في مجلس العموم البريطاني، زار بعض دول آسيا والشرق الأدنى قُبيل انهيار الأمبراطورية العثمانية بفترة قصيرة: «كم من الناس يدركون عندما يتحدثون عن تركيا والأتراك، أن لا وجود لمكان كهذا، وشعب كهذا...». وينقل سايكس، في استهلال أحد الكتب التي ألفها، نقلاً عن الموسوعة البريطانية الصادرة في العام ١٩١٠، الطبعة الحادية عشرة، أن القاطنين في الأمبراطورية العثمانية آنذاك، «كانوا يتألفون من اثنين وعشرين عرقاً (أو ملة) مختلفاً (...) ولكن لم ينشأ قط عنهم شيء اسمه أمة عثمانية».

ويعود هذا الفشل، برأي سايكس، في قيام أمة عثمانية، إلى استبعاد حوالى ستين بالمائة من شعوب هذه الأمبراطورية، عن طريق

اضطهادها. إذ إن فكرة الأمة، كانت مستهجنة من قِبل الباب العالي، لذلك لم تدخل الشعوب أو الملل المضطهدة في عملية الصهر العثماني. ولما سيطرت جمعية «الاتحاد والترقي» على الحكم، في السنوات التي سبقت انهيار السلطنة العثمانية وعزل السلطان عبد الحميد خلال الحرب العالمية الأولى، تابع جماعة «تركيا الفتاة» (التي كان يسيطر عليها ضباط «الاتحاد والترقي») التمييز بين السكان الناطقين بالتركية والسكان الناطقين بالعربية. وكان العرب وحدهم يشكلون أربعين بالمائة من مجموع سكان الأمبراطورية العثمانية.

واكتشف جماعة «تركيا الفتاة»، في حمأة وعيهم القومي، أن موطن الشعوب التركية القديمة، «تركستان»، هو تحت سيطرة روسيا والصين، وليس تابعاً للأمبراطورية العثمانية. وأن أكثر من نصف الشعوب التركية الآسيوية تعيش إما هناك أو خارج الأمبراطورية العثمانية. بحيث إن قيصر روسيا، كان بوسعه أن يكون أحق من السلطان العثماني، في ادعاء تمثيل مَنْ هم من أصل تركي.

فالأتراك شعب عقوق في السياسة، وقبلها في اللغة، حيث تتألف لغتهم في الأصل العثماني من العربية والفارسية، قبل أن تدخل إليها الكلمات الفرنسية والإنكليزية حين جرى (وما زال يجري) تحديثها. فالتعصب التركي يدخل في اللغة، قبل أن يدخل في السياسة. وثمة مثل عثماني شائع يقول: «إذا تعلمت الفارسية فقدت نصف إيمانك». وذلك في إشارة إلى شعر الغزل والخمريات من شعراء الفرس، مثل حافظ وسعدي وعمر الخيام.

ولعل أطرف ما قيل حديثاً عن عقوق الأتراك (لغوياً على الأقل)، ما

قاله أحد زعماء الأكراد ـ الأتراك، ورئيس مؤسسة ثقافية كردية ـ تركية، في تصريح لجريدة «توركش ديلي نيوز» (٣ نيسان ١٩٩٨): «أن اللغة التركية لا تعرف كلمة «شكراً»، وتستعيض عنها إما بكلمة «تشكرات» المأخوذة من العربية، أو «ميرسي» الفرنسية. إن هذا يبرهن على أن الأتراك شعب من الأجلاف، ليس في مقدوره التعبير عن مشاعر الود والتقدير».

□ □ □

أقول قولي هذا، لأن تركيا في البال العربي دائماً. ولأن تركيا متداخلة عضوياً في التاريخ العربي، قديمه وحديثه. ولأنها جزء أساسي ومحوري من الطوق الإقليمي الذي يلف العالم العربي. ولأن رائحتها، بعد خمسة قرون من الحكم العثماني للأمة العربية، ما زالت متغلغلة في مسام الجسم العربي. ولكونها بعد سبعين سنة من قيام الدولة القومية الكمالية العلمانية التركية الحديثة، ما زالت تعتبر حتى اليوم، أن العرب (وسورية تحديداً) مازالوا يستحقون معاملة «ملة» عثمانية من الدرجة الثانية. فهذا التعامل الفوقي يشكل مخزوناً من الحقد العنصري (المجبول بألف سبب آخر) ضد العرب، انعكس، (وينعكس دائماً) سلباً على مجمل القضايا التركية ـ العربية، أكانت ثقافية أو سياسية أو اقتصادية. وتاريخ العلاقات العربية ـ التركية المعاصرة شاهد على ذلك.

لنبدأ من حيث يجب أن نبدأ. تركيا وإسرائيل.

يجري تساؤل بديهي، عن الذي يجمع بين تركيا، وريثة آخر أمبراطورية إسلامية، وإسرائيل، الدولة اليهودية المحتلة لثالث الحرمين الشريفين، القدس؟ ويجيب على ذلك مسعود يلماظ، رئيس الوزراء التركي، عند زيارته لتل أبيب، بقوله: «الديموقراطية والتجارة

الحرة». فالذي يعرف تركيا وتاريخها، لا بد أن يسخر من هذا الجواب، لأنه يعرف كم هي ديموقراطية اليوم، وكم كانت ديموقراطية بالأمس. أما التجارة الحرة، فكل العالم يدور في فلك حرية التجارة اليوم.

أمام هذا الجواب المضحك، لا بد للمراقب من أن يشعر بشيء من القلق تجاه كل من سياسة البلدين، المختلفين والمتناقضين. وطبيعة هذا القلق تعود إلى أن لإسرائيل أهدافاً مختلفة وبرنامجاً خاصاً مناقضاً لأهداف تركيا وبرامجها. فكلا البلدين يشعران بالوحدة والصقيع، ولا يجدان مَنْ يخرجهما من عزلتهما ويبعث بعض الدفء في سياستهما، اللهم سوى محاولة تقارب جهيضة بين بعضهما البعض، ينضح التناقض منها، إلى درجة أنها ستزيد في المدى البعيد، الشعور لدى كل منهما، بالابتعاد شيئاً فشيئاً عن مجرى التحالفات الإقليمية الطبيعية.

فإسرائيل في عهد بنيامين نتنياهو تريد أن تعيد كتابة اتفاقات السلام في الشرق الأوسط، وتنقض ما توصل إليه شمعون بيريس وإسحق رابين. وتركيا، المطرودة من جنة الاتحاد الأوروبي، والفاقدة للعطف الأوروبي التقليدي الذي كان لها، بسبب غياب الديموقراطية فيها وعنصريتها، تريد أن تعيد أيضاً كتابة سياستها الخارجية التي كانت تقوم على ركيزة أساسية وحيدة، وهي السعي منذ أكثر من ربع قرن، إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وقبله السوق الأوروبية المشتركة. وبإغلاق الباب الأوروبي في وجه تركيا، ازداد شعورها بفقدان الحماية الأمنية، بقدر ما ازداد خوفها من تدهور الأوضاع الاقتصادية في الداخل.

فنهاية وسقوط الاتحاد السوفياتي، جعل الحماية الأميركية التقليدية

لها طوال سنوات الحرب الباردة، بعيدة المنال اليوم. فيما العرب المحيطون بها، شكّاكون بسياستها ونواياها. والجمهوريات الإسلامية السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى، التركية الأصول العرقية واللغوية لا تأتمن جانبها وتخاف هيمنتها. وإيران الإسلامية تخشى دعمها للحركات الأصولية. فلم يعد في الميدان سوى إسرائيل لتضع تركيا خبزها الإسلامي ـ الحلال على الجبن اليهودي ـ «الكوشر»، لعل وعسى تجد في ذلك بعض الحماية. فالطوق مكتمل والحصار السياسي شديد الوطأة.

□ □ □

في العام ١٩٩٦، وقعت تركيا وإسرائيل اتفاق تعاون عسكري، حاول الطرفان فيه عدم إعطائه أي بعد سياسي أو وصفه على أنه حلف. وبرر الطرفان هذا الموقف الخجول على أساس أن هذا الاتفاق العسكري، لا يدعو أياً منهما إلى الدفاع عن البلد الآخر في حال وقوع اعتداء عليه. لكن هذا الاتفاق/ الحلف، الذي مرَّ خلال سنتين بعلاقة ثم بمعاشرة ثم بخطبة فزواج (ليس بالضرورة كاثوليكي الشروط)، قد تعزز في نهاية العام ١٩٩٨، حتى أصبح محوراً جدياً وأساسياً في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط. ويتفادى الطرفان، تركيا وإسرائيل، استعمال كلمة «محور»، لاعتقادهما بأنها منفّرة للجيران، وخاصة الدول الإسلامية. لذلك سعى ويسعى كل منهما إلى تحويل المحور إلى مثلث يضم الأردن الذي زاره يلماظ ولقي فيه استقبالاً حاراً، قبل أن يزور إسرائيل، بنيّة أن لا يُعطَى المحور التركي ـ الإسرائيلي، طابعاً معادياً للعرب والمسلمين.

في الجانب الآخر هناك اليونان وقبرص اللتان اعتبرتا هذا المحور

مدعاة للقلق، دون أن يكون موجهاً تحديداً ضدهما. مما دفع الحكومة الإسرائيلية، وبحماسة شديدة، لأن تنفي قيامها بتدريب طيارين أتراك في إسرائيل للتصدي لأي حرب تركية - يونانية محتملة. خصوصاً أن تركيا، في رغبة منها لتخفيف الاعتماد على شراء السلاح من الولايات المتحدة، تحاول الاستعاضة عنه بسلاح من إسرائيل. لقد فازت إسرائيل بعقد عسكري قيمته ٧٠٠ مليون دولار، لإعادة تأهيل ٥٤ طائرة تركية من طراز «أف - ٥». كما يجري التفاوض مع إسرائيل لشراء نظام ردار إنذار مبكر لتركيا. فالصناعات الحربية الإسرائيلية تأمل عن طريق الشراكة مع تركيا، أن تبيع الأخيرة ١٠٠٠ دبابة من صنع إسرائيل وبعض طائرات الهليكوبتر. إلى جانب قيام سلاح الجو الإسرائيلي وسلاح الجو التركي، بمناورات مشتركة، يكون للطيارين الإسرائيليين فيها حق الاستعمال الدائم للمجال الجوي التركي، للتدريب وجمع المعلومات الاستخباراتية.

لقاء هذه المكاسب الإسرائيلية، تبدو المكاسب التركية في غاية التواضع. فكل ما نالته تركيا من حلفها مع إسرائيل، هو أن اللوبي اليهودي في واشنطن استطاع عبر الضغط على الكونغرس الأميركي في مطلع هذا العام، الإفراج عن فرقاطتين كانت تركيا قد اشترتهما من الولايات المتحدة قبل فترة. ولتغطية هذا الضعف التركي في التوازن المحوري بين البلدين، لا تجد تركيا ما تقوله على محمل الخجل، سوى أن الحلف الإقليمي الحقيقي، لا يزدهر إلاّ عندما تحقق العملية السلمية بين إسرائيل وجيرانها العرب.

□ □ □

إذا كانت سورية لا ترغب إطلاقاً في تصعيد الموقف وزيادة التوتر

مع تركيا، والحظر التركي العسكري جاثم على حدودها، فذلك يعود إلى النظرة السورية الثاقبة إلى الواقع الإقليمي والتحالفات الجيوسياسية التي تحيط بالمنطقة. فسورية هي الدولة الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع كل من تركيا وإسرائيل. لذا ترى أن الحلف/ المحور التركي ـ الإسرائيلي موجه ضدها تحديداً. والتذمر السوري عند بدء المناورات البحرية العسكرية التركية ـ الإسرائيلية المشتركة في جنوب المتوسط وعلى مقربة من شواطئها. فالشكوك والمخاوف السورية، شكوك ومخاوف محقة. إذ إن المخابرات العسكرية الإسرائيلية، الموساد، تتبادل المعلومات حول سورية مع المخابرات التركية التي أتاحت لها، بفتح المجال الجوي التركي لإسرائيل، جمع المزيد من المعلومات الاستخبارية عن سورية. وهذا وضع يقلق سورية إلى أبعد الحدود. فالتجسس التركي ـ الإسرائيلي المشترك، بل يشمل قطاعاً أوسع مما تعتبره سورية ماسّاً بأمنها القومي. فالشراكة الاستراتيجية التركية ـ الإسرائيلية قد استباحت الحدود الشمالية لسورية مع تركيا، كما استباحت الحدود الجنوبية السورية مع إسرائيل. وإذا دخل الأردن في هذا الحلف، اكتمل الطوق حول سورية، من حدودها الجنوبية الشرقية.

ولا ترى سورية في هذا إلّا أن إسرائيل تحاول استبدال السلام واتفاقاته المعقودة، بأحلاف عدوانية مشبوهة، لتقوّض بواسطتها هذا السلام بالذات. وإذا كان في ظن تركيا وإسرائيل أن في إمكانهما الضغط على العرب، وتحديداً على سورية، فإن في هذا خطأً قاتلاً، سيهدد لاحقاً أمن المنطقة كلها. ودمشق لا ترى في الحلف/ المحور إلّا أنه ذو طبيعة عدوانية، مهمته الأساسية «التهديد المباشر للأمن القومي العربي ومحاصرة الدول العربية الرافضة

للإملاءات الإسرائيلية»، على حد تعبير مصدر سوري رسمي. وتتساءل سورية أنه إذا كان من مصلحة النظام التركي الهروب من أزماته الداخلية، عن طريق هذا الحلف، وكذلك مصلحة النظام الإسرائيلي للخروج من عزلته، فأين هي مصلحة الأردن في استدراجه إلى هذا الحلف؟

وعلى الرغم من أن الأردن قد أعلن على لسان ولي العهد ـ آنذاك ـ الأمير الحسن، أن بلاده ترفض سياسة الأحلاف والمحاور، إلّا أنه طالب بوضع آليات تعاون إقليمي يشمل جميع دول المنطقة. وفي هذا تورية واضحة للموقف الأردني من الحلف/ المحور التركي ـ الإسرائيلي. فهو يريده ولا يريده، عينه على سورية والعرب، وعينه الأخرى على إسرائيل وتركيا والغرب من ورائهما. فمواقف الأحزاب الأردنية المعارضة لهذا الموقف الأميري، والمنددة بالحلف، على أهميتها، قد بددها موقف رئيس الحكومة الأردنية فايز الطراونة في محادثاته مع نظيره التركي مسعود يلماظ الذي لمّح إلى احتمال ضلوع الأردن في التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي، معتبراً إياه، أنه اتفاق «يندرج ضمن اتفاق ثنائي وقرار سيادي بين الدولتين لا يتدخل فيه أحد». ومغمغ موقف الأردن بقوله إن الأردن ليس طرفاً في أي تحالف ذي طابع أمني، وفي الوقت نفسه اعتبر أن المنطقة «بحاجة إلى تعاون أمني إقليمي ذي نظرة شمولية (...) وتفهم كامل لمعنى علاقات حسن الجوار». وبين الناقض والمنقوض، لم يفهم أحد كيف خلط الأردن بين عباس ودباس.

□ □ □

وإذا كانت سورية تخاف من انخراط بعض العرب في هذا الحلف، فإن مصر تشاطرها هذا الرأي إلى حد ما. فالإعلان الإسرائيلي أن دعوة قد وجهت إلى مصر للمشاركة في المناورات الجوية والبحرية المقبلة للقوات التركية والإسرائيلية، قد ردَّ عليها وزير الخارجية المصرية، عمرو موسى، بقوله: «إن لا دعوة بهذا الموضوع قد وصلتنا، ومن الأفضل أن لا تصلنا. لأننا نعتبر أن هذا الأمر غير مناسب وسلبي وغير مساعد لإعادة تسيير عملية السلام وخاصة في ظل الأوضاع المتردية التي تشهدها المنطقة حالياً». ويأتي أسامة الباز، المستشار السياسي للرئيس المصري، من بعده ليضيف «إن إسرائيل تعرف موقف مصر تماماً وتعرف أنه ضد إقامة أحلاف عسكرية في المنطقة، لأن سياسة الأحلاف سبق وأضرت بالمنطقة ضرراً بالغاً. فمن الخطورة الترويج لأحلاف تقام بين أطراف غير عربية وأطراف عربية». وأضاف الباز قائلاً: «إن مصر لا تريد الأردن أن يكون طرفاً عربياً في تركيبة غير عربية في قضايا استراتيجية وإن سبق للإسرائيليين والأتراك أن أعلنوا أن التعاون معهم، ليس معناه التعاون ضد أحد، وخاصة العرب».

وكان مسك الختام، موقف مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في ١٦ أيلول ١٩٩٨ الذي جاء تقليدياً وضعيفاً ومتذبذباً من الحلف التركي ـ الإسرائيلي، ومتأرجحاً بين تشكيل وفد برئاسة الأمين العام لزيارة تركيا، لإبلاغها موقفاً عربياً واضحاً يدين هذا الحلف (لبنان). وبين موقف عربي يرفض إدانة الحلف أو تشكيل وفد لزيارة تركيا، خوفاً من استفزازها، متذرعاً بأنها دولة إسلامية (عُمان). وجاء البيان الختامي لمجلس الجامعة ليؤكد أن هذا الحلف لا يشكل قلقاً سورياً فقط بل قلقاً عربياً أيضاً، يهدد بعودة المنطقة

إلى سياسة الأحلاف والمحاور. ويا أمة ضحكت من عجزها، أكثر من جهلها، الأممُ.

□ □ □

تتحكم عقدة الأحلاف في تركيا عبر تاريخها كله. فمن قبل نشوء الدولة التركية الحديثة بزعامة أتاتورك، وعلى مشارف انهيار الأمبراطورية العثمانية، كان ضباط جمعية «الاتحاد والترقي» وشبان «تركيا الفتاة»، متفقين فقط على أمر أساسي واحد، وهو البحث عن حليف أوروبي قوي تحتاج إليه تركيا، لحماية الأمبراطورية العثمانية من الاعتداءات المتوقعة على أراضيها. وكان اجتهادهم يقودهم إلى إحدى الدول الكبرى الرئيسية: بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا، مستبعدين روسيا. وكانت تركيا تخشى هجوماً من إيطاليا أو النمسا أو المجر أو اليونان، وحتى بلغاريا. كان ذلك في العام ١٩١١.

أول اتصال بهذا الاتجاه كان مع بريطانيا، قام به جاويد، وزير المالية في حكومة «الاتحاد والترقي». تحمس له تشرشل في حينه ودعا إلى تأييده. لكن الحكومة البريطانية رفضته. وقام جمال، وزير البحرية، باتصال مع فرنسا، فقوبل بالصدود. ثم قام طلعت، وزير البريد، بدافع اليأس، بالاتصال بروسيا، فردته خائباً على عقبيه. حتى جاء أنور، وزير الدفاع، بعد أن فوضه الصدر الأعظم، بمفاتحة ألمانيا لقيام تحالف معها. وكان أنور، ضابطاً درس وعاش في ألمانيا ومتحمساً لها. وجاء الرد الألماني أيضاً بالرفض. ولم تنجح مساعي الأتراك مع أي من الجهات الأوروبية، ولم توافق أي من الدول الكبرى على توفير الحماية لهم. وهكذا اكتملت العزلة الديبلوماسية للأمبراطورية العثمانية على مشارف العام ١٩١٤، والحرب العالمية الأولى على الأبواب.

منذ تلك الأيام وحتى اليوم، وتركيا لا تستطيع العيش لوحدها. فكان حلم التحالف الأوروبي أو حلم أتاتورك، هو الذي دق إسفين «الخراب» في الدولة التركية الحديثة المؤلفة من نص مصطنع وممارسة عرجاء، في محاولة لإبعاد تركيا عن ماضيها العثماني الإسلامي، خالقاً حالة انفصام في الشخصية التركية والدولة التركية معاً. وما أن جاءت الحرب العالمية الثانية حتى اختارت فيها تركيا ـ تحت ستار الحياد ـ أيضاً الحليف الخطأ وهو ألمانيا النازية، بعد أن اختارت ألمانيا القيصرية في الحرب العالمية الأولى. وبعد انتهاء الحرب كانت تركيا هي الدولة الوحيدة غير الأوروبية التي انضمت إلى حلف الأطلسي في مواجهة روسيا السوفياتية. ووصلت استماتتها داخل الحلف الأطلسي إلى إرسال قواتها إلى الحرب في كوريا في الخمسينيات. وظلت تركيا عضواً فعالاً ومخلصاً في حلف الأطلسي، دون أن تنال عضوية كاملة فيه لسنوات وسنوات، بينما قواتها هي الحامية لبوابة أوروبا الشرقية ـ الآسيوية في وجه جحافل السوفيات. ولما انتهت الحرب الباردة، وقام الاتحاد الأوروبي، استدارت طموحات تركيا باتجاه الدخول إلى أوروبا، تحقيقاً لأحلام أتاتورك بالاعتراف بأوروبيتها. فصدت أوروبا المتحدة الباب في وجهها، وعادت تركيا بذلك إلى الوضع الذي كانت فيه قبل ثمانين سنة، عندما رفضتها الدول الكبرى بعد أن دقت أبوابها باباً باباً.

□ □ □

وتركيا من الدول التي لا تستطيع أن تعيش من غير أحلاف، كما أثبت تاريخها منذ تكوينها. وهي لم تكتفِ بعضوية حلف الأطلسي غير الكاملة، بل سرعان ما انضمت إلى حلف بغداد في

العام ١٩٥٤ الذي دعت إليه بريطانيا القوة المهيمنة في الشرق الأوسط في حينه، للوقوف في وجه الخطر الشيوعي ـ السوفياتي الزاحف من الشرق. وشكلته من العراق الملكي وإيران الشاهنشاهية وباكستان الإنكليزية، إلى جانب تركيا الأطلسية ـ الأميركية. وكان حلف بغداد، وتركيا قلبه ولولبه (الذي رفضت الدول العربية الانضمام إليه، وحاربته بضراوة كل من مصر وسورية) هو الحلف الإقليمي للشرق الأوسط الذي بنى عليه الغرب دفاعاته ضد الاتحاد السوفياتي، حماية لمصالحه الاستراتيجية وعلى رأسها منابع النفط وطرقه. وتحول حلف بغداد، بقيام الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨، وسقوط الملكية الهاشمية، إلى حلف «السانتو» ـ أو الحلف المركزي الذي ظل قائماً حتى أواخر الستينيات.

وانتهت فترة الأحلاف، ومات جمال عبد الناصر، وتغيّرت مفاهيم السياسة في المنطقة، وكبرت إسرائيل وتمددت، وانتهت المواجهة العسكرية بين العرب وإسرائيل، ووقعت آخر الحروب في العام ١٩٧٣، وتمّ التوقيع على اتفاق كامب دافيد في العام ١٩٧٨، ووقع الغزو الإسرائيلي على لبنان في العام ١٩٨٢، وإذا بكل المعادلات تسقط، ويسقط معها العرب في كل امتحان واجههم.

في المقابل كانت تركيا تتعرض لهزات سياسية بين كل انقلاب عسكري وآخر، وهي تتأرجح بين الديموقراطية البرلمانية وحكم العسكر، وبين الأحزاب العلمانية والحركات الدينية، وبين الكمالية التغريبية والعودة إلى أصولها الإسلامية. وسط هذه التحولات السريعة والمتعاقبة في الداخل التركي، ظلت تركيا تبحث عن حليف ما، تحت أي اسم أو تحت أي ادعاء أو توسل. وكأنها بذلك قد اثبتت أنها الدولة التي لا تستطيع العيش لوحدها. فحاولت

الامتداد شرقاً نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لكن سرعان ما ردت على أعقابها، بعد أن حاولت عبثاً لبضع سنوات، أن يكون لها مركز الثقل فيها، بحكم روابط اللغة والعرق، والادعاء بروابط تاريخية كانت قد فصمت لأكثر من قرن من الزمن.

من بعدها جاءت فكرة الشرق أوسطية، وكانت إسرائيل وأميركا قد طرحتاها بعد بداية حركات مفاوضات السلام، بديلاً عن التضامن القومي العربي. وانساقت تركيا وراء هذه الفكرة كبديل لحلف تبحث عنه. وبدأت حركة ديبلوماسية واسعة في هذا الاتجاه نحو دول الخليج العربية التي كانت تشعر بمخاوف الطوق الشيعي القادم من إيران الثورة الإسلامية. وحاولت تركيا أن ترتدي الثوب العثماني ـ الإسلامي مع هذه الدول وتبيع لها «سنّيتها»، في محاولة لإغواء الخليجيين. ولم تخدم «سنّية» تركيا وضعها الخليجي الجديد، إلاّ باتفاقات اقتصادية محدودة. وأرادت تركيا عن طريق الشرق أوسطية، أن تعيش من جديد هواجس حلف بغداد القديم، باستبدال الأردن أو السعودية بالعراق، في عرضها مجموعة تحالفات على دول الخليج، تراوحت بين المساعدات العسكرية، إلى الاتفاقات الاقتصادية، إلى توريد المياه العذبة مقابل النفط. وظلت هذه الهواجس، هواجس.

□ □ □

وبوقف الفكرة الشرق أوسطية، وبموت مساعي السلام في ظل حكومة نتنياهو على المسارين الأساسيين، الفلسطيني والسوري ـ اللبناني، استدارت تركيا هذه المرة نحو إسرائيل، استدارة جدّية لتكون هي الحليف المرتجى. فمنذ قيام دولة إسرائيل في العام

١٩٤٨، كان في تركيا تيار سياسي قوي، له جذور طورانية وطموحات غربية وتوجهات أوروبية، يؤيد إسرائيل، معلناً عداءه السافر للعرب وللسياسة العربية التحررية والوحدوية في ذلك الزمان. وقد أظهر ـ ويظهر ـ ذلك التيار الذي ما زال فاعلاً في الحياة السياسية التركية، استخفافاً بالأفعال والمواقف السياسية العربية، مستقوياً دائماً بالدعم العسكري والسياسي الأميركي. وكأنه كان يراهن باستمرار على تأصل العجز العربي الذي ازداد كثيراً منذ تلك الأيام. وكان لهذا التيار ـ وما زال ـ بحكم خلفيته الأتاتوركية، توجهات عنصرية واضحة ضد العرب، حكمت نظرية التحالفات عنده.

حتى جاءت إسرائيل في التسعينيات لتقدم لتركيا رغباتها المعادية للعرب بطريقة سهلة. فقد شهدت السياسة التركية تحولات عديدة، داخلية وخارجية، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. أهمها، أن تركيا اليوم تشعر بأمان لم تشعر بمثله منذ عشرين سنة، وهي الحريصة دائماً أن تظهر بمظهر القوة الإقليمية التي يحسب حسابها دائماً في أي تحالف في المنطقة. وكان الذي يعيرها هذا الاعتداد بالنفس، حجم قواتها المسلحة الهائل الذي يبلغ أكثر من نصف مليون جندي والذي يشكل حوالى ضعف حجم قوات اليونان العسكرية التي تشكل الخطر الخارجي الأساسي لها. واليونان، شريكة تركيا في حلف الأطلسي والتي كانت السبب الرئيسي في منعها من دخول الاتحاد الأوروبي، ليست هي «العدو» الوحيد لتركيا. فتركيا ترى في كل من سورية وإيران والعراق الذين يشتركون بحدود طويلة معها، «أعداء» محتملين أيضاً.

لذا ترى تركيا أن شراكتها الاستراتيجية مع إسرائيل، تنسجم مع

أهداف سياستها الخارجية، بقدر ما ترى إسرائيل أن البلدين يحتاجان إلى التعاون لمواجهة خطر خارجي مشترك هو «الإرهاب» الذي تعتبر كل من أنقرة وتل أبيب، أن مصدره إما عربي أو إيراني. وتدرك إسرائيل وتركيا أيضاً خطورة الوضع في قبرص (حليفة اليونان وعدوة تركيا) بعد شرائها صواريخ أرض جو من روسيا، مذكّرة بأن قبرص كانت دائماً مساندة للقضية الفلسطينية وقريبة من سورية. وبالتالي هناك قضية مشتركة، هي ضرورة دعم تركيا في نزاعها القبرصي ـ اليوناني إلى درجة التفكير بإنزال بحري لسفنها في شمال قبرص التركية، وهي دولة لا يعترف بها أحد، سوى تركيا. إضافة إلى أن الشراكة مع تركيا، تسمح لها باستخدام المرافىء التركية المناسبة للغواصات الإسرائيلية الجديدة المزودة برؤوس نووية، كما تسمح لها باستخدام المجال الجوي، مما يعطيها قدرة إضافية على توجيه ضربات إحترازية مضادة ضد سورية وإيران والعراق.

وفي كل هذا لا ينفع التناقض بين ما يقوله نتنياهو أن التحالف الإسرائيلي ـ التركي «هو للتصدي لسورية وإيران»، وبين ما يقوله يلماظ ، في محاولة منه للتخفيف من وطأته، إن هذا التحالف «ليس موجهاً ضد أي دولة من دول المنطقة». فالتحايل على المنطق السياسي لا يجدي.

□ □ □

لعل هذا الموقف يذكّر بقول بزرجمهر عندما سُئل: «مَنْ أحب إليك: أخوك أم صديقك؟ فأجاب: ما أحب أخي إلاّ إذا كان لي صديقاً».

ما أبعد تركيا عن ذلك!



٢ ـ العرب وجيرانهم

قمة لا يريد أن يتسلقها أحد!

■ «قال ملك لوزيره:

ـ ما خير ما يرزقه العبد؟

ـ قال: عقل يعيش به.

ـ قال: فإن عدِمَه

ـ قال: أدب يتحلّى به.

ـ قال: فإن عَدِمَه؟

ـ قال: مال يستره.

ـ قال: فإن عَدِمَه؟

ـ قال: فصاعقة تحرقه وتريح منه العباد والبلاد».□

«المستطرف في كل فن مستطرف»
للأبشيهي

تذكرت هذا الحوار بين الملك ووزيره، وأنا أتأمل مواقف الدول العربية المختلفة من الدعوة لعقد قمة عربية من أجل التضامن مع شعب العراق (لا نظامه) ورفع الحصار والمعاناة عنه.

وينطبق هذا الحوار تحديداً على مقولة الكويت في الدرجة الأولى، التي أصبحت لازمة عند كل تصريح، وهي «ضرورة الإعداد الجيد» للقمة قبل الدعوة إليها. و«الإعداد الجيد» كلمتا حق يراد

بهما باطل. الحق هو أن لا مانع من الدعوة إلى مؤتمر قمة من أجل نصرة العراق. الباطل هو أن نبذل قصارى جهدنا في عرقلة عقد هذه القمة، عن طريق وضع شروط تعجيزية تتطلب «إجماعاً» غير ممكن توفره. وتدخل كلمتا «الإعداد الجيد» في مفردات السياسة اليومية المستهلكة، والتي لا تعني سوى التسويف والمماطلة.

□ □ □

وحديث القمة العربية طويل في بداياته، ويصل اليوم إلى حدود نهاياته. فالمشكلة كما يبدو ليست في القمة التي لا يريد أن يتسلقها أحد، إنما أي نوع قمة ينبغي أن يعقد، بحيث يصبح الإعداد الجيد لها أمراً مفروضاً.

لنتذكر بداية القصة وتباين مواقف الدول العربية من القمة وطريقة عقدها، بعد أن دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد إلى قمة عربية تبحث في الضربات الأميركية ـ البريطانية للعراق في كانون الأول ١٩٩٨. وكانت الدعوة بمبادرة من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وكان موقف الكويت من هذه القمة هو الأخطر والأبرز باستبطانه موقف الرفض لعقد قمة سيكون أمرها محسوماً في التعاطف حتماً مع الشعب العراقي، والتعامل حُكماً مع النظام العراقي.

والكويت، في هذا السياق، أبدت خوفها من أن تؤدي القمة العربية إلى مزيد من «التفكك» العربي ما لم يسبقها إعداد جيد. هنا نتوقف عند ما قاله ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح في تصريح صحافي له: «إن النتائج الإيجابية لا تتحقق صدفة أو خبط عشواء، بل تسبقها بدايات جادة وتحضير جيد واتفاق على أسس مدروسة ومبادىء ثابتة تضمن فاعلية العمل

العربي». لكنه تساءل «هل الاجتماعات التي تعقد بلا إعداد جيد يمكن أن تحقق هذا الهدف أم ستكون سبيلاً لمزيد من الاختلاف والتفرق وبالتالي توسيع الشق وتعميق الهوة».

كان من الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي الست، لم تكن متحمسة لعقد قمة عربية في موضوع العراق، ما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الأكثر حماسة لها والذي قال لزملائه الحكّام الخليجيين في قمة أبو ظبي الخليجية التاسعة عشرة في كانون الأول ١٩٩٨ كلاماً قاسياً بما معناه: «إنهم لا يشكلون بذاتهم وبمن يمثلون «أمة تامة»، وأنه ليس لديهم هوية منفصلة. بل هم بعض العرب، وإن القمة العربية مرجعهم حتى ولو لم تكن ملجأهم، بوصفها أعلى المؤسسات المنبثقة عن الجامعة العربية».

أقل الدول الخليجية حماسة للقمة العربية هما السعودية والكويت ـ قبل التحضير المسبق الجيد لها خشية فشلها في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة العربية ـ لأن فشلها سيزيد الأمور سوءاً. وترى السعودية والكويت في ظل الضغوط لعقد قمة عربية، أن الوضع في العراق رهن بتنفيذ بغداد كل القرارات الدولية، وأن رفع العقوبات عن العراق مسألة يقررها مجلس الأمن. لذلك لا تستطيع الدول العربية أن تتخذ أي قرار مؤثر في هذا الشأن خصوصاً أن تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن هو مطلب لعدد كبير من الدول العربية إن لم يكن لجميعها.

وتسأل مصادر هذه الدول أنه إذا عقدت قمة عربية لبحث تطورات الوضع في العراق، بعد القصف الأميركي ـ البريطاني عليه، فإن

السؤال سيكون: ما هو المطلوب منها؟ هل تقتصر على الدعوة إلى فك الحصار عن العراق؟

واعتبرت المصادر أن حل هذه المسألة في يد الحكومة العراقية عندما تنفذ قرارات الأمم المتحدة. وإذا كان الهدف الوقوف مع الشعب العراقي فكل الدول العربية تتعاطف معه.

□ □ □

وفي اجتماع وزراء التعاون الخليجي في الرياض (١٣/١/١٩٩٩) الهادف إلى بحث صيغة لقبول عقد قمة عربية، أعلن أن دول المجلس تسعى إلى صيغة توافقية متوازنة للتعاطي مع الضربة العسكرية وما خلفته من تداعيات على أساس مجموعة من العناصر هي:

- ١ ـ عدم الدفاع عن الضربة العسكرية أو محاولة تبريرها، بل اعتبارها شكلاً غير مقبول لحل الخلافات والمشكلات والاكتفاء بالإشارة إلى أهمية التزام جميع الأطراف بالقرارات الدولية وضمن الأساليب والقنوات الدولية المعتمدة لتنفيذ تلك القرارات.
- ٢ ـ عدم قبول أي أوصاف على الهجمات الأميركية البريطانية الأخيرة إذا كانت تلك الأوصاف تعكس مواقف سياسية لا تتفق أو تتعارض مع مصالح بعض الدول العربية.
- ٣ ـ عدم تبني الدعوات التي أطلقتها بعض الدول والهيئات والتنظيمات والأحزاب العربية لإنهاء العقوبات الدولية المفروضة على العراق كإجراء عربي من جانب واحد. وبالمقابل تبني صيغة تدعو إلى ضرورة أخذ ما حققه العراق

من انصياع للقرارات الدولية، بعين الاعتبار وضرورة وضع آليات أكثر فاعلية وأكثر حياداً لإنجاز عمليات التفتيش عن الأسلحة بأسرع وقت حتى يصبح بالإمكان رفع العقوبات الدولية.

■ ٤ ـ أن لا يكون مؤتمر القمة أو البيان الصادر عنه منبراً لتوزيع الاتهامات أو الضغوط باتجاه قرارات لا تنسجم مع مصالح دول المنطقة والتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات التي نشأت بعد الغزو العراقي لدولة الكويت والتي أدت إلى وجود ترتيبات أمنية ودفاعية مع بعض الدول الصديقة.

■ ٥ ـ أن لا يعني عدم قبول العمل العسكري الأخير ضد العراق التنازل عن بعض الاستحقاقات الإقليمية والدولية التي يتعين على العراق مواجهتها حاضراً ومستقبلاً. ومن هذه الاستحقاقات العمل على إطلاق سراح الأسرى الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول العربية. وكذلك الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها تهديد أمن المنطقة وحماية واحترام استقلال دولها.

□ □ □

كانت هذه هي الاستراتيجية الخليجية للقمة العربية، في الوقت الذي أعلنت فيه الكويت، بلسان وزير خارجيتها، أنها ستحضر القمة العربية حتى ولو حضرها صدام حسين شخصياً. إن إعلان الكويت هذا لهو أمر مشجع. فللمرة الأولى ـ إذا تمت ـ ستواجه الكويت عبر طاولة الاجتماعات في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، عدوها الأول والتاريخي العراق، ممثلاً بصدام أو بغيره، منذ

بدء اليوم الأول لحرب «عاصفة الصحراء» في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١.

وسط ذلك كله يشترط العراق لعقد قمة عربية «إدانة العدوان الأميركي ـ البريطاني» جملة وتفصيلاً، باتخاذ العرب موقفاً واضحاً وصريحاً ومحدداً من العدوان، «ومَنْ ساند وقدم التسهيلات والمستلزمات والدعم العملي والسياسي لهذا العدوان». وفي هذا الموقف العراقي اتهام واضح لأطراف عربية.

وتشترط السعودية، في الوقت نفسه، عدم إضفاء الشرعية على النظام في العراق، سواء بالاجتماعات الوزارية العربية أو في القمة؟

وللمرة الأولى منذ أكثر من ثماني سنوات، يدعو العراق علناً «إلى حوار متكافىء بين الأطراف العربية ينطلق من حُسن النية تحت خيمة المصلحة العليا للأمة العربية، وبالشكل الذي يعبر عن ضمير الأمة (...) يمكن من إيجاد حلول عملية للمواقف والآراء المختلفة أو المتعارضة لهذا الطرف أو ذاك، لا بإهمال الرأي الآخر والمؤامرات والمناورات التي تجري في الأروقة المظلمة» (١٣/١/١٩٩٩). ويتضح من هذا الموقف أن العراق يرغب باستئناف الكلام ـ أي كلام ـ مع زملائه العرب، أعضاء مجلس دول الجامعة العربية والموقّعين على اتفاق الدفاع المشترك. فالدعوة إلى الحوار بين الأطراف العربية الذي هو الأول من نوعه بالنسبة للعراق، مثيرة للجدل، لأن العراق بفتحه ـ إذا استطاع ـ هذا الحوار، يستعيد صلاته أو بعضها مع الأطراف العربية، في الوقت الذي يكون قد توافر له بحث ما اسماه هو «حلول عملية» لمواقف مجموعة الأفرقاء. أهم هذه «الحلول العملية» هو خروج العراق من عزلته العربية والإصرار على الحضور الدائم لكل المؤتمرات أو التجمعات

العربية، باستدراج مواقف عربية متعاطفة معه دائماً. من تلك الخلفية ربما جاءت الدعوة في البيان العراقي إلى الاستماع لوجهة نظر «الرأي الآخر».

□ □ □

وسط هذه التجاذبات، كان وزراء خارجية مصر والسعودية وسورية واليمن وعُمان يستعينون على أمورهم بالكتمان في اجتماعهم في القاهرة (١٩٩٩/١/١٣) وهو الثاني بعد اجتماع الغردقة الذي تمّ في الأسبوع الذي سبقه من دون بيانات. ولعل السبب هو الدأب على «الإعداد الجيد» التي تتذرع به الأطراف العربية التي لا تريد لقمة عربية أن تعقد، لا من أجل العراق ولا من أجل غيره. لذلك جاءت لهجة الرد العراقي على المشروع السعودي لرفع «بعض» الحظر عن العراق، حاسمة بالرفض. هذا المشروع السعودي الذي سيقدم إلى القمة العربية إذا تبناه مجلس الجامعة العربية هو شبيه إلى حد كبير بالمشروع الفرنسي الذي قدمته فرنسا بشكل غير رسمي إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

وعلى الرغم من عدم وجود موقف عراقي واضح معارض حتى الآن للمشروع الفرنسي الذي هو بمثابة تحديد أفكار استراتيجية جديدة للتعامل مع العراق، على أساس إيجاد نظام جديد للرقابة على التسلح العراقي، مقابل رفع الحظر عن صادرات النفط، برقابة عالية، فإن واشنطن ولندن تتصديان للمشروع الفرنسي، لاعتقاد العاصمتين أن رفع الحظر النفطي عن العراق، يشكل مكافأة لصدام حسين. وخصوصاً أن ثمة مصادر أميركية ـ بريطانية مشتركة تقول إن صدام لا يستعمل حتى الآن «كوتا» النفط المتاحة له ليشتري بها

أغذية وأدوية، وأن موضوع «الغذاء والدواء» ليس بهذا الإلحاح عند صدام، بقدر ما هو أحد أسلحة الدعاية التي برع بها. لذلك لا رفع للحظر من دون التزام عراقي ما، حتى لا يُرى الأمر وكأنه مكافأة لصمود العراق وتصديه.

□ □ □

هنا يلتقي الموقف السعودي مع الموقف الأميركي. فالسعودية لا تريد عن طريق مشروعها إضفاء الشرعية على النظام العراقي، سواء في الاجتماعات الوزارية العربية أو في القمة. فلا أحد يعرف حتى الآن، من بين أساطين الديبلوماسية، كيف يمكن لوفد عراقي ما أن يحضر اجتماعات وزارية دون أن يكون له شرعية تمثيل بلاده ـ أو نظام بلاده، بغض النظر عن رأي الآخرين بهذا النظام؟ كيف يمكن لرئيس ذلك النظام، أو مَنْ يمثله، أن يحضر القمة، دون أن يكون ممثلاً للبلاد المعنية مباشرة بهذه الاجتماعات ومقرراتها والتي سيطلب منها تنفيذها والالتزام بها. كيف نعترف أو لا نعترف بنظام عربي ما في مؤتمر معد خصيصاً من أجل ذلك البلد غير المعترف به. أما الشعب الذي تريد القمة العربية تخفيف معاناته فأين هي القنوات التي يستطيع عبرها أن يتصرف؟ هل الشعب هو الذي يبيع النفط في دكاكين كركوك أو البصرة، أم هو الذي يشتري بها الغذاء والدواء؟ كيف تفرّق القمة بين الشعب العراقي والقيادة العراقية خارج البيانات الرسمية، وما هي وسائلها وطرق تنفيذها؟ هل تقبل الدول العربية بسابقة التفريق بين النظام والشعب، كلما اختلف نظام ما مع نظام آخر؟ اليوم بغداد وغداً عاصمة أخرى! أليس الأمر كله هراء بهراء؟ ألا يحتاج تفسير هذا

الموقف إلى «قمة تشاورية»، لشرح ما أهملته شروح الديبلوماسية حتى الآن؟

وإلاّ، كما قال الملك لوزيره، فصاعقة تحرق هذا المؤتمر وتريح منه العباد والبلاد!

يقول طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، في مقال له في جريدة «الثورة» العراقية «إن الكويت انشئت ككيان من قبل بريطانيا من أجل محاصرة العراق وحرمانه من شواطئه التاريخية التي كانت جزءاً منه منذ عهد السومريين، وكانت كذلك في ظل الدولة العثمانية التي كانت آخر دولة تهيمن على العراق والمنطقة قبل أن ينشأ كيان العراق الحديث في العام ١٩٢١» (١/١٠/ ١٩٩٩).

السؤال الآن، قبل الاسترسال في مزيد مما قاله طارق عزيز في هذا الموضوع: هل يريد صدام حسين بفتحه ملف الحدود العراقية ـ الكويتية مجدداً، أن يجر بيل كلينتون إلى فتح معركة معه، يربح صدام في نهايتها الحرب، وإن ربح كلينتون في بدايتها، المعارك.

لكن الرد السريع على هذا السؤال المستعجل، عن أسباب فتح ملف الحدود مجدداً بين العراق والكويت، هو ببساطة: إن العراق لم يعد يملك من أسلحة الضغط للتوصل إلى قمة عربية يرفع العرب فيها الحصار عنه نهائياً، إلاّ بالعودة إلى ملفاته القديمة الأخطر والأكثر إزعاجاً للكويت ودول الخليج، في غياب القدرة على استعمال الصواريخ أو التهديد بالسلاح. وبفتح ملف الحدود الذي له تاريخ يريد العراق أن يذكر به العرب والعالم، ويستدرجهم مجدداً إلى الغوص في تفاصيله ومتاهاته القديمة. وهذا لصالحه، وقد علمتنا

السوابق التاريخية أن قضايا الحدود تثار دائماً إبان الأزمات، وهي قضايا تؤسس عادة لحروب تبدأ ثم تنتهي ثم تُنسى، ثم سرعان ما تبدأ من جديد.

لا شك أنه بفتح ملف الحدود بين العراق والكويت، فاجأ طارق عزيز دول العالم، وعلى رأسها الكويت، بعد أن اطمأنت هذه الدول إلى أن هذا الملف قد أُغلق نهائياً بعد اعتراف العراق رسمياً بدولة الكويت وبترسيم الحدود بينهما، بموجب ما قامت به لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة، استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٨٣٣ وكان ذلك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤. أما التوقيت فكان بمثابة رد عملي، بعد الرد الشفهي، برفض المبادرة السعودية إلى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والنفطي عن العراق الذي تقدمت به السعودية إلى مجلس التعاون الخليجي، تمهيداً لطرحه في مؤتمر قمة عربي خاص بموضوع العراق ونصرة شعبه (لا رئيسه) بعد الاعتداءات الأميركية ـ البريطانية عليه.

والمبادرة السعودية نفسها، التي رفضها العراق لأنه لم يستشر بشأنها معتبراً إياها غير كافية، جرت وسط تجاذبات حول اقتراح اليمن لهذه القمة، بين دول الخليج من جهة (المنقسمة على نفسها بين الكويت والسعودية والبحرين من ناحية، والإمارات وقطر وعُمان من ناحية ثانية) وبين سورية ومصر وغيرهما من الدول العربية من جهة أخرى. ولأول مرة يخرج وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي من اجتماعهم التشاوري في جدة في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩، من دون بيان مشترك، يعلن عن تأييد رسمي واضح للمبادرة السعودية.

□ □ □

يذكر طارق عزيز في سياق مقاله في «الثورة» العراقية (الذي كان بعنوان «مَنْ يعتذر لمن»)، إشارة إلى طلب دول الخليج اعتذاراً من العراق لغزوها الكويت) «أن الرئيس صدام حسين ليس هو الزعيم العراقي الأول أو الوحيد الذي قال إن الكويت أنشئت لمحاصرة العراق وجعله دولة مغلقة على البحر، وبالتالي إضعافه عسكرياً واقتصادياً، بل إن كل من وصلوا إلى الحكم في العراق منذ العام ١٩٢١ قالوا ذلك». وفي هذا القول ـ بعيداً عن الاسترسال في مقال عزيز ـ تكمن خطورة فتح ملف الحدود، وهو بيت القصيد في عملية الإزعاج التي يقوم بها العراق للكويت والسعودية تحديداً، وبقية دول الخليج تلميحاً، بنكء مشاكل الحدود بينهم والتي مازالت موضع خلافات كبيرة. وحكاية الكيان الكويتي والكيان العراقي، بدأت، وتبدأ مجدداً، عند وصول كل حاكم جديد إلى بغداد. فكل نظام مر على العراق كانت له مطالب في الكويت، من نوع أو آخر. فملف الحدود العراقية الكويتية، ملف سميك وقديم بدىء بترتيب أوراقه من مطلع هذا القرن، ولم ينته بنهايته.

الورقة الأولى في هذا الملف تبدأ من العام ١٩٢٢، عندما تمَّ اجتماع بين ممثلين لنجد (السعودية اليوم) والكويت والعراق. وكانت بريطانيا هي الدولة العظمى المسيطرة على الجزيرة العربية وعلى بلدان الخليج. وكانت الغاية من هذا الاجتماع ترسيم الحدود بين العراقيين والنجديين والكويتيين. وطلب المفاوض العراقي في هذا الاجتماع التاريخي ضم أراضٍ من نجد والكويت إلى العراق. وكان المؤتمر برعاية السير برسي كوكس المقيم السياسي البريطاني المعتمد في الخليج الذي اخترع تسوية لحل إشكال المطالب المتناقضة والمتعارضة بين بعضهم البعض. وكانت التسوية عبر ما

عرف فيما بعد ويعرف اليوم باسم «المناطق المحايدة». وكانت بريطانيا هي التي خططت حدود دول الجزيرة العربية، وقد اشتهرت بتسويات من هذا النوع كانت بمثابة ألغام موقوتة انفجرت عند استقلال هذه الدول. وكانت فكرة المناطق المحايدة، فكرة بسيطة قوامها اقتسام موارد هذه الأرض (النفط عند اكتشافه واستخراجه)، لا الأرض نفسها. وفي الوقت نفسه تكون مناطق عازلة بينهم. وظلت هذه المناطق بؤر توتر حدودية معرضة للانفجار عند أي هزة من الهزات وعلى المستويات كافة.

وانطلاقاً من اصطلاح «المناطق المحايدة» الذي فرضه السير برسي كوكس كانت بداية الألغاز في ترسيم الحدود بين العراق والكويت. أما تلك المناطق فكانت حدوداً وهمية بين البلدين، اعتمدت على آبار المياه التي كانت تزورها القبائل، وحسب ولاء هذه القبائل لأي شيخ من الشيوخ.

وفي العام ١٩٢٣ وضع المعتمد البريطاني جون مور لافتة تعلن الحدود بين البلدين، بعد أن مشى جنوباً عدة خطوات بين آخر بئر مياه وأول نخلة في منطقة صفوان. وأعلن مور أن هذه هي الحدود. لكن في العام ١٩٣٠ أزال المعتمد البريطاني في البصرة اللافتة، وزرع عدداً آخر من النخيل جنوب صفوان، التي أورقت عام ١٩٤٠، فاتسعت الحدود جنوباً.

عند ظهور النفط كان حقل الرميلة إلى الشمال الشرقي من نخيل صفوان. وكان ميناء أم القصر الواقع على الخليج والذي ساعد البريطانيون على بنائه، يقع إلى الغرب من صفوان. وكانت جزيرتا وربة وبوبيان تقعان مقابل أم القصر. وتقاسم العراق والكويت فيما بعد حقل نفط الرميلة. وطلب العراق من الكويت تأجيره

الجزيرتين، لإعطائه متسعاً أكبر من المياه العميقة في الخليج قبالة شط العرب. ورفضت الكويت ذلك، إلى أن جاء الغزو وقد أشار طارق عزيز في مقاله إلى كل هذا، تلميحاً وتصريحاً.

□ □ □

وأصدرت الأمم المتحدة قراراً عن طريق مجلس الأمن بتشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود نهائياً بين العراق والكويت. وصدر قرار مجلس الأمن الرقم ٨٣٣ الذي صادق على نتائج عمل اللجنة في آب ١٩٩٢. واعترض العراق على الخريطة الجديدة للحدود. وقد طار منها حقل الرميلة ونفق ميناء أم القصر وخور عبد الله. أما جنى نخيل صفوان فقد أصبح تمراً لا يؤكل. وإذا بالأمم المتحدة التي ليس من بين مهامها تقسيم الدول، تخضع لتنفيذ المقولة القديمة، بأن الدول المهزومة في الحرب، تدفع عادة جزءاً من أرضها ثمناً لهزيمتها.

في العام ١٩٣٧ وقعت معاهدة بين العراق وإيران تتعلق بتنظيم الملاحة في شط العرب أدت بعد سنوات إلى أزمة خطيرة بين إيران الشاه والعراق، انتهت باتفاق الجزائر في العام ١٩٧٥ الذي وقّعه صدام حسين شخصياً (وكان نائباً للرئيس في حينه) في العاصمة الجزائرية. ما أدى بدوره إلى الحرب العراقية الإيرانية بين إيران الخميني وعراق صدام حسين والتي استمرت ثماني سنوات، وانتهت إلى اعتراف العراق مجدداً باتفاق الجزائر.

في العام ١٩٣٦ دعا الملك غازي بن فيصل إلى استرجاع الكويت للعراق، تحت شعار الدعوة لوحدة الكويت مع العراق. وقد أنشأ محطة إذاعة صغيرة لهذا الغرض، كانت تبث من «قصر الزهور» في بغداد يجري من خلالها تحريض الكويتيين على الوحدة مع

العراق. إلى أن مات الملك غازي بعد حوالى ستة أشهر في العام ١٩٣٧ بحادث سيارة، واتهم الإنكليز بتدبير الحادث.

في العام ١٩٥٨، ما إن أثار عبد الكريم قاسم المشكلة نفسها مع الكويت، وأعلنها قائمقامية تابعة للعراق، وعبّأ قواته المسلحة مهدداً بالزحف نحو الكويت، حتى أنزلت بريطانيا جيوشها في الكويت، بموجب المعاهدة الدفاعية بين البلدين. وجاء بعدها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ليفرض «الحل العربي» بإرسال قوات مصرية ـ سورية مشتركة لتحل محل القوات البريطانية للفصل بين البلدين. وهدأت الأزمة برحيل عبد الكريم قاسم.

في العام ١٩٦٣، وصل حزب البعث إلى الحكم في العراق. وفتح باب أزمات حدودية مع الجيران كلهم. بدأت بإيران، وانتقلت إلى تركيا، عندما ذكّر العراقيون بأطماع تركيا في الموصل، وانتهت في الكويت.

في العام ١٩٦٩، اقترح الإيرانيون صياغة معاهدة جديدة لتنظيم الحدود المائية والبرية مع العراقيين، تحلّ محل معاهدة ١٩٣٧. ورفض العراق اقتراح إيران وشن حملة إعلامية واسعة حول أطماع إيران في العراق.

في العام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ اخترقت قوات عراقية الحدود الكويتية، وأزالت الكثير من المعالم الحدودية، بحجة استرجاع «ما كان الاستعماريون قد اغتصبوه». وضغط العراق لإجبار الكويت على تأجيره جزيرتي وربة وبوبيان لمدة ٩٩ عاماً. ورفضت الكويت.

في العام ١٩٧٥، تمّ توقيع معاهدة بين العراق وإيران، تتخلّى بموجبها إيران عن دعم التمرد الكردي ضد الحكومة العراقية، فيما

يوافق العراق على إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بينهما. وتهرب العراق من تنفيذ التزاماته.

كان موضوع الحدود بالنسبة للعراق منذ ظهوره ككيان مستقل في مطلع هذا القرن، سبباً في النزعة الحربية التي تكونت لديه. فهاجس الحدود لازمه منذ أن تمَّ اندماج ثلاث ولايات عثمانية (بغداد، البصرة والموصل) لم تكن تملك تاريخياً حدوداً إدارية وسياسية واضحة. والسبب ليس تاريخياً بقدر ما يعود إلى الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في العراق والتي عملت على تأجيج مسألة الحدود بصورة مستمرة. فالتاريخ والجغرافيا لعبا دوراً ثانوياً بالنسبة لما لعبته الثقافة السياسية والإيديولوجيات السائدة في تلك الفترات، مستعملة قضية الحدود كقميص عثمان، يلبسه كل نظام حسب قياسه.

□ □ □

يذكرني كل ذلك بالحديث الذي جاء في «مروج الذهب» للمسعودي: «كان عمرو بن عبيد صديقاً للمنصور قبل الخلافة، فجاءه بعد استخلافه ليحاوره في الشؤون العامة ويكاشفه بحقيقة الأوضاع السائدة. فلما أراد الخروج عنه قال له المنصور: لقد أمرنا لك بعشرة آلاف.

عمرو: لا حاجة لي فيها.

المنصور: هل لك من حاجة يا أبا عثمان؟

عمرو: نعم.

المنصور: ما هي؟

عمرو: أن لا تبعث إليَّ حتى آتيك».

صدق عمرو فلا حاجة للعرب إلى القمة وهم على هذا الهزال.
اتركوهم ولا تبعثوا إليهم. فسيأتون

٣ ـ العرب وجيرانهم

البحرين:
لحظة وداع أمير
واستقبال أمير

■ «سأل عبد الملك بن مروان، مسلمة بن يزيد، وكان من المعمرين:

ـ أي الملوك رأيت أكمل؟ وأي الزمان رأيت أفضل؟

فقال:

ـ أما الملوك فلم أرَ إلاّ حامداً أو ذاماً. وأما الزمان فيضع أقواماً ويرفع أقواماً، وكلهم يذم زمانه، لأنه يبلي جديدهم، ويفرّق عديدهم، ويهرم صغيرهم، ويهلك كبيرهم.» □

«حدائق الأزاهر»
لابن عاصم الغرناطي

كانت البحرين أول بلد عرفته في الخليج العربي قبل حوالى ثلث قرن. وكانت البحرين أول بلد فتح عيني على منطقة الخليج وأهميتها، وعلمني مفاتيح السياسة الخليجية. وأحببت البحرين، أرضاً وجزيرة ورجالاً، منذ ذلك اليوم الذي وطأت مطاره الصغير في «المحرق»، قادماً من عدن في العام ١٩٦٦. وكان الراحل الكبير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ـ «حاكم البحرين وتوابعها» كما كان يلقب في حينه، وأمير البلاد بعد الاستقلال ـ أول حاكم خليجي عرفته وجلست في حضرته وتحدثت إليه وصرت من زوار مجلسه، في قصر والده الشيخ

سلمان المتواضع القديم في «الرفاع» بهندسته الهندية ونوافذه العالية والصور الملونة المرسومة على جدرانه، والمراوح التقليدية في سقفه، قبل أن تأتي معالم المدنية الحديثة وتزيله لصالح قصر جديد. فيتغير المجلس ويتغيّر معه الزوار.

وكان الشيخ عيسى، رحمه الله، رجلاً متواضعاً إلى أبعد الحدود. ليس في حضرته أبهة الإمارة ولا ترف السلطة. كان أميراً شعبياً قريباً من الناس، يتصرف ببساطة وتواضع لافتين، يستمع في مجلسه كل صباح إلى مطالب الناس ويستقبلهم ببشاشة ويتسلم عرائضهم. كان يملك شيمة الحاكم الذي يجيد الاستماع إلى صوت المواطنين بكل فئاتهم، مترفعاً عن صغائر الأمور. حتى في الاضطرابات الأخيرة التي عصفت بالبحرين، وبلغت حد العنف، ظل الشيخ عيسى «أمير الشعب». ولم ينقسم الإجماع حوله ولم يختلف البحرينيون على إمارته.

وكانت زيارة الشيخ عيسى عند كل وفادة إلى البحرين، أمراً أساسياً لأي صحافي. ولا أعرف عدد المرات التي استقبلني فيها خلال هذه السنوات، لكنني لا أذكر أنني زرت البحرين، إلاّ وتوجهت في الثامنة صباحاً صوب مجلسه في الرفاع، وعادة برفقة وزير الإعلام أو وزير آخر أو أحد الزملاء أو الأصدقاء. وكان الشيخ يسأل أكثر مما يصرح. ويستفسر من الصحافي القادم من خارج البحرين عن أحوال البلد الذي جاء منه. وكان شغوفاً بالأخبار وبمتابعة الأحداث وسماع التحليلات السياسية. وكانت الجلسة معه تمتد من النصف ساعة إلى الساعة.

وما يذكر أن الشيخ عيسى كان قبل سنوات خلت من المدخنين، قبل أن يقلع عن هذه العادة، ثم يعود إليها، إلى أن أوقفها نهائياً في

سنيه الأخيرة، وهذا من طبيعة المدخنين. وكنا نحن معشر الصحافيين المدخنين تنفرج أساريرنا عندما ندخل إلى مجلسه ونرى مجموعة «المنافض» المنتشرة على الطاولات، فنعرف أن الجلسة ستحلو. كان هذا بالطبع قبل «حملات الاضطهاد» ضد التدخين والتي يتعرض لها المدخنون في أرجاء العالم كافة، باسم الحفاظ على الصحة العامة أو الخاصة، ناهيك بالحفاظ على البيئة وسواها من الادعاءات المعاصرة.

ولا أدّعي على الإطلاق أنني زرت الشيخ عيسى أكثر من غيري من الصحافيين، ولكن عشرات الصور بحوزتي والتي رافقت كل زيارة وتراكمت عبر السنوات تشهد على ذلك. وكنت كلما خرجت من لقاء الشيخ عيسى، وعدت إلى فندقي، أسجل على أوراق صغيرة انطباعاتي وما أظنه معلومة جديدة أو رأياً سمعته منه. ولعل هذه الأوراق تشكل يوماً ما، فصلاً في كتاب. ولم يكن الشيخ عيسى يدلي بأية تصريحات إلاّ فيما ندر. وكان يحيل أسئلة الصحافيين على الوزراء المختصين. وكانت مجمل أحاديثه المنشورة من النوع العام الذي ينشره الصحافي ليبرر زيارته للبحرين ويؤكد أنه قابل أميرها.

وهكذا يمضي القرن ويمضي معه هذا اللاعب الأساسي في الساحة الخليجية طوال ثلثيه، وقد مرت عليه وعلى البحرين، سنوات سمان وسنوات عجاف، لكنه ظل بتواضعه وفهمه السياسي يعرف من أين تهب الرياح، فلا تطيحه ولا بلاده، وخصوصاً أنه عاش في سنواته الأخيرة مجموعة أزمات داخلية وخارجية، استطاع الصمود في وجهها وتجاوزها.

غير أن رحيل الشيخ عيسى سيترك فراغاً كبيراً في حياة بلاده

ويغلق كتاب البحرين في القرن العشرين، ليبدأ عهد جديد بإمارة الأمير الجديد ابنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. ولكن قبل أن نصل ذلك، لا بد من وقفة مع البحرين القديمة فيها ما يذكر عن ماضي الأيام التي ولّت، في محاولة لتحليل وفهم حاضر الأيام الآتية وماذا تحمل لهذه الجزيرة الجميلة. فنفهم بعض ما يحدث في البحرين الجديدة.

□ □ □

ما أضيق هذه الجزيرة الصغيرة وما أوسع أفقها وما أرحب أهلها! منذ أن كانت البحرين «دلمون» في التاريخ القديم تنافس فينيقيا على سواحل الخليج، وحتى اليوم، وهي مركز نشاط سياسي وتجاري كان يشمل كل الجزيرة العربية. وكنت تحار وأنت في البحرين مع مَنْ تتحدث وأين تبدأ وماذا تسأل. وكنت تحار أكثر في فترة من فترات ازدهار البحرين كموقع أساسي من مواقع الاستماع في الخليج إذا أردت أن ترصد عرب الجزيرة والخليج أم فُرس إيران في زمان عرش الطاووس الشاهنشاهي، إلى زمان الثورة الإسلامية اليوم. كانت الحيرة مفادها أن كل الأسئلة مسموح بها وكل الأشخاص يفيضون بالحديث.

فبيني وبين البحرين علاقة صفاء وود تعود إلى أكثر من ثلاثين سنة. (وإن انقطعت عنها في السنوات الأخيرة) ليس فيها إلاّ متعة البحث عن كل جديد من الآراء والتحاليل والأخبار، استطعت خلالها أن أعرف أكثر رجالاتها من قبل أن تصبح هي دولة مستقلة ويصبحوا هم وزراء ومديرين وأغنياء. والصحافي القادم إلى البحرين كان لا بد، بعد أن يزور أميرها، أن يبدأ حديثه من إحدى الجهات الأربع التي تحدد معالم الرياح التي تمر في المنطقة، فتعطيها

اتجاهها الصحيح وسرعتها القصوى ومدارها الحقيقي ومصدرها الأكيد.

في تلك الأيام، كان الراحل الكبير (الذي فقده أصدقاؤه الصحافيون وفقدته البحرين قبل أن تفقد أميرها بأسابيع قليلة) طارق المؤيد وزير الإعلام واحداً من هذه الجهات. عنده كان يبدأ الحديث وعنده كثيراً ما كان ينتهي. فقد استطاع هذا الشاب الذي ترك أعمال أعرق البيوت التجارية في البحرين ليبني خلال سنوات قصيرة مؤسسات إعلامية هي اليوم الأرقى في الخليج عبر موازنة متواضعة ومداخيل أقل تواضعاً، وليحافظ على البحرين كمركز إعلامي للخليج كله، تصب فيه الأخبار وتنطلق منه التحليلات. وكان معظم المراسلين الأجانب ووكالات الأنباء يقيمون هناك، حتى أحداث السنوات الأخيرة.

ومن عند طارق المؤيد لا بد من أن تمر على عشرات الصحافيين البحرينيين الطامحين لإعلام متميز في بلادهم، ليجولوا معك في آفاق السياسة البحرينية والخليجية، محللين الدور البحريني الفريد في الخليج منذ أن وقع البحرينيون في هوس السياسة والتجارة منذ أقدم الأزمان إلى اليوم، رابطين بين الأحداث التي تحيط بالمنطقة وبين ردود فعلها في الخليج وتأثيراتها في البحرين.

ومن الإعلام إلى الديبلوماسية. هنا لا بد أن نقف أمام مفاتيح الولوج إلى قلب الديبلوماسية البحرينية التي جعل منها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية، نموذجاً لما يجب أن تكون عليه ديبلوماسية الدول الصغيرة التي ليس عندها لا مال ولا سلاح في بحر من الدول الكبيرة والغنية، متمنين لو كان الشيخ محمد بن مبارك وزيراً لخارجية دولة أكبر وأقوى، أو لو أنه كان

أستاذاً في علم الوضوح والصراحة الدبلوماسية في إحدى الجامعات الكبرى. أما وجوده في هذا المنصب بعد أكثر من ربع قرن من الاستقلال، فيجعله ثاني أقدم وزير خارجية في العالم بعد الشيخ صباح الأحمد، وزير خارجية الكويت.

ومن الديبلوماسية إلى صناعة الأحلام. الأحلام الكبيرة التي لا يقدر عليها إلاّ أشخاص من طراز يوسف الشيراوي، وزير التنمية والصناعة السابق وأحد المخضرمين في حكومة البحرين حتى العام ١٩٩٥. لا شك أن يوسف الشيراوي ـ مدَّ الله في عمره ـ يملك أحد أخصب العقول السياسية والعملية في كل الخليج. عقله «مدينة ملاهٍ» لكثرة ما فيه من ضجيج وأحلام. تسمعه فتعتقد أن البحرين سان فرانسيسكو أو نيويورك أو حتى ألمانيا الخليج. ينتقل بأفكاره من موضوع إلى موضوع بسرعة تكاد لا تلحق بها. وإذا لم تلتقِ بيوسف الشيراوي فكأنك لم تزر البحرين. ويوسف الشيراوي أحد الأوفياء القلائل لجامعة بيروت الأميركية وهو من أوائل خريجيها من البحرينيين وآخر الآسفين على ضياع مطعم فيصل والأنكل سام القديم، والمفتقد باستمرار لصحبة رفاقه من عجائز رأس بيروت. وأحلام يوسف الشيراوي هي التي أسست صناعة وتنمية البحرين. وهي أحلام كل البحرينيين الطموحين والناظرين لأبعد من الشواطىء الضحلة لجزيرتهم.

ومن الأحلام والأفكار الخلاّقة إلى السياسة وتحليلاتها في عهدة الدكتور علي فخرو، وزير الصحة ومن ثم وزير التربية والتعليم السابق في حكومات البحرين منذ قبيل الاستقلال حتى العام ١٩٩٥، حين خرج منها ليصبح سفيراً لبلاده في باريس ومازال. وهو مخضرم كزميله يوسف الشيراوي يحفظ للجامعة الأميركية

في بيروت، الذي تخرّج منها طبيباً ومعه رعيل من الأطباء «المناضلين» من أمثال جورج حبش ووديع حداد وعشرات سواهم، من مؤسسي الحركات والأحزاب القومية، كل ودّ وحنين. ففيها تعلم السياسة إلى جانب الطب، ودخل في أحزابها، وتشرب الفكر القومي العربي. وكان الحديث مع علي فخرو دائماً حديث جولة أفق في دنيا العروبة والأفكار القومية الضائعة. وكان محللاً واقعياً للأحداث التي مرت وتمر بدول الخليج، بقدر ما كان كثير التمنيات لحياة ديموقراطية وعلاقات أكثر تنسيقاً لدول مجلس التعاون.

وثمة اتجاه خامس، كان من الضروري أن يعرفه ويتحدث إليه الصحافي، هو رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، (شقيق الأمير الراحل) الصريح في رأيه، الأنيق في كلماته، والجريء في واقعيته. والحديث مع الشيخ خليفة هو دائماً حديث يخرج منه الصحافي برأي أو خبر.

□ □ □

ومن الأشخاص إلى الأفكار، إلى الواقع الذي تعيشه البحرين يوماً بعد يوم في ظل ظروف سياسية صعبة تحيط بها من كل جانب، ومتغيرات تتبدل بسرعة كبيرة. لقد تعرضت البحرين بسبب فوضى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت في إيران، إلى ضغوطات عديدة ابتداءً من زمن الشاه ومطالبته بها، وصولاً إلى قيام الثورة الإسلامية. وقد ساهم ذلك في إعادتها إلى دائرة الصراع السياسي التي كان يفجرها نظام الثورة الإيرانية بين حين وآخر في محاولة لتخفيف الضغط عليه من الداخل. فإذا به يفتح ملف عروبة البحرين في العام ١٩٧٩، تارة باسم الدفاع عن حقوق

الشيعة، وتارة أخرى باسم تاريخ الأمبراطورية الفارسية قبل مئات السنين. وحيناً كان آية الله صادق روحاني يهدد بضم البحرين مجدداً إلى إيران، وحيناً آخر يدعو آية الله حسين علي منتظري حكام البحرين إلى «اتباع طريق الإسلام» خوفاً من مصير «أسوأ من مصير الشاه».

لعل البحرين هي البلد الوحيد الذي قرر عروبته وقوميته بإشراف دولي ساعة امتحن ولاؤه الوطني. لقد حسم شعب البحرين هذا الموضوع، تاريخياً وسياسياً، عام ١٩٧٠. حتى الإيراني الأصل الموجود في البحرين منذ مئات السنين قال لمندوب الأمم المتحدة في حينه: «أنا لست بعربي. لكنني بحريني والبحرين جزيرة عربية». لذلك فإن ما يجري في إيران يؤثر بشكل مباشر في المنطقة ككل. وليس هناك مكان كالبحرين تشعر فيه بتفاعل الهزات الإيرانية كبيرها وصغيرها. وإذا سألت في البحرين عن موقف إيران من دول الخليج العربي، لجاءك الجواب: ولكن أولاً ما هو موقف إيران من إيران. وإذا سألت أيضاً عن القلق الذي تسببه السياسة الإيرانية للمنطقة الخليجية لجاءك الجواب قبل ذلك: نحن في المنطقة قلقون على إيران وليست إيران هي مصدر القلق. إن عرب الخليج هم الذين يحملون الهموم الإيرانية وليس العكس.

وفي البحرين تسمع التساؤل التاريخي: من هم أصدقاؤنا ومن هم أعداؤنا. في الماضي كان الاتحاد السوفياتي وحده يعرف أصدقاءه ويقف إلى جانبهم. وكان يصنف في الخليج في خانة الأعداء. أما اليوم فليس هناك من يميّز الأصدقاء من الأعداء. العرب يحبون أن يعرفوا دائماً من هو العدو ومن هو الصديق. الولايات المتحدة مزدوجة الولاء بين العرب وأعدائهم. هناك شبه قناعة أن أميركا لا

تميز أصدقاءها من أعدائها ولا تعرف حتى مصالحها. فرنسا وحدها من ضمن مجموعة الدول الغربية التي حددت صداقتها بالعرب ووقفت مع مصالحها عندهم. أما بريطانيا، الدولة التي حكمت الخليج من القرن الثامن عشر، فهي اليوم مجرد ذيل لأميركا.

عرب الخليج لا يحبون ازدواجية الولاء. حاملات الطائرات الأميركية والبريطانية والقطع البحرية الغربية التي تجوب مياه الخليج تسمع تحركاتها وأنت تقف في «ميناء سلمان». كما تسمع قنابلها وهي تقصف العراق. كذلك تسمع سخرية الكلام البحريني عن العملاق الذي يملك قدمين من طين. لا أحد يصدق أن أميركا ستقف مع أصدقائها، إذا كان لها أصدقاء، حتى بعد إرهاصات حرب «عاصفة الصحراء» وحصار العراق. ويضيف البحرينيون أن حماية مصالح أميركا لا تبدأ من على ظهر حاملة طائرات تقف بوقاحة على سواحل الخليج، انطلاقاً من بحر العرب ومضيق هرمز، وصولاً إلى سواحل الكويت، حتى خليج البصرة.

□ □ □

إن اضطرابات البحرين التي بدأت في خريف ١٩٩٤، لم تكن أزمة بحرينية بالمعنى المحلّي المجرّد، بقدر ما كانت أحداثاً مكانها ومسرحها في البحرين، وموجّهة ضد الأوضاع الخليجية بشكل عام. فالبحرين، مجتمع مسالم ومتآلف منذ القِدم. وآل خليفة، الأسرة الحاكمة، غير مختلف عليها بين البحرينيين، سنّة وشيعة. فهم منذ أن جاؤوا إلى البحرين من الزبارة في جنوب شبه جزيرة قطَر في العام ١٧٨٣ (أي قبل حوالى ٢٢٥ سنة)، مراعون لأوضاع البحرين الخاصة. لكن الذي حدث في البحرين أنه لما قامت الثورة الإيرانية في ١١ شباط ١٩٧٩، خافت دول الخليج

من المد الإسلامي الشيعي الذي مثّلته ثورة آيات الله في طهران، وأخذت تضغط على النظام في البحرين التي يشكل الشيعة نسبة كبيرة من سكانها البالغ عددهم حوالى ٣٥٠ ألف نسمة، بهدف عزل الشيعة عن مسار الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد وعدم إشراكهم في وظائف الدولة، خوفاً من تعاطفهم مع إيران. وبهذا العمل الأخرق، تم بشكل غير مباشر، رمي شيعة البحرين، في أحضان إيران.

عبر التاريخ، كان للشيعة مظالم في البحرين. وهذه المظالم تعود إلى غياهب تراث الدولة الفاطمية وقيام دولة القرامطة فيها. ولكن هذه المظالم كادت تختفي في الستينيات والسبعينيات، ومع عهد البحبوحة المالية والطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ العام ١٩٧٣ إلى العام ١٩٨٣. ففي غضون عقد كامل من الزمن، غطت الوفرة المالية الفوارق بين الطائفتين وأسكتت الكثير من المطالب. إلى أن حدث الهبوط الاقتصادي في الخليج وتدهورت أسعار النفط وبدأ شحّ المال. وأخذت الضائقة الاقتصادية تصيب أول ما تصيب من ليس له نفوذ سياسي في البلاد. فأصابت بسهامها شيعة البحرين.

وازدادت أعباء البحرين الاقتصادية عندما تفجّرت قضية الحدود بينها وبين قطر إثر الخلاف بينهما على جزيرة «حوار» وجزيرة «فشت الديبل»، بازدياد نفقات التسلح، مما ألهى الدولة عن التطلع إلى مشاكلها الأخرى. وقفزت موازنة الدفاع في البحرين، من أرقام متواضعة لجيش صغير لا يذكر، إلى ١٠٠ مليون دينار في العام ١٩٩٤. وبسبب هذه المشكلة رزحت البحرين تحت ضغط اقتصادي جديد. وما زالت قضية الخلاف الحدودي على الجزر،

مدار دعاوى قانونية وتحكيم تنظر فيها محكمة العدل الدولية في لاهاي، حتى الآن.

□ □ □

كان لاضطرابات البحرين أسباب أساسية ثلاثة، كلها داخلية. وما ذكر عن تدخل خارجي، جاء ملحقاً بهذه الأسباب، وعاملاً مُستغِلاً لها. والأسباب هذه هي:

- □ **أولاً**: الوضع الاقتصادي السيىء في البلاد والذي ازداد سوءاً منذ حرب تحرير الكويت في العام ١٩٩١، إذ تمثل في ارتفاع البطالة في البحرين وازدياد العمالة الأجنبية المستوردة من مختلف أنحاء العالم (الآسيوية في غالبها) التي زاحمت أهالي البلاد في لقمتهم.
- □ **ثانياً**: الوضع الطائفي المتدهور بين السنّة والشيعة من أهالي البحرين الذي ازداد أيضاً تدهوراً منذ حرب «عاصفة الصحراء»، وكانت معالمه قد بدأت تظهر في الحرب العراقية ـ الإيرانية، مما دفع إلى التمييز بين الطائفتين على حساب حرمان الشيعة من فرص العمل، أو التساوي على الأقل مع السنّة.
- □ **ثالثاً**: الوضع الاقتصادي المتردي لغياب أي نوع من أنواع الحياة السياسية منذ تعطيل دستور ١٩٧٠ (في العام ١٩٧٥) الذي أقرّ مبدأ مجلس وطني منتخب وحكومة خاضعة للرقابة والمساءلة والاستجواب.

وقد تحرك الشارع أول ما تحرك في البحرين في صيف ١٩٩٤، عند المطالبة بالدستور التي تعاطف السنّة من الطبقة الوسطى وما دون، فيها مع الشيعة. كذلك تعاطف معهم المثقفون السنّة من محامين وأساتذة مدارس وجامعات. وعلى الرغم من أنه ليس للشيعة نفوذ

اقتصادي يتماشى مع حجمهم السكاني، إلاّ أن الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ظل رمزاً لكل البحرينيين غير مختلف عليه وفوق الجميع. وأبقى الأمير أبوابه مفتوحة لكل أهالي البحرين، سنّة وشيعة، محاولاً التقريب بين كل الفرقاء واستيعاب المطالب والخلافات. ولم يغضب الشيخ عيسى إلاّ عندما بدأ التخريب في الشوارع وإحراق المدارس وقتل عناصر الأمن. وعلى الرغم من ذلك ظل الأمير محتفظاً بشعرة معاوية، يرخيها أكثر مما يشدّها.

ولم يكن الشيخ عيسى - رحمه الله - ضد الاستماع إلى مطالب الناس، إنما رفض أن يبحث في هذه المطالب تحت سيطرة الغوغاء على الشارع، وخاصة بعد حوادث التخريب التي وقعت في الأرياف والقرى الشيعية، من حرق وسرقة وقتل. فقد كان همّه أن يحمي هيبة الدولة أولاً. وهكذا رفضت السلطات أن تفاوض المعارضة ما دامت عناصرها تقوم بعمليات تخريب. ولجأت الحكومة إلى حملة اعتقالات واسعة بلغ عدد المعتقلين في مرحلة من مراحلها أكثر من ثلاثة آلاف شخص. والجدير بالملاحظة أن «عمليات التخريب» التي عرفتها البحرين طوال أشهر الاحتجاجات، لم يستعمل فيها السلاح إطلاقاً، ولم تجد أو تصادر قوات الأمن قطعة سلاح واحدة ما عدا «قنابل مولوتوف» وحجارة وبنزيناً وعصياً وقضباناً، وهي كناية عن «السلاح الشرعي» للجماهير المقموعة.

□ □ □

كلام كثير كنت تسمعه في البحرين في سالف الأيام عن التعاون الخليجي. فالبحرينيون يعتبرون أن دول الخليج تتمتع بأنظمة سياسية

واقتصادية متشابهة كما تتمتع بأوضاع جغرافية واجتماعية متقاربة. لذلك يجب العمل على التنسيق دورياً وبشكل منتظم بينها. وإذا كان العراق ما برح يمثل مشكلة دائمة في الخليج، فقد أصبح «المشكلة» بعد غزو الكويت في صيف ١٩٩٠ وسيظل كذلك لزمن طويل قادم.

وأمن الخليج، ماذا تسمع عنه في البحرين؟ لقد أصبحت قضايا الأمن في العالم معقدة إلى درجة أن ليس هناك دولة في العالم قادرة على حماية نفسها بنفسها. حاولت دول الخليج، أن يكون لها دفاع عسكري موحد. لكن الخطة الخليجية لم تتم. وخطط الدفاع اليوم إما أن تكون من ضمن استراتيجية إقليمية أو من ضمن استراتيجية دولية. والدفاع الإقليمي مرتبط دائماً بدولة كبرى أو بكتلة من الكتل. ولا تستطيع دولة من الدول اليوم الدفاع عن نفسها بمعزل عن جيرانها. كان هذا الكلام في الماضي. أما اليوم، فقد حلّت أميركا هذه المشكلة وأصبحت هي الدولة الحامية.

كان الحديث في الماضي عن الدور الأميركي في الخليج يصل إلى أن لا جديد فيه، بعيداً عن الرغبة بأن تبقى دول الجزيرة العربية خارج الصراع بين الدول الكبرى، وبعيداً عن الرغبة في إقامة علاقات متينة على أساس مصلحة الأطراف المشتركة. لكن اليوم وبعد أن أصبح هناك دولة واحدة كبرى، فلم يعد يثق أحد بالدور الأميركي ولا أحد يعرف تماماً أين مصالح أميركا ومع مَنْ.

□ □ □

كنت تسأل في البحرين في أواسط السبعينيات عند بدء الحرب الأهلية اللبنانية، ومن بعدها في الثمانينيات، عن دور جزيرة الخدمات. فيأتيك الجواب أن البحرين لم تحاول أن تأخذ مكان

بيروت. ولو حاولت لفشلت. فالبحرين لا تريد أن تكون سنغافورة الخليج. لماذا؟ لأنها تعرف أن حجمها وإمكاناتها لا يسمحان بذلك. ولأنها لا تريد أن تصبح كبيروت بالنسبة إلى العالم العربي، شيئاً نادراً خارجاً عن المألوف، ولا تريد كذلك أن تصبح كسنغافورة بالنسبة إلى جنوب شرق آسيا، شيئاً صعباً يتحدى يومياً كل ما يحيط به. فإن البحرين تريد أن تبقى ـ بكل شخصيتها المتميزة وخلفيتها الفريدة من نوعها ـ جزءاً لا يتجزأ من الخليج، لا أكثر تقدماً من بعض دوله ولا أكثر تخلفاً من بعضها الآخر. تريد أن يسمح لها في بعض ما لا يسمح لغيرها، شرط أن يكون غيرها غير قادر عليه أو لا يريده، ولأنها تستطيع استيعابه، أكثر من جيرانها. لقد أصبح هم البحرين في فترة من الفترات أن تنفي عن نفسها صفة التفوق، حتى لو وجدت.

أما الجسر الذي ربط بين البحرين والسعودية وانتهى بناؤه في العام ١٩٨٧ وكان مشروعاً مستقبلياً، فقد أصبح جزءاً من جغرافية البلاد وكأنه أنشئ من عشرات السنين. وإذا كان الظن أن السعوديين سيفدون بالآلاف إلى البحرين في عطلة نهاية الأسبوع، فقد اتضح أن البحرينيين هم الذين يعبرون الجسر بالمئات كل يوم. فالبحرين جزيرة ضيقة ملَّ سكانها من حدودهم الصغيرة، ويريدون الانفلات إلى عرض الصحراء. ولأن البحرينيين أقل دخلاً، فقد وجدوا في المنطقة الشرقية فرصة التغيير والتسوق الأرخص سعراً اللذين يبحثون عنهما.

□ □ □

في موضوع الديموقراطية، يقول البحرينيون إنه لو كان عندهم المال لكان عندهم الديموقراطية. ويضربون مثلاً في المقارنة بينهم وبين

الكويت التي لولا المال الذي تملكه لما توافرت لها الديموقراطية التي تمارسها. فالحياة البرلمانية التي تعيشها الكويت بعد التحرير، من إجراء انتخابات وقيام مجلس أمة وعودة إلى الحياة الدستورية، سببها الأساسي توافر المال الذي وفّر لها حرية الاختيار. وبالتالي فهي لا تخاف الدول الخليجية الأغنى منها في هذا المجال لأنها ليست في حاجة مالية إليها. بينما البحرين دولة فقيرة تحتاج إلى مساعدة الجيران الأغنياء. وبالتالي لا تستطيع أن تلعب بورقة الديموقراطية، ما دامت هذه الورقة مرفوضة لدى الجارة الكبرى التي يربطها بها جسر لا تمر عليه الانتخابات ولا يمر عليه الدستور ولا تمر عليه المشاركة الشعبية، ولا يمكن أن تمر عليه أي حركة احتجاج ضد النظام.

ولسان حال البحرينيين يؤكد أن المال يعطيك الحرية، وبالتالي يمكن أن يعطيك الديموقراطية، إذا توافرت الإرادة الشعبية وتوافرت التقاليد الليبيرالية في مجتمع قبلي كالمجتمع البحريني. لذا يرى أركان النظام في البحرين، أن تجربة مجلس الشورى المعيّن، هي تجربة منسجمة مع تجارب مجالس الشورى الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، وكلها مجالس مختارة من قبل الحاكم وليست منتخبة. فالنمو «الديموقراطي» في البحرين يجب أن يبقى متساوياً مع نمو باقي دول الخليج، لا سابقاً له. أما الكويت فهي حالة استثنائية وفّرتها سابقة تاريخية عند الاستقلال، وحصّنها المال. وعندما حاول آل الصباح التلاعب بها، ارتدعوا عنها عندما واجهتهم المطالب الشعبية العارمة والضغوط الأميركية المتتالية. وهذا أمر غير متوافر للبحرين.

□ □ □

هموم البحرين ليست قليلة. لكن هذه الجزيرة الصغيرة القليلة الموارد، المرمية على الساحل الشرقي للخليج العربي، إذا كانت لا تملك من ثروات الخليج التقليدية شيئاً، فهي إنما تملك أضخم الثروات: الإنسان.. وإذا كان المحار لم يعد من زمان يحمل اللؤلؤ، وآبار النفط قد جفت، فإن البحرين مازالت منبع الرجال. ومنذ غياهب التاريخ وهي لا تملك إلا الرجال.

فأهل البحرين يعرفون أن أزمة بلادهم هي ـ أولاً وأخيراً ـ أزمة المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي، مدركين أنهم مقبلون على القرن الواحد والعشرين في ظل أمير جديد يأملون منه الاعتراف أن الزمان يتقدم والعالم يتغيّر. فالبحرين بلد يعلن عادة عن مشاكله لأنه بلد صغير، لا أسرار فيه، يعيش فيه شعب حضاري، حي، مالك لتاريخ عريق في الانتفاضات والثورات.

ولعل لسان حال شعب البحرين ورجاءهم من أميرهم الشاب الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الأمير الثاني لدولة البحرين المستقلة، هو لسان حال ورجاء الأمير أسامة بن منقذ في «لباب الآداب»، عندما روى ما قاله له أحد الحكماء:

«يجب على السلطان أن يعمل بثلاث خِصال:

تأخير العقوبة في سلطان الغضب، وتعجيل مكافأة المُحسِن، والعمل بالأناة فيما يحدث.

فإن له في تأخير العقوبة إمكان العفو. وفي تعجيل المكافأة المسارعة في الطاعة من الرعيّة. وفي الأناة انفساح الرأي واتضاح الصواب».

ونِعْمَ هذه الخصال في خافق البرّين وسلطان البحرين!

٤ ـ العرب وجيرانهم

ليبيا:
بلاد الزمن البطيء
والصبر الجميل

■ «تكلم ابن السمّاك يوماً وجارية له تسمع، فلما دخل عليها قال لها:

ـ كيف سمعتِ كلامي؟

قالت:

ـ ما أحسنه لولا أنك تكثر ترداده!

قال:

ـ إنما أردده ليفهمه من لم يفهمه.

قالت:

ـ إلى أن يفهمه من لم يفهمه قد ملّه من قد فهمه!»□

«لباب الآداب»
للأمير أسامة بن منقذ

الزيارة الأخيرة التي قمت بها إلى ليبيا كانت في أيار من العام ١٩٩١. وكنت قبل ذلك قد زرت ليبيا حوالى أربع مرات ـ لم أعد أذكر مواقيتها تماماً ـ منذ ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩. وعند كل زيارة كنت أعود بانطباع مختلف عن الزيارة التي سبقتها، من دون أن أنسى الانطباعات التي كانت تتركها الزيارات بمجملها. ولما كان هناك فارق سنوات بين الزيارة والزيارة، كانت كل زيارة تختلف عن الأخرى، وأرى فيها أشياء جديدة وغريبة. وأعتقد أنني واكبت ليبيا وتطورها خلال

الثلاثين سنة الأخيرة. ومن ذكرياتي أن المرة الأولى التي قابلت فيها الأخ العقيد معمر القذافي كانت على ظهر باخرة راسية في ميناء مصراته الساعة السادسة صباحاً، بعد انتظار بدأ في الساعة الواحدة صباحاً، واختتم بلقاء انتهى في الثامنة صباحاً. كان ذلك في ربيع العام ١٩٧٨. وأجريت في هذا اللقاء أول حديث صحافي مع الزعيم الليبي، نشر في حينه في جريدة «المنار» اللندنية المحتجبة.

ومرت الأيام، حتى كانت الزيارة الأخيرة. ففي العاشر من أيار ١٩٩١، وصلت طرابلس قادماً من لندن عن طريق زوريخ. كان ذلك قبل الحظر الجوي وقبل تعقيدات الأزمة الليبية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي طالت عشر سنين. وكنت في هذه الزيارة برفقة الكاتب والمفكر الليبي الكبير الصديق الراحل الصادق النيهوم. وكان الصادق النيهوم ـ رحمه الله ـ المقيم في جنيف، قد سبقني إلى طرابلس بعدة أيام. وفي الأسبوع الذي قضيته في ليبيا، أسعدتني الظروف بلقاء الأخ العقيد مرتين، في مكانين جغرافيين مختلفين من أنحاء ليبيا. مرة في خيمته الشهيرة في مكان قريب من طرابلس، والمرة الثانية في معسكر في مدينة سرت. ولم يكن هدف زيارتي هذه، إجراء حديث صحافي مع العقيد. كان الهدف من الزيارة ـ كما اكتشفت لاحقاً ـ هو مجرد التحدث فالنقاش معي ومع الصادق النيهوم، حول أمور الثقافة والكتب والرقابة والحريات، وكأنه كان يرغب بمحاور من خارج الحدود. وكان كل لقاء يستمر عدة ساعات.

وكانت مجلتي «الناقد» في حينه واسعة الانتشار في ليبيا، لعدة أسباب، أهمها كتابات الصادق النيهوم فيها، ولموقفها التقدمي العلماني العربي القومي من قضايا السياسة والثقافة في العالم

العربي. وكانت تحظى باهتمام كبير من جمهرة القرّاء الليبيين، ومساهمات العديد من الكتّاب الليبيين فيها، حتى إن البريد الليبي الذي يصل إلى المجلة كان يكفي وحده لإصدار عدة أعداد.

لحقت بالصادق النيهوم إلى طرابلس في العاشر من أيار ١٩٩١، وصادف يوم جمعة، قادماً من لندن عن طريق زوريخ بالطائرة السويسرية. ولما وصلت إلى مطار طرابلس اكتشفت أن حقيبة ملابسي لم تصل معي، نتيجة التأخير الذي حصل في طائرة لندن. وصلت إلى الفندق الكبير في طرابلس كمسافر من دون حقيبة. ولما سألت في المطار متى تصل الحقيبة؟ قالوا لي في الرحلة القادمة للطائرة السويسرية بعد ثلاثة أيام. فسلمت أمري إلى الله، ومنيت النفس بأنني سأستطيع شراء بعض الأغراض الأساسية من السوق إلى أن تعود الحقيبة. لكنني سرعان ما أدركت أن اليوم الجمعة، وهو يوم عطلة رسمية في ليبيا، والمحال مغلقة في أسواق طرابلس، فقلت في نفسي لننتظر حتى غدٍ السبت. لكن عند سؤالي متى تفتح الأسواق السبت وأين أستطيع أن أشتري حاجاتي؟ قيل لي إن الأسواق مغلقة أيضاً يومي السبت والأحد وربما الإثنين أيضاً، لأن اللجان الثورية الشعبية مجتمعة في مؤتمرها السنوي، ولا أحد يعرف متى تنتهي اجتماعاتها، والمؤتمر تحقيق لمقولة الشعار المرفوع في أنحاء البلاد الذي يقول: «اللجان في كل مكان».

□ □ □

أسلمت أمري إلى حقيقة أن ليس هناك من متجر مفتوح لبضعة أيام. فقلت لأرخي لحيتي وأرسل ثيابي التي ألبسها إلى الغسيل في الفندق، وأنتظر بضع ساعات حتى تعود. ودبَّ الأمل فيَّ عندما قيل لي إنه إذا كانت المتاجر مقفلة فقد أجد حاجتي عند تجار

الشنطة الذين يفردون بضاعتهم في «بسطات» على الأرصفة في السوق القديم. ولم أكن أتوقع هذه المشاكل الصغيرة المربكة في بدء الرحلة الليبية. إلاّ أن الذي لم أتوقعه حتماً، أن يقرع باب غرفتي - ولم يكن مضى على وصولي إلى الفندق أكثر من ساعتين - أحد مساعدي العقيد معمر القذافي، ليقول لي إن الأخ العقيد ينتظرك أنت والصادق النيهوم الآن، وعلينا السير فوراً للقائه. ولما لم يكن بين يدي ما ألبسه أو أفعله، حسمت أمري وقلت في نفسي إنني سأعتذر للأخ العقيد عن قيافتي عند الوصول إليه، ولعله يقدر الموقف. في هذه اللحظة اختفى النيهوم من الفندق. وكان علينا أن ننتظر حتى يعود. ولما عاد بعد حوالى ساعة انتظار، وشاهدته مرتدياً «الجينز» مع قميص وقبقاب في قدميه، أدركت أن ملابسي شبه الرسمية «المجعلكة» قد تكون أكثر مما تتطلب المقابلة. كما أدركت فيما بعد، أن موضوع البدلة الرسمية ورباط العنق ليس له تلك الأهمية لدى المسؤولين، كباراً وصغاراً، في ليبيا.

ركبنا السيارة وسرنا مسافة ساعة، قبل أن تنحرف السيارة عن الطريق العام إلى طريق ترابي، وصلنا منه بعد رحلة قصيرة إلى خيمة كبيرة يحيط بها عدد من الجمال والأغنام ترعى خارجها. وسمعنا أهازيج عالية ورأينا عن بعد، وكأن الخيمة مملوءة بالناس والأغنام معاً. ولما دخلنا الخيمة وجدنا أنهم يقصّون صوف الأغنام، وأن الأهازيج هي جزء من تقاليد جزّ الصوف التي تتم في هذا الوقت بين نهاية الربيع وبداية الصيف من كل سنة. وبينما غبار الصوف يملأ جو الغيمة، كان معمر القذافي جالساً على كنبة طويلة، وإلى جانبه رجل أفريقي في لباس مدني أنيق ووراءه يقف ضابط أفريقي بلباس عسكري وعدد كبير من النجوم والأوسمة

التي تلمع على كتفيه وصدره وقبعته. وعرفنا أنه رئيس دولة بوركينا فاسو. أما بقية الناس فكانوا جالسين على الأرض فوق مجموعة سجاجيد مفروشة على اتساع رقعة الخيمة.

لما وقف العقيد مصافحاً ومرحباً، لاحظت أنه كان يرتدي لباس وحذاء الرياضة. فبادرته ونحن ما زلنا وقوفاً بالاعتذار عن قيافتي لأن حقيبتي لم تصل معي. ابتسم العقيد وسألني إذا كنت قدمت بالطائرة الليبية إلى البلاد. فقلت له: لا، بالطائرة السويسرية. عندئذٍ ضحك العقيد وقال لي: اطمئن. ما دمت قد قدمت بالطائرة السويسرية فإن حقيبتك ستصلك، لأنك لو قدمت بالليبية، لأكدت لك ضياع الشنطة. وضحك الحضور وأجلسني أنا والصادق النيهوم على الأرض في مواجهة الكنبة التي كان جالساً عليها. وخلق هذا الحوار القصير جوّاً من المرح ازدادت فيه الأهازيج وارتفعت الأصوات بشيء يشبه الغناء. ويبدو أن ذلك قد لفت نظر الضيف الأفريقي، فسأل المترجم الليبي الجالس على الأرض بالقرب منه أن يترجمه إلى الفرنسية. وما أن تمَّ ذلك حتى ضحك الزعيم الأفريقي من كل قلبه، وأخذ يشارك بالأحاديث العامة التي كانت تدور بالخيمة. وظهرت بعد وصولنا بفترة قصيرة، مجموعة طناجر وضعت على الأرض وتنوعت بين اللحم والمرق والخضرة والأرز. شارك الحاضرون في الوليمة بأيديهم بشهية واضحة، بما في ذلك رئيس جمهورية بوركينا فاسو والضباط والمرافقون له. كانت الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، وكانت تلك وجبة الغداء.

كان كل أركان الدولة، من وزراء وأمناء ورؤساء لجان ومسؤولين، موجودين في تلك الخيمة. ودار الحديث بشيء من التحريض مني ومن النيهوم، في قضايا الثقافة ومشتقاتها، دون أن ندخل في

السياسة مباشرة. واستمر الكلام سجالاً، وكان العقيد يتدخل فيه بين حين وآخر. إلاّ أنه لعب بالفعل دور المستمع الجيّد. وانفضت الجلسة عند المغيب، حين طلب الزعيم الليبي الاختلاء بضيفه الزعيم الأفريقي. وخرج الناس والأغنام من الخيمة، والأهازيج الفولكلورية مستمرة.

□ □ □

كان اللقاء الثاني مع العقيد معمر القذافي، في سرت، على بعد حوالى ثماني ساعات بالسيارة من طرابلس، حين استقبلنا في الساعة الثانية صباحاً من اليوم التالي، في غرفة صغيرة في المعسكر، وهو بلباس يشبه لباس الطوارق. كان في الغرفة كرسيان، جلس هو على واحد منهما وأنا على الآخر. أما الصادق النيهوم فجلس على الأرض. وفي طرف الغرفة كان هناك بابور كاز وركوة قهوة وإبريق شاي. وكان أحد مساعديه يعد القهوة والشاي لنا.

دار الحديث في معظم عناوينه الرئيسية كسابقه في إطار الشؤون الثقافية وشجونها. وطرحت عليه موضوع الرقابة وضرورة أن يسعى إلى إلغائها كخطوة تنويرية نحو الوحدة العربية. وأضفت لعله من المفيد أن يدعو إلى مؤتمر شعبي أو ندوة للكتّاب والمؤلفين والأدباء العرب من مختلف أنحاء الوطن العربي في مكان ما من ليبيا، للبحث في موضوع واحد فقط، هو رفع الرقابة عن الكتب والصحافة. ثم يُحيل هذا المؤتمر توصياته إلى جامعة الدول العربية وتقوم ليبيا بدعمها ساعية إلى تبني التوصيات والعمل على إقرارها. كما يستعمل العقيد ما لديه من نفوذ، ليكون الموضوع ـ لأهميته ـ أحد بنود جدول الأعمال في أية قمة عربية مقبلة. ودخلنا في نقاش حول أطر الممكن والمستحيل في موضوع الرقابة، وماذا ستجره على

المواطن العربي من إدراك لما يجري في العالم من بحوث وأفكار وآداب وعلوم.

وانتقل الموضوع إلى غياب المراجع العربية والترجمات الراقية، وإلى عدم وجود موسوعة عربية (وكانت فكرة الموسوعة أحد أحلام الصادق النيهوم التي لم تتحقق) تستقي منها الأجيال الشابة معلوماتها في زمن انحسر فيه تعلّم اللغات الأجنبية في المدارس والجامعات العربية. واستمر الحديث في هذا الإطار، وكان ودياً ومنعشاً، حتى الخامسة صباحاً. وودّعنا العقيد مع وعد بلقاء آخر معه لمتابعة الحوار والنقاش في هذا الموضوع، قبل سفري، لم يتم. وعدنا في صباح اليوم التالي إلى طرابلس[1].

□ □ □

بدأت بهذه الرواية الشخصية عن آخر زيارة إلى ليبيا، هذا البلد ـ الظاهرة، وعن قائدها العقيد معمر القذافي، هذا الزعيم الفريد من نوعه من بين زعماء وقادة البلاد العربية ـ بل ربما العالم ـ محاولاً أن أرسم للقارىء صورة إنسانية لهذا الرجل، ولبلده الذي فكّ أسره في ٥ نيسان ١٩٩٩، بعد حصار دام عشر سنين، وبعد عزلة دامت أعواماً أطول، وبعد قطيعة مزمنة بينه وبين العالم الخارجي.

فليبيا كانت وما زالت، محاصرة من الخارج والداخل ومن البعيد والقريب، ومن العدو والصديق، ومن الطليان والأميركان، ومن العرب والأفارقة، ومن الخليج والمحيط ومن المتوسط والأطلسي. هي بلاد بلا أبواب، ليست بحاجة إلى تأشيرة دخول أو خروج لتصل إليها أو تمر فيها أو تخرج منها. لا هي ملكية ولا هي جمهورية، ولا هي ديموقراطية برلمانية أو شعبية رئاسية. ولا هي ديكتاتورية عسكرية ولا هي حزبية مدنية. هي بلاد خارج التبويب السياسي

والتصنيف الثقافي. هي حقل تجارب واختبار سياسي واقتصادي لم يرد مثله في كتب العلوم السياسية ولا في كتب العلوم الاقتصادية. هي مختبر للبحث عن هوية خاصة في خضم مراجع من الكلمات المتقاطعة، لم يتمخض سوى عن قاموس فيه حتى الآن أربع كلمات: جماهيرية وعربية واشتراكية وعظمى، تشكل البلد ـ الدولة الذي اسمه ليبيا.

ولكل من هذه الكلمات الأربع، تفسير خاص وتعريف فريد ليس متعارفاً عليه بين الناس العاديين أو أساتذة السياسة المختصين. وهي صندوق من الرمال، فيها تاريخ وآثار، مرَّ عليها الرومان والأتراك والإيطاليون والبريطانيون. تملك بحراً يخافه ويبتعد عنه أهل الصحراء، وتملك مساحات خضراء وروائع مدن أثرية ضخمة ومعماراً تاريخياً، يؤهلها لتصبح بلداً سياحياً يدر ذهباً أبيض بمقدار الذهب الأسود. لكن السياحة والثورة في أي بلد، هما في حالة عداء لا ينفصم، حيث كل سائح جاسوس وكل زائر يسأل عن الآثار وكأنه يسأل عن المواقع العسكرية، وكل أجنبي يريد أن ينعم بالبحر والرمل والشمس هو شخص مفسد في الأرض.

والحصار، كمفهوم ليس وضعاً طارئاً على ليبيا. وكأن صاحب ليبيا وشعبه، الغني الثقافة، قد اعتادا الحصار. فالحصار العربي ـ المباشر وغير المباشر، الخفي والظاهر ـ لا يقل عن الحصار الاستعماري الغربي. فهي تحاصر نفسها في الداخل بالشعارات، بدءاً من بلاد العرب للعرب، ونفط العرب للعرب، مع كل مرادفات العروبة والقومية والوحدة، حتى الثورة العالمية وإلغاء الحدود وأممية النضال الثوري. وهي تمر بين حين وآخر بنوع من أنواع تعذيب النفس، عندما ترفع اليافطات في أنحاء البلاد، لتقول إن «اللجان في كل

مكان» أو «الدجاجة تبيض والدينار لا يبيض»، و«أفريقيا للأفريقيين» دون أن يعرف أحد ماذا تعني تحديداً، حتى يصبح الأمر نوعاً من التندر. والكره الشعبي العارم والعام للولايات المتحدة تحديداً والغرب عموماً، لم يمنع الليبيين وزعيمهم من التساؤل: ماذا جنينا من العروبة والقومية والثوار؟

□ □ □

ويزداد شعور الليبيين بالحصار عندما يدركون بعد ثلث قرن من النهضة أنهم فشلوا حيث نجح غيرهم في الإعلام. فهم لم يستطيعوا أن يقيموا صحافة محلية ذات وزن وأهمية واحتراف مهني وانتشار، على الرغم من الهامش العريض من الديموقراطية الذي يتمتعون به داخلياً مقارنة على الأقل بدول الخليج العربي النفطية، وصحافتها المتقدمة (على سبيل المثال، ليس إلا!) وهم المالكون لمعين لا ينضب من المثقفين والمبدعين والمفكرين، وكأن قدرهم أن يبقوا محصورين بين البحر البعيد وكثبان الرمال العازلة.

وكما فشلوا في إقامة إعلام ليبي قطري أو محلي خاص، فشلوا أكثر وبشكل أكبر، في إقامة إعلام عربي قومي إقليمي، على الرغم من الأموال الطائلة التي صرفوها سدى في هذا المجال. وكان فشلهم أفدح، وهم أصحاب الحيوية السياسية الدافقة، إذا قورنوا بالنجاح الإعلامي العربي الذي حققته دولة كالمملكة العربية السعودية، في مجال الصحافة العربية في الخارج والتلفزة الفضائية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. حتى العراق، حقق نجاحاً إعلامياً عربياً، أكثر مما حققت ليبيا، لولا غزو الكويت وما تلاه من حرب «عاصفة الصحراء» والكوارث التي لحقت به من بعدها وإلى اليوم. لقد جرى نهب واضح للإعلام الليبي السياسي والثقافي في

الخارج، سببه الأساسي عدم الاكتراث به، وعدم تقدير أهميته الاستراتيجية. هذه الأهمية التي أعطتها السعودية لإعلامها، قطفت وما زالت تقطف ثمارها حتى أصبح اليوم أهم أسلحتها السياسية في العالم العربي والخارجي.

ووجدت ليبيا نفسها ـ أكّد ذلك سنوات الحصار على امتداد عقد من الزمن ـ كالكرام على مائدة اللئام. لأنها بلد مشدود على أوتار عدة، من عروبة قومية وحدوية جامحة، إلى إسلام علماني يحارب التطرف والنزاعات الأصولية المعاصرة، إلى معاداة لا حدود لها لتعامل الغرب معها، إلى حرد على العرب وتوجه نحو أفريقيتها، وكأنها تريد أن تستبدل الأفريقية بالعروبة، بعد فشل تعامل الثورة مع دعاتها، كل ذلك في سبيل البحث عن ليبيتها.

ولعل زعيم الثورة معمر القذافي، مؤلف «الكتاب الأخضر» المترجم إلى أكثر من ثلاثين لغة حية أو ميتة والذي يلخص فلسفة الثورة الليبية وقاموسها، أراد أن يكسر حاجز المعميات النظرية بينه وبين شعبه وبلاده، فذهب إلى كتابة القصة، فكانت مجموعته القصصية «القرية القرية، الأرض الأرض وانتحار رائد الفضاء وقصص أخرى»(٢) التي أراد إن يشاكس بها أهاليه، وهو المعروف أنه يزور الأدباء والمثقفين في منازلهم على حين غرة، ليجادلهم ويناقشهم في شؤون الثقافة والفكر والسياسة. هذا الحاكم الرجل ـ القائد، اندفع عندما أصبح قاصاً إلى أن يتساءل في كتابه قائلاً للناس:

«ماذا أطمع أنا البدوي الفقير التائه في مدينة عصرية مجنونة، أهلها يتناهشونني كلما وجدوني؟ وما أقسى البشر حين يطغون جماعياً». ويضيف: «إن المدينة كابوس (...) هي مقبرة للترابط

الاجتماعي (...) وأحب الجموع وأخشاها كما أخشى أبي (...) هو المسحراتي الذي يطبل ولا يسمعه أحد». وفي مجموعته القصصية هذه، أكبر وأفدح نقد لشعب بلاده، عندما يتهمهم بالكسل ويدينهم بالاتكالية.

فليبيا تعيش العداء التاريخي بين ابن البادية وابن المدينة، وسكان الصحراء وأهل البحر والساحل. فإذا خافوا من البحر انكفأوا إلى الصحراء. وإذا ضجروا من المدينة عادوا إلى البادية. فإرث بطلهم الوطني عمر المختار، هو إرث زعيمهم «السوبر ستار» اليوم، معمر القذافي. وهو إرث نضال الصحراء ضد إرث هجمات القراصنة وغزوات الاستعماريين الذين ركبوا البحر ولم يركبوا الخيل أو الجمال. وليس من الواضح، إذا كانت ليبيا تعيش بهاجس عالميتها وعظمتها وفرادتها، أنها تعيش أيضاً «بهاجس» الاعتذار عن عروبتها وجغرافيتها وتاريخها. لذا فالزمن يتحرك ببطء شديد والناس لا تميل إلى الاستعجال في أي أمر، والصبر عندهم جميل(٣).

□ □ □

منذ أن سلّم العقيد معمر القذافي، هذا الرجل الذي لا تهدأ حركته، المتهميْن الليبيين في قضية تفجير طائرة «بان أميركان» فوق مدينة لوكربي في اسكوتلندا في العام ١٩٨٨، إلى المحاكمة في هولندا (أمام محكمة اسكوتلندية أقيمت هناك، بعد معاناة وسطاء عدة، أهمهم وأنجحهم كان الزعيم الأفريقي نلسون منديلا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، والأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن ممثلاً لملكه، الملك فهد) وأبواب بلاده يدقها اليوم كل الناس وتتزاحم عليها كل الدول والشركات، والقذافي قابع في

خيمته، قلق من كثرة طالبي القرب منه، بعد أن أهملوه زمناً طويلاً. فقائد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، وفيلسوفها ومؤلف «الكتاب الأخضر» يعرف بعد تجربة ثلاثين سنة من التقلبات العربية والإقليمية والدولية، وهو في الحكم وعلى رأس السلطة، أن عليه أن ينظر بتؤدة إلى أصحاب المواعيد والطلبات. لقد اهتزّ العالم بأسره في ثلث قرن، ولم تهتز أوتاد خيمته.

واعتاد «فيلسوف الثورة» وقائدها، وهو قابع في خيمته تلك، تلقي الضربة تلو الضربة على امتداد عقد كامل من الزمن، وقعت فيه متغيرات عدة في العالم، وظلت خيمته ثابتة لا تهزها رياح الصحرء ولا أمواج البحر. لكنه اليوم وسّع مضاربه في طرابلس فاستقبل أول من استقبل وزير خارجية إيطاليا لامبرتو ديني، ليرحب الوزير الإيطالي بعودة الأخ معمر وبلاده إلى حظيرة المجتمع العالمي. هذا الترحيب الذي استفادت منه إيطاليا، باستيراد ما قيمته أربعة مليارات ونصف المليار دولار من النفط الليبي قبل هبوط أسعار النفط. وبوصول الزائر السياسي الغربي الأول بشخص وزير خارجية إيطاليا، بدأت شركة النفط الإيطالية «أجيب» تلعق شفاهها بانتظار صفقة العمر النفطية بين إيطاليا وليبيا.

وتوالت زيارات رجال الأعمال الغربيين إلى ليبيا، وأغلبهم من قطاع النفط. وليبيا التي لا يتجاوز عدد سكانها الخمسة ملايين نسمة، بلغ دخلها النفطي العام (١٩٩٨) خمسة مليارات دولار. فمخزون ليبيا من النفط (٣٠ مليار برميل) يعادل مخزون بريطانيا والنروج مجتمعتين. والنفط الليبي من النوع الجيد، قريب من الأسواق الأوروبية، ضئيل في كلفة استخراجه من الأرض (حوالى دولار واحد للبرميل، أو أقل في أماكن معينة). وفي جنيف، اجتمع

(٢٠ نيسان ١٩٩٩) الليبيون مع عدد من رجال الأعمال والمصرفيين الأجانب، ومديري شركات النفط والغاز لدراسة كيف يمكن أن تفتح ليبيا أسواقها، للاستثمار في قطاع النفط والغاز والمشاريع التنموية المتعددة التي تحتاج إليها ليبيا. وغاب عن هذا الاجتماع رجال الأعمال وممثلو الشركات الأميركية الذين جلسوا في الأروقة يتنصتون على ما تم الحديث حوله بين الأوروبيين والليبيين. وكان في ذهن الليبيين هاجس التساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستستمر في الحظر الأميركي الخاص بها، على ليبيا. وعلى الرغم من أن ليس هناك من مؤشر دقيق لاحتمالات استمرار الحظر الأميركي، بغض النظر عن التهديد الأميركي بفرض عقوبات على أية شركة أميركية أو أوروبية تستثمر في صناعة النفط الليبي أكثر من ٤٠ مليون دولار، فإن التهديد المعلن حتى الآن، قد يجعل الكثير من الشركات الأوروبية تتردد قبل أن تقدم على اقتحام السوق الليبية.

لكن هذا لم يمنع من تسابق شركات الطيران العالمية، إلى استعادة خطوطها أو فتح خطوط جوية جديدة مع ليبيا. في الوقت الذي تتزاحم فيه شركات المقاولات لإعادة تأهيل وإصلاح مطاراتها.

□ □ □

الأهم من ذلك كله هو «قيامة» العقيد القذافي السياسية بعدما سلم المتهمين في قضية لوكربي، دون أن يتخلى عن منطقه السياسي الخاص وتعابيره الثورية، و«هوايته» الدائمة والمحببة بالهجوم على أميركا والغمز من قناتها في أي مجال يتاح له. فهو لا يفتأ ـ في أي خطاب ـ يكيل للولايات المتحدة أوصاف الجريمة والتسلط والعنصرية والعداء للشعوب العربية والأفريقية والنزعة الاستعمارية

المتعالية، والدعوة الدائمة إلى عدم التعاون مع الشركات الأميركية وضرورة طردها من أفريقيا. ويتهم القذافي الشركات الأميركية وهو يدعو إلى مقاطعتها، ومن ورائها حكومة الولايات المتحدة، بأنها هي التي تقف وراء تفتيت العالم الثالث ودوله المتعددة، في محاولة لإعادة استعماره بأسلوب جديد. إلاّ أن ذلك لم يمنعه من التصريح أنه يحب الرئيس الأميركي بيل كلينتون ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، وإن كان يكره أفعالهما(٤).

ولا يخفي «الأخ القائد» وهو في غمرة فرحه بفتح سماء بلاده، خيبة أمله من أخوانه في العروبة الذين ظلوا بعيدين عنه طوال سنوات الحصار. ولم يسارع إلى زيارته سوى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والملك الأردني عبد الله الثاني، اللذين شاركا بشرب القهوة في خيمته. ومن الواضح أن العقيد يتحرق في داخله غضباً لتردد معظم الدول العربية في الوقوف إلى جانبه، إبان أزمة لوكربي، وعلى رأسهم جامعة الدول العربية. بينما وقفت منظمة الوحدة الأفريقية إلى جانبه، وقررت أخيراً خرق الحظر الجوي عندما أخذ العديد من الزعماء الأفارقة يطيرون إلى ليبيا متحدّين موقف أميركا والأمم المتحدة، ومنهم الزعيم الأفريقي نلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، الذي جاء براً إلى طرابلس في العام ١٩٩٧، ليشكره على المساعدات التي قدمها لحزبه «المؤتمر الوطني الأفريقي» في نضاله ضد نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، مما أعطى القذافي دعماً كبيراً وأغاظ أميركا.

وسط هذه الأجواء، وفي سياق المزاج العام الذي يعيشه القذافي هذه الأيام، يبدو وكأنه قرر أن يجعل من القارة الأفريقية ملعباً لسياسته الجديدة. لقد بدأت مظاهر هذه المرحلة منذ أن غيّر اسم

إذاعة ليبيا من إذاعة «الوطن العربي الكبير» إلى اسم «صوت أفريقيا»، معلناً أن الدعوة إلى الوحدة العربية ما هي إلاّ «سراب»، فما أن يئس من الدعوة إلى الوحدة عند العرب، حتى قرر أن يدعو إليها عند الأفارقة. وما كان منه إلاّ أن دعا إلى إعادة صياغة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، مطالباً بإزالة البنود التي تشير في الميثاق إلى الحدود بين الدول الأفريقية التي رسمها الاستعمار والتي يعتبرها مصطنعة. وطلب من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ترتيب عقد قمة خاصة في طرابلس تتزامن مع الذكرى الثلاثين للثورة الليبية عند نهاية هذا العام. والقذافي يعرف أن الإغراء الحقيقي الذي سيسهل من تجمع الزعماء الأفارقة في بلاده، هو المساعدات المالية التي يمكن أن يقدمها لهم. ومن الصعب أن يتردد أي زعيم أفريقي في حضور تلك القمة الموعودة.

فمنذ الخامس من نيسان ١٩٩٩، اليوم الذي رفع فيه الحظر عن ليبيا، زارها عشرة رؤساء أفارقة والعديد من الوزراء والمسؤولين من مختلف الدول الأفريقية. لذلك من شبه المؤكد أن مقاعد القمة ستكون محجوزة سلفاً، ليس فقط سعياً وراء مساعدات ليبيا، ولكن خوفاً من أن غياب أحد الزعماء الأفارقة، قد يستفيد منه منافس له. وستكون خيمة القذافي من السعة بحيث تحتويهم وتتسع لهم كلهم. وإن لم ينسَ الأفارقة للقذافي محاولاته في منتصف الثمانينيات في قضم إقليم أوزو جارته من تشاد، في حرب طالت بضع سنوات، إلاّ أنهم يذكرون خيراته أيضاً. هذه الخيرات التي تدفع القذافي إلى محاولته اليوم لعب دور رجل الدولة العالمي، المفاوض النزيه المقبول من كل الأطراف الأفريقية، وداعية السلام في القارة.

فقد استطاع أن يجمع بين يوري موسوفيني رئيس أوغندا، ولوران كابيلا رئيس الكونغو ليوقعا اتفاق سلام، مع عرض بإرسال قوات ليبية لمراقبة تنفيذ هذا الاتفاق. وعلى الرغم من ترجيح المراقبين أن هذا الاتفاق لن يُعمل به، إلاّ أن هذا لم يمنعه من أن يرسل ممثلاً عنه إلى محادثات السلام حول سيراليون المنعقدة في توغو. كذلك السودان، إذ استقبل ممثلين للحكومة والمعارضة في محاولة لوقف الحرب الأهلية الطويلة، ومعلناً أنه سيحاول جمع الطرفين في ليبيا لتحقيق السلام المرجو في السودان. وللقذافي علاقات من كل الأنواع في غرب أفريقيا، مع تشارلز تايلور المتمرد السابق ورئيس ليبيريا الحالي، ومع فوداي سانكوه زعيم الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون، ومع الجماعات المعارضة في غينيا. ومن أصدقائه حكام غامبيا وبوركينا فاسو، الذين قدم لهم مساعدات في الماضي وربما مازال. وهما من حلفائه نظرياً اليوم على الأقل. وللعلاقات الليبية دائرة متسعة وتتسع باستمرار في أفريقيا، في الوقت الذي تتقلص صلاته الديبلوماسية في الدول العربية، كما تتقلص مساعداته الإعلامية للأحزاب والتحركات التي كانت تعتبر ثورية في الماضي.

كما أن أموال ليبيا ليست سائبة أو عرضة للصرف في المساعدات التي تقدم للدول الأخرى، إذ إن لديها مشروعين ضخمين يحتاجان إلى أموال طائلة، أولهما مشروع النهر الكبير لجر المياه من الصحراء إلى المدن. ومشروع سكة الحديد الذي يربط بين المدن الليبية على طول خط الساحل. يضاف إلى ذلك أن مشاكل القذافي مع أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا نتيجة مخلفات اتهام ليبيا بالإرهاب، لم تنته بعد. فالحظر الأميركي مازال قائماً. ولعشر سنين خلت كانت الحكومة الليبية تخفي عجزها وتقصيرها تجاه

المواطنين، بداعي الحصار المفروض على البلاد. أما اليوم، فمن المؤكد أن الأخ العقيد، لا يريد أن يخيّب آمال شعبه. وبعد طول معاناته، لم يعد هناك من يلوم سوى نفسه. وبالتالي فمن الضروري أن يستدير العقيد نحو الداخل، لعله ينهي حقل الاختبارات الثورية في بلد تعب من التجارب، وإن لم يتعب من الثورة.

□ □ □

لم يعد واجباً أن يكثر العقيد معمر القذافي من ترداد مقولاته الثورية، حتى لا يملها من فهمها، ومَنْ لا يريد أن يفهمها (حسب قول الأمير أسامة بن منقذ). ولكن لعله من الحصافة أن يسمع رأياً آخر لأسامة بن منقذ، يقول فيه إن في الحياة أدبين: «أدب شريعة وأدب سياسة. فأدب الشريعة ما انتهى إلى قضاء الفرض. وأدب السياسة ما أعان على عمارة الأرض. ومن ترك الفرضَ ظلم نفسه ومَن خرّب الأرض ظلم غيره».

والأخ العقيد يريد في أدب السياسة عمارة الأرض، دون أن يظلم نفسه، أو يظلم الآخرين ـ بلاداً وناساً!

الهوامش:

(١) اعتمدت في هذه الرواية على ملاحظات وانطباعات كنت أدونها في مفكرتي بعد كل لقاء.

(٢) من منشورات شركة رياض الريّس للكتب والنشر ـ بيروت ١٩٩٥ ـ ١٢٤ صفحة من القطع الصغير.

(٣) راجع يحيى جابر في مجلة «الناقد» ـ شباط ١٩٩٥.

(٤) جريدة «عكاظ» السعودية ١٩٩٩/٤/٣٠.



عازف الكمان والذئب الأطرش



المخدة أميركية والكوابيس عراقية، فكيف ينام الخليج؟

■ «رمى المتوكل عصفوراً بالبندق، فلم يصبه، فقال ابن حمدون:
ـ أحسنت يا أمير المؤمنين.
فقال المتوكل: أتهزأ بي؟ كيف أحسنت؟
قال: إلى العصفور الذي أخطأته».□

«حدائق الأزاهر»
لابن عاصم الغرناطي

I

يحلو لزعيم عربي كبير أن يروي لزواره بين الحين والآخر، عندما يُسأل عن سر صموده في وجه المصاعب الإقليمية التي تحيط به، وعن قدرته على التصدي للأزمات السياسية والاقتصادية التي تطوق بلاده، الحكاية التالية:

كان هناك موسيقي يعيش في غابة جميلة. وفي يوم من الأيام أراد أن يسير كعادته بين الأشجار. لكن فجأة تلبدت السماء بالغيوم واكفهر الجو، وتناهى عواء الذئاب في أرجاء تلك الغابة الوديعة. بعد ذلك رأى الموسيقي مجموعة من الذئاب تتواثب من بعيد، وعلم أنها تستعد للانقضاض عليه. فما كان منه إلاّ أن تمالك أعصابه وجلس على جذع شجرة يابسة، وسحب كمانه وأخذ

يعزف عليه. وكان أن هجم الذئب الأول الذي ما أن اقترب من عازف الكمان وسمع ألحانه، حتى طُرِب لها وأقعى جالساً أمام قدمي الموسيقي. وهجم الذئب الثاني، وإذا بعزف الكمان يشجيه، فينتحي مجلساً بجانب الذئب الأول. وهذا ما جرى أيضاً للذئاب الثالث والرابع والخامس، حتى تحلقت حول الموسيقي وهو في وسطهم يجوّد العزف وينوّع في الألحان.

وكان شعور عازف الكمان بقدرته على الترويض، ونجاته من المحنة، يتفاقم كلما ازداد عدد ذئاب الغابة المتوافدة إليه. إلى أن كان يوم، والموسيقي منسجم في عزفه، فإذا بذئب قادم من بعيد يسارع للانقضاض عليه محاولاً افتراسه. ولما حاول الموسيقي الدفاع عن نفسه متسائلاً عن سر هجوم ذلك الذئب وشراسته، بعد أن رضخت بقية ذئاب الغابة لسحر كمانه وعذوبة ألحانه، همس ذئب من الذئاب المطروبة المدجنة الملتفة حوله في أذنيه قائلاً: نسينا أن نقول لك إن بيننا في الغابة ذئباً أطرش. فما كان من الموسيقي إلاّ لمّ كمانه عن الأرض، وولى الأدبار هارباً وهو يتمتم: لقد حسبت كل حساب، إلاّ أن يكون هناك في الغابة ذئب أطرش!

□ □ □

روى لي صاحبي حكاية الذئب الأطرش، قائلاً: إنها تنطبق أكثر ما تنطبق على صدام حسين. فقد انخدع بأنغامه وظن أنه استطاع، لعقدين أو يزيد من الزمن، أن يشجي الغرب والشرق بموقعه الاستراتيجي ونفطه وماله وأهمية دوره الإقليمي وامتداد شعبه وقوة جيشه، فيعزف ما يحلو له ظاناً أن الذئاب المحيطة به ستبقى طيعة لألحانه، دون أن يدرك أنه قد يكون بينهم ذئب أطرش، ينقض عليه يوماً ما. وأن الموسيقى لا تنفع دائماً مع كل الذئاب.

ويضيف صاحبي أن الوضع الإقليمي، بعد التصعيد الذي وصلت إليه الأزمة العراقية ـ الأميركية الأخيرة، قد جعلنا ندرك كم من ذئب أطرش هناك، لا يسمع عزفنا، الجماعي أو المنفرد، وسط «الكونسير» العربي المؤلف من عشرات العازفين المبتدئين ونحن نظن في غمرة طربنا وبين تصفيق المنافقين من الحضور، أن جميع المستمعين ينسجمون مع موسيقانا ويطربون لها.

أما المشكلة في عدم اكتشافنا للذئب الأطرش إلاّ بعد فوات الأوان، فأنها تعود إلى أننا نحن العرب «نسكر من زبيبة» ـ كما يقول المثل ـ وخصوصاً إذا كانت الخمرة «شغل أيدينا». فالاستماع بالإكراه على مدى ربع قرن أو يزيد إلى لحن واحد، جعل آذاننا لا تقبل إلاّ بهؤلاء العازفين، وأن أي لحن آخر هو نشاز. المؤسف أن عازف الكمان قد انخدع وحده بموسيقاه، كجزء من الشخصانية التي تعودها في أمور الحكم الأخرى.

□ □ □

II

■ قلت لصاحبي: على سيرة الذئب الأطرش، ما رأيك بجولة أفق سريعة نتوقف فيها عند محطات إقليمية معينة، محاولين سبر غور بعض جوانبها، لنرى كم من عازف كمان منساق وراء ألحانه.

□ **قال: لا مانع. لتكن المحطة الأولى إيران.**

من الملاحظ أن هناك تناغماً غير عادي بين الناس والحكم في إيران، منذ وصول محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية، لم تعرفه إيران منذ قيام الثورة الإسلامية قبل حوالى عشرين سنة. إلى جانب أن النظام يملك اليوم السيطرة الكاملة على

الجيش والحرس الثوري معاً. لذلك لفت نظري في «الفترة الحرجة»، دحضك لإمكانية فكرة تقسيم إيران. إضافة إلى أن إيران بلد شاسع يصعب القيام بمحاولة انقلابية فيه، من أي نوع كان.

■ قلت: لكن ألا تعتقد أن أميركا تسعى في هذا الاتجاه، وخاصة بعد أن فشلت سياسة «الاحتواء المزدوج»، وأخذت تتراجع عنها تدريجياً. وألا تظن أن الولايات المتحدة قد تفتعل محاولة من هذا النوع، في حال تجدد الأزمة العراقية ـ الأميركية، واللجوء فعلاً هذه المرة إلى العمل العسكري.

□ قال: لقد تغيّر التفكير الأميركي كلياً بالنسبة لإيران في أوساط الإدارة الأميركية في الولاية الثانية للرئيس كلينتون. إن أميركا تعمل اليوم على تدجين إيران، لا على احتوائها، وتدفع جيرانها دول الخليج العربية وتركيا إلى بناء جسور معها وإلى التودد إليها وتجديد صداقتها لها. ولعل القمة الإسلامية التي عقدت في طهران في تشرين الثاني ١٩٩٧ كانت أفضل مثالٍ على التفكير الأميركي الجديد، والنموذج الذي تشجع عليه واشنطن حلفاءها للاقتداء به. فأميركا تسعى اليوم إلى تطبيع علاقاتها مع إيران، بدءاً بتشجيع عرب الخليج، وعلى رأسهم السعودية، للانفتاح على إيران. وانتهاء بإرسال وفد من المصارعين الأميركيين للاشتراك في مباريات المصارعة الحرة في طهران، حيث رفع العلم الأميركي للمرة الأولى بشكل رسمي في سماء العاصمة الإيرانية، منذ أن تمّ حرقه ودوْسه في الشوارع في مطلع ثورة خميني.

وليس هناك أوضح من المحاولات الإيرانية للتقارب مع السعودية، بدءاً بزيارة الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، ومن بعده وزير الخارجية كمال خرازي وطرحه لمشروع عدم اعتداء بين البلدين. وإياك أن تنسى أن إيران هي جزء أساسي من الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، أياً كان النظام الحاكم في طهران. وقد تعززت هذه الفكرة بفشل السياسة الأميركية في العراق، ويأس واشنطن من إمكانية قيام أي تغيير لصالحها في بغداد، ما دام صدام حسين في السلطة. وكما تعرف، فإن العراق وإيران هما قطبا الرحى في الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي/ الفارسي. فإذا شقت الأولى عصا الطاعة، لجأت واشنطن إلى الثانية، في محاولة مستمرة لتأليب الواحدة ضد الأخرى.

ولا تنسَ أن إيران بالنسبة لأميركا، منذ أيام الشاه إلى أيام الثورة الإسلامية، هي الولد العاق الذي خرج عن طاعة ولي أمره، الذي جهد في أن يعيده دائماً إلى الحظيرة. فتارة يعاقبه، وتارة يسترضيه، ولكن في الحالتين يتمنى عودة الابن الضال سالماً غير غانم إلى أحضانه. ولا تصدق أن أميركا حيادية حيال العراق وإيران. حتى عندما جربت الخيار العراقي، كان قلبها في طهران. وبعد أن فشل الخيار العراقي، عاد قلبها ينبض بقوة في طهران. إن إيران ستبقى دائماً في الكفة الراجحة للميزان الأميركي، وإن كانت كل من واشنطن وطهران تعانيان من البحث عن صيغة للتعايش، تتفق مع استراتيجية الأولى، ولا تهدر كرامة واستقلال الثانية. وهي معادلة ليست سهلة بالضرورة.

□ قلت: أَوَليس هناك انقسام داخل النظام الإيراني بين مَنْ يريد التقارب والتطبيع مع أميركا، وبين مَنْ يرفض ويعارض ذلك؟

□ **قال: كل ما تقرأه أو تسمعه حول هذا «الانقسام» فيه شيء من المسرح السياسي. صحيح أن السلطة الفعلية بيد مرشد الثورة علي خامنئي، لكن خاتمي (المؤيد للانفتاح) لا يختلف مع خامنئي (المعارض للانفتاح) حول هذا الموضوع على الإطلاق. لكن خامنئي بحكم موقعه في النظام ومركزه الديني، مضطر للظهور بهذا المظهر الرافض، مسايرة للعمائم المحافظة في النظام، وللرجعيين في مراكز القوى داخل الحكم. وهو محرج بالفعل سياسياً من هذه الناحية. لذا يجري توزيع الأدوار بينهما. واحد يرخي وواحد يشد. لكنْ كلاهما في النهاية راغبان في حوار مباشر مع واشنطن، يؤدي إلى تطبيع سياسي واقتصادي.**

□ □ □

III

■ قلت لصاحبي: لنتوقف عند المحطة الثانية، **العراق.**

□ **قال: دعني، بادئ ذي بدء أطمئنك وأطمئن غيرك من أبناء هذه الأمة إلى أن صدام حسين باقٍ أبداً، وأن مقولة الشاعر محمد مهدي الجواهري أن «أعمار الطغاة قصار»، مقولة خاطئة. هذه واحدة. الثانية، والأهم في رأيي، أن ما حدث نتيجة الأزمة العراقية ـ الأميركية الأخيرة، قد ولّد شعوراً بالاهتزاز داخل إدارة الرئيس كلينتون. وكان من أهم أسباب الشعور الأميركي بالاهتزاز، موقف دول الخليج العربية،**

الرافضة لاستعمال أراضيها وقواعدها العسكرية وتسهيلاتها لضرب العراق.

وقد انسجمت دول الخليج هذه، وربما للمرة الأولى منذ غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠ مع رغبات ومشاعر شعوبها الحقيقية. نتيجة لذلك، حدث أمر نفسي، كان له أهم الأثر ـ سياسياً. لقد شعرت دول الخليج، أن في مجرد قولها لواشنطن «لا»، قد أربكت الوضع الأميركي إلى حد كبير. وإن قول «لا» قد أعطاها عضلات سياسية لم تكن تظن أنها تملكها. في الوقت نفسه قد نبّهها إلى وجود قدرات عندها للمناورة السياسية مع حلفائها الأميركيين، يمكن استعمالها عند «الحشرة»، من دون أن يُفسد ذلك الرأي في الود قضية. وكان هذا أمراً إيجابياً لصالح الخليجيين في تلك الأزمة، من الممكن اعتماده في حال وقوع أزمات أخرى مماثلة.

■ قلت: لكن الكويت كما تعلم، رحبت بضرب العراق، وساهمت وتساهم بجميع النفقات المتوجبة عليها بالنسبة للحشود العسكرية الأميركية والبريطانية في أراضيها ومياهها؟

□ قال: لا تلم الكويت. الكويت كالمرأة الثكلى. فهي أساس المشكلة، وهي التي تكبدت باحتلال العراق لها، أفدح الثمن. ولا تنسَ أيضاً أن الكويت هي الشاهد الأساسي لبقاء الأزمة مفتوحة. فهي بطلة الرواية. فإذا انسحب البطل من المسرحية، سقطت المسرحية وأسدل الستار. لكن المخرج ما

زال يريد لمسرحيته الاستمرار، ما دام لها جمهور في أميركا يريدها، ونظارة على استعداد لدفع ثمن التذاكر.

■ قلت: ولكن ألم يتعب بطل الرواية، من تأدية هذا الدور وتحمل أعبائه؟

□ قال: لقد أقنعوه أن النوم على مخدة أميركية أمر مريح لأعصابه وضروري لسلامته. لكن من المؤسف أنه منذ أن نام على المخدة الأميركية لم يعد يرى في أحلامه إلاّ كوابيس عراقية. هكذا ينام الخليج اليوم.

■ قلت: وتطبيع دول الخليج مع العراق، وإعادة العلاقات معها، متى يتم ذلك؟

□ قال: لقد وفّيت هذا الموضوع حقه في «فترتك الحرجة» في «النهار». الجواب الحقيقي على هذا السؤال هو: عندما تعطي الولايات المتحدة الضوء الأخضر في هذا الصدد، لدول الخليج. وحتى ذلك الوقت ستبقى الأوضاع على حالها. لأن الموضوع ما زال سابقاً لأوانه بالنسبة إلى واشنطن، كما يمثل إحدى أدوات الضغط التي تستعملها لتطويق العراق وحصاره.

■ قلت: والعلاقة بين سورية والعراق، أي منحى ستأخذ وبأي اتجاه ستسير، نتيجة للأزمة الأخيرة؟

□ قال: أنت تعرف دفء العلاقات حالياً بين دمشق وبغداد، من فتح الحدود إلى التبادل التجاري إلى تبادل الزيارات بين المسؤولين من سياسيين واقتصاديين. لكن أهم ما في هذه العلاقة حالياً، أن العراقيين قالوا للسوريين إنهم مستعدون لأن

يذهبوا مع السوريين في العلاقات معهم إلى أبعد الحدود، ولكن بالقدر الذي يريده السوريون، وبالشكل الذي لا يحرجهم. لا داخلياً (بالنسبة إلى ظروف الحزب في البلدين) ولا خارجياً (بالنسبة إلى ظروف العلاقة مع الولايات المتحدة ومفاوضات السلام). فإن سرتم معنا ميلاً سرنا ميلين، وإن فتحتم باباً فتحنا بابين. وأعتقد أن هذه السياسة مريحة لكل من دمشق وبغداد.

□ □ □

IV

■ قلت لصاحبي: أين صارت مفاوضات السلام، وهل هناك تسوية ما في نهاية المطاف في المنطقة؟

□ قال: مفاوضات السلام مستمرة، إنما بخطى بطيئة جداً. لا تنسَ أن التسوية السلمية هي مصلحة إسرائيلية أميركية مشتركة بالدرجة الأولى، لا مصلحة عربية فيها، على عكس ما صار يظن معظم اللبنانيين والعرب.

التسوية من مصلحة إسرائيل، لأنه للمرة الأولى منذ قيام دولة إسرائيل قبل خمسين سنة، وقبل ذلك في التاريخ، ستتمكن إسرائيل من خلال هذه التسوية أن ترسم حدودها، وهي حدود أول دولة يهودية منذ وحدة مملكة إسرائيل ومملكة يهودا، كما جاء في التوراة. ولعلها الفرصة الأخيرة التي ستحصل فيها على تنازلات من العرب تكون نهائية لحدودها، والتي رفضها العرب منذ أيام السلطان العثماني

عبد الحميد، وقبل الانتداب البريطاني على فلسطين ووعد بلفور من بعده.

والتسوية أيضاً مصلحة أميركية، لأن أميركا تحقق عن طريقها دورها التاريخي بوضع إسرائيل على خريطة الشرق الأوسط بحدودها النهائية، وبقبول العرب بها، كجزء طبيعي من التكوين الجغرافي والسياسي للمنطقة. وعند إتمام التسوية يكون قد تم إغلاق الملف الذي فتحه العرب منذ نصف قرن ونيف.

■ قلت: لكن هل لنا أن نعتقد أنه إذا تمّ التوصل إلى تسوية سلمية، في يوم في شهر في سنة أو في سنوات، قد تكون بمثابة نذير بتغييرات ـ حتى لا نقول انفجار ـ في المنطقة العربية؟

□ **قال: لا تقلق، فلن تحصل أية تغييرات في العالم العربي قبل اكتمال التسوية وتوقيع الصلح النهائي مع إسرائيل. وفي حال الصلح النهائي، ربما يتم تفصيل عالم عربي جديد على قياس إسرائيل. وأرجوك أن لا تستعمل كلمة انفجار، لأنها أكبر بكثير من قدرات الشعب العربي، الذي دجّن نهائياً. فلا تظن أن صوصاً واحداً سينتفض ثائراً في الشارع العربي. فلا أحد يريد أن يستعيد الشعب العربي، الدور الذي كان له في الخمسينيات والستينيات. تلك مرحلة انتهت بالهزيمة في العام ١٩٦٧. فلم يعد هناك قنابل تنفجر، لأنه لم يعد ثمة شارع عربي لتنفجر فيه. سيبقى هذا، إن حدث، في «تنكات الزبالة». وما أكثر مزابل التاريخ! فأميركا، ومعها النظام العالمي الجديد الذي اخترعته، لا يريد**

عالماً عربياً له تاريخ. ولا حاكماً عربياً له تاريخ، سبق التسوية السلمية، وعاصر فترات النضال التي سبقت الهزيمة العربية حتى ولو سار في التسوية. فلا تتحدث عن تغييرات وحركات وانتفاضات، حتى على المستوى الفلسطيني، لأن ياسر عرفات هو حارس الوضع الحالي ضد أي انتفاضة.

■ قلت: ماذا بعد كل هذا، أهناك هزيمة منتظرة بعد كل هذه الهزائم؟

□ قال: إسمع يا صديقي جيداً، واستوعب، أنه ليس مسموحاً للعرب المساس بإسرائيل بعد اليوم. خصوصاً وأن الأميركيين للمرة الأولى في التاريخ، قد قبلوا أن يكون لإسرائيل حدود، يعترف بها العرب ويعترف بها العالم. لأن رغبتهم الأساسية كانت أن تبقى إسرائيل فالتة من غير حدود لتتوسع كما تريد عند الحاجة. وقد يتضح هذا تدريجياً كلما اقتربت محادثات السلام من الوصول إلى نهاياتها على جميع المسارات. فعندما يكتمل عقد السلام الإسرائيلي مع كل دولة عربية، ستكافىء أميركا العرب بأن لإسرائيل حدوداً دولية، لا تصل إلى النيل أو إلى الفرات.

لقد انتهت الحرب مع إسرائيل في جيلنا هذا. متى انتهت؟ قد تسألني، لقد انتهت الحرب مع إسرائيل، في اليوم الذي غزت فيه إسرائيل لبنان في العام ١٩٨٢ ودخلت بيروت ووصل أريل شارون إلى بعبدا، والعرب يتفرجون. في ذلك اليوم بالذات أعلن جيلنا نهاية الحرب مع إسرائيل، وليس عندما وقّع أنور السادات معاهدة كامب دافيد في العام ١٩٧٨. ففي ذلك الحين قبل العرب بالهزيمة وانتهى الأمر

سياسياً. لكن عند غزو بيروت، بعد المعاهدة بحوالى أربع سنوات، وعندما لم يطلق العرب رصاصة حرب واحدة، كانت نهاية الحرب قد أعلنت فعلياً.

□ قلت: وهل بقي شيء يريده الغرب وأميركا منا بعد أن وصل استسلامنا إلى هذا الحد؟

■ قال: نعم، يريد أكثر. الغرب يريد اليوم نفطاً متدفقاً رخيصاً. لا يريد زيادة في الأسعار. كل هذا بعد أن دخل العرب عصر النفط وخرجوا منه مديونين. الإنجاز الوحيد الذي حققناه، أننا أخرجنا العراق من الكويت، وأخرجوا النفط من أيدينا. ومن المؤسف أننا لم نخرج من عصر النفط مديونين فقط، بل غير مؤهلين أيضاً، لاستخراجه وتسويقه وتصنيعه ولا حتى لحمايته. فالوريث الوحيد للمال العربي المخزون في الأرض العربية، ليس عنده مهنة يعمل فيها.

□ □ □

V

■ قلت لصاحبي: أين تقع تركيا في المعادلة الأميركية الحالية، بين إيران والعراق، بل في المنطقة ككل؟

□ قال: تذكّر أن أميركا دولة فتية في المقياس التاريخي والحضاري، لذا فهي تخاف الدول التي تختزن في داخلها ذهنية أمبراطورية، وتركيا واحدة منها. فتركياً هي الوريثة الشرعية والوحيدة اليوم للأمبراطورية العثمانية، من آسيا الوسطى شرقاً إلى البلقان غرباً إلى العالم العربي جنوباً. ولها تطلعات وامتدادات خارج حدودها، حيث هناك العنصر

التركي الموجود في بقايا الأمبراطورية. كما هناك الماضي المشترك مع شعوب كانت من ضمن رعاياها. هكذا دول ـ كتركيا ـ من الممكن أن تتمرد على أميركا، لأن لديها إمكانيات التوسع، ولديها القدرة على الحياة. لديها الجغرافيا ولديها التاريخ، ولديها السعة ولديها الحدود المفتوحة ولديها القدرة على الاستيعاب. الأهم أن لديها المياه، التي هي أكثر أهمية من النفط. وكما خلق الله من الماء كل شيء حي، تدرك تركيا أن المياه سلاح ماضٍ بيدها.

ولأن تركيا تمتلك بذور ذهنية الأمبراطورية، فما زالت تملك تحركاً معيناً تجاه مجموعة قضايا محيطة بها، كلها محرجة لأميركا بسبب هذه الذهنية. فهي ترى أن بحر إيجة بينها وبين اليونان، بحر متحرك. وهي ترى قضية البلقان من البوسنة إلى كوسوفو، ومن بلغاريا إلى مقدونيا، قضية متحركة، مادامت شعوب البلقان من أصول عثمانية ـ تركية، بقيت تدين بدين الإسلام. وما برحت قضية قبرص، وهي الأخطر، قضية متحركة. ناهيك بقضية حزب العمال الكردستاني، والقضايا ذات الارتباط بالشرق الأوسط العربي.

ولأن لتركيا مجالاً واسعاً للتحرك في هذه القضايا، نجد أن أميركا في موضوع البلقان، تستعملها لإزعاج الاتحاد الأوروبي، ومنعه من التقارب مع أوروبا الشرقية، وعدم تأهيله للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (كما حدث للمجر وتشيكيا وسلوفينيا وغيرها) حتى لا يكبر الاتحاد ولا تكبر أوروبا. فعن الطريق التركي، يمكن دق إسفين إبعاد ما تبقى

من دول أوروبا الشرقية خارج الاتحاد الأوروبي. وبقدر ما تقلق أميركا من التحرك التركي، فإنها في الوقت نفسه تحاول استخدامها في هذا الموضوع مثل ما تستخدم بريطانيا كحليف أساسي لها داخل الاتحاد الأوروبي، دولة تابعة للمصالح الأطلسية لا للمصالح الأوروبية الاتحادية. فسياسة الولايات المتحدة في البلقان، لها مهمة أساسية واحدة هي خلق حالة إرباك لأوروبا.

■ قلت: ألا تلاحظ أن تركيا تشارك أيضاً في إرباك أوروبا، بمعزل عن السياسة الأميركية، ولأسباب تتعلق بطموحاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

□ قال: قد يكون هذا صحيحاً لأن تركيا تعاني انفصاماً في الشخصية، فهي من ناحية جسر بين الشرق والغرب، لكنها من ناحية ثانية تريد لهذا الجسر أن يوصلها غرباً لا أن يعود بها شرقاً. والجسر التركي هذا، ذو الاتجاه الواحد، يشهد اليوم صراعاً بين العلمانيين والإسلاميين، فالعلمانيون يأملون في أن دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، سيحسم الصراع لصالحهم مع الإسلاميين. والإسلاميون يأملون في أن رفض أوروبا لتركيا سيحسم الصراع لصالحهم، بعودتها إلى أحضان الشرق الإسلامي. فتركيا التي تبنت العلمانية من أجل اعتراف أوروبا بها، وسعت للتقرب منها وتبني بعض مفاهيمها، أغلقت أوروبا اليوم أبوابها في وجهها، عبر قول كلاوس كينكل وزير خارجية ألمانيا في اجتماع دول الاتحاد الأوروبي الأخير، لقبول طلبات أعضاء جدد، «إن تركيا لا تشارك أوروبا مفاهيمها الثقافية».

وكان الوزير الألماني يعني بالمفاهيم الثقافية، اختلاف الممارسات الديموقراطية بين النظام السياسي التركي والموقف من حريات المعارضة وحقوق الإنسان، والأهم من ذلك الفارق في المفاهيم القيمة بين التراث الإسلامي والتراث المسيحي. وهذا ما يدفع الأوروبيين إلى تكرار مقولة كيليتغ الشهيرة في وجه الأتراك: «الشرق شرق، والغرب غرب، ولن يلتقيا»، بالمقابل هناك عدد من الأتراك لا يستهان بهم، لا يريدون أن يكونوا أوروبيين، وإن كانوا يتمنون الاستفادة من المنافع التي توفرها عضوية النادي الأوروبي لدولة مثل تركيا.

■ قلت: وهل المشكلة بين أوروبا وتركيا مشكلة اقتصادية.

□ قال: قطعاً لا. إن تركيا أقوى وأهم اقتصادياً من دول كرومانيا وبلغاريا، التي قُبل النظر في عضويتهما في الاتحاد الأوروبي، بينما رفضت تركيا، التي يبلغ معدل النمو الاقتصادي فيها خمسة بالمائة سنوياً، وهو معدل نمو عالٍ وجيد. وهذا ما يحز في نفس تركيا، ويؤكد لها أنها لو اجتازت الامتحان الاقتصادي فسترسب في الامتحان السياسي ـ الثقافي، الذي يتلخص بموضوع الحياة السياسية والحزبية ومفهوم الديموقراطية المختلف وحقوق الإنسان. وسجل تركيا سيئ في هذا المجال، والسجون ملأى بالمساجين السياسيين، والتعذيب في السجون عمل روتيني، والاعتقالات التعسفية تتم كل يوم، والأحزاب تحل ونتائج الانتخابات تلغى، والجيش مقدس في الدستور، يتدخل متى أراد ذلك تحت تبرير تهديد «العلمانية» التي يتبى

على أساسها أتاتورك الدولة الكمالية ـ التركية قبل حوالى ٧٥ سنة.

■ قلت: هل تعتقد أن أوروبا تُسيء فهم الظروف التركية، عمداً؟

□ قال: الغرب إجمالاً كما نعرف يسيء فهم الإسلام، وخاصة الإسلام التركي المبني على تقاليد العلمانية التي وضعها مؤسس الجمهورية التركية؛ وهو إسلام تخلّى عن تراث الأمبراطورية العثمانية العريق وتقاليدها الإسلامية. فبات مختلفاً عن الإسلام العربي وتقاليده المعاصرة الموروثة عن العثمانيين. فالإسلام التركي لم يسلك حتى الآن طريق الإسلام في مصر أو الجزائر. وأقرب توضيح لصورة الإسلام التركي هو حزب «الرفاه» الذي نال ٢٢ بالمائة من أصوات الناخبين في الانتخابات الأخيرة. ومع ذلك لم يحتمل النظام التركي، والقيمون عليه من العسكر هذا النوع من التفكير الإسلامي، فمنعوه وحظّروا وجوده ولاحقوا زعماءه، متجاهلين آراء وأصوات ربع الشعب التركي.

وكان جزء من تدخل العسكر ضد الإسلام السياسي التركي، هو محاولة من النظام لاسترضاء الأوروبيين وتطمينهم بأن تركيا المسلمة حكماً وواقعاً هي غربية التوجه والمفاهيم، وبالتالي تتوافر فيها شروط عضوية النادي الأوروبي، من دون أن يفسر النظام التركي للأوروبيين أن الذين صوتوا لحزب «الرفاه» ولغيره من أصحاب التوجه الإسلامي، كانوا يرمون أصوات الاحتجاج ضد تعسف النظام وسياسته القمعية ومشروعه الاقتصادي. بقدر ما كانوا

يصوتون ضد دور العسكر في الدستور التركي. فالصوت الإسلامي في تركيا، كان صوت احتجاج ضد السلطة لا صوتاً مع الإسلام.

حتى أن لبس الحجاب بكثرة في تركيا اليوم، ليس تعبيراً عن إيمان مفاجئ بالإسلام، بقدر ما هو تعبير ضد التغريب المفتعل عبر سنوات طوال في أنقرة، وفي الوقت نفسه هو درء للتكاليف الاقتصادية التي يتطلبها التبرج واللباس الغربي، بينما يتيح اللباس الإسلامي المحتشم ستر عدم قدرة الناس، وخاصة الجيل الجديد، على المنافسة في متابعة تطور موضة الثياب الأوروبية وارتفاع أسعارها. فالحجاب في أغلبه يعبر عن موقف سياسي احتجاجي، لا عن موقف ديني. وقد زادت نسبة المحجبات، كما زادت نسبة الشباب الذين أرخوا لحاهم، عندما منعت الدولة الحجاب واللحى في المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية. فالإسلام كدين وعقيدة مزروع في التراث التركي وجزء من أصالته. لكن اليوم أصبح له دور سياسي، يضيف إلى دوره التاريخي كدين. والأهم أنه اتخذ طابع الرفض والاحتجاج.

■ قلت: هل من الممكن أن يتخذ هذا المنحى الاحتجاجي للإسلام في تركيا اليوم، طريقاً شبيهاً بالمنحى الذي اتخذه في إيران أيام الشاه، وأدى إلى الثورة الإسلامية، والانقلاب التاريخي الذي حققه آية الله خميني؟

□ قال: المقارنة بين إيران وتركيا غير واردة تاريخياً، لا إيران الأمبرطورية الفارسية شبيهة بتركيا العثمانية، ولا إيران الشاه شبيهة بتركيا الكمالية، ولا إيران الثورة الإسلامية شبيهة

بتركيا «الديموقراطية ـ الحزبية». كما أن الدستور الإيراني الذي ينص على ولاية الفقيه، ليس شبيهاً بالدستور التركي وولاية العسكر. فإيران لا تتطلع إلّا شرقاً صوب الخليج، وإن كان غربها الآسيوي هاماً. وتركيا لا تتطلع إلّا غرباً صوب أوروبا، وإن كان شرقها الآسيوي هاماً لها أيضاً. فالتقاطع الإيراني ـ التركي هو في النفوذ الآسيوي، وإن كان محسوماً إلى حد ما لصالح تركيا في آسيا الوسطى. تماماً كما هو في النفوذ العربي، وإن كان محسوماً في هذا النطاق لصالح إيران.

□ □ □

VI

■ سألني أحدهم: مَنْ هو صاحبك هذا؟

□ قلت: المجالس بالأمانات.

أليس اختيار الكلام، أصعب من تأليفه؟

رحم الله صاحب «العقد الفريد»، كم من صاحب كان له!

كتب صدرت للمؤلف

١ ـ **موت الآخرين** ـ شعر، ١٩٦٢.

٢ ـ **الفترة الحرجة** ـ دراسات نقدية (١٩٦٠ - ١٩٦٥). الطبعة الأولى ١٩٦٥.
الطبعة الثانية مزيدة وليست منقحة، بعنوان فرعي «**نقد في أدب الستينات**» - ١٩٩٢.

٣ ـ **صراع الواحات والنفط** ـ هموم الخليج العربي. الطبعة الأولى ١٩٧٣، الطبعة الثانية ١٩٧٤.

٤ ـ **البحث عن توفيق صايغ** ـ شعر، ١٩٧٥.

٥ ـ **المسار الصعب** ـ المقاومة الفلسطينية: منظماتها، أشخاصها، علاقاتها. ١٩٨٦ (مع دنيا نحاس) [صدر بالإنكليزية أيضاً].

٦ ـ **ظفار** ـ قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (١٩٧٠ - ١٩٧٦) - ١٩٧٨.

٧ ـ **الخليج العربي ورياح التغيير** ـ مستقبل الوحدة والقومية والديموقراطية. الطبعة الأولى ١٩٨٦، الطبعة الثانية ١٩٩٠.

٨ ـ **وثائق الخليج العربي** ـ طموحات الوحدة وهموم الاستقلال. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩٠.

٩ ـ **جواسيس العرب** ـ صراع المخابرات الأجنبية. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٠ ـ **شخصيات عربية من التاريخ**. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٨٩.

١١ ـ **المسيحيون والعروبة** ـ مناقشة في المارونية السياسية والقومية العربية. الطبعة الأولى ١٩٨٨، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٢ ـ **العرب وجيرانهم** ـ الأقليات القومية في الوطن العربي. ١٩٨٩.

١٣ ـ **قبل أن تبهت الألوان** ـ صحافة ثلث قرن. ١٩٩١ .

١٤ ـ **رياح السموم** ـ السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج، ١٩٩١ - ١٩٩٤. الطبعة الأولى ١٩٩٤، الطبعة الثانية ١٩٩٥. الطبعة الثالثة ١٩٩٧.

١٥ ـ **أكتب إليكم بغضب** ـ كيف تقول «لا» في عصر «نعم». ١٩٩٦.

١٦ ـ **ثلاثة شعراء وصحافي** ـ رسائل جبرا ابراهيم جبرا، يوسف الخال وتوفيق صايغ إلى رياض نجيب الريّس. ١٩٩٦

١٧ ـ **رياح الشمال** ـ السعودية والخليج والعرب في عالم التسعينات. ١٩٩٧. الطبعة الثانية ١٩٩٧.

١٨ ـ **صحافي ومدينتان** ـ رحلة إلى سمرقند وزنجبار. الطبعة الأولى ١٩٩٧

١٩ ـ **رياح الجنوب** ـ اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠ - ١٩٩٧). الطبعة الأولى ١٩٩٨

٢٠ ـ **حديث صحافي مع الإمام علي بن أبي طالب**. الطبعة الأولى ٢٠٠٠

٢١ ـ **المفكرة الأندلسية** ـ أموي في غرناطة دمشقي في قرطبة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

فهرس الأعلام

أ



فهرس الأماكن

أ

ب

ت

و

ي







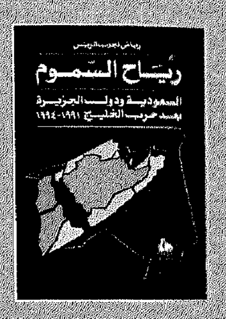




رياض نجيب الريّس

رياح الشرق





بعد «رياح السموم» و«رياح الشمال» و«رياح الجنوب» (كثلاثية للخليج تغطي أحداث شبه الجزيرة العربية لما يقارب الثلثي قرن من الزمن) يستمر الصحافي رياض نجيب الريس في هذا الكتاب «رياح الشرق» برصد ومعاينة وتحليل اتجاهات الرياح السياسية التي تعصف ببلاد العرب. وفي أسلوبه الذي يدمج السياسة بالأدب، يتساءل المؤلف هل هناك خريطة جديدة للعالم العربي؟ وماذا عن معجزات صدام العشر في العراق؟ وكيف أن البرلمان في الكويت أسير وفي حماية الأمير! ثم يحكي لنا قصة التاج الحائر في الأردن من عبدالله الأول إلى عبدالله الثاني. ولا ينسى أن يعرّج على الإسلام والإرهاب كعودة إلى الفتنة المقدسة، وعلى العرب وجيرانهم والقمة التي لا يريد أن يتسلقها أحد، خالصاً إلى أنه إذا كانت المخدة أميركية والكوابيس عراقية، فكيف ينام الخليج؟

إنه العالم العربي وأحداثه وقضاياه، ما يجعل رياض نجيب الريس يقلّب زوايا النظر من موقع الصحافي المتخصص، تارة من أروقة الديبلوماسية وطوراً من مراكز المعلومات أو وثائق التاريخ، باحثاً كزرقاء اليمامة عن أمل لهذه الأمة ولو على بُعد عشرات الهزائم!



RIAD EL-RAYYES BOOKS



1855134314